المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الرابعة عشرة | 14 | الأربعاء 20 نوفمبر 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 1810
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2025..... 1810
3- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي..... 1846
4- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2025..... 1849
5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني..... 1897
6- بيانات وأجوبة السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلفة بالشركات الأهلية..... 1900
7- رفع الجلسة..... 1903
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 1903

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة التاسعة وعشر دقائق من صباح يوم الأربعاء 20 نوفمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب والسيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وذلك للنظر في مشروع ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي ومهمة التشغيل والتكوين المهني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

عرض ومناقشة
مشروع ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

جلستنا العامة المشتركة متواصلة وننتقل إلى مناقشة مهمة التعليم العالى والبحث العلمى من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 وأتوجه بهذه المناسبة بخالص عبارات الترحيب والتقدير إلى السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمى وكافة أعضاء الوفد المرافق له من الاطارات العليا بالوزارة.

نناقش اليوم مشروع ميزانية وزارة التعليم العالى والبحث العلمى لسنة 2025، هذه الوزارة المؤتمنة على سياسات الدولة فى هذا المجال الحيوي والهام الذى عرف العديد من التحولات والتغيرات التى تستوجب العمل على وضع الإصلاحات والرؤى الاستراتيجية الكفيلة بجعل الجامعة التونسية مصدرا للكفاءات والاختصاصات التى يتطلبها سوق الشغل الوطنى والدولى من جهة، ومخبرا للبحوث والدراسات المعمقة فى شتى المجالات المواكبة للتحولات التكنولوجية والرقمية من جهة أخرى.

وإذ ننطلق من المكانة المحورية للموارد البشرية في الخيارات المعتمدة ما بعد 25 جويلية 2021 فإنه محمول علينا أن نعمل معاً من هنا فصاعداً على القضاء تدريجيا على كل الأسباب التي أدت إلى انتشار الشعور بالإحباط لدى طيف واسع من الشباب، هدفنا المشترك والجامع ينبني على إرجاع الأمل وغرس ثقافة الطموح والتحدي والتعويل على الذات، محمول علينا أن نكثف جهودنا وأن نعمل سويا على إعادة البريق للبحث والتجديد العلمي الذي يعد من أهم ركائز النمو في كل البلدان وأن نكثف من جهودنا نحو تثمين نتائج البحوث العلمية القادرة على دعم قدراتنا الإنتاجية والاقتصادية وتعزيز مقومات الرقي الاجتماعي.

وفي هذا السياق، فإن الوظيفة التشريعية بمجلسها تجدد التأكيد على استعدادها التام والثابت من أجل المساهمة الإيجابية والجادة في معاضدة مجهودات بقية مؤسسات الدولة من أجل وضع رؤية استشرافية للتعليم العالي واستراتيجية مستقبلية متكاملة للبحث العلمي وهو ما يستلزم مراجعة أهداف وغايات البرامج المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي والبحث في سبل الانتقال نحو التخصصات المستحدثة والقائمة على الرقمنة والتجديد والمبادرة والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات المنتجة للذكاء وللكفاءات في الاختصاصات التي تزايد عليها الطلب داخلياً وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي.

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين،

في البداية ومثل ما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، أحيل الكلمة إلى السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي لتقديم المهمة في حيز زمني لا يتجاوز خمسة عشرة دقيقة، فليتفضل.

السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي الشرف أن أقف اليوم أمامكم في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مقترح الميزانية الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتفاعل مع مختلف تدخلاتكم واقتراحاتكم.

ولابد في البداية من الإشارة إلى أن من أهم توجهات القطاع اليوم توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التعليم وتطوير البحث العلمي طبقاً لمقتضيات الفصلين 44 و45 من الدستور ومجابهة مرحلة، تتسم بالعديد من الضغوطات والتحديات ذات الصلة بمحدودية الموارد وتفاوت جاذبية التكوين وضعف نسبة التشغيلية والتحديات ذات الصلة بمحدودية الموارد وتفاوت جاذبية التكوين وضعف نسب التشغيل.

فمن الضروري أن تتظافر جهود الجميع من أجل كسب الرهانات عبر مواصلة النهوض بالقدرة التنافسية للاقتصاد التونسي والرفع من طاقته التشغيلية ولذلك ترتكز استراتيجيات الدولة خلال هذه الفترة، ومثل ما تم بيانه من قبل السيد رئيس الحكومة خلال الجلسة البرلمانية المخصصة لمناقشة بيان الحكومة، على مزيد تحسين مناخ الأعمال واعتماد اليقظة المستمرة والمستديمة لمتابعة تموقع تونس في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والتجديد التكنولوجي والسعي إلى مزيد الأخذ بناصية العلوم وتملك التقنيات الحديثة.

هذا هو تحدي المستقبل الذي يتحتم علينا كسبه، لكي نحسن مؤشراتنا في مجال التنمية البشرية.

وسأتولى خلال مداخلتي تقديم الملامح الكبرى لمشروع ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2025 والمتكون من أربعة برامج:

برنامج التعليم العالي الذي يرمي أساسا إلى إرساء منظومة تكوين متطورة تستجيب للمعايير الدولية ولها دور ريادي في التنمية المجتمعية،

البرنامج الثاني: برنامج البحث العلمي ويهدف إلى إرساء منظومة بحث وتجديد متطورة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة والاقتصاد المعرفي،

البرنامج الثالث: برنامج الخدمات الجامعية الذي يهدف إلى بناء حياة جامعية معززة للتنمية الذاتية للطالب وحاضنة للإبداع،

وأخيرا برنامج القيادة والمساندة: وهو برنامج يعنى بإضفاء مزيد من الحوكمة على الإجراءات ومختلف أوجه التصرف عبر التبسيط والرقمنة بما يسمح بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

علما أن تقديرات مشروع الميزانية لسنة 2025 بلغت 2293 مليون و393 ألف دينار مقابل 2277 مليون و238 ألف دينار لسنة 2024 أي بزيادة قدرها 16 مليون و155 ألف دينار.

وتمثل اعتمادات قسم التأجير 71,13%، بينما يمثل قسم التسيير 5% وتمثل نسبة التدخلات 12,45%، في حين يمثل قسم الاستثمار نسبة 11,38 %.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

يرمي برنامج التعليم العالي إلى إرساء منظومة تكوين متطورة تستجيب للمعايير الدولية ولها دور ريادي في التنمية المجتمعية وذلك عبر تطوير جودة التكوين الجامعي ودعم تشغيلية الخريجين على وجه الخصوص مع مزيد حوكمة القطاع الخاص ومتابعته، فانطلاقا من الترابط العضوي بين جودة التكوين والتشغيل، سيتم التركيز على مواصلة التمشي الخاص بإصلاح التكوين الجامعي وتطويره ودعم تشغيلية خريجي التعليم العالي والذي أفضى إلى:

أولا، إعداد دليل مرجعي جديد للتأهيل يمكن من إعادة صياغة جملة عروض التكوين بما يتماشى مع نموذج مجدد قادر على التجميع والتحول والتأثير ويمكن من تحسين الجودة بشكل ملموس من خلال دعم اكتساب كل خريج للمهارات الوظيفية والذاتية التي ستساعده على الاندماج المهني السريع.

إعادة صياغة محتوى عروض التكوين وإدارتها بالاعتماد على طرق تعليمية مرتبطة بشكل وثيق بالمهارات الأساسية للاختصاص والمهارات الأفقية واتخاذ هندسة التكوين وسيلة باعتبارها منهجية علمية ناجعة تربط أهداف عرض التكوين بمتطلبات المهنة المستهدفة، مع التوجه نحو دعم المجالات الواعدة بما يسمح بالترفيع في نسب تشغيلية خريجي التعليم العالي في ظل منوال تنموي يتجه بالأساس إلى الاستثمار في المعرفة.

وفي نفس الإطار، يتم العمل على تطوير وحوكمة شبكة المراكز المهن وإشهاد الكفاءات المحدثة بمختلف المؤسسات الجامعية.

كما تتركز الجهود على تعزيز ثقافة المبادرة عبر تعميم أقطاب الطالب المبادر بجميع الجامعات، وسيتم العمل بالتوازي على تحيين نظام الطالب المبادر، بالإضافة إلى تدعيم دور الجامعة في بعث المشاريع وتجديدها بهدف تجسيم مفهوم الجامعة المبادرة.

وبهدف تفعيل مساهمة القطاع في صياغة منظومة تنمية الموارد البشرية، تم مؤخرا الانتهاء من إنجاز استبيان لدى حاملي شهادة البكالوريا لسنة 2024 لمعرفة المهارات والمعارف المكتسبة بما يمكن من تطوير مرجع المهارات ومراجعة المواد الأفقية المدرجة صلب مسالك الإجازة في سبيل دعم المهارات الذاتية للطلبة وتنمية روح خلق فرص التشغيل لديهم.

وسنواصل العمل على تنظيم دورات خصوصية لتكوين المكونين في مجال المبادرة، خاصة بعدما لمسنا نتائج واضحة على مستوى جاذبية التكوين الأفقي المقدم في مجال المبادرة لدعم التشغيلية.

أما من حيث ترسيخ ثقافة الجودة والاعتماد وعلى إثر العمل الدؤوب لتوحيد ولتطوير نظام التقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي والذي أدى إلى إحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي كهيكل وحي يتولى هذه المهام، فإننا سنحرص على تفعيل الهياكل الخاصة بالوكالة سواء العلمية منهما أو المتصلة بالتسيير والحوكمة، مما يسمح بالانطلاق الفعلي في الأعمال الموكولة لها في أقرب الآجال الممكنة، بالإضافة إلى الدفع إلى مزيد الانخراط في مسار الاعتماد الأكاديمي الدولي والمحلي. علما وأن أغلب الجامعات انخرطت في هذا المسار وتحصلت جميع كليات الطب وعدة مسالك للتكوين الهندسي على الاعتماد الأكاديمي الدولي.

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي الخاص، فسنعمل على استحداث نسق تحيين الأطر القانونية والترتيبية ومزيد التنسيق مع الوزارات الشريكة، بما يسمح بإعداد دراسة تضبط بدقة الحاجيات من التكوين وتمكن من تجاوز مختلف الإشكاليات العالقة.

هذا ويبقى هاجسنا في علاقة بقطاع التعليم العالي سواء العمومي أو الخاص، هو ضمان مصداقية وإشعاع الشهادات الوطنية على المستوى الدولي واستعادة صورة تونس كمنارة علمية في إطار مسار التصحيح والبناء.

ولبلوغ هذه الأهداف ولإنجاز المشاريع المبرمجة، يقترح تخصيص اعتمادات دفع بعنوان سنة 2025 لبرنامج التعليم العالي قدرها 1563 مليونا و492 ألف دينار، مقابل 1528 مليونا و772 ألف دينار سنة 2024، أي بزيادة قدرها 2,27%.

وتمثل الميزانية المخصصة لبرنامج التعليم العالي 68% من مقترح مجموع الميزانية، علما أنه سيتم تخصيص 59 مليون دينار لتحسين البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي، و12 مليون دينار لاقتناء تجهيزات علمية لفائدة المؤسسات الجامعية.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن الجهود في التعليم العالي تتكامل مع خيار دعم البحث العلمي وتثمين نتائجه بما يسمح بإرساء اقتصاد المعرفة،

خاصة وأن بلادنا تزخر بالكفاءات والهياكل والمؤسسات ويتمثل الهدف الاستراتيجي لبرنامج البحث العلمي في بناء منظومة بحث وتجديد متطورة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولمقتضيات اقتصاد المعرفة وذلك عبر تركيز الجهود على:

أولا، ضبط استراتيجية قائمة على الدراسات الاستشرافية واليقظة التكنولوجية والقدرة على التقييم الذاتي الذي يسمح بإحكام توجيه البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية وتثمين نتائجه، مع تنسيق الجهود وتجنب التشتت والحث على تأسيس مجمعات بحثية وهو توجه يساعد على تحقيق التشبيك المجدي للقدرات البحثية ويخول ترشيد استعمال الموارد المتوفرة وضمان تقاسمها على أوسع نطاق.

ثانيا، دعم ثقافتي الجودة والتقييم.

ثالثا، تجذير ثقافة الملكية الفكرية والبراءات التي تعتبر من أوكد الأولويات بما يسمح بحماية نتائج البحث.

رابعا، تعزيز الشراكة مع مراكز الامتياز على المستوى الدولي.

خامسا، تعزيز مرونة التصرف والتمويل حسب الأهداف كأساس للأنشطة البحثية.

وأخيرا دعم الشراكة مع المؤسسات الصناعية والاقتصادية.

هذا واقتضت المقاربات المعتمدة القائمة على رأس المال البشري عمليًا، الشروع في إعداد تصور متكامل لتطوير دراسات الدكتوراه بالاعتماد على منهجية تشاركية، بما يمكن من تقديم مقترحات تساهم في الرفع من جودتها وتعزيز دور دارس الدكتوراه صلب ضمن المنظومة الوطنية للبحث العلمي وتدعيمها، اعترافا بدورها الخصوصي في مجال تكوين الكفاءات التونسية بالإضافة إلى التفكير في آليات وسبل تشجيع الباحثين أدبيًا وماديا على العمل والابتكار والمبادرة والاستئناس بالتجارب الرائدة في مجال البحوث التشاركية والاطلاع على النماذج المعتمدة في إنجاز أطروحات الدكتوراه بتمويل من المؤسسات ومراجعة منظومة المنح المسندة.

كما سيتم العمل على دعم الآليات المعتمدة لتثمين البحث العلمي بما يسمح بتلبية الحاجيات الوطنية في إطار البرامج والآليات المتواصلة التي تهدف إلى تفعيل الجوانب التطبيقية للبحث العلمي وإحداث المؤسسات المجددة، مع التوجه نحو تصور مشاريع جديدة تهدف إلى تثمين نتائج البحوث العلمية، تلبية للحاجيات الوطنية، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الشراكات وتنويعها وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية مع الاستفادة من الكفاءات التونسية بالخارج.

ولإنجاز المشاريع والبرامج المقترحة فقد تم ضبط تقدير ميزانية برنامج البحث العلمي بـ 204 مليون و787 ألف دينار وهو ما يمثل 9% من مقترح ميزانية الوزارة الجملية وأكثر من 46% من نفقات قسم الاستثمار.

وستخصص الاعتمادات المقترحة أساسا لتمويل هياكل البحث بكلفة قدرها 38,7 مليون دينار وهو تمويل مبني على تقييم الأداء بالاعتماد على معايير علمية ترتكز على الإنتاج العلمي والتفتح على المحيط.

كما يقترح تخصيص اعتمادات جملية بـ 50 مليون دينار لتمويل مشاريع البحث العلمي وتثمين نتائج البحث وكذلك تخصيص اعتمادات تقدر بـ8,5 مليون دينار لتطوير البنية التحتية لمراكز البحث.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المخصصة لهياكل وبرامج البحث العلمي عرفت تطورا خلال السنوات الثلاث الأخيرة بلغ أكثر من 32%، رغم الإكراهات المالية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن الجهود المبذولة من قبل الجامعات وهياكل البحث والكفاءات التي تزخر بها منظومتنا تجعلنا مقتنعين بأن تحقيق النقلة النوعية المنشودة يظل في المتناول وهو ما يتجلى في تمركز الجامعات التونسية في مراتب متقدمة حسب المؤشر العالمي للابتكار في مجالات مختلفة منها: المرتبة العاشرة ضمن 132 دولة من حيث عدد المقالات العلمية والتقنية، المرتبة الخامسة دوليا من حيث عدد المتحصلين على الشهادات الجامعية في العلوم والدراسات الهندسية والمرتبة 37 دوليا في مجال خلق المعرفة.

كما حافظت تونس، باعتبارها البلد العربي والإفريقي الوحيد، على صفة البلد الشريك في أكبر البرامج البحثية العالمية وأضخمها تمويلًا وهو "أفق أوروبا" وهو مؤشر تميز واعتراف دولي بجودة منظومتنا البحثية.

إن هذه النتائج الإيجابية، لا تخفي عددا من النقائص ذات العلاقة بتثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا وهو ما يستوجب العمل على تحسين فاعلية تأثير البحث العلمي ومزيد التعاون والتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، لتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية ورفاهة اجتماعية، خاصة وأن تونس تنتج المهارات والمعرفة بكثافة، لكنها تستوعب القليل منها.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

إيمانا منا بأن تفعيل خيار إرساء مجتمع المعرفة يمر حتما عبر الرهان على طلبتنا الذين هم محور المنظومة الجامعية والبحثية، تضمن برنامج الخدمات الجامعية أهدافا ترمي إلى تطوير الحياة الجامعية من خلال تحسين مؤشرات أنشطة التكفل بالطالب داخل المحيط الجامعي على مستوى ظروف الإيواء والتغذية وتمكينه من مختلف المنح والقروض والمساعدات الاجتماعية، إلى جانب التكفل به على المستوى الصحي وتعزيز صحته النفسية وتمكينه من الفرص لصقل شخصيته ولتنمية مواهبه داخل الفضاءات الجامعية.

فتم تخصيص نسبة 54% من مجموع مقترح ميزانية الوزارة لسنة 2025 دون اعتبار قسم التأجير لبرنامج الخدمات الجامعية، بما يبين المجهود الهام الذي تقوم به الدولة بتوفير الظروف الملائمة للدراسة، بما يكفل الحق في التعليم خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة والمتوسطة وذلك سواء على مستوى السكن الجامعي والإعاشة أو الإحاطة الاجتماعية والصحية والنفسية ويدعم التوجه الاجتماعي للدولة.

وفي مجال الإحاطة الاجتماعية للطلبة، فسنعمل على دعم المجهود المبذول، علما أن أكثر من 142 ألف طالب انتفع بالمنح والقروض والمساعدات الجامعية بعنوان السنة الجامعية الفارطة، أي بنسبة 53,25% من مجموع الطلبة المسجلين بالمؤسسات الجامعية.

أما في مجال السكن الجامعي ورغم تزايد الطلب على السكن العمومي ومحدودية طاقة الإيواء ببعض الجهات، توفر الوزارة حاليًا قرابة 64 ألف سرير وتبلغ نسبة الإيواء حوالي 22،47% من الطلبة المسجلين بالمؤسسات الجامعية، بما في ذلك طالبي السكن الاستثنائي.

ويتواصل تمكين مكفولي الدولة بالتمتع الآلي بالسكن الجامعي طيلة دراستهم، فضلا عن إفراد ذوي الإعاقة بالرعاية الخاصة التي تتلاءم ووضعهم الصحي داخل مؤسسات الإيواء والإطعام، علما وأنه قد تم مؤخرا إصدار منشور يتضمن إجراءات خاصة بالطلبة الحاملين لإعاقة.

وفي خصوص الإطعام الجامعي، يتم توزيع أكثر من 14 مليون أكلة سنويًا وبالرغم من ارتفاع كلفة الأكلة فقد حافظت الدولة على معلوم مساهمة الطلبة والمحددة بـ 200 مليم.

أما بالنسبة إلى الإحاطة النفسية، فسيتم العمل على توسيع دائرة المستفيدين عبر دعم شبكة الأخصائيين النفسيين بالجامعات والمؤسسات ودواوين الخدمات الجامعية بانتدابات جديدة ومزيد استغلال المنصة الرقمية لتقديم خدمات الإحاطة النفسية عن بعد، سواء عبر تقديم عيادات علاجية أو أخرى للإرشاد والوقاية.

وفي مجال الأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية، يتم العمل على تكثيف التظاهرات الثقافية والرياضية وإحكام تنظيمها، بما يمكن من تعزيز الفكر الحر لدى الطالب ومكافحة التطرف والاستلاب الفكري.

ولبلوغ الأهداف المرسومة لهذا البرنامج، تم اقتراح ترسيم اعتمادات جملية لسنة 2025 قد قدرت بـ 479 مليونا و589 ألف دينار، مقابل 470 مليونا و491 ألف دينار سنة 2024، أي بنسبة زيادة قدرها 1,93%، موجهة أساسا لدعم نفقات التسيير لمواجهة ارتفاع كلفة الإطعام الجامعي والمناولة في السكن، لمواجهة النقص في طاقة استيعاب المبيتات العمومية.

كما سيتم تخصيص اعتمادات قدرها 223 مليون دينار بعنوان منح جامعية لفائدة الطلبة.

أما الاعتمادات المقترحة بقسم الاستثمار، فستخصص لتحسين البنية التحتية لمؤسسات الخدمات الجامعية بكلفة جملية قدرها 51 مليونًا و420 ألف دينار.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى تحسين مختلف أوجه التصرف وإرساء مزيد من الحوكمة الناجعة، بالاعتماد على جملة من الآليات لضمان الجودة والانتقال الرقمي وأفضت الجهود المبذولة في هذا الإطار، إلى الانخراط في المشاريع الوطنية ذات العلاقة بمراجعة الإجراءات الإدارية في سبيل تبسيط علاقة المواطن بالإدارة والتي سنعمل على تفعيل مخرجاتها عبر التسريع في نسق إنجاز مشاريع رقمنة الخدمات الإدارية.

ثانيا، تركيز منظومة السحاب الرقمي القطاعي للتعليم العالي والبحث العلمي والتي يتم العمل على دعمها بما يسمح بضمان ديمومتها والاستجابة الفعالة لطلبات مختلف المتدخلين.

ثالثا، إرساء نظام معلوماتي قطاعي مندمج، باعتباره أداة أساسية وهامة للحوكمة والتخطيط والبرمجة والذي سنعمل على الانتهاء من بلورته والمرور في أفضل الآجال إلى مرحلة التركيز والإنجاز.

ويتم كذلك مواصلة العمل على تعميم الشهائد المختومة برمز الاستجابة السريعة ودعم انخراط الجامعات والمؤسسات الجامعية ودواوين الخدمات الجامعية والمطاعم الجامعية في تركيز أنظمة الجودة المطابقة للمعايير الدولية.

وكذلك نعمل على استكمال الأطر الترتيبية اللازمة للنظام القانوني الخاص بالمؤسسات العمومية ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية، بما يسمح بتعميم الانخراط في مسار تحول النظام القانوني وتعزيز استقلالية هذه المؤسسات واكتسابها لمرونة التصرف.

ولتحقيق الأهداف المرسومة بهذا البرنامج الأفقي، تم اقتراح ترسيم اعتمادات قدرها 45 مليونًا و525 ألف دينار.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون،

هذه حوصلة لأهم ملامح مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2025 حاولت إيجازها نظرا إلى الحيز الزمني المخصص لهذه المداخلة، وسيتم إثراؤها بتقديم أكثر معطيات خلال النقاش والتفاعل مع تساؤلات وتدخلات السيدات والسادة النواب المحترمين وشكرا على حسن الانتباه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي على هذا العرض القيّم والآن ننتقل إلى النقاش العام ونشرع في مرحلة أولى في النقاش العام لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة الإطارات السامية المرافقة له،

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان التونسي الموقر،

يسرني بداية، أن أرحب بكم في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مهمة التعليم العالي والبحث العلمي، مثمنا حضوركم ومقدراً الجهود المبذولة للنهوض بمنظومة التعليم العالي في بلادنا، فالجامعة التونسية كانت ولا تزال إحدى الركائز

الأساسية لحياة المجتمع ولبناء مستقبل أفضل لأجيالنا وهي منارة للعلم والمعرفة ومصدر إلهام وتقدم.

السيد الوزير، إننا اليوم أمام ضرورة ملحة لإعادة البريق إلى الجامعة التونسية، الجامعة التونسية الشعبية، تلك الجامعة التي كانت عنوانا للفخر والعطاء العلمي، يجب أن نسعى جاهدين إلى تطويرها وتحديثها بما يعزز قدرتها على مواكبة متطلبات العصر وتلبية حاجات سوق العمل، مع ضمان توفير بيئة تعليمية محفزة للشباب تمكنهم من الإبداع والمساهمة الفاعلة في تنمية الوطن.

وفي هذا السياق، يأتي البحث العلمي الذي يشكل ركيزة أساسية لا غنى عنها في منظومتنا التعليمية، يجب أن نحظى بالبحث العلمي كأولوية قصوى وأن نعمل على تعميمه في جميع الجامعات، نظرا إلى دوره الحاسم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالاستثمار في البحث العلمي يفتح آفاقا واسعة للاستفادة من الكفاءات الوطنية في تطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية الشاملة.

كما أود هنا، أن أشير إلى معضلة الدكاترة الباحثين العاطلين عن العمل والتي تستدعي منا جميعا حلا عاجلا وجذريا وخاصة أن السيد رئيس الجمهورية جعل من هذا الملف أولوية للمرحلة، إيمانا منه بأن الدكاترة المعطلين، هم ثروة وطنية معطلة كغيرها من ثروات البلاد المهدورة لعقود طويلة من حكم الفساد.

لذلك نرجو من سيادتكم، سيدي الوزير، أن يكون لهذا الأمر أولوية كبرى، خاصة وأن تونس لم تعد تتحمل مزيدا من هجرة الكفاءات، بعد أن أصبحت هذه الظاهرة تستنزف مواردنا البشرية وتفقد البلاد طاقات علمية ثمينة.

علينا توفير الفرص المناسبة لهؤلاء الباحثين، فقد حان الوقت لرفع اعتمادات الدولة المخصصة للبحث العلمي لأن أحد مقاييس تطور الدول هو نسبة اعتمادات البحث العلمي من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

ختاما، أدعو الوزارة إلى مواصلة الجهود والتفكير في سياسات فعالة للنهوض بالجامعة التونسية وتعزيز البحث العلمي لضمان مستقبلٍ مشرقٍ لتونس ولأبنائها وشكرا مجددا.

ونمر الآن إلى مناقشة ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي الخاصة بأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وبداية أحيل الكلمة للسيد فتحي معالي، له سبع دقائق فليتفضل.

السيد فتحي معالي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومرحبا بالوفد المرافق له،

ما من شك في أن مؤسسات التعليم العالي ببلادنا ساهمت وتساهم بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفير منظومة تعليمية وتكوينية متكاملة، ترتقي إلى المعايير الدولية جودة وفاعلية ومستجيبة في غالب الأحيان لمتطلبات السوق، ساعية إلى التماهي مع ما تتطلبه المؤسسات الاقتصادية من أولويات وطنية.

ولمزيد انخراط مؤسسات التعليم العالي في مسيرة البناء والتشييد ولمزيد دفع عجلة التنمية في مختلف الجهات والأقاليم وجب سعي الوزارة إلى تحقيق العدالة بين الجهات من خلال إعادة النظر في خارطة المؤسسات الجامعية ومراجعتها تماشيا وخصوصية كل جهة وهنا اسمحوا لي أن أستحضر واقع التعليم العالي بولاية قبلي.

قبلي هي الولاية الوحيدة التي بها مؤسسة يتيمة تابعة للإدارة العامة للدراسات التكنولوجية والتي لا تضم اختصاصات تستجيب لسوق الشغل ولخصوصيات الجهة على غرار الطاقة الشمسية والفلاحة الصحراوية وكان هناك معهد عالي للإعلامية وللملتيميديا مبرمجا لكنه لم ير النور إلى الآن لا نعرف الأسباب الكامنة وراء عدم إحداثه لذلك أقترح:

إحداث مدرسة عليا للفلاحة الصحراوية لتكوين مهندسين في المجال المذكور تستجيب لخصوصيات الجهة وبقية الإقليم الخامس ويمكن أن تستقطب هذه المدرسة العليا الطلبة الأجانب وفي بعض بلداننا العربية، توجد تجارب ناجحة في هذا المجال،

إحداث المعهد الأعلى لعلوم التربية واللغات،

إدراج اختصاصات الجديدة في المعهد الأعلى للدراسات التكنولوجية لتثمين ثروات الولاية على غرار الطاقات المتجددة كالشمس والرياح واختصاص البترول والغاز، نظرا إلى ما يوجد في الولاية من هذه الثروة.

الآن، أتحدث وطنيا منظومة "أمد"، بعد عشرين سنة لم يقع تقييمها علما وأن المنظومة وُضعت بطريقة سريعة وغير مدروسة وأنتجت شهادات تواجه تحديات في الاعتراف بها في بعض الدول الأجنبية.

أما بالنسبة إلى البحث العلمي، توجد عدة مشاكل من أهمها ارتفاع عدد الطلبة مقارنة بعدد الأساتذة المؤهلين للإشراف على مشاريع التخرج والبحث، خاصة وأننا نشهد زيادة في عدد الأساتذة الذين يفضلون الهجرة للبحث عن فرص خارج تونس.

بالنسبة إلى مرحلة الدكتوراه، نقترح تفعيل الشراكات بين الجامعات والوزارات والمؤسسات الاقتصادية، فما جدوى أن يتحصل أحدنا على هذه الشهادة العليا ولا يسهم في تنمية البلاد؟

في هذا الواقع، السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، هل لديكم رؤية شاملة لإصلاح منظومة "أمد"؟ لأن الجامعة التونسية تحتاج إلى الانخراط الفعلي والعملي في مسيرة البناء والتشييد بإعادة صياغة أولوياتها والتماهي مع متطلبات المرحلة ورغم كل ذلك، فإننا نفخر بجامعاتنا، نفخر بخريجينا، نفخر بكوادرنا.

وفي الختام أرجو أن تولوا هذه الملاحظات اهتمامكم لأننا جميعا نبحث عن مصلحة الوطن، نعمل لتشييد هذا الوطن، نعمل لتحرير هذا الوطن ونعمل لتحرر هذا الوطن.

وفقكم الله إلى ما فيه خير البلاد والعباد وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علاء غزواني، له سبع دقائق، تفضل.

السيد علاء غزواني

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير المحترم والوفد المرافق له،

أعضاء البرلمان الموقرين،

اليوم، لا أستطيع إلا أن أعبر عن الألم والقلق الذي يعصف بقلوب الطلبة في تونس وفي جهتي جندوبة الذين يواجهون تحديات يومية في الحصول على أبسط حقوقهم كطلبة في هذا الوطن، إنهم لا يطالبون إلا بما هو حق لهم، وهو حقهم في التعليم والكرامة لكن ماذا يحدث، ما الذي يحدث عندما تهدر هذه الحقوق وتترك في غياهب النسيان؟ لن أمل من تكرار هذا السؤال، لأن الجواب بسيط: نعيش أزمة حقيقية في التعليم العالي، أزمة لا تقتصر على البنية التحتية فقط، بل تشمل كل جانب من جوانب الحياة الجامعية.

سيدي الوزير، بين الواقع وما أدليتم به من معطيات وأرقام، بون شاسع، الإيواء الجامعي: أكثر من 500 طالب وطالبة في جندوبة لم يتمكنوا من الحصول على سكن جامعي هذا العام، مبيتات الجهة متهالكة ولا تلبي احتياجات الطلبة، الحل يكمن في تشييد مبيتات جديدة وتوسيع المبيتات الموجودة حاليا.

المشاريع المؤقتة: مشاريع توسعة مبيت المسعدي وإنشاء مبيت للذكور التي تم التحدث عنها منذ سنوات، لم تنفذ فماذا ننتظر سيدي الوزير؟ نطالب بتنفيذ هذه المشاريع بشكل عاجل.

المطاعم الجامعية في تونس وفي جندوبة: مطعم بلهوان يعاني من تردي الجودة في الأكلة المقدمة، حيث لا توفر الوجبات بما يعين الطلبة على تحصيل علمهم، نحتاج إلى إعادة تأهيل المطاعم وتعيين مشرفين مؤهلين لتحسين الخدمات.

الوضع الأكاديمي: هناك نقص في أساتذة الاختصاص وعدم توفر المسارات التكوينية المتنوعة، أليس من حقنا في جامعة جندوبة أن ندرس علم الفلسفة وعلوم الصحة؟ أليس من حقنا في المعهد العالي للعلوم الإنسانية في جندوبة، مناقشة أطروحة الدكتوراه في عدة اختصاصات؟ الحل يكمن في تنويع عدة اختصاصات وتجهيز البنية التحتية بشكل ملائم لاحتياجات الطلاب.

في النقل الجامعي: في المناطق النائية مثل حليمة والغرة من غار الدماء، لا يوجد وسائل نقل كافية مما يعرقل وصول الطلبة إلى جامعاتهم، نحتاج إلى تكثيف خطوط النقل الجامعي لتشمل كل المناطق.

المؤسسات العلمية والتكنولوجية نحتاج إلى مؤسسات جامعية متخصصة في علوم التكنولوجيا لمواكبة التطور واحتياجات سوق العمل، مشاريع مثل مدرسة علوم وتقنيات الصحة في جندوبة التي يمكن أن تحدث ثروة في المجال الصحي في الإقليم.

دعنا نتحدث السيد الوزير عن الطلبة من ذوي الإعاقة، لدينا على سبيل المثال طالبة كفيفة من جهة فرنانة تدرس في جامعة جندوبة، تواجه العديد من التحديات في عملية تحصيل الدروس مثل صعوبة الوصول إلى المحتوى الدراسي المكتوب، مما يؤثر على قدرتها في متابعة المادة الدراسية بشكل مستقل.

هل من المعقول أن نغض الطرف عن حقوق أبنائنا من ذوي الإعاقة؟ كيف لنا أن نبرر تهميشهم بمؤسسات التعليم العالي؟ هؤلاء الطلاب الذين لا يطلبون أكثر من أن يعاملوا بكرامة وتوفير أبسط حقوقهم مثل حقهم في التعليم المتكافئ.

كيف نسمح لهم بأن يحرموا من التدابير التيسيرية اللازمة مثل الدروس المسموعة أو الدروس بطريقة برايل بينما نمنح كل طالب آخر كل أدوات النجاح؟

سيدي الوزير، نحتاج إلى تحرك سريع وفعال، طلبتنا في جندوبة وفي جميع الجهات، لا يمكنهم الانتظار أكثر، يجب أن نوفر لهم بيئة تعليمية لائقة تضمن لهم تحقيق طموحاتهم وتفتح أمامهم أبواب المستقبل.

إن تطوير مؤسسات التعليم العالي بما يتماشى مع التقدم التكنولوجي والعلمي هو أمر بالغ الأهمية لضمان مواكبة المستقبل.

نحن بحاجة إلى استثمار في التعليم العالي والبحث العلمي الذي يعتمد على الابتكار ويعزز من قدرة الشباب على التفاعل مع التحديات العالمية، يجب أن تكون المشاريع مثل إنشاء مدرسة علوم وتقنيات الصحة في جندوبة نموذجًا يُحتذى به ويجب أن لا نتوقف عند المراحل الأولى، بل نواصل البناء والإنجاز وفي هذا السياق تظل مسؤوليتنا كبيرة فبقدر ما نمنح التعليم العالي دعما شاملا، بقدر ما نؤسس لمستقبل مشرق يفتح الأفق أمام أجيال جديدة قادرة على الإبداع والمساهمة الفعالة في مجتمعنا.

دعونا نعمل معا من أجل جعل التعليم أداة حقيقية للتغيير والتقدم وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم رياض الدريدي له ثماني دقائق.

السيد رياض الدريدي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا لك ولنائبيك،

مرحبا بزملائي النواب من المجلسين،

ومرحبا بمعالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكامل الإطار المرافق لك،

سيدي الوزير، إن مسؤوليتكم في هذا الظرف الدقيق دقيقة جدا، حيث أنكم تتولون الإشراف على الوزارة المسؤولة عن تخرج الكفاءات والإطارات في كل المجالات ولكن الفساد نخرها كغيرها من المؤسسات.

مناظرات العملة بأصنافهم المختلفة خلال العشرية السابقة يتقاسمها النافذون من خلال لجان والألقاب المتواترة

في كل مناظرة في المؤسسات خير دليل ظاهر على ذلك، بل يتم انتداب تلاميذ وطلبة وهم لا يزالون يدرسون، دون حضور فعلي بالعمل.

موضوع ملف الطلبة الجدد والمترشحين للدراسة بالخارج في إطار التعاون الدولي، الرجاء سيدي الوزير، مدنا كتابيا بقائمة المترشحين حسب السنة والبلد والاختصاص للسنوات العشر الأخيرة، مفصلة ومرفقة بنقاط كل مقبول وكذلك قائمة المتخلين عن الالتحاق وخاصة كيفية تعويضهم والحرص على مدنا بمجمل نقاط المعوضين ولما لم تقم الوزارة سيدي الوزير، بنشر قائمة الطلبة المعوضين مثلما تحرص على نشر القائمة الرئيسية للمقبولين مع العلم أن هذه المهمة من اختصاص الإدارة العامة للتعاون الدولي.

ورد في عرض الوزارة إيلاء أهمية كبرى للصحة العامة والصحة النفسية للطالب في حين يتنقل الأخصائيون النفسانيون بسياراتهم الخاصة ليلا لأن الطلبة لا يتواجدون بالمبيتات إلا ليلا وقد تم مطالبة مديري المبيتات ضمن مراسلات بتوفير النقل ولكن هذه المؤسسات إما أنها لم تخصص لها سيارات إدارية أو أنها تتحوز سيارة ولكن لا يوجد لديها سائق ليلي أو أنها لا تمتلك سيارة من الأساس فمسألة اللوجستيك تقف حائلا أمام أداء هذه الخدمة للطلبة. فما ردكم سيدي الوزير؟

كما تعلمون إلى جانب الحوادث الجامعية التي تتكفل تعاونية الحوادث المدرسية والجامعية بتغطيتها كاملة، فإن الطالب غير مؤمن في حالة المرض، حيث يتنقل على حسابه الخاص بسيارة أجرة ويدفع معاليم التسجيل والفحوصات ويشتري الأدوية من ماله الخاص وهو في أغلب الأحيان لا يملك حتى تذكرة الأكل.

وفي كل سنة نشهد احتجاجات للطلبة على السكن الجامعي ويزداد الضغط على دواوين الخدمات الجامعية والمبيتات التي ظلت دائما مهمشة في ميزانيتها مقارنة بالمؤسسات التعليمية. المطلوب هو العمل على رفع ميزانية الخدمات الجامعية ورفدها بالطاقم البشري من خلال انتدابات محوكمة ومرشدة من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للطلبة. إذ كلما أحيل عون على التقاعد لا يتم تعويضه وهو ما جعل المؤسسات بلا حراس ولا أعوان تنظيف ولا طباخين ولا غيرهم.

وجوب الإسراع سيدي الوزير في النظر في إسناد المساكن الإدارية لمشرفي المبيتات المباشرين، ليعضدوا عملية الإشراف على الطلبة ليلا، تأطيرا ورعاية وإحاطة وتنشيطا، لتعود الحركية الثقافية والرياضية إلى مؤسساتنا الخدمات الجامعية.

نرجو منكم سيدي الوزير، مراجعة تعريفة الطبيب المتعاقد، التي نعرف جميعا أنها 15 دينارا في الساعة، مما أدى إلى عزوف الأطباء عن التعاقد لزهد الأجر، بالإضافة إلى تحمل الطبيب لنفقة تسجيل العقد بالقباضة المالية وهو مبلغ يتم تنزيله بحسابه كل ثلاثة أشهر، مع خضوعه للخصم الجبائي. كما أن عمادة الأطباء ترفض التأشير على العقد بسبب زهد الأجر الذي لا يليق بالمقام العلمي للطبيب.

سيدي الوزير، أود أن أسأل عن ملف الدكاترة المعطلين عن العمل. لقد تم إبرام اتفاقية لاستيعابهم على دفعات لكن هذه الاتفاقية لم تطبق والعديد من الأطباء يهاجرون إلى الخارج وهم من الكفاءات العالية فهل يعقل أن تخسر الدولة هذه العقول؟ نرجو منكم النظر بجدية في هذا الموضوع، فهو مهم للغاية، نريد أن تبقى كفاءاتنا في تونس، لا أن تهاجر.

شكرا لكم سيدي الوزير ولكافة الإطار المرافق لكم، نحن نسعى دائما إلى تقديم أفكار وحلول أخرى ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي يجب أن تقوم بدورها في دعم البحث العلمي وهنا أسأل أين البحث العلمي في الوزارة؟ نحن نرى أن التعليم العالي موجود، لكن البحث العلمي يعاني من نقص كبير سيدي الوزير، نرجو إجابة واضحة حول هذا الموضوع. شكرا لكم.

وأختم قائلا: تونس في القلب والقلب لها.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا والآن الكلمة للسيد النائب المحترم منصور صماري، له خمس دقائق. تفضل.

السيد منصور صماري

شكرا سيدي الرئيس،

معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

زملائي وزميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقول المثل: "لا تسألوا الطيور لماذا هاجرت أوطانها، بل اسألوا الظروف التي أجبرتها على الرحيل."

سيدي الوزير، سأرفع إلى سيادتكم بعض الأسئلة بخصوص سياسة الوزارة الحالية والمتعلقة بتوزيع الإدارات العامة والمصاريف المرتبطة بها والتوجهات الخاصة بفتح المجال للمؤسسات الخاصة لتقديم شهادات الدكتوراه.

أود من خلال هذا السؤال تسليط الضوء على أهمية ضبط سياسة الوزارة بما يتماشى مع توجهات سيادة الرئيس، الأستاذ قيس سعيد، الذي اختاره الشعب التونسي بناء على رؤية اجتماعية تهتم بالدرجة الأولى بالقيمة العلمية للأشخاص ودور العلم في الرقي بالمجتمع وتطويره.

سيدي الوزير، أود أن أسلط الضوء أيضا على العدد الكبير من الإدارات العامة في الوزارة وما ينتج عن ذلك من مصاريف اضافية تتعلق بالمنح والسيارات الإدارية وغيرها من الامتيازات المرتبطة بها.

لذا، أود الاستفسار عن إمكانية دمج هذه الإدارات لتصبح تحت إدارتين عامتين فقط، الأولى تعنى بالبحث العلمي والثانية تعنى بالتعليم العالي وذلك سيدي الوزير من أجل تقليص المصاريف وتوجيه الموارد نحو تحسين وتطوير البحث العلمي ودعم المخابر والجامعات.

إن هذه الخطوة تتماشى مع التوجهات الاجتماعية التي يراها السيد الرئيس قيس سعيد والتي تحظى بتأييد المجتمع التونسي وتؤكد على ضرورة إدارة الموارد بشكل فعال لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة بما يتماشى مع رؤية الدولة.

كما أود سيدي الوزير، أن أستفسر حول جهود الوزارة لدعم الدكاترة المعطلين عن العمل في ظل الهجرة المتزايدة للكفاءات التونسية إلى الخارج.

إن سيادة الرئيس يدعو باستمرار إلى الحفاظ على الكفاءات الوطنية ودعمها لتساهم في بناء الوطن لذلك، هل هناك خطة لدى الوزارة للاستفادة من الدكاترة في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية وفق اختصاصاتهم؟

وهل هناك إمكانية لإعادة تنظيم لجان انتداب لتصبح لجنة وطنية موحدة، مما يضمن الشفافية والموضوعية ويتيح الفرص لجميع الكفاءات وفق معايير واضحة ومعروفة؟

أخيرا سيدي الوزير، في ظل التوجهات التي تؤكد على أهمية العلم والتعليم كركيزة أساسية للتقدم الاجتماعي، أود معرفة الخطط المستقبلية للوزارة لتطوير المخابر العلمية وتحسين أوضاعها، بما يضمن استمرار البحث العلمي وتقدمه ويحقق الأهداف الاستراتيجية التي تتوافق مع تطلعات السيد الرئيس.

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عملكم وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائب المحترم السيدة سامية السويسي، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سامية السويسي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق لك،

تحية للجامعة التونسية التي لطالما كانت فضاء من أجل القضايا العادلة مثل قضية فلسطين ومنارة للعلم والمعرفة وصرحا أكاديميا مميزا ونشيد ونجل بمجهود أساتذتها وموظفيها وكل العاملين فيها الذين لا يدخرون جهدا في تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي كما نتمنى المزيد من التطور والتميز للجامعة التونسية.

أولا سيدي الوزير، سنتعرض لإشكالية الدكاترة المعطلين عن العمل، من غير المعقول سيدي أن يبقى أفضل كفاءاتنا وإطاراتنا ونخبة المجتمع معطلين عن العمل والدولة غير قادرة على استيعابهم، هؤلاء درسوا وكرسوا حياتهم في طلب العلم، درسوا على الأقل عشرة سنوات بعد البكالوريا ويبلغ عمر أصغرهم 35 سنة على الأقل.

اليوم، نخبتنا ضحية برامج واستراتيجيات خاطئة للوزارة. لما نهمش نخبتنا؟ شهادة الدكتوراه اليوم لا قيمة لها وغير مدرجة في السلم الوظيفي.

لماذا أكثر القطاعات في التشغيل الهش هو التعليم العالي. يدرس الدكتور بصفة عرضية لمدة سنة أو سنتين وبمبلغ زهيد جدا ولا يتلقى راتبه إلا بعد سنتين هذا إن تلقاه أصلا.

لدينا محضر جلسة سيدي ممضى من الحكومة منذ 2019 في انتداب 600 دكتور في مختلف الوزارات على ثلاث دفعات ولكن لم يفعل إلى اليوم بسبب غياب نص قانوني وهو تنظير شهادة الدكتوراه في السلم الوظيفي.

فإذا بقي الدكاترة على نفس الحالة فما الفائدة من انشاء منصة لمعرفة عددهم لأن هذا لا يزيدنا إلا ألما على نخبتنا لو يتم حصرهم في عدد سيدي الوزير.

ماذا أعدت اليوم الوزارة لهذا الملف؟ وماذا رصدت لهم الدولة من ميزانية؟ لا شيء. الرجاء منكم سيدي التدخل وإيجاد الحلول اللازمة للدكاترة المعطلين عن العمل

سيدي الوزير، اليوم وجدنا الحلول لما يقارب 6000 عامل حظيرة ونعجز عن ايجاد الحلول لدكاترتنا ونخبتنا؟

والله سيدي الوزير، لشيء مؤسف عندما نرى اليوم دكتور يبلغ 35 سنة يطلب الإعانة من والده أو والدته أو أخاه الذي قرر عدم مواصلة دراسته نظرا لبقاء أخيه عاطلا عن العمل.

النقطة الثانية سيدي الوزير، اليوم الوزارة يجب أن تكون لها استراتيجية جديدة في التوجيه تكون مربوطة بسوق الشغل، على غرار "start up" يحب أن تكون هناك نظرة شاملة لمتطلبات سوق الشغل وذلك بإدراج تخصصات جديدة وإضافة برامج جديدة في مجالات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات التي تشهد نموا في سوق الشغل.

اليوم الجامعات تصدر شهادات غير مطلوبة، الجامعات ممتلئة وتثقل على كاهل الدولة المليارات وغير مطلوبة في سوق الشغل.

النقطة التالية سيدي الوزير، فيما يخص مراكز البحوث والدراسات، ما مدى استفادة الدولة منها ونجاعتها؟ وتعرف سيادتك كلفة مراكز البحوث هذه على ميزانية الدولة؟

أخيرا، عدم متابعة المؤسسات الجامعية لغيابات الطلبة وعدم اتخاذها الإجراءات اللازمة لذلك طبقاً لما تقتضيه التراتيب الإدارية.

الرجاء سيدي الوزير، إصدار منشور في الغرض لإلزام المؤسسات الجامعية لتطبيق القانون.

نقطة أخيرة سيدي الوزير، ما مدى تقييمكم لنظام "أمد" مع الأنظمة السابقة؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سيرين قزارة، لها خمس دقائق تفضلي.

السيدة سيرين قزارة

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا سيدي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائبيه،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق لكم،

في البداية لا يسعني إلا أن أثمن الإجراءات التي أعلنت عنها وزارتكم مؤخرا والتي تهدف إلى تسهيل ولوج الطلبة من ذوي الإعاقة إلى فضاءات الجامعات بما يضمن احترام حقوقهم

المادية والمعنوية. إلا أننا في الوقت ذاته نؤكد على أهمية وضع الآليات الفاعلة لمتابعة تطبيق هذه الإجراءات حتى لا تتحول إلى مجرد وعود كما حدث مع العديد من القوانين الخاصة بذوي الإعاقة التي ظلت حبرا على الورق.

إن التعليم هو محرك رئيسي لنهضة الأمم واستقلال الشعوب وهو حق طبيعي لكل فرد دون تمييز وقد نص دستورنا التونسي على ذلك بشكل واضح، مؤكدا حق كل مواطن في الحصول على التعليم اللائق.

من هذا المنطلق، نود أن نثير مسألة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين مازالوا يواجهون العديد من التحديات والعراقيل التي تحد من قدرتهم على الحصول على التعليم الجيد ومواصلة دراستهم الجامعية ونحن على يقين بأن هذه الإعاقات ليست عائقا أمام التفوق والنجاح شريطة تهيئة الظروف المناسبة والداعمة ومن أبرز الصعوبات التي يواجهها طالب من ذوي الإعاقة نقص أو عدم توفر المواد الدراسية بصيغة ملائمة لاحتياجاتهم الخاصة، مثل كتابة برايل للطلبة المكفوفين أو نسخ صوتية أو كتب رقمية.

انعدام المواد البيداغوجية بلغة الإشارة خاصة بالطلبة ذوي الإعاقة السمعية،

غياب الترجمة الفورية أو الترجمة النصية للدروس والمحاضرات،

تصميم المناهج الدراسية والمواد التعليمية بما يتناسب مع احتياجات هؤلاء الطلبة، مع توفير الكتب الرقمية والتكنولوجية المتطورة التي تتيح لهم التفاعل مع المواد الدراسية بشكل أفضل.

سيدي الوزير، إن الأشخاص ذوي الإعاقة يحملون إرادة قوية وإصرارا على النجاح والتفوق، لعلمهم أنه لا خيار لهم لتحقيق الحياة الكريمة سوى بالتحصيل العلمي والتفوق في مجالاتهم. وهذه الإرادة تزداد كلما تم تهيئة الظروف المناسبة لهم وفي ظل التقدم التكنولوجي الذي نشهده اليوم، أصبح بإمكان توفير فرص تعليمية أوسع لهؤلاء الطلبة في جميع التخصصات، ولكن مع الأسف لا تزال السياسات التعليمية في الجامعات بعيدة عن مواكبة هذه التغيرات.

وهذا يقيد قدرة الطالب من ذوي الإعاقة على التوجه إلى التخصصات العلمية والتقنية، مما يحد من فرصتهم في التميز والإبداع.

لذلك نطالب بإحداث الشعب العلمية والتقنية الموجهة خصيصا للطلبة المكفوفين وذوي الإعاقات الأخرى، مع توفير الإطارات التعليمية المتخصصة والتجهيزات التكنولوجية اللازمة التي تمكنهم من متابعة تحصيلهم العلمي بفاعلية ويجب أن تراعي هذه التخصصات في ذات الوقت متطلبات سوق الشغل لضمان دمج هؤلاء الطلبة في الحياة المهنية بعد تخرجهم وبالتالي تعزيز فرصهم في المساهمة الفاعلة في بناء الوطن.

أخيرا، بناء هذه الإجراءات من شأنها أن تعزز من فرص التعليم العالي لهذه الفئة المهمة من الجميع ويمنحهم فرصة للمشاركة الإيجابية في تنمية وطننا العزيز مع ضمان حقوقهم الإنسانية والعلمية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد بن رجب، له خمس دقائق تفضل.

السيد محمد بن رجب

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعتبر من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في تونس، فهي المسؤولة عن إعداد الكوادر البشرية القادرة على مواكبة التطورات العالمية وتحقيق التقدم في مختلف المجالات ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل التحديات الكبيرة التي يواجهها هذا القطاع في ظل التغيرات السريعة في سوق العمل وتطورات العلوم والتكنولوجيا.

من الواضح أن طرق التدريس الحالية لا تزال تعتمد إلى حد كبير على أساليب تقليدية، ما يعوق قدرة الطلاب على مواكبة العصر ومواصلة التعلم بشكل فعال، لذا أصبح من الضروري تجديد المناهج الدراسية وتحديث أساليب التدريس لتتناسب مع متطلبات سوق العمل والتطورات التقنية.

يجب أن نمنح الطلاب فرصا للتعلم التفاعلي الذي يشجع على الإبداع وحل المشكلات ويعزز قدراتهم على مواكبة التطور التكنولوجي.

كما يجب أن تتضمن المناهج مادة الإحاطة الاجتماعية التي لا تقتصر على التعليم الأكاديمي فقط، بل تهتم بتكوين الطالب كشخصية اجتماعية قادرة على التأثير في محيطها.

سيدي الوزير، من جهة أخرى يعاني الطلاب من نقص كبير في فرص التدريب العملي الذي يساعدهم على اكتساب المهارات المهنية. ويتطلب الأمر زيادة التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص لتمكين الطلاب من التدريب الميداني واكتساب الخبرة العملية في بيئة العمل الحقيقية. يمكن تحقيق ذلك من خلال الشراكات الاستراتيجية مع الشركات والمؤسسات في مختلف القطاعات، بحيث يتمكن الطلاب من التدرب على التقنيات الحديثة ومواكبة متطلبات السوق بشكل أكثر فعالية.

سيدي الوزير، لا بد من تحفيز ريادة الأعمال وتشجيع الطلاب على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع حقيقية تساهم في دفع الاقتصاد الوطني.

يجب على الجامعات أن توفر الدعم المادي والدورات التدريبية التي تركز على ريادة الأعمال وكيفية تأسيس شركات ناشئة تسهم في التنمية.

هذه الخطوات من شأنها تعزيز قدرة الشباب التونسي على المشاركة الفاعلة في النمو الاقتصادي للبلاد.

سيدي الوزير، نحن بحاجة إلى مراجعة ساعات الدراسة التقليدية وتقليص الوقت المخصص للمحاضرات النظرية على أن نخصص وقتا أكبر للأنشطة العملية التي تشمل ورش العمل والأنشطة الطلابية التي تتيح للطلاب تطبيق ما تعلموه على أرض الواقع.

كما يجب توفير فرص تدريبية إضافية تساهم في مواكبة التطورات التقنية والابتكار في مختلف المجالات.

إن الإصلاح"التي نحتاجها اليوم في التعليم العالي ليست خيارا، بل ضرورة تفرضها احتياجات السوق والتحولات الاقتصادية العالمية.

يمكننا أن ننجح في هذه المهمة إذا كان لدينا إرادة سياسية ورؤية استراتيجية تضمن مستقبلاً أفضل لأبنائنا في هذا القطاع الحيوي.

سيدي الوزير، تعد هجرة العقول من أكبر التحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي في تونس، حيث يفقد القطاع العديد من الباحثين والطلاب والمبدعين الذين كان بإمكانهم المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني. لذلك يجب على الوزارة وضع استراتيجيات فعالة لتحفيز هذه العقول على البقاء وتوفير فرص مهنية مناسبة داخل تونس.

ضرورة دعم الطلاب من ذوي الاحتياجات الخصوصية وتوفير وتحسين الخدمات الجامعية، كما يجب توفير بيئة آمنة وصحية للطلاب للرفع من جودة التعليم.

سيدي الوزير، إن التحديات التي نواجهها في قطاع التعليم العالي لا تقتصر فقط على تحديث المناهج، بل تشمل أيضًا توفير الفرص الكافية للطلاب لتطوير مهاراتهم العملية وتعزيز قدرتهم على التكيف مع التغيرات.

هذه التحديات تتطلب منا العمل الجاد والمشترك على تحقيق الإصلاحات التي تعزز من قدرة القطاع على المساهمة في بناء مستقبل أفضل لتونس وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة، السيدة أومينة حرباوي لها عشر دقائق تفضلي.

السيدة أومينة حرباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

في البداية أود أن أعبر عن تقديري للجهود المبذولة لتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في تونس، خصوصا أن الخطط المعلنة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية تهدف إلى جعل الطالب محور المنظومة التعليمية وتعزيز مساهمة القطاع في التنمية الوطنية، إلا أن واقع التعليم العالي والبحث العلمي يواجه تحديات عميقة تتطلب حلولًا جذرية وعاجلة.

تعيش منظومتنا الجامعية اليوم تحديا رئيسيا يتمثل في عدم ملائمة البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، خاصة بين خريجي الجامعات.

الأرقام تشير إلى أن العديد من أصحاب الشهائد العليا، بمن فيهم الحاصلون على الدكتوراه يواجهون صعوبة في إيجاد فرص عمل وهو ما يعكس غياب استراتيجية واضحة لإدماجهم في سوق الشغل أو دعم مشاريعهم البحثية.

هذا الواقع يدفع الكثير من الكفاءات إلى الهجرة، مما يشكل نزيفا للقدرات البشرية المؤهلة.

من جهة أخرى يواجه البحث العلمي تحديات كبيرة، أبرزها نقص التمويل، الميزانية الحالية للبحث العلمي لا تتجاوز 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة متواضعة مقارنة بالمعايير الدولية التي توصي بنسبة 2%.

بالإضافة إلى ذلك تعاني البنية التحتية الجامعية من نقص التجهيزات وغياب البيئة المحفزة على الابتكار، مما يحد من قدرة المؤسسات الجامعية على المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي.

أما الإطار التربوي فيواجه ضغوطًا متزايدة نتيجة نقص الموارد والحوافز، الأساتذة الجامعيون الذين يمثلون العمود الفقري للمنظومة، بحاجة إلى دعم مادي ومعنوي يعزز دورهم في تقديم تعليم عالي الجودة ويسهم في تطوير قدراتهم الأكاديمية.

سيدي الوزير، إن الدستور التونسي بدأ باسم الشعب، وجميع الأحكام القضائية تنفذ باسم الشعب، ونحن نعلم جميعا أننا في فترة تصحيح مسار للثورة، فهي حركة تحرر وطني يخوضها الشعب التونسي، تقتضي من المسؤولين تطهير الإدارة من كل ما يعمل على العودة بها إلى الوراء ومن كل من يعطل عمدا سير العديد من المرافق العمومية في تونس. هذه البلاد العزيزة يجب أن تقوم على إرادة الشعب وعُلوية القانون.

سيدي الوزير، أنت تمثل السلطة الرئاسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذه السلطة تمكنك من سلطتي الإشراف والرقابة واتخاذ القرارات وفي صورة وجود تجاوزات، محاسبة المتجاوزين.

إنني ألتمس فيك حس المسؤولية لأعرض عليك مسألة مهمة خاصة بالدكاترة وفي نفس الوقت بالانتدابات لا سيما وأن رئيس الجمهورية طالب بتدقيق المناظرات وبتطهير الإدارة وأن تكون الانتدابات وفقا لمعايير موضوعية، فذلك يحقق جملة من الأهداف، لعل أبرزها تعزيز مبدأي الشفافية والمسائلة.

فيما يتعلق بالتصرف في المرافق العامة ودعم الثقة في الهياكل العمومية. لن أتحدث عن مطالب التظلم التي وصلتكم، ولا عن نداءات الدكاترة التي طرحت إما عبر صفحات التواصل الاجتماعي، أو في وقفاتهم الاحتجاجية أو حتى عبر العديد من المنابر الإعلامية للمطالبة بمراجعة بعض الانتدابات التي أحاطت بها شبهات فساد.

سيدي الوزير، سأتحدث عن أحكام قضائية صدرت لفائدة مترشحين وهم مواطنون تونسيون يتمتعون بحقوق متساوية، لأن المواطنة لا تجزأ ولا درجات لها، فجميع المواطنين يقفون على قدم المساواة أمام القانون والعدالة.

فقد صدر حكم قضائي بعد ثلاث سنوات من التقاضي، يقتضي إلغاء قرار عدم انتداب دكتورة متميزة في مناظرة انتداب أستاذ مساعد بالتعليم العالي في اختصاص معالجة الإشارة والصورة بعنوان سنة 2018 وأقرَّت حقها في الانتداب ورغم ذلك لم يُبادر الوزير السابق بفتح تحقيق في حيثيات الانتداب أو حتى بتغيير اللجنة المسؤولة في الدورة اللاحقة.

وبدلا من ذلك اختار بجرة قلم استئناف الحكم لتبقى آمال تلك الدكتورة معلقة، تنتظر إنصافا تأخر كثيرا، ذلك أن عدم التزام لجنة الانتداب بجملة من المعايير المضمنة بشبكة التقييم ثابت وهي معايير موضوعية غير قابلة للتأويل، مما يجعل تطبيق تلك المعايير والتقيد بها الضمان الوحيد لتطبيق المبادئ المتعلقة بتكافؤ الفرص والشفافية والحياد والمساواة.

مع العلم أن المترشحة سبق أن طعنت في تركيبة اللجنة وطلبت تغييرها موضحة الأسباب التي دفعتها لذلك في الآجال القانونية، إلا أن الوزير السابق تجاهل مطلبها، مما دفعها إلى عدم المشاركة في المناظرة اللاحقة بعنوان 2019 والتي أُجريت سنة 2022.

وبعد مرور أربع سنوات ومع تغيير تركيبة اللجنة سنة 2024، شاركت المترشحة في المناظرة التي عقدت بتاريخ شهر سبتمبر 2024 لكن يستمر التنكيل بالمبلغين عن الفساد، حيث امتنعت إدارتكم عن نشر نتائج هذه المناظرة دون أي توضيح للجميع، بالرغم من ورود العديد من الاتصالات الهاتفية من المترشحين للاستفسار عن سبب التأخير وهذا ما يثير الاستغراب، خاصة أن معظم النتائج اللاحقة لتلك المناظرة قد تم نشرها، مما يطرح تساؤلاً جدياً حول سبب هذا التأخير غير المبرر من إدارتكم، مما يعزز الإحساس بالاستهداف وغياب العدالة.

كما أنه بالنسبة لنفس مناظرة الانتداب في اختصاص معالجة الإشارة والصورة بعنوان 2018، ولذات المترشحة، صدر حكم آخر في 20 جوان 2023 يتعلق بالنفاذ وهو حكم بات واجب التنفيذ، يتضمن الاطلاع على ملفات الناجحين وذلك مع الإشارة إلى وجود تضارب مصالح واضح، حيث إن إحدى الناجحات في مناظرة الانتداب بعنوان 2018 كانت تحت إشراف رئيسة اللجنة خلال فترة الدكتوراه والأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل أصبحت رئيسة اللجنة في نفس الوقت خصما وحكماً في تقييم أبحاث أشرفت عليها سابقاً ونشرت باسمهما معا، مما يثير تساؤلات جدية حول نزاهة العملية وشفافيتها.

ومع ذلك لم تقم وزارتكم باتخاذ أي خطوة وهو ما يعكس نهجاً نحو تعتيم المعلومات ومواصلة التنكيل بالمترشحين الذين اختاروا عدم الانسياق لمسار قديم يرتكز على الولاء والطاعة لأشخاص يعتقدون أنهم مفتاح لدخول الجامعة العمومية بدلاً من الكفاءة والاستحقاق وتغيير واقع الجامعة التونسية.

سيدي الوزير، لقد اخترت أن أتحدث بصفتي نائب شعب عن هذه المترشحة، لأنها لديها أحكام قضائية تؤكد ما ذكرته، وهي تمثل نموذجاً حياً لوجود شبهات فساد في عملية الانتداب. فهي الدكتورة التي نشرت أول بحث علمي عن الكوفيد في زمن الجائحة ومثلت تونس في العديد من المحافل الدولية واختارت البقاء في بلادنا العزيزة لبنائها وتشييدها بالرغم من العروض المغرية.

وكان من الأولى أن تكافأ في جهودها العلمية، لكن بدلا من ذلك نجد أنها تعرضت للتنكيل بينما يتم تجاهل نجاحاتها وتضحياتها.

ففي الوقت الذي نرفع فيه شعار مكافحة هجرة الأدمغة، نجد أن الممارسات الحالية تدفع العديد من الكفاءات إلى مغادرة البلاد، مما يزيد من تعميق الأزمة التي تعاني منها البلاد في شتى المجالات.

سيدي الوزير، أنتم أمام مسؤولية كبيرة لبناء قطاع التعليم العالي وفقاً لمبادئ المساواة والعدالة. إن أي تهميش أو تجاهل للمستحقين بناء على الولاءات الشخصية أو الانتماءات الضيقة سيؤدي إلى تقويض الثقة في المؤسسات التعليمية.

ومن واجبكم ضمان أن تكون الفرصة متاحة للجميع بشكل عادل وأن يتم التعامل مع جميع المترشحين على قدم المساواة دون تمييز أو استثناء.

إن تكريس هذه المبادئ هو السبيل الوحيد لبناء مستقبل أكاديمي قوي يعكس قيم الشفافية والعدالة التي نطمح جميعاً لتحقيقها في بلادنا.

ختاما، أود أن أقول أن نفس الدكتورة آمنت بدولة بالقانون واختارت أن تبقى في بلادها، وتحصلت على إجازة ثانية في الحقوق وهي الآن باحثة في الماجستير في القانون الجزائي. تسعى بجدية للمساهمة في تطوير البلاد وعلى الرغم من التحديات والممارسات التي تعرضت لها، تمسكت بمبادئها وآمنت بأهمية تحقيق العدالة والمساواة في كافة المجالات وعلى رأسها العدالة الوظيفية.

سؤال سيدي الوزير، الطلبة الذين تحصلوا على شهادات في الهندسة المدنية من المؤسسات الخاصة، يطالبون بمعادلة لشهاداتهم كما وعدتهم الوزارة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سعيدة شقير، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة سعيدة شقير

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسيدة النائبة،

ونرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والإطار المرافق له،

ننوّه بأهمية هذه الوزارة وأيضا أريد من هذا المنبر أن أشكر كل الطلبة التونسيين الذين حازوا على جوائز عالمية وشرفوا تونس ورفعوا الراية التونسية عاليا. شكرا لكم.

بالنسبة إلى مداخلتي اليوم، سأتناول الجامعات الخاصة والجامعات العمومية والجامعات بالدول الأجنبية.

النقطة الأولى سيدي، سأطلق عليها "تحدي الجودة الأكاديمية" فما نلاحظه هو وجود تفاوت كبير في مستوى التعليم بين الجامعات وعدم توفر الكفاءات الأكاديمية المؤهلة بشكل كافي في بعض الجامعات الخاصة، هذا إلى جانب التركيز على الجانب الربحي، وذلك على حساب الجودة التعليمية.

النقطة الثانية، تتمثل في الرقابة والإشراف، حيث نلاحظ ضعف الرقابة من قبل الجهات المختصة لضمان تطبيق المعايير التعليمية.

نقطة أخيرة تتمثل في الاعتماد والاعتراف، حيث نلاحظ أن في بعض الاختصاصات الجامعية الخاصة، يواجه الطلبة صعوبات في الحصول على الاعتراف بالشهادة من قبل وزارة التعليم العالي.

سؤالي لكم، ما هي الإجراءات التي اتخذتموها بغاية رفض المعادلة المتعلقة بشهائد يحصل عليها طالب بطرق غير سليمة من دول أجنبية؟ خاصة في مجال الحقوق أو جامعات أخرى لا تتوفر فيها الشروط في شهائدها خاصة في المجال الطبي والصيدلي.

لماذا لا نفرض اجتياز امتحان نظري وتطبيقي من قبل من يرغب في الحصول على المعادلة بغاية التصدي للتحيل؟

سيدي الوزير، أود أن أقترح عليكم بعض الحلول التي قد تساهم في إيجاد حلول بالنسبة للجامعات الخاصة ومنها تعزيز الرقابة على الجامعات الخاصة لضمان الجودة وتوفير حوافز للجامعات لتحسين برامجها الأكاديمية والبنية التحتية، أيضاً تنظيم حملات توعوية للطلبة حول الجامعات الموثوق بها.

بالنسبة للجامعة العمومية، أود أن أتطرق هنا للحالة الكارثية للمطاعم والمبيتات الجامعية. ما هي استراتيجيتك للعناية بالمبيتات والمطاعم الجامعية؟

أيضا من حق الدكاترة وهم ثروة وطنية، أن يساهموا في البناء والتشييد والمساهمة في مشروع السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد للنهوض بالاقتصاد الوطني ويجب أن يكونوا فاعلين في هذا المشروع.

منح الطلاب، الرجاء مراجعتها وتوسيع دائرة المتمتعين بها لأن المقدرة الشرائية للمواطنين قد تدهورت في الآونة الأخيرة وأصبحوا عاجزين عن رصد الأموال لأبنائهم قصد مواصلة تعليمهم خاصة الطلبة الذين لا يدرسون في ولاياتهم يواجهون صعوبات كبيرة بخصوص تمويل مصاريف الدراسة وأيضا الكراء.

سيدي الوزير، وأنا نائبة من ولاية أريانة، أتسائل عن القطب التكنولوجي بالنحلي، إلى متى سيظل هذا القطب مغلقاً؟ ومتى سيساهم ويكون له دور فعال في التنمية في الجهة وعلى المستوى الوطني؟ متى سيتم تفعيل هذا المركب؟ ومتى سيكون جاهزا لاستقطاب اليد العاملة من الإطارات العليا؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسان عامري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حسان عامري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

قطاع التعليم العالي يشهد تحولات هيكلية وتطورات عميقة أدت إلى تعدد وتواتر عمليات الإصلاح والمراجعة التي شملت تطوير المناهج وإثراء المضامين وتنويع الشعب والاختصاصات بما يتماشى مع الحاجيات الحقيقية لسوق الشغل ولكن يظل مشكل التشغيل في السنوات الأخيرة لحاملي الشهادات العليا مشكلاً كبيراً ومظلمة في حقهم.

سيدي الوزير، أنا لا ألوم الوزارة في هذا الشأن ولكن متابعة الخريجين والإحاطة بهم ودعمهم هو واجب. فالمتخرج، خاصة من الأسر الفقيرة والمناطق البعيدة يعاني في المناظرات الوطنية عند التنقل وحتى عند تقديم الوثائق للمشاركة.

سيدي الوزير، ضرورة مراجعة المهنة في بطاقة التعريف بما يتماشى مع المستوى العلمي لصاحب البطاقة، يكون مستواه الدراسي باكالوريا +4 وفي بطاقة التعريف الوطنية عامل يومي.

كما يجب توفير بطاقة التنقل المجاني والعلاج المجاني للخريجين العاطلين عن العمل، خاصة من طالت بطالتهم وهم أبناء الجامعة التونسية والتنسيق مع مختلف الوزارات المتداخلة في الموضوع.

نقطة أخرى سيدي الوزير، وهو تأثير البحث العلمي الاقتصاد والمجتمع والتنمية المستدامة وضرورة تركيز هيكل لمخابر البحث والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين بغاية تبادل المعارف والخبرات ورفع تحديات البحث والتنمية المتعلقة بالأولويات الوطنية وهو ما سيمثل مجالاً للشراكة مع المجتمع العلمي والمؤسسات من أجل المشاريع البحثية والتنموية ذات القيمة العالية وهو ما يؤثر اقتصاديًا واجتماعيًا بشكل مباشر في عدة مجالات.

ضرورة مراجعة الجامعات عند إحداثها، فما المانع من تركيز جامعات بعيدا عن مركز الولاية، في المعتمديات، ما يخلق تنمية اقتصادية حول الجامعة من سكن ونقل وغيره من الأنشطة الاقتصادية، كما يساهم في تغيير العقلية في هذه المناطق. فما المانع مثلا من إحداث معهد عالٍ للرياضة والتربية البدنية في عين دراهم؟ وكل الظروف ملائمة خاصة بتواجد المركب الرياضي الدولي.

وكذلك سيدي الوزير، من أهم التحديات هجرة الأدمغة وضرورة معالجة هذه الظاهرة من جميع الجوانب من خلال تعزيز مكانة الجامعة التونسية كوجهة جامعية دولية والاستثمار في التعليم.

ختاما سيدي الوزير، ضرورة دعم التعاون مع فلسطين في المجال الجامعي والعلمي ومواصلة الدروس للطلبة الفلسطينيين المتضررين من الدمار الذي لحق بالجامعات وتخصيص منح لهم وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة زكية المعروفي لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة زكية المعروفي

صباح الخير،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بكافة الإطار المرافق له،

ومرحبا بالزملاء من الغرفتين،

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، أريد أن أتساءل لماذا نعتمد إلى اليوم على دليل التوجيه الجامعي سيما وأنه لنا مؤسسات تعليم عالي

خاصة يمكن أن ندرس فيها الهندسة بمعدل تسعة فأين تكافؤ الفرص؟ المواطن الذي درس ابنه وتعب لأجله في الجهات وتكبد خسائر من دروس تدارك وغيره يأتي اليوم ابن رجل ثري يدرس ابنه نفس الاختصاص ويصبح مهندسا مثله ويعمل قبله فالدراسة خاصة في التعليم العالي لا تباع ولا تشترى سيدي الوزير وأصبحنا اليوم نعاني من هذه المسألة.

اليوم كل ما له علاقة بـ "paramédical" أصبح مجموع القبول فيه مرتفعا مثل التبنيج و"physiothérapie" وحتى التمريض فكيف يتصرف الأولياء اليوم؟ يقترض أو يتداين ويلتحق ابنه بالدراسة بـ 30 أو 40 ألف دينار وبعد ثلاث سنوات يسافر ابنه الى ألمانيا ليضمن له عملا ومقابل ذلك من يدرس في التعليم العمومي اليوم هو مسكين حقا لأنه يستقل الحافلة للتنقل ويسكن في مبيت جامعي مهترئ ولا توجد فرص متكافئة.

سمعت الزملاء يطالبونك اليوم بإيجاد حل للشهائد الجامعية التي لم تعترف بها الوزارة ولكنني مع الوزارة فلا مبرر لأن تعترف بها ففي كل مكان نجد جامعة خاصة ماذا يعني ذلك؟ وما دمت ستلعب اليوم دور الدولة فلنخصص كل شيء بما أنه ستكون لهم نفس الفرص فلنخصص التعليم العالي ولا داعي لتدريس أبناءنا وتكبد المصاريف لأجلهم ولا يجب أن أدرس ابني جيدا حتى ينجح بتفوق في البكالوريا حتى يدرس "dans une école noble" خاطر "les spécialités nobles" كلها أصبحت تباع بالمال، ادفع 100 مليون لتصبح مهندسا.

سيدي الوزير، هل من المعقول أننا ما زلنا اليوم نتحدث عن مدى جودة الوجبة؟ فالمشكلة ليست في الاعتمادات، بل في كيفية التصرف فيها وتقديم وجبة محترمة ليست مشكلة اعتمادات، فالاعتمادات مرصودة والدولة تقوم بواجبها وأنا ابنة جامعة عمومية وكانت المديرة بمثابة أم لنا قد تكون المعطيات قد تغيرت ولكن التعليم العالي اليوم لم تعد له مكانته السابقة ويجب أن ننظر اليوم في سبب اندثار مؤسساتنا العمومية فأنا أتمنى أن يرجع بريق مؤسستنا العمومية كما كان في السابق.

وفي هذا الاطار سيدي الوزير، وحتى نتمكن من دعم قدرات طلبتنا فإنه يجب دمج "les soft skills" في الدراسة ومن يدرس الإنجليزية أو الفرنسية اليوم لا يجب أن يكتفي بـ "littératures" و"civilisation" فهذا النمط الكلاسيكي للدراسة لن يتخرج بها إلا كأستاذ ويبقى معطلا بشهادته في انتظار أن يصبح أستاذا أو معلم إنجليزية أو أستاذ فرنسية أو معلم فرنسية فإن "les soft skills" تضمن له إيجاد عمل آخر إذ يمكن أن يدرس إنجليزية أو ألمانية أو إيطالية ويعمل في شركة "multinationale" لأنه متمكن في الإعلامية وغيره، " les soft skills" أصبح اجباريا في التعليم الأكاديمي وحتى في اختصاص الحقوق، فمن سيتخصص في المحاماة يعرف مسبقا أنه سيصبح محاميا فتمده بالتقنيات الملائمة وحتى اذا أجرى المناظرة فإن ذلك يكون بسلاسة ومن سيتخصصون في القضاء يجرون مناظرة أخرى وهكذا نسهل العديد من الأمور خاصة ونعمل في تناغم مع بعضنا البعض مثل "orchestre" يجب أن يتبع الجميع نفس النوتة وإلا فلن ننجح.

يمكن أن نستقي جميع هذه المعلومات من المحاضرات التي يمكن أن نلقيها ويمكن أن أقول لكم سيدي الوزير عندكم كذا اعتمادات وكذا تخصصات ولكن يجب أن تأخذ سيادتك بعين الاعتبار كل ما يتم تداوله اليوم في مجتمعنا ولا نكتفي بالأرقام وشكرا لك.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم جاب الله بن صالح له أربع دقائق.

السيد جاب الله بن صالح

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

الزملاء والزميلات،

صباح الخير،

سيدي الوزير مرحبا بك وبكل إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، وزارتكم وزرة سيادية بامتياز نظرا الى دورها الأساسي في تكوين وصناعة الإطارات العليا للدولة فأرجو لكم التوفيق على رأس هذه الوزارة.

سيدي الوزير، أنا نائب على ولاية قبلي التي لا تعرف من التعليم العالي الا الاسم رغم تفوق طلابها في جميع الاختصاصات ونظرا الى أنها لا تحتوي الا على مؤسسة جامعية وحيدة وهي المعهد العالي للدراسات التكنولوجية.

سيدي، ألم يحن الوقت لنركب القطار ونلحق بالركب؟ أليس من حقنا مؤسسات جامعية أخرى لتضفي بعض التوازن بين الجهات؟

سيدي الوزير، قبلي ولاية ذات طابع فلاحي أليس من الأجدر وجود مؤسسات جامعية فلاحية؟

كذلك سيدي الوزير، تضم قبلي خيرة المهندسين الفلاحيين في الجمهورية لذلك ألا يستحقون مخابر فلاحية من أجل بحوثهم خاصة والولاية تشهد عديد الآفات الزراعية خاصة في مجال التمور؟ فهذه المراكز العليا للبحوث سيتمكن هؤلاء المهندسون من مواصلة أبحاثهم والتوصل لحلول لهذه الآفات الزراعية.

فأرجو من سيادتكم النظر إلى هذه الولاية نظرة التوازن والحق في التعليم العالي والبحث العلمي وحقها أن تكون مقصد عديد الطلاب في مختلف الولايات.

سيدي الوزير، الحي الجامعي بقبلي قادر أن يستوعب الآن ليس مؤسسة جامعية وحيدة فقط، بل مؤسسات جامعية كما قال السيد رئيس الجمهورية نرنو الى البناء والتشييد.

سيدي الوزير، سؤالي لكم هل ستمنح وزارتكم قبلي حقها في المؤسسات الجامعية وتقوم بتشييد مؤسسات جامعية جديدة تكون منفتحة على سوق التشغيل واختصاص الجهة الفلاحي؟ وفقكم الله وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا نحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم قيس اللواتي له خمس دقائق.

السيد قيس اللواتي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

ان أكبر استثمار للمال هو استثماره في بناء أجيال من المتعلمين والمثقفين وتعليم الناس في حد ذاته ثروة كبيرة نعتز بها فالعلم ثروة ونحن نبني المستقبل على أساس علمي.

سيدي الوزير، بلغ عدد الجامعات الخاصة في تونس حوالي 80 جامعة أو أكثر وأغلبية الأساتذة الذين يدرسون في هذه الجامعات هم يدرسون في الجامعات العمومية وهذه مشكلة في كل الوزارات، طبيب يعمل في مستشفى عمومي وفي مصحة خاصة والأستاذ يدرس في الجامعة العمومية ويدرس في الخاص فلم لا يتم التنسيق مع الوزارة مادامت تحت سلطة اشرافكم وتجرون مناظرات للدكاترة العاطلين عن العمل مثلما يحصل في التعليم العالي العمومي مع العلم أننا حاليا عندنا حوالي 5000 دكتور مسجلين في منصة دكاترة باحثين بدون عمل قار، مع أن المناظرات في التعليم العالي العمومي سيدي الوزير، تشوبها بعض الشبهات تماما مثل عقود التدريس خاصة في الشفاهي.

عند تدريس الساعات العرضية لا يشترط الكفاءة بما أن الأستاذ العرضي يتقاضى أجرا زهيدا لا يسمن ولا يغني من جوع لكن عندما يتعلق الأمر بالعقود تصبح الكفاءة ضرورية وهذا غير معقول.

سيدي الوزير، في وقت من الأوقات كان التدريس في الجامعات العمومية دون شهادة دكتوراه وإلى اليوم هناك من يدرسون دونها.

سيدي الوزير، حاليا أصبح الحرفيون يدرسون بالجامعات ونجد خبراء وملحقين في الثانوي والدكاترة معطلون، نطالب هنا بدكترة الجامعة وفي نفس السياق سيدي الوزير الحرفيين والخبراء في الجامعة يعملون دون عقود ولكن الدكتور الباحث لا يحق له تجاوز ثلاث سنوات عقود.

سيدي الوزير، تعطى منح التشجيع على البحث العلمي للأساتذة المترسمين ولا يحق للدكتور الباحث أن يتمتع بأي منحة وعليه فقط أن يتعب ويسهر الليالي حتى يحسن ملفه وهناك من يبلغ 53 سنة وللآن مازال بصدد تحسين الملف واقترح هنا أن تتم قسمة المنحة بين الكاتب الأول للمقال والأساتذة المترسمين الذين ساعدوا في الكتابة والنشر.

سيدي الوزير، في تونس لدينا لغزان هما دفتر العلاج المجاني والمنحة الجامعية أما بخصوص المنحة فان أراد اقناعك بعدم أحقيتك بها سيقنعك كأنه سيقدم لك منة أو فضلا فالرجاء وضع قانون واضح يحدد من له الحق في المنحة الجامعية ومن لا يحق له ذلك ولكم مني ومنا كل الشكر والتقدير وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا الكلمة الآن السيد النائب المحترم علي الحسومي البيولي له أربع دقائق.

السيد علي الحسومي البيولي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة إطارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،

مرحبا بكم،

السيدات والسادة النواب،

يقال إذا أردت أن تبني مستقبلا قويا فازرع العلم في الحاضر فكيف لنا أن نبني هذا المستقبل ونحن نشاهد التعليم العالي في بلادنا يكبل نفسه بقيود البيروقراطية ويعجز عن الارتقاء لمصاف الدول التي جعلت من جامعاتها منصات للابتكار والتغيير.

في البداية، دعونا نسمي الأمور بمسمياتها، تونس تخسر كل يوم أفضل عقولها باحثون ودكاترة ينشطون في أرقى المراكز في العالم لكن بلادهم تعجز عن استيعابهم. ما الذي يمنعنا من خلق برامج واقعية لإعادتهم؟ ليس الكلام عن الوطنية كافيا، يجب أن نقدم لهم محفزات حقيقية تجعلهم يختارون العودة ليبنوا مع شبابنا مستقبلا أفضل.

السيد الوزير، الجامعات هي مختبرات المستقبل لكن كيف لها أن تكون كذلك وهي منغلقة على نفسها؟ فالأساتذة لا يتقنون لغة العالم الإنجليزية ويجدون أنفسهم خارج السياق.

الشراكات مع الخارج نادرة بسبب تعقيدات إدارية سخيفة وكأن هدفنا هو إبقاء الجامعات معزولة عن محيطها العالمي حتى الانفتاح الداخلي محدود حيث يغيب التعاون مع الشركات والمؤسسات الوطنية وكأن الجامعة تعيش في برج عاجي بعيد عن واقع الشعب واحتياجاته.

سيدي الوزير، اللغة الإنجليزية ليست خيارا، بل ضرورة هل يعقل أن نخوض معركة العلم بلغة غير معترف بها في مجالات التكنولوجيا والبحث؟ نطالب بإدخالها تدريجيا في التدريس والبحث لأن من يرفض التغيير محكوم بأن يترك خلف الركب.

السيد الوزير، نحتاج إلى إعادة بناء الجامعة على قيم أخلاقية صلبة، أساتذتنا يجب أن يتدربوا على النزاهة العلمية، احترام الملكية الفكرية وتفادي تضارب المصالح والمساواة فما فائدة الشهادات إذا فقدنا الأخلاق؟

الطالب أمانة ومن غير المقبول أن يعامل بازدراء أو أن تعرض عليه مشاريع لا تناسب مستقبله أو تكوينه يجب أن تتحول علاقة الطالب بالأستاذ المؤطر إلى شراكة حقيقية تبنى على الإرشاد والاحترام.

سيدي الوزير، حرمان الطلبة من حقوقهم جريمة صامتة فكيف لطالب أن يمنع من الامتحان بسبب خطأ إداري؟ وطالب آخر يجبر على تغيير مشروعه أو مؤطره بسبب خلافات داخلية لا علاقة له بها، هذه ليست ممارسات جامعية، بل تصرفات تضعف الثقة في المنظومة بأكملها.

سيدي الوزير، إن الأساتذة اليوم بلا أدوات عمل، بلا مكاتب، بلا بريد إلكتروني رسمي ولا موارد للتدريس فكيف نطلب الجودة في ظل هذا العبث؟

سيدي الوزير، هناك رؤساء أقسام يستغلون موارد الجامعات وكأنها ملك خاص، يجب أن نضع حدا لهذا العبث عبر لجان تفقدية دورية ومحاسبة صارمة لكل من يثبت تلاعبه فحتى الخدمات الأساسية من الأكلة الجامعية التي توفر المستلزمات التعليمية أصبحت في حالة يرثى لها، كيف نطلب من طالب يعاني الجوع أن يكون مبتكرا...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أعد له التوقيت حتى ينهي فكرته. تفضل.

السيد علي الحسومي البيولي

كيف نطلب من أستاذ بلا أدوات عمل أن يكون مبدعا؟

السيد الوزير، دعني أكون صريحا فنحن في سباق مع الزمن والتعليم العالي لا يمكن أن يستمر بهذا الشكل إذا اردتم أن تحكموا على مدى نجاحكم في قيادة هذا القطاع فاسألوا أنفسكم هل جامعاتنا اليوم قادرة على صنع المستقبل أم أنها تكاد تلحق بالماضي؟

نحن بحاجة إلى ثورة حقيقية في التعليم العالي ثورة تعيد للجامعة دورها وتحولها إلى مركز للابتكار والريادة لأنه كما قال نيلسون منديلا التعليم هو أقوى سلاح يمكنك استخدامه لتغيير العالم وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للتدخل قبل الأخير للسيد النائب المحترم بلقاسم يعقوبي له ثلاث دقائق.

السيد بلقاسم يعقوبي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

السادة والسيدات إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، حلت تونس في المرتبة الأولى عربيا بعدد من الجامعات بعد أن حلت في المرتبة 24 عالميا وراءها تركيا ورغم أن عدد سكانها 12 مليون و360 ألف فانه لدينا 236 جامعة كما أن عدد الطلبة في القطاعين العام والخاص وهذا خلال الموسم الجامعي 22-23 يبلغ عددهم 3635 طالبا بنسبة 14.7 منهم ينتمون إلى الجامعات الخاصة وأن عدد الطلبة من القطاعين وصل إلى 298,805 طالبا وهذا شرف عظيم لتونس.

إلا أنه رغم ذلك سيدي فإن بعض الولايات الداخلية لم تصلها الجامعات مما يجعل أبنائنا من القيروان والكاف إلى تونس وصفاقس ومن باجة الى قفصة وغيرها بمئات الكيلومترات فنحن نريد أكثر تعميما للمؤسسات الجامعية.

ثانيا، سيدي الوزير، أبناؤنا يعانون من المبيتات الجامعية في بعض الحالات يلتجئون لتسويغ المبيتات الخاصة بأسعار مشطة وفي عديد المرات لا يجدوا المبيتات، فيتجهون إلى البيوت وللمستودعات فهل من مراجعة لهذا الموضوع نظرا إلى الحالة الاجتماعية لأهاليهم ونظرا إلى مصاريف الدراسة والأكل اذ لم يعد الولي قادرا عن دفع مستلزمات ما ذكرناه لكم لأن المنح الجامعية لا تكفي ذلك وتثقل هذه المعاناة على الطالب والولي وبعد كل هذا نجد الطالب المتخرج عاطلا عن العمل لسنوات عديدة ولن يتحصل على شغل يضمن كرامته وكرامة عائلته التي تعبت من أجل دراسته وتترقب نجاحه ليتمكن من العمل لأن لا كرامة بدون شغل.

سيدي الوزير، على وزارة التعليم العالي التنسيق مع الوزارات المعنية لتدافع عن منظوريها في الشغلة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا التدخل الأخير السيدة النائبة المحترمة هدى الجلاصي لها أربع دقائق.

السيدة هدى الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير ومرحبا بالوفد المرافق لك،

مرحبا بالسادة الزملاء والزميلات النواب،

سيدي الوزير، هذه بعض المقترحات من شخصنا المتواضع أرجو الأخذ بها:

-مزيد تحسين الخدمات الجامعية من البنية التحتية والمرافق الأساسية داخل المؤسسات الجامعية،

-إنشاء مواد جديدة للتدريس تواكب العصر خاصة ونحن في ظل عالم التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي،

-ضرورة الاهتمام بمنظومة البحث العلمي في الجامعات نظرا لدورها الرئيسي في تلبية احتياجات الدولة وكونه أساس التنمية المستدامة،

-ضرورة العمل على النهوض بمنظومة البحث وتفعيل مخرجاته من خلال التعاون مع القطاع الخاص حتى تخرج للنور ويلمسها المواطن،

- التفكير في استحداث جامعات تكنولوجية مزودة بمعامل وورش عمل مجهزة بأحدث الوسائط التكنولوجية وتعتمد على أحدث النظم العالمية لتقديم تجربة تعليمية المتميزة من خلال تدريب الطلبة وعمليا وتطبيقيا،

-العمل على تطوير الإدارة الجامعية لتقليص مشقة التنقل من الطلبة وخاصة لبعد المسافة عليهم.

سيدي الوزير، قطاع التعليم الخاص هو قطاع حيوي يحقق أرباحا طائلة وأغلب المستثمرين في هذا القطاع يحققون أرباحا الكبيرة كما يمنح خريجيه امتيازات تضاهي خريجي الجامعات العمومية بما في ذلك المشاركة في المناظرات لاستكمال الدراسات العليا بعد المعادلة فما هي الإجراءات المتخذة لضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة؟ ولماذا يغيب الحديث عن التجاوزات أو التحديات المرتبطة بهذا القطاع مقارنة بالجامعات العمومية؟ رغم أن خرجي الجامعات الخاصة بعد حصولهم على المعادلة يتمتعون بنفس الامتيازات التي يتمتع بها خريجو الجامعات العمومية وإن منظومة التعليم الخاص لا تخضع لنفس المستوى من التدقيق أو النقاش خاصة في مسألة إسناد الأعداد للطلبة مقارنة بالجامعات العمومية.

سيدي الوزير، إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لديها السلطة الرقابية على الجامعات الخاصة وبرامجها التعليمية، أود أن أسأل ما هي الخطط الرقابية التي تطبقها

الوزارة لضمان جودة التعليم المقدمة للجامعات الخاصة ومطابقتها للمعايير الوطنية؟ هل هناك تقارير دورية أو مراجعات خاصة بهذه المؤسسات؟ كيف تضمن الوزارات تكافؤ الفرص بين خريجي الجامعات العمومية والخاصة خصوصا في سياق اختلاف الإمكانيات في نماذج التشغيل؟ قطاع التعليم الخاص يعد الشريك المهم في تطوير التعليم العالي ويجب أن يكون جزء من أي رؤية شاملة للإصلاح بما يضمن التوازن والعدالة لجميع الأطراف وشكرا سيدي.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، هكذا ننهي الفترة الخاصة بمناقشة مهمة التعليم العالي والبحث العلمي الخاصة بأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأحيل الكلمة للسيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب لمواصلة مناقشة هذه المهمة مع السادة نواب مجلس الشعب. تفضل.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

صباح الخير،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

مرحبا بإطارات وزارة التعليم العالي،

لا تعلمون مدى سعادتي بلقائي معكم اليوم وأنا ابن الوزارة وقد عاد الدر إلى مكمنه، تشرفت بكم وبلقائكم وأنا أيضا لدي مداخلة فيما بعد ويشرفني أن أترأس الجلسة.

شكرا سيدي الرئيس مجلس نواب الشعب والسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والاقاليم،

إذ تشرفت بهذا اللقاء مرحبا بكم ونعود إلى تدخلات نواب مجلس نواب الشعب: لدينا قائمة أولى فيها النائبة المحترمة ريم الصغير ومريم الشريف ومحمد زياد الماهر ونجيب العكرمي ويوسف التومي وطارق الربعي وطاهر منصور وبسمة الهمامي وحاتم لباوي وصالح الصيادي.

إذن الكلمة الآن للنائبة المحترمة ريم الصغير غير منتمية لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد بمؤسستيه،

سيدي الوزير، ربما ستعرفني من خلال الملف الذي سأتكلم عنه وهو دورة المراقبة لنخبة كرة اليد وأعرف أنك لا ناقة لك ولا جمل في هذا الموضوع وفي نطاق استمرارية الدولة نتمنى أن تجد لنا الحل ويحتسب لك إن شاء الله.

هذا الملف حول نخبة كرة اليد 2023 ذهبت الى باريس وشاركت في دورة رياضية وفاتتها الدورة الرئيسية للامتحانات فتمت برمجة دورة استثنائية في سبتمبر 2024 وصدرت نتائج نجاح من بالسنة الثانية إلى السنة الثالثة رياضة في ماي وحين ينجح الطالب الى السنة الثالثة سيجد نفسه آليا أمام الثلاثي الأخير من تلك السنة الدراسية ويجري اختبارات الثلاثي الثالث للسنة الثالثة وطبعا لا يوجد نجاح آلي باعتبار أن هناك فترة كبيرة بين سبتمبر وماي لم تنجز بها اختبارات ونتحدث عن الثلاثيتين الأولى والثانية ولم يتم للآن برمجة دورة استثنائية لهم حتى يعرفوا ان كانوا نجحوا سنة ثالثة رياضة أم لا.

وزارة الرياضة تقول انه من اختصاص وزارة التعليم العالي ووزارة التعليم العالي تقول هو من اختصاص وزارة الرياضة وهؤلاء الطلبة ما مصيرهم لليوم وقد طالبوا ألا تتم برمجة دورة استثنائية، بل تمكينهم من التسجيل في السنة الثانية كأنهم قد رسبوا لكن القانون هنا لا يسمح بإعادة التسجيل في السنة الثانية وبيداغوجيا الرياضة تتبع التعليم العالي وإداريا وماليا قصر السعيد مستقل بذاته نود هنا سيدي الوزير الفصل في هذه المسألة وإيجاد حل لهؤلاء الطلبة. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية لها ست دقائق تفضلي.

السيدة مريم الشريف

صباح الفل للجميع،

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

تحية اكبار واجلال لكل معلم ومدرس ودكتور ساهم في تعليمي،

أنا ابنة التعليم العمومي من المدرسة للجامعة وأتشرف بذلك.

سيدي الوزير، الزراعة تسد الجوع والصناعة توفر الاحتياجات لكن التعليم يزرع ويصنع وطنا وينور العقول ويهذب الأخلاق ويرتقي بالمجتمع.

راهنت الدولة التونسية على التعليم منذ الاستقلال لبناء دولة حديثة وتكوين كفاءاتها للتعويل على ذاتها فصنعت طبيبها ومحاميها ومهندسها وطيارها والباحث والدكتور ونجحت ونجحنا وانطلقنا لكن للأسف جاء من جعل التعليم مخابر لفائدة الدول المتقدمة من أجل تهميش التعليم وكسر هذا السلاح القوي الذي لا يموت بالنسبة لي فالعلم نور.

وتم الغاء "السيزيام" والتكوين المهني وإجبارية التعليم إلى 16 سنة حتى مع انعدام الرغبة في الدراسة لأنه بعد عمر 16 سنة لن يتمكن الطفل من تحصيل المعارف والتكوين.

كل هذه كانت منهجية لتدمير التعليم في تونس ثم جاءت نسبة 25 % في البكالوريا وهذه بالنسبة لي أكثر سبب دمر التعليم في تونس ودمرت الجامعات. بالنسبة لي هي السبب في ظهور وانتشار الدروس الخصوصية، ظاهرة أصبحت تنخر العائلات التونسية وأصبحت دروس التدارك " un mal nécessaire" سيدي الوزير، في البكالوريا يتابع التلاميذ دروس التدارك في كل المواد من فلسفة ورياضة وفرنسية وغيره والآن أصبحت دروس التدارك حتى في الجامعات سيدي الوزير، عبر نظام الحصص بسعر يتراوح بين 50 و100 دينار قبل اجراء المناظرة ويجب الدفع مسبقا وتتم الدراسة عن بعد وهو مشكل كبير جدا فكل ذلك يثقل كاهل العائلة التونسية التي تعتبر التعليم المصعد الاجتماعي الذي يجب أن نعتمد عليه وبقيت الفكرة راسخة بضرورة الاحراز على شهادة البكالوريا والدخول إلى الجامعة.

ولكن في كل هذا سيدي الوزير، التلميذ والطالب لم يعد يعير انتباها ولم تعد لديه رغبة في التعليم الذي يعتبره " un bourrage de crane" وحتى الطريقة ومنهجية التعليم أصبحت تعتمد على الحشو وإعطاء المعلومة فقط دون أن نعتمد على الذكاء والمستوى المعرفي للتلميذ.

إذن بالنسبة لي فقد وقع تهديم جيل كامل، جيل لا يعرف تاريخه ولا الجغرافيا ولا الفلسفة فهو لا يعرف نيوتن ولا حنبعل ولا المتنبي ولا حتى الرسول ﷺ زد على ذلك بطالة أصحاب الشهائد العربية والدكاترة المعطلين عن العمل والتوجيه الجامعي أيضا ينفر التلميذ فمن اختصاصه اقتصاد مثلا يدرج في جامعة أدبية فماذا تريد منه أن يفعل.

زد على ذلك مشاكل المنحة الجامعية ومشاكل السكن الجامعي والمطاعم الجامعية فالتلميذ يعاني في كل الحالات فيجب دق ناقوس الخطر ويجب أن ننقذ أبناءنا ويجب إعادة البناء من جديد فنحن في مرحلة بناء وتشييد ويجب علينا أن نصلح الأساس والعودة الى مراجعة جذرية من الأول فنحن في مرحلة خطرة في بلادنا وإذا لم يتم الاصلاح ولا أريد التنبؤ بالأسوأ أتمنى...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم محمد زياد ماهر عن كتلة الأمانة والعمل له سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير وبالوفد المرافق لسيادتكم،

ما دمنا سنتحدث عن التعليم العالي فأول مسألة تهم عموم شعبنا هي مسألة المنحة الجامعية في التعليم العالي الذي أصبح موضوعا يثير الاستغراب في الحقيقة إذ أن الطالب الذي نجح في البكالوريا وينحدر من عائلة بسيطة أحيانا وأعرف ملفات عرضت الأم مطلقة تتقاضى 680 دينار في الشهر وابنها لا يحصل على منحة وعائلة أخرى بخمسة أطفال في وضع انفصال ولديها مشروع فتم "recoupement" مع مكتب مراقبة الأداءات وكنت أعمل في مراقبة الأداءات وهذه ملفات عاينتها بنفسي والحقيقة يعتريها الكثير من الظلم فالعائلات تحتاج للمساعدة وهي ليست مترفهة كيف للعامل الذي يتقاضى راتبا شهريا 700 أو 800 دينار أن يحرم ابنه من الحصول على منحة جامعية؟ حقيقة يجب مراجعة المقاييس المعتمدة لإسناد المنحة الجامعية وتوسيع مجالها وخاصة في ظل ظروف التضخم التي نعيشها في البلاد.

سأتحدث عن تجربة رائعة وممتازة، تجربة المعهد العالي للترقية المهنية بالتعاون بطبيعة الحال مع وزارتكم سيدي الكريم هي تجربة رائدة حقيقة وجب تعزيزها وهي مهمة جدا لأنها تساهم في رفع نسبة التأطير في المؤسسات العمومية وحتى في الإدارة والقطاع الخاص، من هنا سيدي الوزير نطلب أن تفتح اختصاصات أخرى مطلوبة مثل الحقوق والعلوم السياسية وغيرها.

وبهذه المناسبة أتوجه بتحية للإطارات العاملة في المعهد العالي للترقية المهنية وبالمعاهد والكليات التي تسهر على تنفيذ هذا البرنامج وأخص بالذكر الإطارات والإداريين في المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسوسة وأنا طالب في هذا البرنامج وأعرف مدى فائدة هذه التجربة.

من خلال تجربتي تأكد لي أيضا أن بعض المواد في الاقتصاد والتصرف مثلا لو درست باللغة العربية لكانت أكثر جودة ونجاعة وأقرب للفهم والإدراك والوجدان وحتى لا تصبح اللغة عائقا للتعلم أتذكر هنا الجهد الذي بذله المرحوم الدكتور سليم عمار والذي يبذله حاليا الدكتور أحمد ذياب وثلة من الباحثين في إبراز العلاقة المتينة والرابط الوثيق بين اللغة العربية والتعليم.

وأيضا بالعودة لتراثنا وأصولنا نقر بهذا الرابط الوثيق بين العلم والأخلاق من ناحية وبين العلم واللغة العربية وهنا يمكن أن نتحدث عن مسألة أخلقة العلوم وأخلقة المهن وأحيانا لا يكفي تخرج طبيب يتقن العلاج، ولكن أيضا طبيب يكون له بعد إنساني وخاصة في المسألة في الوطنية ولا يعني أن هذا غير موجود لكن نسعى لمزيد تكريسه.

وما دمنا نتكلم على الكفاءة وحول موضوع كفاءاتنا الجامعية سيدي الوزير في الحقيقة حين نطلع على أجور أساتذتنا والأستاذ الجامعي ذو قيمة عالية بالنسبة لنا يعني سلطة أدبية واجتماعية لكن في الحقيقة حين نطلع على الوضع المادي نتفاجأ ونصدم فهو غير متناسق وغير متناسب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

لديه سبع دقائق نضيف له دقيقتين للنائب المحترم محمد زياد الماهر.

السيد محمد زياد الماهر

إذن سيدي الوزير، يجب مراجعة أجور السادة الأساتذة الجامعيين وبالمناسبة كل المربيين الحقيقة حتى في الابتدائي والتعليم الثانوي وهي ليست من مجال نظركم لكن مهم أن نلفت اليوم الانتباه لوضع المربي فهو غير مريح حقيقة.

كذلك وضعية المتعاقدين وقد فتحت مناظرات "assistanat" سيدي الوزير، في بعض الاختصاصات مثل الرياضيات فلا بأس من العودة إلى المناظرات في اختصاصات أخرى أيضا فهي آلية عادلة ومضمونة وبهذه الطريقة نقاوم آليات التشغيل الهشة خاصة أننا نتحدث عن التعليم العالي وعن نخبة هامة.

كذلك العملية التعليمية السيد الوزير، هي عملية جدلية متطورة باستمرار وبشكل آني لذلك من بين أسباب تطورها أن تكون مرتبطة بالبحث العلمي لذلك سيدي الوزير يجب تسوية الوضع المادي لأساتذة التعليم العالي وكذلك ربطهم بالبحث العلمي لإحكام الاستفادة منهم وحين نتحدث عن البحث العلمي في مخابر حكومية خصوصية وكذلك مخابر متاحة للمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة وهذا فيه تفاعل كبير وفائدة وتحيين للمعارف في الاتجاهين اذ قلنا أن العملية التعليمية هي مسألة جدلية وهذا حل من حلول الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم والأستاذ الفاضل نجيب عكرمي عن كتلة ينتصر شعب له خمس دقائق تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

اليوم نناقش مهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كنا نعتقد أن يتم رصد ميزانية موضوعية لهذه الوزارة السيادية إلا أن الميزانية الحالية لا تتجاوز 2300 مليون دينار وهي ميزانية ضعيفة إلى حد ما مقارنة مع احتياجات الدولة لهذه الوزارة.

هذه الوزارة مرتبطة جذريا بعديد المحاور الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، وهي تشرف على صناعة الكفاءات وإنتاج المعرفة والنخبة والابتكار والعلوم إذا فهي وزارة تمثل أمن قومي تونسي أو وزارة العقل وبناء هذا الوطن.

سيدي الوزير، المهمة جسيمة وهي ملقاة على عاتقكم ونرجو لكم النجاح فيها بفعل ما شابها من افساد وتخريب وتلك المشاهد العالقة في أذهاننا إلى اليوم ومدى اختراق الجامعة التونسية من التطرف والاغتيالات حتى من الأطراف الصهيونية لمهندسي الجامعة التونسية.

وطيلة عقود كانت كفاءاتنا مشهود لها في العديد من الاختصاصات مثل الهندسة والطب والعلوم فتونس تعد من أكبر المصدرين للكفاءات إلى الخارج وقد أصبحت معضلة تنذر بخطر كبير جراء هجرة الأدمغة والكفاءات.

هذه الوزارة هي وزارة صناعة العقل وصناعة الإنسان المبتكر والمبدع وقد راهنت عديد الدول على المعرفة ونجحت في ذلك على غرار اليابان وألمانيا والصين وكوريا وإلى غير ذلك لكن في تونس، غابت الرؤية والإرادة طيلة سنوات وأصبحت الدولة تستثمر جهدها وميزانيتها في إنتاج كفاءات وخبرات ومهندسين ودكاترة ثم التخلي عنهم للأسف لبلدان أخرى أعطت قيمة للمعرفة وهو ما يهدد بحدوث فجوة وفراغ خطير في السنوات القادمة في ضل التهجير المعرفي والتهميش للكفاءات والنخب التي اختارت قسرا الهجرة.

سيدي الوزير، قد نصل إلى مرحلة لن نجد حتى الطبيب للعلاج ولا مهندسا لبناء منشأة ولا دكتورا للتدريس في الجامعات التونسية خاصة أن الأرقام مفزعة لمغادرة آلاف المهندسين وأنتم تعلمون ذلك في سنوات العشرية الأخيرة هنالك أرقام تشير إلى أكثر من 70 ألف مهندس هاجروا وهذا الأمر خطير جدا.

إن ناقوس الخطر بدأ يدق ويهدد بحدوث فجوة معرفية وانتكاسة قد تكون لها تأثيرات سلبية على جميع القطاعات بعد أن حققنا اكتفاء ذاتيا في الهندسة والطب والدكاترة، ولكن للأسف، لم تعد الدولة قادرة على الاستفادة من كفاءاتها وتثمينها وهذا ما يذكرنا بذلك المنتوج الفلاحي الوفير الذي تم إتلافه في السنوات الفارطة وغيره ولا نود أن يحصل ذلك في هذه القطاعات.

للأسف، غابت التصورات والرؤية والحلول لهذه المعضلة، وأصبحت الكفاءات تمثل عبئا على الحكومات، حكومات الفشل المتتالية للأسف الشديد حكومات متتالية وأيضا مورست ضد هذه الكفاءات سياسات التهجير القسري وسياسات الترهيب العلمي وسياسات الإقصاء والتهميش، سياسات وراءها لوبيات فساد سياسي ومالي وفساد تعليم عالي خاص وسياسات ارتهان للخارج وسياسات بيع الأوطان خلال عشرية الفساد والإفساد وللأسف انخرط في هذه السياسات اللاوطنية العديد من الجامعيين للأسف الشديد واختاروا بيع ذممهم للخارج والتخلي عن روح الوطنية وأذعنوا للسياسات الخارجية وللوبيات للأسف العديد من اللوبيات داخل الإدارة المركزية والوزارات لا تريد خيرا لهذا الوطن هدفها التعطيل واللهف وراء مصالحها والمحسوبية والمواقع لأنها تفتقد للرؤية والإرادة والمشروع الوطني الحقيقي للنهوض بالمعرفة.

متى تنكب الوزارة على مراجعة نظام الإجازات "LMD" هذا النظام أثبت محدوديته وفشله والنتائج والتقارير والتقييمات لديكم تشير إلى ذلك.

أيضا البنية التحتية، أغلب الجامعات الداخلية تقريبا معظمها على وجه الكراء وهذا وضع مؤسف جدا.

في هذه الوزارة استشرى الفساد سيدي الوزير خاصة في لجان الانتداب والترقية خاصة أن السيد رئيس الجمهورية قد راهن على التدقيق ومحاسبة الفاسدين في اللجان فلا يعقل أن يستمر هذا الوضع في العديد من اللجان على غرار اللجان في الاقتصاد، لجان الانتداب والترقية في التاريخ، وفي الإعلامية، وفي الفلسفة.

سيدي الوزير، المسؤولية كبيرة على عاتقكم لتصفية وتنظيف الوزارة من الفاسدين خاصة أن الوضع لا يمكن أن يستمر على حاله، كما يجب التعجيل بمحاسبة اللجان الفاسدة والتي شابت أعمالها تجاوزات خطيرة وكنا أعلمناكم بالعديد منها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق ل،

ينص الفصل 45 من الدستور على أن الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة وتوفر الدولة الإمكانيات اللازمة للابتكار وتطوير البحث العلمي ونعلم أن تونس لها مكانة كبرى في هذا المجال افريقيا ودوليا لكن نلاحظ ضعف الإقبال على بعض الأنشطة الثقافية التي تعتبر عنصرا مهما في تنمية شخصية الطالب وهذا ربما يرجع إلى عدم إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة من خلال عدم توفير جميع الإمكانيات لذلك كما نرنو إلى تركيز منظومة متطورة ومبتكرة ذات إشعاع دولي ومنظومة بحث وتجديد وحياة جامعية أفضل.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى الشأن المحلي لمدينة زاوية سوسة من معتمدية الزاوية القصيبة والثريات بها قطب جامعي يحتوي على أربع كليات ومطعمين جامعيين وهي كلية الآداب والعلوم الإنسانية و"ISET" و"Marine Marchande" وكلية العلوم الاقتصادية لكن لم تقع الإشارة في تسمية هذه الكليات إلى اسم مدينة زاوية سوسة أو على الأقل تسمية هذا المركب الجامعي بالمركب الجامعي لزاوية سوسة رغم أن هناك العديد

من المؤسسات الجامعية بكامل مناطق الجمهورية يقع تسميتها باسم مدينتها التابعة لها بل إن عديد الطلبة والأساتذة الجامعيين الذين مروا بهذه الكليات الموجودة في مدينة زاوية سوسة كانوا يعتقدون أنها تتبع حي الرياض من ولاية سوسة الرجاء ، سيدي الوزير، تحديد هذه الكليات باسم المدينة التي أحدثت بها وأن تكون التسمية المركب الجامعي زاوية سوسة وهذا من حق المدينة.

وفي الختام سيدي الوزير، كنت قد وجهت سؤالا كتابيا إلى السيد الوزير السابق بخصوص هذا الموضوع لكننا لم نلحظ أي تقدم في هذا الشأن.

وفي الختام السيد الوزير، أحد منظوريكم قدم لي ملف يتعلق بشبهة فساد بمبيت جامعي بسوسة الرجاء التدقيق في هذا الملف وحمايته من جراء الإبلاغ عن شبهة الفساد خاصة أنه وقع التنكيل به مع العلم أنه يعاني من أمراض مزمنة وهو الآن في عطلة طويلة الأمد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق تفضل.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكل الوفد المرافق لسيادتكم،

سيدي الوزير، سأطرح بعض المسائل التي أعتبرها غاية في الأهمية تتعلق بشفافية ونزاهة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية لتطوير بلادنا وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

المسألة الأولى تتعلق بخصوص شرط من شروط الحصول على المنحة الجامعية والذي ينص على ألا يتجاوز الدخل السنوي الصافي للعائلة للسنة المنقضية بعد طرح الأعباء الاجتماعية، الأجر الأدنى المهني المضمون والذي يبلغ تقريبا أقل من 6000 دينار.

هذا الشرط في سياقه الحالي يعتبر غير واقعي إذ يحرم العديد من الطلبة من حقوقهم في الحصول على المنحة الجامعية تمكنهم من مواصلة دراستهم خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها العديد من العائلات التونسية أو في صورة وجود أكثر من طالب في نفس العائلة، فلا يمكننا أن نتغاضى عن حقيقة هذا المبلغ الزهيد الذي لم يعد يعكس تكاليف المعيشة المتزايدة مما يجعل منحة التعليم غير متاحة للكثير من الطلبة الذين يحتاجونها بشدة وعليه أطالب بمراجعة هذا الشرط ومراجعة مبلغ المنحة بما يضمن حق جميع الطلبة في التعليم ويدعمهم للارتقاء بمستواهم العلمي والمعرفي.

المسألة الثانية سيدي الوزير، أود أن أبلغكم عن قضية بالغة الأهمية وهي النقص الفادح في عدد الأساتذة الجامعيين بجميع الرتب نتيجة غلق باب الانتدابات أو شحها وهو ما انعكس بشكل مباشر على جودة التعليم العالي ومستقبل الطلبة.

هذا النقص أدى إلى عدة مشاكل أبرزها قلة عدد المؤطرين خاصة في الماجستير ونتيجة لذلك اضطرت العديد من المؤسسات الجامعية إما إلى غلق بعض اختصاصات ماجستير البحث أو إلى تغيير بعض اختصاصات ماجستير البحث إلى ماجستير مهني بسبب غياب الأساتذة المحاضرين أو أساتذة التعليم العالي.

إن هذا الوضع لا يؤثر فقط على نوعية التكوين، بل يضع عراقيل كبيرة أمام الطلبة الراغبين في مواصلة دراستهم إلى مستوى الدكتوراه حيث يشترط النظام الحالي الحصول على ماجستير بحث في حين لا توجد دكتوراه مهني تمكن هؤلاء الطلبة من متابعة مسارهم الأكاديمي.

إن هذا النقص يهدد المنظومة الجامعية ككل ويحرم البلاد من كفاءات شابة قادرة على الإسهام في البحث العلمي والتطوير لذلك، أطالب بضرورة فتح باب الانتدابات بشكل عاجل لضمان استمرارية التكوين والبحث العلمي وإعطاء الطلبة فرصة عادلة لتحقيق طموحاتهم الأكاديمية.

هذا النقص تم التعامل معه جزئيا عبر الاعتماد على الأساتذة العرضيين مما أدى إلى ارتباك كبير في استقرار العملية التعليمية كما زاد العبء على الأساتذة القارين الذين أرهقوا بساعات إضافية لتغطية هذا النقص، مما أثر على جودة التدريس والتأطير.

وفي المقابل نجد أن العديد من الكفاءات التونسية في مجال التعليم العالي اضطرت إلى مغادرة البلاد نحو دول الخليج حيث تمنح لهم فرص أفضل للبحث والعمل وهذا أدى إلى حالة غير منصفة حيث يطلب من الأساتذة العرضيين التطوع أو القبول بتدريس مواد بساعات تحتسب بمبالغ زهيدة ما يقارب 15 دينارا للساعة الواحدة.

هذه الفجوة في التقدير المالي والمعنوي لا تساهم فقط في استنزاف الكفاءات الوطنية وهجرة الأدمغة، بل تعزز الإحساس بالظلم لدى الأساتذة العاملين داخل الوطن، مما يدفع المزيد منهم الى التفكير في مغادرة البلاد بحثا عن فرص أفضل.

لذلك من الضروري معالجة هذا الوضع بسرعة، بما يضمن تحفيز الأساتذة الحاليين على البقاء ويشجع الشباب على اختيار التعليم العالي كمهنة تليق بمكانتهم وكفاءتهم.

إن هذا النزيف المستمر للعقول التونسية يبرز الحاجة الماسة إلى إصلاح جذري للنظام التعليمي العالي يشمل إعادة فتح الانتدابات والتفكير في فتح دكتوراه مهني لأصحاب شهادة الماجستير المهني، تهدف إلى ربط البحث الأكاديمي باحتياجات السوق وتوفير بيئة أكاديمية مستقرة تحفز الأساتذة على البقاء والمساهمة في تطوير المنظومة التعليمية داخل الوطن.

سيدي الوزير، أود أن أتحدث في مسألة الشفافية في الانتدابات، وهي قضية حساسة للغاية تتطلب مراجعة جديّة إذ يمكن القول: "إذا أردت أن تقبر كفاءة ضع لجنة للانتداب وقل إن اللجنة سيدة نفسها" وهذا يعكس واقعا مؤلما في منظومة الانتدابات الحالية من غياب الشفافية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم الطاهر بن منصور عن الخط الوطني السيادي له سبع دقائق تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

لأول مرة لن أتكلم في مجلس نواب الشعب باللغة العربية الفصحى كما اعتدت في مداخلاتي السابقة اليوم سأتحدث بالعامية، لأنني ربما لم أتمكن من إيصال صوتي باللغة العربية الفصحى في السابق.

في البداية هناك تقرير صدر يوم 16 من هذا الشهر عن المعهد العربي لرؤساء المؤسسات لسنة 2024، يتحدث عن جاذبية الاستثمار في الجهات ويسلط الضوء على تنافسية الولايات وتصنيفها وقد صنفت ولاية قبلي في المرتبة التاسعة، حيث قيل إنها قدمت أداء جيدا في معايير التعليم والصحة وحوكمة "ESG".

أنا لن أتحدث عن الصحة لأنني ابن الجهة وأعلم أننا لا نملك سوى مستشفى جهوي وحيد يفتقر حتى إلى قاعة عمليات، هذه مفارقة عجيبة كيف يمكن أن تقدم الولاية أداء جيدا في جاذبية الاستثمار بينما لا يوجد استثمار فعلي على أرض الواقع.

اليوم بحكم أننا نتحدث مع السيد وزير التعليم العالي، سأتطرق إلى قطاع التعليم العالي الذي قدمنا فيه أداء جيدا لكن لن أتحدث عن تعليم عالٍ في ولايتنا لأن زملائي النواب أشاروا لذلك سابقا فكما وقع الذكر أن لدينا مؤسسة جامعية وحيدة وهي "ISET" وهي مجرد بناية شاسعة وكبيرة صرفت عليها الدولة أموالا طائلة لكن لم يقع استغلالها وتثمينها على الوجه الأفضل منذ حوالي 30 سنة.

حتى أنها كانت تشتغل في بعض السنوات بحوالي 200 طالب فقط واليوم تحسن الوضع وتشتغل بنصف طاقتها وتقريبا هذه الولاية غير مدرجة في اهتمامات وزارة التعليم العالي منذ سنة 1992 منذ قرار إصدار هذه المؤسسة وأكبر دليل على ذلك هو تقارير الوزارة في مهام الميزانية لكل السنوات الفارطة لا نجد اسم قبلي مذكور.

سيدي الوزير، طالبنا منذ مدة بمنح هذه المؤسسة الجامعية خصوصية تتماشى مع طبيعة المنطقة واقترحنا إحداث معهد عالٍ للفلاحة الواحية والصحراوية كتجربة أولى ووافقنا على مقترح إحداث ماجستير في الفلاحة الصحراوية وبعد عدة جلسات بين وزارة التعليم العالي ووزارة الفلاحة، تم الاتفاق وتم الانطلاق الفعلي ونجحت التجربة فعليا لمدة ثلاث دورات، لكن بدل تطوير هذه التجربة والبناء عليها، وقع التخلي عنها لأسباب واهية.

اليوم لا يمكننا أن نواصل على هذا النهج، لا يمكننا السير على نهج أجدادنا في قطاع مهم جدا سواء كان للجهة أو لتونس وهو قطاع التمور الذي ساهم في السنة الفارطة فقط بـ 800 مليون دولار عائدات تصدير فقط بدون السوق الداخلية ومع ذلك، بقي قطاعا موسميا شكليا تعتني به وزارة الفلاحة فقط من موسم إلى آخر في حين أن الأمراض والآفات تتوالى والفلاح يعاني وبقينا على نفس الحال كما كان جدي في السابق يتعامل مع أشجار النخيل وسنتعامل معها نحن وأبناءنا أيضا بنفس الطريقة في المستقبل في حين أن هناك دولا أخرى تقدمت في العلوم في هندسة النخيل وأبحاث النخيل وهي موجودة بدولة السعودية وفي سلطنة عمان وفي العراق وفي أمريكا التي استوردت النخيل من تونس فيها جامعات تهتم ببحوث النخيل.

اليوم نحن بإمكاننا تطوير هذا القطاع وهناك تجارب موجودة في العالم لكي تقدم إضافة للاقتصاد الوطني وبإمكاننا أن نصنع منها "compost" والورق والخشب والأعلاف والصناعات التقليدية والعوازل الحرارية وحتى مخازن التبريد التي تعتبر حلا لأزمة تخزين المواد الغذائية في العالم في وقت الوفرة، هذا بالإضافة إلى مجالات أخرى سواء كانت في مجال الطاقات البديلة أو غيرها وأهل الاختصاص أدرى مني في هذا المجال.

ولاية قبلي تعتبر تقريبا من أكثر الجهات المشمسة وهي أكثر ولاية تونسية فيها رياح وهذان العاملان الطبيعيان هما الأساس في إنتاج الطاقة الكهربائية ورغم أن ولايتنا تنتج حوالي ثلاثة أرباع المنتوج الوطني من التمور، إلا أننا نصدر فقط 5% أو 10% فقط منها في حين أن بقية الإنتاج أي حوالي 90% يتم تصديره من ولاية أخرى في الشمال" صحة وفرحة للولاية الأخرى".

بالإضافة إلى ذلك ورغم أن قبلي هي أكثر ولاية مشمسة وأكبر ولاية فيها رياح لم يتم إرساء محطات لإنتاج الطاقة الكهربائية، بينما يقع إرساؤها في جهات أخرى أقل منها من حيث العوامل الطبيعية المناسبة لهذا الاستثمار" صحة وفرحة للجهات الأخرى".

أما النقطة الأخيرة التي أريد الحديث عنها وهي مسألة فرع مدينة العلوم، تم الاتفاق بين مدينة العلوم و"ISET" على إحداث فرع في الجهة وتم تحقيق تقدم في المشروع ووقع إرساء بعض التجهيزات لكن المفاجأة أنه في هذه السنة والسنة الماضية، قررت مدينة العلوم والوزارة التراجع عن المشروع ورفعت التجهيزات وأعيدت إلى ولاية أخرى" صحة وفرحة للمرة الثالثة للولاية الأخرى".

ولكن بدعوى أن هذه التجهيزات إلكترونية وحساسة ويخشى عليها من الغبار لكنها ليست أغلى من عقول أبنائنا فالغبار المخيف السيد الرئيس هو غبار الجهل والتخلف الذي يجب محاربته بالعالم والمعرفة ومقدرات الدولة وإمكانياتها لجميع جهات البلاد التونسية دون أي تمييز جهوي لا نريد أن ينطبق علينا ذلك المثل "البعيد عالعين بعيد عالقلب" فرغم أننا بعيدين عنكم جغرافيا نريد أن نكون قريبين منكم، من عقولكم ومن قلوبكم.

سيدي الوزير، إن جهة قبلي تراهن اليوم على أن تكون في قلوبكم وفي عقولكم ومن ضمن اهتماماتكم ومطالبنا مقارنة بالجهات الأخرى بسيطة جدا ولكنها عظيمة جدا في تأثيرها الإيجابي على أبناء الجهة لا أعتقد أن إعادة مشروع فرع مدينة العلوم سيثقل ميزانية الوزارة لنحاول طرح هذا الملف على الطاولة للتحاور فيه مرة أخرى.

هناك نقطتين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل للكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي غير منتمية لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

نرحب بكل الإطارات المرافقة،

نرحب بالسادة نواب الغرفتين،

في البداية سأبدأ بالحديث عن مشروع معطل في سليانة وهو مشروع بناء مقر المعهد العالي للفنون والحرف، فتح العروض تم في 3 ماي 2023، والاعتمادات مرصودة، لكن لماذا كل هذا التعطيل في التنفيذ؟ إذا كانت الدولة بالفعل ترغب في بناء قطب جامعي سادس لماذا تعطلت الأمور في سليانة؟

أمام الاختراق التام لقيم المجتمع وشواغله وأمام كل المتغيرات، فإن العملية التعليمية برمتها أصبحت صعبة وتعيش العديد من الأزمات في ثوابتها وفي جدواها وفي سبل البناء الحقيقي للفرد وللمعرفة لدينا منظومة تعليمية بها أربعة مشرفين: الوزارة، الإدارة، الأستاذ والطالب، الوزارة وسلطتها وحرصها على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ولكنها مازالت تعاني من مشكلة في التواصل، صحيح هناك بوادر تواصل هاتفي ولكن لا تزال هناك مشكلة في التواصل أما الإدارة فهي تعيش حالة من عدم التأهيل ونقص في الإطارات والكفاءات وتتطلب "jour mise à" وأما الأستاذ فنحن بين جيلين جيل لديه الخبرة والمعرفة وعاصر أكثر من منهج تعليمي وبهذه المناسبة أريد أن أقدم شكري وامتناني واحترامي لهم، للقامات الكبيرة التي تتلمذنا على أيديها في الجامعات التونسية ولدينا جيل جديد وهو وليد الثورة التكنولوجية والذكاء الاصطناعي يريد أن يعيش تجربته، فهناك حالة من النفور والتناحر بينهما والتي قد تصل إلى حد التعطيل في حين أن المطلوب منهما التواضع والتفاهم وخدمة الصالح العام لأن دور المثقف الحقيقي في كيفية توظيف معارفة وعلمه لخدمة مجتمعه وإيجاد الحلول الحقيقية لأزمات المجتمع، والطالب يعيش ارتدادات كل ما سبق وهو في حد ذاته حين قدم للجامعة التونسية كان يعيش أزمات التربية والأزمات الكبرى التي يمر بها المجتمع والأسرة التونسية لذلك فإن محور العملية التعليمية اليوم هو الطالب، كيف نضمن جودة التعليم وننتج إنسانا مثقفا ومتطورا في المعرفة ومؤهل لسوق الشغل. شكرا السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق تفضل.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بوزارة التعليم العالي،

مرحبا السيد الوزير والسادة المديرين العامين،

أنا أتيت من القصرين، أتيت من الشعانبي، أتيت من هذه المنطقة الحمراء التي صنفت حمراء ظلما وبهتانا، صنفت حمراء لأنها سقت تونس الكثير من الدم حتى نصل نحن اليوم تحت هذه القبة نوابا وسلطة تنفيذية، ابن القصرين يتغرب منذ سن 15 سنة لكنها للأسف غربة داخل وطنه باحثا عن العلم والمعرفة وحالما بشهادة لعلها تفتح له سوق الشغل حتى يعوض شقاء أمه وأباه اللذان باعا الذهب والنعاج من أجل تعليمه.

هذا الطالب يجد نفسه في غرفة مكتظة وكأنها زنزانة من زنزانات السجون وأكلة لعلها تسد رمقه، يقضي مئات الكيلومترات حتى يرى أمه كل ثلاثة أو أربعة أشهر ثم بعد انهاء دروسه يجد غسيلا وطبخا ينتظره ويا ويله إن مرض فلا أما ولا أختا تعانيه ثم يحاسب في الامتحانات كبقية الطلبة، كالطالب الذي يقطن بجانب الجامعة.

سأكون براغماتيا وجهويا إلى النخاع، سيدي الوزير، وأتأسف عن ذلك القصرين، التي تضم حوالي 500 ألف ساكنا منذ عهد البايات مرورا ببورقيبة وبن علي والثورة وكل الحكام لا تحتوي سوى على أربعة معاهد صغيرة فقط وضف إلى ذلك هذه الاختصاصات الموجودة هي اختصاصات موجودة في كل الولايات الأخرى.

لا أحد يهتم بأبنائنا الذين اضطروا فقرا الى اختيار ذلك الاختصاص رغما عنه، وعليه سيدي الوزير، حان الوقت لإحداث اختصاصات جديدة، إن لم تكن هناك ميزانية، لدينا بنايات متوفرة في القصرين مثل "INSAT" يمكننا تحديثها لاستيعاب تكوين هندسي خاصة وأن الجهة معروفة بالمواد الإنشائية للفسفاط لهذا المنجم الجديد لفسفاط جدليان للبترول بإمكاننا إحداث هذا الاختصاص الهندسي حتى أن الموارد البشرية موجودة.

سيدي الوزير، القصرين تعد قطبا فلاحيا يضم ديوان الأراضي الدولية وآلاف الهكتارات من الحقول المتطورة، حان الوقت للتفكير في إحداث مدرسة أو كلية متخصصة تتماشى مع الصناعات الفلاحية أو غير ذلك.

كما أتحدث أيضا عن المجال العلمي فقد حان الوقت لإحداث ماجستير جديد، مثل ماجستير في الإعلامية، ماجستير الذكاء الاصطناعي، ماجستير في الثورة الصناعية الرابعة، ماجستير في الرياضيات، وماجستير بحث، لكن في كل مرة ترفض هذه المطالب بحجة ضعف النسيج الصناعي والاقتصادي، فهل ينبغي للقصرين أن تنتظر حتى تقام فيها العديد من المصانع حتى يتمتع أبناؤها بهذه الاختصاصات؟

أما فيما يتعلق بالمبيتات الجامعية فالنقص حاد جدا وأعتبره فضيحة أن يتم إيواء الفتيات في جناح الذكور، من منكم السيد الوزير، يرضى أن تسكن ابنته في جناح الذكور؟ ضعوا أنفسكم في مكان الأولياء.

كذلك يحتاج المركب الجامعي بالقصرين إلى حافلة تمكن الطلبة من التنقل والقيام بأنشطتهم خارج الولاية نظرا إلى غياب النسيج الصناعي والاقتصادي فيها.

قبل أن أنهي السيد الوزير، أود الإشارة إلى مسألة "concours d'assistanat" فقد وصلتنا شكوى من أستاذ مبرز في الفلسفة وملفه على مكتبكم يتظلم ويطالب بفتح تحقيق...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق.

دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمختلف مكوناتها فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال توفير فرص متكافئة للحصول على منظومة تعليمية وتكوينية متكاملة تستجيب إلى المعايير الدولية ولمتطلبات السوق وإعطاء الأولوية الوطنية للبحث العلمي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية.

لا أحد ينكر نجاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي خلال العقود الماضية ومع حصول 8 مؤسسات جامعية على شهادة المطابقة في وضع نظام إدارة الجودة سنة 2023 وبلوغ عدد برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي خمسين برنامجا في نفس السنة، ولكننا نسمو دائما إلى حياة جامعية أفضل وإحاطة أشمل.

السيد الوزير، بالنسبة إلى مركز البحوث في علوم وتكنولوجيات النسيج بالمنستير، لقد وقع مؤخرا تعيين كاهية مدير وكاتبا عاما فالرجاء التعجيل بتعيين مدير عام، علما أن في فيفري 2023 جرت المناظرة لإدارة هذا المركز وشارك فيها ثلاثة أساتذة تعليم عالي من أهل الاختصاص والمشهود لهم بالكفاءة.

بعث المعهد العالي للتجارة والمحاسبة بالمنستير محاذ للقطب التكنولوجي التنموي، ويساهم ضمن مكونات القطب في دفع عجلة التنمية الشاملة علمًا أنه وقع إحداث الاعتمادات سنة 2006، ثم وقع ترسيمها مرة أخرى سنة 2021.

التفكير في إحداث مخبر بحث في التكنولوجيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي بالمعهد العالي للإعلامية والرياضيات بالمنستير وقد اتصلت بالوزارة طلبا في إحداثه.

سيدي الوزير، البذرة الطيبة في الأرض الطيبة تنبت خيرا بإذن الله، وخدمة للبحث العلمي وحتى نتغلب على حالة الجمود التي أصابت بعض هياكل الدولة، لا يمكننا تغيير ذلك إلا بالعلم والأخلاق والقيم الوطنية والتركيز على اختصاصات تواكب التطور التكنولوجي مثل الذكاء الاصطناعي والطاقات المتجددة لذلك يجب تسوية الوضع المادي لأساتذة التعليم العالي وربطهم بالبحث العلمي لإحكام الاستفادة منهم.

السيد الوزير، متى سيقع تعيين مدير عام لقصر العلوم بالمنستير؟ علما أنه منذ ثلاث سنوات تقريبا تدار هذه المؤسسة بالنيابة والأموال المرصودة ولم يقم بدوره المطلوب.

أما بالنسبة إلى أساتذة السلك المشترك الراجعين بالنظر إلى جامعة المنستير لم تفتح لهم مناظرات الترقية، الترقيات بالشهائد منذ سنة 2019 والترقيات بالملفات منذ سنة 2020 وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ لطفي السعداوي عن كتلة لينتصر الشعب له سبع دقائق تفضل.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

إن التعليم العالي بمثابة القاطرة التي قادت كل القطاعات نحو التطور فجودة التعليم تعني جودة الصناعة وارتفاع القدرة التنافسية وجودة الزراعة والوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة فضلا على أن جودة التعليم تفضي إلى اقتصاد معرفي وارتفاع الأداء بشكل مفرط ولكن للأسف في تونس ما زلنا حتى اليوم نعالج مشكلة الدكاترة المعطلين والعمل الهش، حيث تمثل الساعات العرضية آلية من آليات التشغيل الهش، إذ أن المنح المخصصة لها أقل حتى من منحة العائلات المعوزة شهريا ولا يتم الخلاص إلا بعد سنتين أو أكثر كما تم تسقيف عقود الدكاترة بثلاث سنوات كأقصى تقدير في حين أن عقود الحرفيين والخبراء لا يتم تسقيفها.

سيدي الوزير، كيف لدولة ترفع شعار التعويل على الذات والتحرر الوطني لكنها لا تحترم فيها دورية المناظرات؟ فمناظرة 2019 لم تفتح إلا في سنة 2021، في حين أن مناظرة 2020 لم تنزل إلا في سنة 2024، مما يراكم عدد الدكاترة بينما لا تتماشى عدد الخطط المفتوحة مع عدد الدكاترة، بل إن بعض الاختصاصات نجد بها صفر خطة.

سيدي الوزير، الدكتور المتعاقد يقدم الدروس المسيرة والدرس العام ويؤطر ويشرف على رسائل التخرج ويعد الامتحانات ويصلحها لكن عند التقدم للمناظرة يقال له "أنت غير كفء"، أليس من الأجدى تحويل الساعات العرضية والإضافية والعقود الهشة إلى خطط انتداب؟

سيدي الوزير، اليوم يحرم الدكتور الباحث المعطل من منحة التحفيز على البحث ويتم تحديد سقف لعقوده ليجد نفسه خارج أسوار الجامعة ثم يطلب منه إعداد ملف علمي للمشاركة في المناظرات، مما يجعله في منافسة غير عادلة مع مبرز يشتغل في الكلية والملحقين وأساتذة التعليم الثانوي وهنا نتساءل، ما الحاجة إلى الإلحاق ونحن لدينا تخمة من الدكاترة في كل الاختصاصات؟

لماذا اعتمدت الوزارة آلية الفرز في مناظرة الأساتذة المساعدين وذلك بعد أن تكبد الدكاترة الباحثون المعطلون تكلفة إعداد الملف الورقي والذي قد يبلغ 1000 دينار ثم يجدون أنفسهم مرفوضين قبل دخول التناظر؟ لماذا المناظرات انتفت عنها صفة الدورية عكس بقية الوزارات؟ ما الداعي السيد الوزير، إلى إرجاع الخطط 56 خطة في مناظرة 2019 و35 خطة في مناظرة 2020؟

وقد خص بالذكر إدماج المتعاقدين من المعلمين النواب والأساتذة النواب ولكن لم يتم التطرق إلى وضعية الدكاترة الباحثين المعطلين الذين يعيشون أوضاعا هشة.

السيد الوزير، ما يحصل للدكاترة الباحثين هو نوع من العبودية بأتم معنى الكلمة، حيث تستغل الجامعة التونسية

الدكتور الباحث في التدريس بالساعات العرضية وتسقف له عقود التدريس فأجرة الأستاذ المتعاقد في حدود 1160 دينارا، وهي أدنى أجر للمتقاعدين مقارنة بأجرة المعلمين وأساتذة التعليم الثانوي ودون التمتع بالتغطية الصحية رغم اقتطاع معاليمها، علاوة على ذلك لا تصرف الأجور في آجال مقبولة.

ما آلت إليه أوضاع الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل من تردي الوضع الاجتماعي والصحي والمعنوي نتيجة ما يتعرضون له من ظلم وتهميش وما تحويه مناظرة انتداب الأساتذة المساعدين من شبهات فساد ومحاباة ومع ذلك تقدمها لنا وزارة التعليم العالي كحل سحري لمشاكل البطالة فهذه المناظرات، السيد الوزير، بكل وضوح، تمثل نكبة على الدكاترة المعطلين.

السيد الوزير، هناك أشياء تحصل في هذا الملف الذي أعلنه السيد رئيس الجمهورية كأولوية ولم نعد نفهمها والدكاترة يطالبون بتفسير لما يحصل. فمنصة قاعدة البيانات للدكاترة الباحثين كان من المفروض أن لا تتجاوز عشرة أيام للتسجيل بها لكن الأمر سيستغرق أكثر من شهر وهو أمر مبالغ فيه لأن المنصة صدرت بتاريخ 10/25 وستغلق يوم 11/31 وهنا نسأل سيدتكم ما هي خطوات ما بعد المنصة؟ خاصة أن الدكاترة الباحثون قدموا مقترحا بعقد مجلسا وزاريا يشمل كل الوزارات المعنية لتشغيل الدكاترة.

ما هو مآل 600 خطة انتداب من اتفاق سنة 2021؟ و800 خطة ضمن وزارة التعليم العالي؟ لماذا لم يقع تفعيلها ضمن ميزانية 2025؟ وهذا مؤشر غير مطمئن، فماذا يحصل بشأن هذا الملف على مستوى زيارتكم وعلى مستوى الحكومة؟

سيدي الوزير، تمثل شهادة الدكتوراه أعلى شهادة وطنية في التعليم العالي وهي تؤهل حاملها لمزاولة جميع الوظائف في المستوى السابع من السلم الوطني للمهارات على معنى الأمر عدد 2139 لسنة 2009 المؤرخ في 8 جويلية 2009، فلماذا لم يتم تفعيل هذا الأمر لتنقيح قانون الوظيفة العمومية من أجل إدماج الدكاترة الباحثين في حين أن عدد مخابر البحث والتكوين بالوزارات قد بلغ 110؟ هذا خلافا إلى هياكل البحث بالمنشآت الوطنية أذكر من أهمها الوكالة الوطنية لحماية المحيط والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والمركز الدولي لتكنولوجيا البيئة ووكالة حماية وتهيئة ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار، له ست دقائق تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدي الوزير ومرحبا بالوفد المرافق،

السيد الوزير، سأضم صوتي لصوت زميلي نائب المنستير وسأتحدث عن مركز البحوث في علوم التكنولوجيات والنسيج بالمنستير، لا أدري كم يتطلب تعيين مدير عام من وقت من قبل الحكومة أو الدولة، ما الإشكاليات الموجودة، هل ننتظر أن يصل شخص لمستوى معين حتى تكون لديه إمكانية أن يشغل خطة مدير عام أم أننا ننتظر شخصا بذاته ليشغل هذه الخطة؟

مركز البحوث في علوم تكنولوجيات النسيج انتهت أشغاله من سنة 2016 بتكلفة تقدر تقريبا بـ 10 مليون دينار مخصصة للبناء وتقريبا 5 مليون دينار للتجهيزات إن كنا لسنا في حاجة لهذا المركز، فكأننا ألقينا 15 مليون دينار في البحر وحتى البناية والتجهيزات كلها خرجت من الضمان لذلك اليوم اذا حدث أي خلل في الإنجاز أو في التجهيزات لن تجد الدولة حقها في هذا، الأمر المنظم عدد 619 بقي ست سنوات بعد 2016 ليصدر في الرائد الرسمي في جويلية 2022 ثم في ديسمبر 2022 ندعو لمناظرة وطنية لاختيار مدير عام وتقدم لهذه المناظرة ثلاث متناظرين وقد تم إجراء المناظرة في 2 فيفري 2023 وإلى حد هذه اللحظة لم يقع تعيين مدير عام.

السيد الوزير، لن أطلب منك أن تعين الآن مديرا عاما، بل سأطالب اليوم بتحديد المسؤوليات لأنه من غير المعقول من 2016 أصبحت البناية جاهزة وإلى حد اليوم وبعد ست سنوات يصدر الأمر كما أشرفت المدة على السنتين من اجتياز المناظرة ولم تصدر نتيجة المناظرة إلى حد الآن.

ما معنى هذا سيدي الوزير؟ حقيقة نريد تفسيرا لهذا الأمر، بل نطالب أكثر من التفسير بتحديد المسؤوليات في تعطيل مشاريع كهذه لأنه من سيتحمل غدا مسؤولية حصول أي خلل على مستوى البناء أو التجهيزات، الدولة التونسية؟ 15مليون؟ ونحن اليوم نشتكي من المشاريع المعطلة التي نحن غير قادرين على إنجازها لأن الكلفة تتضاعف واليوم هذه البناية اكتملت وأصبحت عشا للحمام سيدي الوزير، بينما هذا المركز هو مركز مهم جدا في ولاية كولاية المنستير في قطاع النسيج.

هناك مشكل آخر بخصوص تعيين المديرين العامين سيدي الوزير، قصر العلوم، اليوم أعوان قصر العلوم لم يتحصلوا على حقوقهم المادية وفي حقوقهم المعنوية والإدارية قصر العلوم تم تعيين السيد رئيس الجامعة بالنيابة ولكن السيد رئيس الجامعة لا يمكنه أن يمضي على كل شيء، هل هؤلاء موظفين أم لا؟ هل هم بصدد تسيير مرفق عام أم لا؟ ولكنهم لم يتحصلوا على أدنى حقوقهم فمراقب المصاريف لا يمكنه الإمضاء سوى على الأجور سيدي الوزير، هذا يعني أن لدينا مشكلا اليوم في تعيين مدير عام، ألم يعد لدينا من الكفاءات التونسية من يمكن أن يشغل خطة مدير عام؟ أم هل هناك أشخاص معينين ننتظر وصولهم لنعطيهم هذه المناصب؟ ما شاء الله، الوزارة تعج بالكفاءات، ما الإشكالية اليوم؟

اليوم والحمد لله بفضل السيد الرئيس لم تعد لدينا أحزاب تحكم ولم تعد لدينا أحزاب تختلف على التعيينات، اليوم من المفروض أن تحكم البلاد الكفاءة هذا ما ذكره السيد رئيس الجمهورية بعد 25 جويلية وهذا ما سنعمل عليه والذي كان من المفروض أن نعمل عليه.

كذلك المعهد العالي للمحاسبة والتجارة بالمنستير: تنزيل اعتمادات التعهد تم القيام به من قانون المالية لسنة 2006، المشروع الذي تم تحديد اعتماداته في سنة 2006 بـ 8,6 مليون دينار كما ورد هنا، كم أصبح يكلف هذا المشروع اليوم، هذا

الى جانب ضرورة البحث عن ممول والبحث عن قروض والرجوع لمجلس النواب الى غيره من الإجراءات علاوة على أنه تم إعادة تنزيل اعتمادات تعهد بقيمة 2,1 مليون دينار في ميزانية التنمية لسنة 2021، أي أنه اليوم لدينا 8 اعتمادات تعهد تقريبا 10,7 مليون دينار مع العلم أنه تم إعداد ملف وتم تحديد الكلفة الجملية للمشروع بقيمة 13,6 مليون دينار وتحديد قسط أول بـ2,1 مليون دينار، هل يمكننا إنجاز ذلك؟ أتذكر عندما درست في كلية الحقوق بسوسة قاعة المحاضرات كانت في مكان وقاعات الدروس المسيرة في مكان آخر قيل لنبدأ في تأمين الدروس في جزء من فضاءات كلية العلوم ولنبدأ بـ 70 طالب و140 طالب و210 طالب وفي القسط الرابع بـ 330 طالب وستؤمن دروس بالإنجليزية والإطار التربوي متوفر والأرض متوفرة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل، إضافة دقيقة للنائب المحترم يسري البواب.

السيد يسري البواب

عما نبحث السيد الوزير، ما المشكل اليوم وأين يكمن التعطيل؟ السيد الوزير اليوم إذا كان هناك إدارة عميقة، لنحل هذا المشكل، لأنه حقيقة هذا هو مشكل تونس اليوم، يتم برمجة مشروع من 2006 ونحن اليوم في سنة 2024 ومقبلين على سنة 2025 نحن اليوم ننجز ميزانية 2025 ولم نصل.

السيد الوزير، طلب أخير يهم تشجيع النشاط الرياضي في الوسط الجامعي، هذا يدعم إستراتيجية وزارة الصحة في الوقاية وهي إستراتيجية الحكومة ككل، كنا نتمتع بها سابقا واليوم نشعر بأن هناك تراجع كبير هذا مهم جدا، اليوم إستراتيجية وزارة الصحة ترتكز أكثر على الوقاية لأن النشاط الرياضي في الوسط الجامعي أظن أنه يساعد في هذا الموضوع وشكرا السيد الوزير وشكرا للإطار المرافق، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي وبالإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، وصفت تونس بمنارة معرفة وهذا لم يكن من فراغ، على اعتبار أن هذا التوصيف ضارب الجذور في القدم باعتبار أن أول جامعة في العالم تأسست في تونس وهي جامعة الزيتونة سنة 120 هجري ولكن للأسف الشديد التعليم العالي والبحث العلمي اليوم، ليس في أحسن حالاته وهذه ليست مسؤولياتكم السيد الوزير، بل هو نتاج للسياسات المرتجلة التي لم تكن لها رؤية ثاقبة ومجدية.

سيدي الوزير، لا يمكننا اليوم الحديث عن بحث علمي للأسف الشديد في تونس والأستاذ الجامعي يدرس خمس ساعات في الأسبوع فقط وهذا في الحقيقة لا نراه سوى في جامعتنا التونسية، فالأستاذ الجامعي عندما يدرس خمس ساعات فقط في الأسبوع، فذلك لتسخير بقية وقته للبحث العلمي ولتأطير الطلبة، على اعتبار أن الجامعيين هم قادة عسكريين يسخرون مجهودهم ووقتهم لتأطير الطلبة وليجعلوا منهم طلبة أفضل منهم، وهذا ما نراهن عليه، لأن هذه هي المادة الشخمة التي يمكنها أن تتقدم ببلادنا، لا بد أن نراجع النظر في هذا.

نقطة أخرى السيد الوزير، وهي الدكاترة المعطلين عن العمل وهناك مجموعة موجودة خارج المجلس تنتظرنا الآن لنخرج ونتحدث معهم كالعادة، هؤلاء الدكاترة يجب أن نجد لهم حل خاصة وأن مجلس النواب اشتغل على مبادرة تشريعية في هذا الصدد وتتعلق بتشغيل الدكاترة العاطلين في الجامعات الخاصة وهذا غير كافي ولكن يمكن أن يكون حل ولكنه لا يحل المشكل في بعده الشمولي، لا بد أن نفكر اليوم في انتداب هذه الكفاءات في الوزارات من خلال إحداث نواة بحث في كل وزارة وتوظيف هذه الفئة المرموقة كل حسب اختصاصه، وهذا قادر بأن يعطي دفعا للبلاد ككل.

ثانيا، نحن اليوم نشجع هؤلاء الدكاترة على بعث المشاريع ولكن ليس بإمكانيات وبقروض محدودة، هو دكتور وبإمكانه بعث مشروع يتطلب تمويل أكبر مما هو مسموح به الآن، كذلك إسناد امتيازات للقطاع الخاص ليقع انتداب هؤلاء الدكاترة وتأكدوا أن انتداب هذه الفئة لا يمكن إلا أن يعود بالفائدة على بلادنا.

نقطة أخرى السيد الوزير، هذه النقطة تم توجيهها إلى لجنة التربية والتعليم العالي في السنة الفارطة تتعلق بوحدة البحث بالمهدية التي تم غلقها، تصور السيد الوزير وحدة بحث في إطار صراع لا علاقة له بالتعليم يتم غلقها وأكثر من 60 باحث والعينات التي يشتغلون عليها أتلفت، وهذا في الحقيقة نريد معرفة مآل متابعة هذه المسألة لأنه في الحقيقة أنا أعتبر أن هؤلاء الباحثين ضحايا.

كذلك الرقمنة من المهم جدا أن الطالب اليوم عندما يسجل يعتمد على هذه الآلية ألا وهي آلية الرقمنة نحن نريد أن نراها في كل الإدارة ولكن يتم التسجيل والترسيم عن بعد ثم الطالب يجد نفسه مجبرا على الاستظهار بالوصل للجامعة وأحيانا تجده يعود من الشمال إلى الجنوب ليأتي بهذا الوصل. فلنتخلى عن الورق، لأنه عندما نقول الترسيم عن بعد يجب أن يكون رقمي بأتم معنى الكلمة.

وفي الشأن المحلي علينا أن نتطرق اليوم للمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقصر هلال، قصر هلال عاصمة النسيج، تصور السيد الوزير، أن عاصمة النسيج "département de textile" مغلق منذ 2017 عاصمة نسيج وكسب نسيج مغلق ما هذا؟ أغلقته وزارة التجهيز ولا أدري السبب.

ثانيا، "l'atelier de tissage" كذلك مغلقة والسبب أن شبكة الإطفاء متلفة، ألا يمكن إصلاحها؟ حقيقة هذه الأشياء لا نريد أن نراها.

كما يطالبون بـ "Master de comptabilité et de finance" لما لا يتم إحداثه؟ عاصمة النسيج ومعهد عالي للدراسات التكنولوجية ليس له أي علاقة بالنسيج فماذا يمكننا أن نفعل به؟ لنغير اختصاصه إذا.

نحن نعلم بأن الحمل ثقيل السيد الوزير، ولكن بما أن السيد رئيس الجمهورية قد منحكم ثقته فنحن أيضا سنمنحكم الثقة ومع بعضنا جميعا اليد في اليد بإمكاننا أن نتلافى كل هذا وتجاوزه فقط التفاعل والتعاون، كما قال السيد رئيس الجمهورية، بين كل الوظائف وأتمنى أن نحقق ما لم يحققه من سبقونا دون أن أعود وأقول بأن هذا راجع إلى غياب التبصر وسياسة الارتجال التي علينا أن نتخلى عنها وفقكم الله وتحية مجددا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائبة المحترمة الدكتورة عواطف الشنيتي، لها ثلاث دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا دكتور،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والوفد المرافق له،

السيد الوزير، اليوم ذكرت في مداخلتك 11% للاستثمار في الميزانية، رقم ضعيف جدا منهم سيدي الوزير قلت 12 مليار لمؤسسات التعليم العالي، أيضا رقم ضعيف ومن بينهم أيضا 12 مليار لاقتناء التجهيزات، التجهيزات كما تعلم السيد الوزير لتشتري مثلا "XPS" أو "infrarouge" هذه بالمليارات فتخصيص 12 مليار هو مبلغ ضعيف وضعيف جدا السيد الوزير والميزانية ككل 2800 مليار 4 أو 3% لا يمكن أن تحقق شيء الكيان الصهيوني يخصص أكبر ميزانية للبحث العلمي ولهذا السبب هم متقدمين علينا فعندما نعطي قيمة للبحث العلمي سنصل لمصاف الدول المتقدمة.

سيدي الوزير، سأتحدث عن الدكاترة العاطلين عن العمل وعلى "plateforme" التي تم تركيزها ونتمنى أن تكلل بالنجاح وأنتم تعرفون كم لدينا من دكتور لكن السيد الوزير أنت أيضا في مداخلتك، كنت تتباهى بالتصنيفات العالمية للجامعة التونسية، هذا التصنيف كان على حساب وعرق وتعب الدكاترة العاطلين عن العمل الموجودين الآن أمام مجلس النواب، المحقورين، هؤلاء هم الذين أفنوا أعمارهم بين المخابر وسيادتك تعرف كم يتعب هؤلاء لينجزوا أطروحة الدكتوراة ولتتم مناقشتها فيما بعد.

السيد الوزير، هذه مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتقكم نتمنى أن تجد لها حلا جذريا لأن الدكاترة هم نخبة النخبة في تونس في الألفينيات عندما احتقرنا الأطباء هاجروا لأوروبا ولجنوب إفريقيا ولليابان والآن نحن نعاني من نقص كبير على مستوى الأطباء وأيضا الدكاترة في تونس إن فرطنا فيهم بعد ذلك سنعاني نقصا بعد 20 أو 30 سنة وهذا لا يمكن أن يحصل في تونس الجديدة.

السيد الوزير، هؤلاء الدكاترة موجودين الآن أمام مجلس النواب ممثلين عنهم يودون لو يتحصلوا على موعد معك، اسمعهم وتحدث معهم والسيد رئيس الجمهورية قال اقتربوا من الناس وهؤلاء نخبة النخبة، حدد لي موعدا لأخرج إليهم ولأطمئنهم وليعرفوا بأن هناك أشخاصا يصغون إليهم ويحاولون إيجاد حل لهم فكل الوضعيات تم حلها من عمال الحضائر إلى غير ذلك ولم يبق سوى مشكل هؤلاء الدكاترة الباحثين وهذا عار اليوم على تونس، عار عندما نجد أشخاصا كهؤلاء يقومون بمظاهرات، شكرا.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا النائبة المحترمة عواطف الشنيتي والكلمة الآن للنائب المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق.

السيد النوري جريدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والوفد المرافق له،

بالأمس في مداخلتي مع وزارة التربية، أكدت أن وزارة التربية هي وزارة سيادية بامتياز وأؤكد اليوم في سياق متصل بأنكم أيضا وزارة سيادية بامتياز مطلق لأنكم عنوان من عناوين تقدم الشعوب المتمثل في البحث العلمي، شكرا جزيلا لكم.

بعض الملاحظات العامة ومقترحات إحداث:

على وزارة التعليم العالي الانتباه إلى وضعيات المبيتات الجامعية في قفصة وقابس وجندوبة والقصرين وهي في أغلبها مبيتات خاصة، مزيدا من الرقابة والشفافية، نؤكد على ضرورة استكمال ترميم المبيتات وتهيئتها وندعوكم إلى اعتماد نظام التراسل البيني بين المصالح الحكومية المختلفة لتجنب تمرير الشهادات العلمية المزورة. كما ندعو أيضا إلى تحسين ظروف النقل الجامعي وخدمات المطاعم الجامعية.

بخصوص بعض مطالب الاحداث، أهالينا في القطار يطالبون الوزارة بإحداث مدرسة عليا للذكاء الاصطناعي بالقطار والتسريع في إحداث المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بجندوبة وإدراجها في دليل التوجيه الجامعي 2025.

بعد إقرار إحداث المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بقفصة، الرجاء التسريع في حسم أمر مقر هذه المدرسة، في ظل وجود حلول في قفصة كما نطالب بكل جدية بإحداث مدرسة عليا للطاقة والجيولوجيا في المتلوي من ولاية قفصة، نظرا إلى ثراء منطقة الحوض المنجمي عامة بمخزون طاقي وجيولوجي مهم للغاية قد يكون عند تثمينه واستغلاله فاتحة لإيجاد بدائل تنموية واستثمارية هامة في قفصة.

إحداث معهد أعلى للفلاحة بالسند، راسلت السيد وزير التعليم العالي حول إحداث معهد أعلى للفلاحة بالسند وأكد في جوابه أن المعاهد العليا لعلوم الفلاحة هي ضمن المؤسسات الخاضعة للإشراف المزدوج بين وزارة التعليم العالي ووزارة الفلاحة، وأنه على ولاية قفصة مراسلة الوزارتين في الغرض وأفادني السيد وزير الداخلية بعد مراسلته في جواب وارد في 5سبتمبر 2024، أن ولاية قفصة قد عقدت اجتماعا بمقر الولاية بتاريخ 17 جويلية 2024 بحضور ممثلين عن مندوبية الفلاحة وجامعة قفصة وقد تم الاتفاق على مراسلة وزارة الفلاحة لدراسة مدى إمكانية إحداث المعهد الأعلى للفلاحة بالسند وتوفير الفضاءات اللازمة للتدريس والإعاشة والإقامة وحصر التخصصات التي يمكن تدريسها.

السيد والي قفصة،

السيد وزير التعليم العالي،

السيد وزير الفلاحة،

متى يتم إنهاء هذه الدراسة للاستعداد لتنفيذ هذا المشروع، المعهد الأعلى للفلاحة بالسند، حلم الأهالي بالسند والحال أنه بإمكان استغلال بناية معهد بن الرشيق بالسند كمعهد أعلى للفلاحة واستغلال جزء من مبيتات معهد السند الشاغرة مبيتا للطلبة ذكورا وإناثا، بإجراءات بسيطة بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي، مع التنصيص على أن السند تحتوي على ضيعة دولية فيها أكثر من 3000هكتار بإمكانيات فلاحية هائلة.

السيد رئيس الجمهورية التونسية،

رسالة حملتها من أهلي في السند من بلاد المناضل الهادي بن دغيس وبلاد المناضل عبد الوهاب السهيلي السندي والمناضل الحاج عبد الله بوصلاح والمناضل الشيحاوي بن عمار العليمي والمناضل علي بن عباس السماري والمناضل عمار بن علي بن عبد الله الماجوري الذي مثل الاستعمار بجثته في معركة ماجورة الشهيرة ومنع أهله من حمل جثمانه، إحداث معهد أعلى للفلاحة بالسند، يا سيادة رئيس الجمهورية أولى لبنات المشروع القاعدي للبناء والتشييد.

أنا على يقين يا سيادة رئيس الجمهورية، أنك ستتفاعل معي إيجابيا لأنك كنت جادا وأمينا في التعامل مع مراسلاتنا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد غسان يامون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي وكافة إطارات الوزارة،

اليوم سأتحدث بصفتي طالب وبصفتي عضو مجلس نواب الشعب، عن وضعية طلبتنا في الجامعات العمومية وأنقل إليكم سيدي الوزير همومهم.

الموضوع الأول الذي سأتحدث فيه السيد الوزير، هو مسألة حماية الحرم الجامعي خاصة في الجانب الأمني، اليوم طلبتنا يوميا يتعرضوا لما يسمى باللغة العامية "النطرة" والسرقة ولكافة أشكال الاعتداء بالعنف ولكافة عمليات الاختلاس، لذلك سيدي الوزير، أطلب منكم بالتنسيق مع السيد وزير الداخلية، إدخال مؤسسات التعليم العالي في النسيج الأمني وتركيز دوريات تمر من كافة المركبات الجامعية الكبرى.

نشاهد يوميا مقاطع فيديو يندى لها الجبين الطالب يجد نفسه ذلك الفريسة السهلة أمام المجرمين والمفسدين، أعرف طلبة انقطعت عن جامعاتها بسبب تكرر مثل هذه العمليات لذلك أطلق صيحة فزع يجب حماية حرم المؤسسات الجامعية وحماية الطلبة من كافة أنواع الاعتداء كذلك طالباتنا تتعرضن للتحرش، عند دخولهم أو خروجهم من المؤسسات الجامعية في وسائل النقل العمومي، على وزارة التعليم العالي أن تتخذ موقفا في اتجاه حماية الطلبة، هذا في جانب أمني سيدي الوزير.

ثانيا، على مستوى الخدمات المسداة من ديوان الخدمات الجامعية، ندعو السيد الوزير إلى تعميم المنحة الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية على كافة الطلبة غير المتمتعين بالمنحة الجامعية "bourse" خاصة مع المركزية أي أن أغلب الطلبة يأتون من جميع الجهات الى تونس وفي إطار ارتفاع الأسعار والتضخم يجب تعميم هذه المنحة الجامعية خاصة مع ارتفاع تكاليف الدراسة.

ثالثا، تحسين شروط الانتفاع بالمنحة الجامعية للطلبة، شروط تعجيزية السيد الوزير، الدخل السنوي المطلوب 550 دينار على ما أظن أي أن من يتقاضى والده 600 دينار و700 دينار يعتبر ميسور الحال أو أن هذا الدخل قادر على تغطية مصاريفه الجامعية، اليوم من يتقاضى 300 دولار يعتبر تحت خط الفقر لذلك السيد الوزير يجب تحسين شروط الانتفاع بهذه المنحة الجامعية حتى يمكن أن يتمتع بها كافة الطلبة، كذلك المطاعم والمبيتات الجامعية، نرجو تحسين الظروف نحو الأفضل.

أما على مستوى جهوي سيدي الوزير، في إطار توزيع الخارطة الجامعية، نطلب إحداث معهد عالي للسياحة بجزيرة جربة وكما نعلم أن جزيرة جربة هي الوجهة السياحية رقم واحد في تونس، وتحتاج ليد عاملة كبيرة وأصبحنا كل سنة نعاني من ظاهرة نقص اليد العاملة انطلاقا من التخصص والتخصيص توفر لنا الجامعة الكفاءات، لما لا يتم بعث معهد يقوم بتكوين إطارات سياحة ويكون المجال جربة والمنطقة السياحية بجرجيس وهذا اقتراح مقدم من الأهالي ومن كافة الأطراف المداخلة في جزيرة جربة ونرجو أن يتم دراسة الموضوع مع وزارة السياحة لأننا نعلم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

السيد الوزير، أرى أن وزارتكم استثمرت في الإطارات العليا لهذه البلاد، لكن للأسف ينقصها التفكير الإستراتيجي العادل دون التفكير في مشكل التناصف، دون عدالة بين المناطق، أرى الآن أن كل الكليات تتمركز في المدن فمثلا المهدية تمثل رقعة صغيرة وأصبحت مكتظة فقد وصل بنا الأمر أن نركز كليات في المناطق السياحية المخصصة للنزل ووجدنا صعوبات حتى في الصيانة لأنها تتواجد على البحر، أقول صراحة لماذا لا يكون هناك عدل بين المناطق، لماذا لا يتم بعث كليات وسط الولايات؟ لماذا لا يتم بعث كليات مثال في الجم على مستوى الطريق السيارة 50 كلم على سوسة وعلى المنستير نقوم ببعث كلية للإطارات الصحية للممرضين وللإطار شبه الطبي خاصة وأنه سيتم تركيز مستشفى جهوي جامعي، لما لا؟ لماذا لا يتم بعث مدرسة أو كلية تجارة "Marketing"؟ هذا من ناحية.

من ناحية أخرى صراحة المشكل الآن "les bacheliers" أغلبهم من المدن الذين تتوفر لديهم الامكانيات وليس كالأرياف وثانيا أرى أن أغلبهم من عنصر الإناث وليسوا من الذكور وفي بعض الأحيان سنجد أن كل الكوادر من أطباء ومن المهندسين كلهم من العنصر النسائي وكلهم من المدن وبعد ذلك سأجد صعوبة حتى في تشغيلهم في المناطق الداخلية للبلاد.

لماذا لا يتم العمل بمبدأ التناصف المعمول به في وزارة الدفاع الوطني بتحديد نسبة مائوية وتكون هناك عدالة بين كل الولايات؟ فيتم تخصيص نسبة لكل ولاية فمن درس في قفصة أو سليانة أو القصرين لو وجدوا نفس الإمكانيات الموجودة في المدن لكانوا أفضل لأنه تنقصهم الإمكانيات ويمكن تكوين أطباء في هذه المناطق وفي المستقبل لا نجد إشكالية، فمثلا الآن لدي مشكل في المعلمين كلهم إناث إن قمت بتشغيلهم في الأرياف سنجد إشكاليات تأخذ ثلاث وسائل نقل وتقطع 4 أو 5 كلم وتجدها فتاة صغيرة وحتى إن هاجمتها الكلاب لا تستطيع أن تهرب منهم، فلو كانوا ذكورا لقدمنا لهم منحة صغيرة ويمكنهم أن يدرسوا في المناطق الداخلية، كذلك الممرضات عندما تعملن في الإنعاش أو في الطب الاستعجالي وتقع مهاجمتهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل تريد أن تكمل فكرتك السيد فتحي؟ تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير، علينا تحديد نسبة مئوية معقولة بين المناطق وبين الجنسين وكلهم أبنائنا وكلهم مواطنين وحتى المناطق الداخلية يوجد بها أبناؤنا وهم أذكياء فقط لنوفر لهم الإمكانيات فيمكن أن يكون لدينا الكثير من النوابغ وبهذا لا نجد بعد ذلك مشكلا على مستوى التشغيل وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة فاطمة المسدي غير منتمية، لها أربع دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

جئت اليوم لأتساءل ماذا فعلت وزارتكم؟ أريد أن أفهم بالضبط ماذا فعلت وزارتكم، لأنه إن تقلدتم سيدي الوزير المسؤولية من أجل التسيير فلقد نجحت، أما إذا تقلدت المسؤولية من أجل التغيير، فنحن ننتظر هذا التغيير، فلا وجود لتغيير، لأي إصلاح، منذ بداية مسؤوليتكم، أريد أن أعرف ماذا فعلتم بالضبط في مسألة الدكاترة المعطلين عن العمل؟ سأسألك السيد الوزير، كم لديكم من دكتور يعمل في وزارتكم؟ إذا علمنا وأن مشكلة الدكاترة العاطلين على العمل متأتية أساسا من قلة فرص العمل المتاحة، رغم ارتفاع نسبة الدكاترة في مختلف المجالات، كذلك ترجع إلى الفجوة بين التعليم وسوق العمل، إلى غياب التوجيه المهني، إلى البيروقراطية وعدم استثمار الكفاءات في بعض الأحيان وإلى التطور التكنولوجي والتغيرات في سوق العمل. هل أنجزت شيئا في كل هذه المحاور سيدي الوزير من أجل الإصلاح ومن أجل انتداب الدكاترة؟

هل قمتم بالاستشارة الوطنية؟ ما هي نتائج الاستشارة الوطنية في مسألة التعليم العالي؟ ماذا حصل في هذه الاستشارة؟ لقد سمعنا عنها منذ شهور وشهور ونحن ننتظر النتائج.

سيدي الوزير، ماذا فعلتم في مكافحة الفساد؟ راسلتكم في مسألة تخص لجنة انتداب في إطار القيام بمهامي الرقابية، تم الاتصال بي بخصوص موضوع طلب اعتراض على تركيبة لجنة انتداب لرتبة أستاذ محاضر في نظرية الفن وقد تمت مراسلتكم وأعلمتكم بأن هناك قضية منشورة في سجل القضايا والتي تهم هذه اللجنة، فماذا أجبتموني، سيدي الوزير؟ أجبتموني أن اللجنة بدأت تعمل وأن الملف لم يتم عرضه على سيادتكم، فقط؟ لدينا لجنة تعلقت بها شبهة فساد، فقط يجب أن نرضى بما فيها، ماذا فعلنا؟

تمت مراسلتكم مرة أخرى بخصوص فتح تحقيق في مسألة التلاعب أيضا في لجنة انتداب في كلية الطب في سوسة من 2021 إلى 2023، هل تم فتح تحقيق إداري في الموضوع؟ هل فعلتم شيئا من أجل مكافحة الفساد؟ إن أتينا لتسيير الإدارة فقط، أي شخص يمكنه التسيير ولكن لا يمكن لأي شخص التغيير لهذا السبب نقول اليوم أن مجلس النواب لن يبقى مكتوف الأيدي أمام هذا التباطؤ الكبير لانتداب الدكاترة ولتغيير الواقع الأليم الذي تعيشه نخبة البلاد والتعليم العالي أصبح وكأنه رفاهية وليس أولوية اقتصاد لهذا السبب اليوم بمبادرة منا نحن نواب الشعب، سنتقدم بمقترح قانون لربط الاقتصاد بالبحث العلمي وسنقوم بتقديم رؤية لأن الحكومة تفتقد للرؤية وسنقوم بالإصلاحات اللازمة وبالثورة التشريعية إن لزم الأمر ولن ننتظر الاستشارة إن لم تسرعوا في القيام بها.

ما أريد أن أقوله اليوم، أن دوركم هو التغيير سيدي الوزير، وننتظر إجابة على كل الأسئلة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد العزيز شعباني عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير وأنتم تقدمون العرض في مهمة التعليم العالي والبحث العلمي، المؤسف جدا عدم إعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية ونحن نأمل التحاقنا بركب الدول المتقدمة دون إعطاء الأهمية الكبرى للبحوث العلمية وللاستثمارات في المجال العلمي.

أيضا من المؤسف اليوم أمام وزارة أكاديمية بالأساس، ووزارة سيادية من المفروض أن تكون محصنة من الحديث عن الفساد، الأكاديميين نخبة البلاد ونحن نتحدث عن كيف تسلل الفساد ونخر هذه الوزارة وأصبح يتجول بين كل أروقتها، للأسف.

تعتبر مسألة الفساد في المناظرات الأكاديمية من القضايا الحساسة التي تظهر حجم الخلل في منظومة التعليم العالي، فحينما تروج الحكومة وأغلب الوزارات لشعارات مكافحة الفساد، يلاحظ أن الفساد يتسلل للأسف بشكل مستمر إلى القطاعات الحيوية مثل التعليم العالي وهو ما يظهر بشكل جلي في مناظرات الأساتذة المساعدين.

من الملاحظ أن بداية الفساد في هذه المناظرات قد ظهر مع الإعلان عنها، حيث تم تقديم ملفات المترشحين قبل وضع معايير التقييم وهو ما يخالف القواعد الأساسية التي تقتضي تحديد المعايير أولا لتتم عملية التقييم بناء عليها، هذه الخطوة فتحت المجال للأسف للتلاعب والمصالح الخاصة، حيث تم صياغة المعايير لتلبية رغبات شخصية وربما سياسوية ضيقة مما سهل الطريق وأنا متأكد من هذا، بوثائق ملموسة أمام اللوبيات والتكتلات لتوجيه النتائج بما يخدم مصالحها على حساب الكفاءات الحقيقية.

نتباهى دائما بتصنيف الجامعات التونسية، لكن تذكروا أننا في ظل ذيل ترتيب أحسن الجامعات الإفريقية ويعود هذا في جزء منه إلى إغراق التعليم العالي بأسلاك جامعية من غير حاملي لشهادة دكتوراه لأن الإنتاجات البحثية تعتبر من أهم المؤشرات المرجعية في تصنيف الجامعات، وهذا أيضا تسبب فيما نلاحظه اليوم ونعايشه من استهانة وإهانة بالدكاترة العاطلين عن العمل.

سيدي الوزير، يجب اتخاذ إجراءات وخطوات جادة لإصلاح المناظرات خاصة الأكاديمية لضمان العدالة والشفافية، لا يمكن استمرار هذه الممارسات التي تضر بمستقبل التعليم العالي وتعزز تكريس الظلم، بل يجب أن تكون هناك إصلاحات حقيقية لخلق بيئة أكاديمية تعتمد على الكفاءة والمساواة.

ملف خاص سيدي الوزير وهو موجود على طاولتكم وإن كان غير موجود، أنا مستعد أن أمدكم به مرة أخرى:

سيدي الوزير، أستاذ جامعي مبرز وله 12 سنة خبرة في التدريس بالجامعات التونسية ويقدم محاضرات علمية في الجامعات الأميركية وينشر مقالات وكتب علمية في المجالات العلمية الأميركية والأوروبية وهو كاتب مع الفلاسفة العلماء الأميركيين والأوروبيين وهو الأول في الجمهورية في دفعة تخرجه وتحصل على شهادة رئيس الجمهورية، للأسف اللجنة التي عرض عليها لم تقيمه علميا يعني كان التذمر أكثر من التقييم العلمي، للأسف قالوا له نحن نستغرب كيف يتم نشر مقالاتك بالإنجليزية وهذه لجنة الانتداب والترقية في الفلسفة ولقد أصريت أن أذكر هذا على الأقل لرد الاعتبار لكفاءاتنا.

سيدي الوزير، فيما يخص خريجي الكليات الطبية بأوكرانيا، متى سيتم تمتيعهم بمعادلة لشهائدهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، دقيقة إضافية؟ تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

على المستوى الجهوي سيدي الوزير، حان الوقت لإحداث معاهد عليا ولما لا كلية تتماشى وسوق الشغل من جهة وطبيعة المنطقة من جهة أخرى على سبيل الذكر معهد عالي للفلاحة أو أحد الاختصاصات العصرية، كذلك إنشاء مبيتات جامعية جديدة لدعم طاقة استيعاب المؤسسات الجامعية، إنشاء مركب بحث تطبيقي بالجهة للاستثمار العلمي والتكنولوجي للموارد الطبيعية بالجهة مثل الحلفاء والرخام والمواد الإنشائية، العناية بالبنية التحتية للمؤسسات الجامعية، ضرورة استكمال المشاريع المعطلة الخاصة بالمركب الجامعي بالقصرين، تمكين المركب الجامعي بالقصرين من حافلة من أجل النقل إلى مركز التربصات وغيرها نظرا لضعف النسيج الاقتصادي بالجهة، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم شفيق الزعفوري عن كتلة لينتصر الشعب لمدة خمس دقائق، تفضل.

السيد شفيق الزعفوري

شكرا سيادة الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

سيادة الوزير أولا، إننا نرى فيك صدقا، إذا كون الإنسان صورة مستقبله سواء لنفسه أو لمجتمعه أو للبشرية كافة وتوفرت له الإرادة لتحقيق هذه الغاية، كانت هذه الغاية المستقبلية هي المحرك الأساسي لكل نشاطاته من فلاحة، اقتصاد، تجارة، تعليم وثقافة وإلى غير ذلك.

سيدي الكريم، نحن اليوم أمام حقيقةٍ وحيدة ومستقبلٍ وحيد وهو النجاح وأن يبنى على أسسٍ صلبة وأن نتحلى بالصبر والحكمة وخاصة أن نحرر أنفسنا من كل القيود البديهية التي تقف حاجزا بيننا وبين الإبداع. دعوة لأن نكون صادقين مع أنفسنا ومقدراتنا.

نحن كنوابِ شعبٍ، مطالبون بأن نمتلك صورة مستقبلية توضح لنا معالم هذا المستقبل، لكي يتسنى لنا النظر إلى المستقبل. قال الله عز وجل:

بسم الله الرحمن الرحيم: "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ". صدق الله العظيم.

السيد الوزير، أتمنى أن ترى ما سأقول، في السبعينات والستينات كانت مناطق الإنتاج الفلاحي مركزةً وموجهةً على الشريط الساحلي، مما جعل الدولة تركز معاهد عليا للتعليم العالي الفلاحي ومراكز بحث فلاحي على طول هذا الخط الشريطي، لدعم مناطق الإنتاج في هذه المناطق ومع أواسط الثمانينات إلى الآن، تحولت مناطق الإنتاج إلى وسط الجمهورية وبالخصوص ولاية سيدي بوزيد، التي توفر حوالي ربع الإنتاج الفلاحي لكن وللأسف لم يقع دعم هذه المناطق بمعاهد عليا للبحث والتعليم الفلاحي لمواكبة الإنتاج بها وبالمناطق المجاورة.

سيدي بوزيد تعتبر مخبرا ضخمًا لكل التجارب والبحوث الفلاحية وهي من أبرز الأماكن في العالم من حيث الطاقة البديلة مثال منزل بوزيان والأراضي الخصبة للمنتوجات البيولوجية ومن هنا نرسم أبرز الاختصاصات لهذا المشروع الذي سيكون بدوره نواة لقطبٍ فلاحي وقد بدأنا هذا المشروع

مع السيد وزير التجارة في إحداث إحدى النواتات وهو مشروع أسواق الإنتاج، متصلا بالرواق الذي رسمته وزارة التجهيز، الرواق 13/3 الذي يربط بين صفاقس إلى النيجر بطول 9800 كيلومتر مربع.

يجب أن يكون تصورنا لهذا المشروع أضخم من الواقع الذي نعيشه اليوم، اليوم يجب أن نحرر الفكر، نحرر اقتصادنا، نحرر فلاحتنا، بل نحرر حتى أنفسنا، ونتجرأ على التفكير دون خوف، وبجرأة وبالتنسيق بين وزارتكم الموقرة ووزارة الفلاحة ووزارة التجارة والتشغيل والطاقة سنصل إلى إحداث هذا القطب الفلاحي فعلا. هذا القطب إن لم يواكبه التعليم العالي والبحث العلمي، سيكون مشروعا مبتورا.

أخيرا نحن في أمس الحاجة إلى مكونين ومهندسين فلاحيين أو يمكن أن نسميهم أيضا "مهندسي الأمن الغذائي" نحن بحاجة إلى مهندسي الأمن الغذائي واليوم من الأفضل أن يكون لدينا خبير أو مهندس فلاح عاطل عن العمل، بدلا من أن يكون لدينا عاطل في مجالات أخرى.

عندما نخصص مهندس على كل 1000 شجرة زيتون أو على 500 شجرة زيتون فقط، مهندس على 20 فلاح. لن يكون عاطلا، أما إذا أقصيناه فسيمس الواقع الذي نعيشه، اليوم نحن بحاجة إلى معالجة المشاكل التي تمس الواقع الذي نعيشه. خير دليل على ذلك ما يحدث في استغلال ثروات الأراضي الدولية وفقدان ثرواتنا الحيوانية وإغلاق كل خلايا الإرشاد الفلاحي.

اليوم السيد الوزير، تغيرت نظرتنا إلى أنفسنا وإلى مقدراتنا لذلك نحتاج إلى تنسيق مع وزارة الفلاحة وإحداث المدرسة الوطنية للفلاحة في المكان المناسب، حسب الدراسات والأرقام وحسب المقدرات يكفينا ولاءات في الفلاحة والطاقة البيولوجية والبحوث الفلاحية والبحوث الإيكولوجية.

أخيرا ملاحظة بسيطة سيادة الوزير، موضوع مبيت الطالبات ومصب الفضلات، ملاحظة إنسانية إثر التنقل لمعتمدية الهيشرية قابلت احدى الفتيات المتحصلة على شهادة الدكتوراه في الكيمياء، أرجو أن يكون هذا الموضوع ملهما لكم في التواصل مع الولاة أو المعتمدين في كل الجهات، بعض الدكاترة الذين تحدثوا عنهم الأساتذة والإخوة لن نتحدث عنهم ولكن هذه الفتاة المتحصلة على شهادة الدكتوراه تجمع الفلفل تحت البيوت المكيفة هذا شيء مؤسف حقا.

الرجاء الاتصال بكافة الجهات والبحث عن هؤلاء الأشخاص، فكونوا صادقين ولهم الله، جزاكم الله كل خير والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له عشر دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، أنتم ابن الوزارة ومر العديد من الوزراء قبلكم وأتصور أن ما سأطرحه الآن قد قيل مرارا وتكرارا. لكن المشكلة أننا دائما نبقى في مرحلة الكلام دون أن نمر إلى الفعل وللأسف لا يوجد أي إجراءات فعلية في وزارة التعليم العالي.

وزارة التعليم العالي أصبحت وزارة إنتاج البطالة نتحدث عن نفس الاستراتيجية منذ سنوات، رغم أن هذه الوزارة من المفروض أن تكون صمام الأمان لكل ما هو قطاعية في تونس في المجال الاقتصادي والخدماتي. اليوم، نحن بحاجة إلى رؤية واضحة وشاملة ما هي الشعب الجامعية التي يحتاجها المجتمع التونسي حاليًا؟ ما هي الشعب التي يمكن أن تفتح آفاقًا جديدة للاقتصاد الوطني خاصة في ظل التحول الرقمي والعملة الإلكترونية والشركات الناشئة "Startup" وفي ظل تطور المجتمع وفي ظل تطور الشباب؟

اليوم نواصل تدريس شعب لم يعد لها مكانا في سوق الشغل، ما يجعل الوزارة عائقا أمام تقدم الدولة التونسية، كيف يمكن أن نقبل بأن نوظف 9000 أستاذا ومعلما على دفعات وعلى مراحل بينما آلاف الخريجين ينتظرون التوظيف منذ سنوات ونحن مازلنا ندرس نفس الشعب؟ أنا لا أقول أنه يجب أن نحذف تدريس الفرنسية أو التاريخ والجغرافيا أو الفلسفة، بل يجب أن تكون طاقة استيعاب هذه الشعب أقل مما هو عليه الآن يعني تكون حسب الشغورات الموجودة وعلينا فتح شعب جديدة تتلاءم مع احتياجات سوق الشغل، بحيث يجد الطالب فور تخرجه فرصة عمل حقيقية وبدل من انتظار التوظيف الحكومي نستغل ذلك المتخرج الشاب في مجاله وبما أننا اليوم ندرس هذه الشعب ومازلنا في نظام "إمد" ولم نقم بأي تطور ولم نقم بمراجعة الشعب الموجودة ولم نقم بربط وزارة التعليم العالي بسوق الشغل وكذلك بالتربية وبالتكوين المهني وبوزارة الصناعة والفلاحة لن نتقدم أبدا.

أما بخصوص التوجيه الجامعي، لا يزال نفس مجموع النقاط قائم، حيث يتم إرسال الطلبة إلى جامعات في مناطق بعيدة دون مراعاة أوضاعهم الاجتماعية لأن المعدل المتحصل عليه ضعيف. هناك حالات موجودة في السواسي، في سوسة والمهدية واتصلت بوزارة التعليم العالي وأعلمتهم بعدم توفر الامكانيات لهؤلاء والتوجيه ظلمهم ويأتي الجواب أن المعدل المتحصل عليه هو الفاصل، نحن نتعامل مع الطالب التونسي بمنطق الانسان الآلي.

هناك حالات إنسانية مأساوية كطالبة فقدت والديها بسبب كورونا وهي المسؤولة عن أشقائها، لكنها مجبرة على الالتحاق بجامعة بعيدة عنهم. كيف ستعيش؟ كيف ستواصل دراستها؟ وهذه السنة لم تزاول تعليمها وكانت سنة بيضاء بالنسبة لها وغيرها الكثيرون، هذه حالات انسانية يجب أن نعيد النظر فيها فلا يجوز أن يُحرم الشاب التونسي من حقه في التعليم بسبب وضعه المادي المزري؟ كيف يكون ابن تونس إذن؟ عندما كنت طالبا كان الشعار أن الطالب التونسي هو الابن المدلل للجمهورية التونسية أين هو الابن المدلل للجمهورية التونسية ورجل الغد لكن اليوم يبدو أننا بصدد قتل أحلامهم.

نمر الآن إلى موضوع الفساد وآخر ملف تم حله والحمد لله هو المعهد العالي للمسرح والموسيقى بالكاف، حيث انطلقت أمس عملية الهدم ونتمنى أن يتم البناء بعد الهدم ويتم تعويضه بمبنى جديد ويكون في حلة جديدة.

السيد الوزير، ما هي الميزانية المخصصة للبحث العلمي؟ يعني وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أين هو البحث العلمي؟ في جائحة الحشرة القرمزية عجزت جميع مخابرنا وبحثنا العلمي على إيجاد حل ننقذ به التين الشوكي، لم نجد حلًا سوى القلع والردم وهو حل بسيط يمكن لأي فلاح القيام به .أين البحث العلمي هنا؟ نحن لم نطور المخابر ولم نشجع أبناءنا على الابتكار، وهذا هو السبب في هجرة الأدمغة، حيث يفتقر الباحثون إلى الإمكانيات والدعم لعرض أفكارهم وإنجازاتهم. وهذا ما نستنتجه من الميزانية فالبحث العلمي هو أساس التقدم في كل القطاعات، من الصناعة إلى الاقتصاد، يجب أن تكون هناك بحوث في جميع المجالات لكي نتطور فبالعلم يكون التنبؤ وبالتنبؤ يكون العمل سيدي الوزير، هذا شعار نضعه بدون أي نتيجة.

لدينا 4000 دكتورا عاطلا عن العمل وفي المقابل، نأتي بأجانب لا يتقنون اللغة الفرنسية من أوكرانيا وبلغاريا، بينما خريجونا ينتظرون فرصتهم للعمل أليس هذا من بين ملفات الفساد؟

نمر الآن إلى المؤسسات الجامعية التي تعاني من مشاكل كثيرة وتعاني من التظلم على طاولة الوزارة، رئيس جامعة جندوبة يتصرف كأنه الحاكم بأمره، كذلك كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، المعهد العالي للغات والإعلامية بباجة، معهد المسرح والموسيقى بالكاف، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بجندوبة، المعهد العالي للغابات والمراعي بطبرقة.

كل هذه المؤسسات أرسلت تشكيات وتظلم إلى الوزارة من رئيس الجامعة لكن ماذا كان رد الوزارة؟ ببساطة، تمت إعادة الشكاوى إلى رئيس الجامعة نفسه فكيف يمكن أن يكون هو الخصم والحكم في الوقت ذاته وهو سبب التظلم؟

أخيرا، أستاذة في المعهد العالي للعلوم الإنسانية بجندوبة، تتقاضى راتبها في تونس منذ سنتين، رغم أنها تعيش في ألمانيا، هذا الملف موجود ويمكن الاطلاع عليه السيد الوزير. إذا استمر هذا الوضع، فعلى الدنيا السلام!

في المعهد العالي للمسرح والموسيقى بالكاف، عندما يرسل المدير عطلة مرضية تكلف الوزارة رئيس الجامعة بالتسيير والامضاء في الأذون المالية والإدارية لعدم تعطيل المرفق العام، رئيس الجامعة لم يمض على أية وثيقة، بل قام بخلع مكتب المدير وغير القفل وعندما أراد المدير مباشرة عمله منعه من ذلك، هل يملك رئيس الجامعة صلاحية وضع حد لمهام مدير؟ على حد علمي هناك مجالس علمية وتنظيم هيكلي الى غير ذلك.

السيد المدير العام للتعليم العالي ورد على حضرتكم ملف لأستاذ لم يتقاض راتبه منذ سنتين، نظرتم في الوضعية وراسلتم رئيس الجامعة بجندوبة لتسوية وضعية هذا الأستاذ وخلاصه، لكن السيد رئيس الجامعة رفض تسوية وضعيته وقال لماذا يراسلني السيد المدير العام كان على الوزير أن يتصل بي؟ يجب أن تتصل به شخصيا السيد الوزير ولا أن يراسله السيد المدير العام.

بالنسبة إلى المهدية هناك مباني تطل على البحر من المفروض أن تنجز كفنادق تستغلها وزارة التعليم العالي، قرية اللغات تواجه حاليا العديد من المشاكل.

الانسانيات في المهدية، القسط الثاني لم ينطلق إلى الآن ويدرس بها جماعة التعليم والذين دخلوا في إضراب حاليا لأنهم حذفوا لهم التربص نتيجة تأخر خلاص المستحقات المالية للمتفقدين ووزارة التعليم العالي تطلب من وزارة التربية خلاصهم .كيف يمكننا أن نكوّن معلمين للمستقبل ليكونوا محور العملية التربوية لكن بهذه الظروف سيكون التلميذ ضحية العملية التربوية.

خلاصة القول السيد الوزير، التعليم العالي يعاني من مشكلة عويصة، ملفات الفساد عديدة. أعلم أنك لن تتمكن من حلها جميعا لكن عندما ترد عليكم تظلمات من خمسة معاهد من نفس الجامعة، فهذا يعني أن هناك خللًا حقيقيًا وليس مجرد حالات فردية.

عندما أقدم لك الحجة فهذا دليل واضح وقاطع، ولكي ننجح يجب تجنب المحاباة ويجب وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب واعتماد استراتيجية كاملة وكما قام رئيس الحكومة بتشكيل لجنة لحل المشاريع المعطلة، أقترح تشكيل لجنة مشتركة تضم وزارات الثقافة، الشباب والرياضة، التعليم العالي، الصناعة، الفلاحة والتكوين المهني والتربية، بهدف تحديد استراتيجية لفتح القطاعات والشعب التي يجب تعزيزها وماهي مواصفات الشباب التونسي الذي نرغب به في المستقبل.

هكذا يمكننا بناء تونس أفضل أما إذا استمرت كل وزارة في العمل بمفردها، فسنظل مجموعة من الدويلات داخل دولة مع جزيل الشكر السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم المعز بنيوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد المعز بنيوسف

السيد الوزير والوفد المرافق لكم، مرحبا بكم في البرلمان التونسي،

السيد الوزير، سأتطرق إلى نقطة مهمة تطرق إليها زميلي منذ حين تتعلق بالتوجيه الجامعي، في ولاية سوسة لدينا العديد من الطلبة، تقريبا يتم توجيههم لولايات بعيدة وفي نفس الوقت نجد العديد من الطلبة من الولايات الداخلية في جامعات بسوسة ويرغبون في العودة لجامعات أقرب لهم ولا سبيل لتقريبهم ومستحيل أن نتدخل إلا في السنة الثانية والأغلبية من هؤلاء الطلبة لا يباشرون التدريس، ويمكنكم فتح بحث في خصوص الطلبة الوافدين إلى الجامعات والاطلاع على نسبة الطلبة المباشرين، الأغلبية ينتظرون السنة الثانية لمزاولة دراستهم.

بالنسبة إلى النقطة الثانية السيد الوزير، المعهد العالي لعلوم الفلاحة بشط مريم، هذا المعهد كان يعتبر من المكاسب الوطنية في وقت من الأوقات في السبعينات. وضعيته اليوم مزرية وتقريبًا حتى من شكل المبنى الخارجي تشعر أن المعهد غير موجود ووقع التخلي عنه.

نعلم أن اليوم أغلبية المتخرجين من المهندسين وحتى من التقنيين من هذا المعهد، أغلبيتهم عاطلين عن العمل للأسف.

ولم يعد المعهد واجهة مهمة بالنسبة للطلبة، لكنه يبقى معهد له تاريخه ووراءه أناس عملوا وشيدوا به الفلاحة في بلادنا.

مسألة أخرى مهمة السيد الوزير، المعهد العالي للفنون الجميلة بسوسة، المبنى تقريبا مهترئة وعلى حد علمي بلدية القلعة الكبرى منحتكم سبعة أو ثمانية هكتارات في وقت من الأوقات على أساس التمشي نحو بناء جامعة جديدة ولكن تبين أن الوزارة رفضت أصلا قبول الأرض.

مسألة أخرى مفصلية السيد الوزير، اليوم مدارس التربية صحيح يتخرج منها المعلمين وهذا هام جدا ولكن في نفس الوقت، يدرس بها أحسن طلبة البكالوريا، غدا الدكتور لن يكون متضلعا لا في اللغة الإنجليزية ولا في الألمانية ولا في الفرنسية أو في العربية وهذا خطير على الجامعة التونسية، يتوجه الى هذه المدارس حتى يضمن أن يجد عملا وحتى بالإحصائيات يمكنكم الاطلاع على هذا الموضوع.

مسألة أخرى السيد الوزير، وضعية المهندسين الذين تخرجوا من المعاهد الخاصة يواجهون مشكلة في ترسيمهم في عمادة المهندسين ولا أعرف السبب إذا كنا بحاجتهم نقوم بترسيمهم في عمادة المهندسين ويباشرون عملهم وإذا لم نكن بحاجة لهم فلنغلق الجامعات الخاصة ولا نمنحهم التراخيص مستقبلا.

الأساتذة الباحثين تقريبا في أغلب الوزارات حالتهم يرثى لها. بعض الزملاء عندما يطلب حاسوب يظل ينتظر سنة كاملة ولا يتحصل عليه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للنائب المحترم المعز بنيوسف.

السيد معز بنيوسف

هؤلاء هم روح المجتمع، اليوم الجامعة التونسية تخرج العاطلين عن العمل. أصحابنا وأصدقائنا دكاترة يتقاضون رواتب 1000 دينار و900 دينار ولا يتحصلون عليها الا بعد سبعة وثمانية أشهر.

رجاء العناية أكثر بهؤلاء والمسؤولية كبيرة على عاتق الوزارة فعندما يتقاضى الدكتور ألف دينار فهذا شيء مؤسف كذلك الدكتور الباحث الذي يبقى على مكتبه على طاولة وكرسي كذلك الأمر بالنسبة لكبار الدكاترة الذين يأخذون النصيب الأكبر من برامج ومشاريع البحث دون ترك المجال للدكاترة الشبان.

نتمنى لكم التوفيق في مهامكم. ونتمنى أن يتقدم التعليم العالي خدمة للبلاد والعباد وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق.

السيد بديس بالحاج علي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

السيد الوزير، في إطار إعادة البرمجة أو الخارطة الجامعية في البلاد التونسية خاصة الآن في ظل التقسيم الإداري والترابي الجديد، نعلم أنه لدينا خمسة أقاليم في الجمهورية ونعرف أن العاصمة والأقطاب الجامعية التقليدية تعيش اكتظاظا كبيرا ومشاكل متعددة مثل السكن والنقل واعاشة.

أنا شخصيا السيد الوزير، درست في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس المنار في 2006 وأنا من جربة وتم توجيهي إلى مبيت في حمام الشط، تصوّر مشاق التنقل من المنار إلى حمام الشط وغيري كثيرين.

اليوم في التمشي في التقسيم الإداري الجديد، يجب أن نفكر في البرمجة والتخطيط على الأقل على المستوى المتوسط، من الضروري أن نعيد مراجعة الخارطة الجامعية ونفكر في إنشاء مركبات جامعية وأقطاب علمية في الجنوب وسأتحدث عن الإقليم الخامس بالتحديد في جزيرة جربة ونعلم أن جزيرة جربة هي جزيرة سياحية بامتياز ويطيب فيها العيش وتستقطب الدكاترة والطلبة على حد السواء. كما أنها تساهم في الحد من النزوح الحضري من الجنوب إلى الشمال، مما يخفف الضغط على العاصمة وتستوعب وتحتوي ولايات الإقليم الخامس والجنوب الشرقي.

كما نعلم أن جزيرة جربة تشهد انتعاشة في فصل الصيف خلال الموسم السياحي، وتعيش حالة ركود على مدى السنة أي في فترة الدراسة لذلك يمكن أن يساهم انشاء جامعات بها في خلق ديناميكية اقتصادية في المنطقة بشكل عام وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الكلمة الآن للنائب المحترم محمود العامري غير منتمي، له خمس دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكافة إطارات الوزارة،

يعد قطاع التعليم العالي عنصراً أساسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يشكل الركيزة الرئيسية لبناء مجتمع معرفي قادر على مواجهة تحديات العصر والمضي قدما نحو التقدم في مختلف المجالات.

كما يعد البحث العلمي من العوامل الحاسمة في تطوير الاقتصاد الوطني، حيث يساهم في ابتكار حلول جديدة ويعزز قدرة المؤسسات الاقتصادية على التكيف مع التغيرات والمتطلبات المتزايدة للأسواق المحلية والدولية.

تواجه بلادنا في الوقت الراهن تحديات كبيرة في هذا المجال أبرزها توظيف خريجي الجامعات من حاملي الشهادات العليا إلى جانب الحفاظ على الكفاءات الوطنية.

أصبح الارتفاع الملحوظ في نسبة المعطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا واقعاً يثير القلق، مما يعكس إخفاق السياسات السابقة في ربط التعليم الجامعي باحتياجات سوق الشغل.

ومن هنا السيد الوزير، تبرز الحاجة الملحة إلى بناء شراكة حقيقية وفعّالة بين الجامعات التونسية مع الشركات والمؤسسات الصناعية بهدف تحديد التخصصات التي تتوافق مع متطلبات هذه المؤسسات.

في هذا السياق نود أن نلفت الانتباه إلى مسألة هامة تتعلق بتحديد عدد التخصصات الدراسية وقدرة المؤسسات الجامعية على استيعابها.

كما نؤكد على أهمية دعم اللجان القطاعية وتفعيل دورها، حيث أن تسهيل عملها وتوفير الدعم اللازم لها سيساهم بشكل كبير في تطوير مناهج دراسية تتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

فيما يخص مجال البحث العلمي، ندعو في البداية إلى ضرورة تسريع دعم مخابر البحث التي لم تتحصل على ميزانياتها من طرف الوزارة.

السيد الوزير، يظل التساؤل قائماً حول المردود الفعلي للبحوث العلمية على الاقتصاد التونسي. أصبح من الضروري اليوم اعتماد استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز قيمة البحوث العلمية من خلال ربطها المباشر باحتياجات القطاع الصناعي ونؤكد على أهمية وضع إطار قانوني وتنظيمي جديد تشارك فيه وزارة التعليم العالي والصناعة بهدف تحفيز المؤسسات الصناعية على التعاون مع الجامعات ودعم مشاريع البحث والتطوير خاصة في المجالات الطاقية.

نتناول اليوم السيد الوزير، قضية الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل والذي شهد عددهم تزايدا ملحوظا من عام إلى آخر بسبب غلق مناظرات الانتداب في التعليم العالي وفي المقابل، تواصل الوزارة اعتماد آليات توظيف وتدريس هشة وتعاقدات مؤقتة وهذا ما زاد في تفاقم الأزمة وتأخير الحلول لتوظيف هذه الكفاءات الوطنية.

السيد الوزير، من الضروري اليوم إعادة الاعتبار لهذه الكفاءات التي تمثل نخبة البلاد، وفتح آفاق جديدة لدمجهم وتوظيفهم في مؤسسات الدولة كما نؤكد أيضا على ضرورة حرص الوزارة على منح الأولوية في انتدابهم داخل مؤسسات التعليم العالي الخاص.

فيما يخص وضع الأساتذة الجامعيين فإن أجورهم تظل في آخر المراتب مقارنة بالبلدان المجاورة والإفريقية ونشير أيضا إلى التأخير الكبير الحاصل في صرف المنح والساعات الإضافية المفروضة بالإضافة إلى منح تأطير مشاريع ختم الدروس التي تستدعي المراجعة.

كل هذه الظروف أدت إلى هجرة العديد من أفضل الكفاءات الوطنية الجامعية إلى الخارج مما ساهم في تراجع تصنيف الجامعات التونسية على المستوى العالمي.

في هذا السياق نود الإشارة إلى أن تقدم ترتيب الجامعات في الخارج، بما في ذلك دول الخليج، يعود بشكل كبير إلى مساهمة الكفاءات التونسية التي تعمل في تلك الجامعات.

السيد الوزير، نؤكد على مزيد الاهتمام والعناية بوضعية الأساتذة الجامعيين وندعو اليوم إلى تسريع إصدار النظام الأساسي لهذا السلك وتفعيل دور التعاونية التي تم الإعلان عنها في الرائد الرسمي بما يضمن تحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية.

في الختام، يجب أن نقر بأن تغيير واقع التعليم العالي في تونس يتطلب إرادة سياسية قوية وتعاونا شاملا بين جميع الأطراف المعنية من الحكومة والمؤسسات التعليمية إلى الشركاء الاقتصاديين.

من الضروري أيضا إشراك مخابر البحث في تطوير السياسات العامة للدولة لضمان الاستفادة القصوى من نتائج البحوث.

تونس بحاجة إلى استراتيجية واضحة تساهم في تحسين مستوى التعليم وربط الجامعات بشكل فعال بحاجيات سوق الشغل مع الشكر على الاهتمام وشكرا السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الكلمة الآن للنائب المحترم الدكتور صابر مصمودي عن كتلة الأحرار له عشر دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له وعبرهم أتوجه بتحية إجلال وإكبار إلى الأسرة الجامعية،

السيد الوزير، لا نختلف في أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يجب أن تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية وذلك بتوجيه وملاءمة المنظومة التعليمية والتكوين والبحث العلمي نحو الأولويات الوطنية وبالأخص متطلبات المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة وكذلك بعث المؤسسات المجددة والناشئة.

بالنسبة إلى برنامج الخدمات الجامعية، ندعوكم لوضع خطة عمل بالشراكة مع وزارة البيئة لتطوير مؤسسات الخدمات الجامعية لتصبح مستدامة وصديقة للبيئة، يمكن هذا في إطار برنامج الفرز الأولي إلى جانب مزيد دعم حوكمة الدواوين ومشاريع تطوير الأنظمة الإعلامية للخدمات عبر بوابة رقمية موحدة وشاملة، خاصة بعد إرساء النظام المعلوماتي المندمج بالوزارة وكذلك الإحاطة الاجتماعية عبر مزيد انتداب الأخصائيين الاجتماعيين، كما ذكرته في مداخلتك.

بخصوص برنامج التعليم العالي ورئيس الحكومة كان قد أكد على ذلك، يجب ملاءمة التكوين مع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية ونعتقد أن اختياركم كمدير عام سابق لوحدة الإصلاح ودعم التشغيلية كان في هذا الإطار.

السيد الوزير، أجيال من منتسبي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي راكمت العديد من النجاحات مما ساهم حاليا في إشعاع الجامعات التونسية وتصنيفها عالميا وذكرتم بعضها في مداخلتكم وسؤالي كيف ستُحافظون على استقرار هذا الترتيب وتحسينه؟ نعرف أنه في تصنيف شنغهاي، في مرحلة ما، كانت جامعة المنار وصفاقس بعد جامعة المنار، ولكن الحقيقة لابد من العمل على أن نكون دائما في التصنيفات العالمية.

نقطة أخرى مهمة وهي التباين بين الجامعات، تعرف أن بعضها غير مصنف وحتى حاليا في برنامج الوزارة لتغيير المؤسسات لتكون ذات صبغة علمية وتكنولوجية وهذا يسهل التصرف لدينا ست جامعات لحد الآن لم تنخرط في هذا التأهيل.

هنا في الحقيقة يجب أن يكون هناك توجه لدعم هذه الأخيرة، أي الجامعات غير المصنفة وكذلك مراجعة الخارطة الجامعية وانصهارها لما لا في إطار هذه المرحلة الجديدة مع مراعاة التقسيم الجديد للأقاليم.

السيد الوزير في نفس الإطار، هناك المؤسسات الجامعية الخاصة وعددها 84 وهو عدد مهم يمثل حوالي 20% من إجمالي نسبة الطلاب، هذه المؤسسات من المهم دمجها في الخارطة الجامعية لتحسين إشعاع هذه المؤسسات والجامعة بشكل عام.

هذه الجامعات ليست ممثلة في مجلس الجامعات، ونحن في الحقيقة بصدد إعداد تنقيح قد يكون لاحقا في إطار تشاركي للعنوان الثاني في القانون عدد 19 لسنة 2008. لدينا تصور في مأسسة الجامعات بتونس.

بخصوص البحث العلمي وفي تقديمكم للمهمة ثمنتم احتلال تونس المرتبة 49 عالميا من حيث النفقات الخاصة بالبحث والتطوير بالنسبة للناتج المحلي الخام ولكن السؤال هنا لماذا تم تقليص الميزانية هذه السنة؟ في الحقيقة، استبشرنا السنة الماضية بزيادة الميزانية بنسبة 15.95%، فلماذا هذا التقليص في الميزانية هذه السنة؟

تفاجأت بشكل خاص عندما لاحظت أن التدخلات التنموية غائبة في ثلاث مراكز البحث، تحدث زملائي عن مركز العلوم وتكنولوجيا النسيج بالمنستير، كانت صفرا. مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس كذلك كما تفاجأت أكثر عندما لاحظت أن أقل الاستثمارات كانت في جامعة صفاقس بالرغم أن جامعة صفاقس تحتوي على أكثر من 20 كلية، ما بين كليات ومدارس ومعاهد و20% من الطلاب ومع ذلك كانت الاستثمارات في هذه الجامعة أقل. فماذا يمكن أن يكون الجواب على هذا التمييز السلبي؟

من باب التشريع السيد الوزير، أعتقد أن مراجعة الأمر عدد 1825 يطرح نفسه، في تقديري أن هناك إشكالات قانونية وعلمية واستراتيجية.

يتناول هذا الأمر سلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات ونحن اليوم نقوم بانتداب باحثين في مراكز البحث العلمي التي لا تتبع الجامعات وفقًا للأمر 1825.

هناك إشكال قانوني هنا قد يطرح اشكاليات في علاقة بالمترشحين، خصوصا أن لدينا أيضا الأمر 4859 الذي يتعلق بالباحثين في المؤسسات العمومية في البحث العلمي لا بد من مراجعته بصفة سريعة لأنه يمكن أن يطرح إشكالًا قانونيًا وحتى استراتيجي.

كذلك الأمر المنبثق عن القانون عدد 70 لسنة 1989 الذي كان فيه التعليم العالي والبحث العلمي. المشرفون السابقون على الوزارة والأكيد أنك عايشتهم من بداية التسعينات، كان هناك توجه أن يكون لدينا القانون التوجيهي للبحث العلمي، كنا نؤمن منذ عشرات السنين بالبحث العلمي ودوره في التنمية الاقتصادية.

وكان تنقيح القانون في سنة 2006تنقيحا مهما جدا جاء فيه أن تتولى القيام بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا المؤسسات العمومية للبحث العلمي إلى جانب مؤسسات التعليم العالي وكل هيكل عمومي مؤهل للبحث العلمي.

للأسف، اليوم لا يوجد لدينا أي مخبر بمعنى حقيقي في التعليم العالي موجود في المؤسسات العمومية. كما أن هناك بعض مشاريع القوانين في هذا السياق لأنه كانت هناك فكرة في سنة 2002 تسعى إلى تسهيل تنقل الباحثين للمؤسسات العمومية لكن الحقيقة هذا لم يحصل.

لدينا الكثير من الإشكاليات والكثير من المبادرات، المبادر الذاتي وغيرها كانت موجودة لكن للأسف لم تنجح. يجب أن يكون البحث العلمي موجودا على مستوى المؤسسات ونجد الإطار المناسب.

بالنسبة إلى البحث العلمي، المشاريع التنافسية تعددت على مستوى وزارة التعليم العالي وأنا أعتقد أن الإشكالية تكمن في التقييم من حيث النوعية ومن حيث المدة الزمنية. اليوم يتطلب " le projet de valorisation des résultats de recherche" ستة أشهر لتقييم مشروع فكيف نتحدث عن "valorisation"، السرعة مطلوبة جدا وهنا أقترح عليك السيد الوزير، لما لا يكون الأساتذة المتميزين هم الإطار لتكليفهم بهذه المهمة؟ فلهم من الخبرة والكفاءة ما يمكنهم من تقييم المشاريع ويكون ذلك بتكليف مباشر وواضح وقد رأينا في بعض الأحيان والسيد المدير العام موجود أن تقييم المخابر تأخر لمدة ثلاث سنوات فإذا وصلنا إلى منظومة تقييم ناجعة وسريعة، يمكننا التقدم بشكل أكبر.

شيء آخر، صحيح أننا نتحدث عن البحوث العلمية لكن السيد الوزير أدعوك وقد بعثت مع السيد الوزير السابق عدد براءات الاختراع، خاصة الدولية "Les brevets d'invention valorisés" ليست بالكثيرة وأدعوكم إلى تشكيل لجنة لتقييم براءات الاختراع الموجودة بما أن هناك براءات اختراع، دعونا نرى إذا كان هناك تثمين أو لا وبناء على ذلك، أؤكد أنه يوجد العديد من المراجعات التي يمكن أن تتم ونتمنى أن يكون هناك اهتمام أكبر بهذه الثروة. قبل أن نتحدث عن "PFE" أو أي شيء آخر، لدينا براءات الاختراع.

لذلك أدعوكم إلى تشكيل اللجنة وتثمينها وأعتقد أنه سيكون لدينا لقاءات أخرى خاصة أننا قدمنا مشروعًا للجامعات الخاصة. كل الشكر لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عزيز بن الأخضر، أربع دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

أهلا وسهلا بالسيد الوزير وكل الطاقم المرافق،

في إطار مناقشة مهمة وزارة التعليم العالي أود أن أبدأ بالتأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه هذه الوزارة في بناء مستقبل تونس من خلال الاستثمار في العقول الشابة وتعزيز البحث العلمي.

إن قطاع التعليم العالي يعاني من تحديات متعددة تشمل الاكتظاظ في الجامعات وضعف البنية التحتية وغياب التوجيه

المهني الفعال للطلبة اليوم ونقص التمويل المخصص للبحث العلمي والتفاوت الجهوي في توزيع المؤسسات الجامعية، لذلك سيدي الوزير، يجب العمل على تحسين البنية التحتية من خلال:

الشراكات مع القطاع الخاص وصناديق التمويل الدولية خاصة،

التشجيع على البحث العلمي عبر زيادة مخصصات البحث وربط الجامعات بقطاعات الإنتاج والصناعة المباشر،

التركيز على التكوين المهني وملائمته مع حاجيات سوق الشغل لتقليل نسبة البطالة في صفوف الخريجين فجامعاتنا اليوم يتخرج منها العاطلين عن العمل،

تعزيز الحوكمة الرقمية لتسهيل الإجراءات الإدارية وتطوير أساليب التعليم،

-دعم المؤسسات الجامعية في المناطق الداخلية، لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من نزيف الهجرة الداخلية للطلبة.

وأخيرا سيدي الوزير، أريد أن أتطرق إلى موضوع مهم، ففي إطار دورنا الرقابي للبرلمان سوف نعمل على متابعة وتنفيذ البرامج والتأكيد على أن الإستراتيجيات المعلنة تنعكس إيجابيا على أرض الواقع مع تقديم الدعم التشريعي اللازم لتطوير القطاع، من هنا السيد الوزير، السيد الكاتب العام من فضلك أريد أن يسمع السيد الوزير هذا الكلام، سيدي الوزير، منذ 2023 سبق أن توجهت لوزارة التعليم العالي في إطار ما يسمى بالجامعة الألمانية بمعتمدية مرناق، في أوت 2023 وصلتني الإجابة بأنه قد تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن مشروع الجامعة، تشكيل مجموعة عمل مشتركة مكلفة بمتابعة إحداث المشاريع، دراسة جدوى خاصة بالمشروع، تنظيم ندوة أو ورشات وهناك العديد من النقاط التي شهدت تقدما.

اليوم سيدي الوزير، في نوفمبر 2024 وقد سبق أن توجهت بسؤال شفاهي لسيادتكم في هذا الإطار أين وصلنا اليوم في هذا، أين وصلنا في هذه المنارة التي يمكن أن تكون اليوم منارة كبرى وخاصة في التعامل مع الجانب الألماني، لأنهم يأخذون منا مهندسينا وطاقاتنا وقد سبق سيدي الوزير، أن تحدثت مع السفيرة الألمانية وهم في الحقيقة منفتحين انفتاحا كبيرا، لكن هناك إجراءات وهناك تعطيل كبير من الجانب التونسي لا ندري ما سببه.

السيد الوزير، نحن نعلم بأنه قد سبق التعامل مع هذا الموضوع كما وقع التعامل بخصوص كلية الطب بمدنين عندما تم وضع لافتة للكلية وبقيت مجرد لافتة، لا نريد أن يكون هناك نفس التعامل ونطلب منكم سيدي الوزير التسريع في إنجازه لأنه سيكون حقيقة منارة للتعليم التونسي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم علي بوزوزية عن الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق.

السيد علي بوزوزية

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

السيد الوزير، سأبدأ مداخلتي بالاتحاد العام لطلبة تونس، الممثل الشرعي والوحيد لعموم الطلبة والذي أنجب كوادر نوعية نفتخر بها في تونس وعلى رأسهم الشهيد شكري بلعيد والشهيد محمد البراهمي والشهيد نبيل بركاتي والشهيد فاضل ساسي، هذه المنظمة العريقة التي قدمت الكثير والكثير للجامعة التونسية.

أرجو من سيادتكم سيدي الوزير، الإصغاء لهم وخاصة لهذا المكتب التنفيذي الجديد فهؤلاء الشباب هم الوحيدين وهم أكثر الأشخاص المخولين لكشف الخور الموجود في الجامعة التونسية لو تستمع إليهم سيطرحون عليكم المشاكل الحقيقية التي تعاني منها الجامعة التونسية وهؤلاء الشباب وبما أنهم مازالوا متشبعين بشعارات 5 فيفري المجيدة، لا يخشى عليهم وأريد أن أذكركم بشعارات 5 فيفري سيدي الوزير، "جامعة شعبية، تعليم ديمقراطي، ثقافة وطنية."

الاتحاد العام لطلبة تونس، يناهض الإمبريالية والصهيونية ويساند كل قضايا التحرر في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية والحركة الطلابية جزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية.

سيدي الوزير، لا بأس لو يتم تنظيم لقاء دوري كل شهر لأن هؤلاء عبر التاريخ ومنذ المؤتمر 18 الخارق للعادة 1972 كانوا صدا منيعا للرجعية وللظلامية وكانوا تاريخيا حطب محرقة في تونس.

سيدي الوزير، مشاكلهم معروفة وأنا أتذكر بعض هذه المشاكل الموجودة من قبل والبعض منها بقيت نفسها: المطعم الجامعي وتحسين الأكلة، المبيت، "ticket et jeton"، الترسيم في الماجستير، الترسيم الاستثنائي وغيرها.

مشاكلهم ليست صعبة، فمن حق كل طالب تعرض لظروف اجتماعية قاسية أو لظروف صحية، التمكن في الترسيم الاستثنائي، وأنا أتمنى أن يكون دور الممثلين في المجالس العلمية للطلبة دور تقريري وليس فقط استشاري، لأن منطق التعالي على شباب تونس وعلى الطلبة ومنطق صراع الأجيال والقول بأن الوضع في السابق يختلف عن الوضع الحالي، هذه مغالطة لأنه لو يتم استيعاب هؤلاء الطلبة ولو يتم فهمهم، يصبحون قادرين على تقديم الإضافة لتونس وللجامعة التونسية.

سيدي الوزير، إن مشاكل الطلبة تزداد يوما بعد يوم خاصة وأنهم يتعرضون لصعوبات عندما يتنقلون من مقر سكناهم للجامعة في العديد من الولايات، هذا أولا.

ثانيا، نرجو أن يتم تغيير المقاييس التي تسند من خلالها المنحة الجامعية ليتمكن أكثر عدد من الطلبة الحصول على تلك المنحة، العديد من الطلبة لم يعد لهم الحق في التمتع بالمبيت الجامعي وهم فيضطرون الى السكن خلسة مع أصدقائهم لأنه لا توجد لديهم الإمكانيات ليدفعوا معلوم الكراء.

السيد الوزير، هناك طلبة لم يسعفهم الحظ بأن ينجحوا في السنة الأولى والسنة الثانية ولكن وبعد ذلك أتموا دراستهم وتم تمتيعهم بالترسيم الاستثنائي وتحصلوا على الماجستير.

شيء آخر بخصوص نظام "LMD"، من حق الطلبة الترسيم في الماجستير ولا أن يتم ترسيم مجموعة دون أخرى

ومن حقهم أن يواصلوا الدكتوراه وكما تعلم بأن من يرسم بالماجستير المهني لا يحق له أن يكمل الدكتوراه.

لذا سيدي الوزير، مهما تحدثت ومهما قلت فإنه حسب تقديري هم الوحيدين المخول لهم مدك بملفات الفساد الموجود في الجامعة.

لذا السيد الوزير، بكل لطف أتمنى خاصة بعد إنجاز المؤتمر في الفترة الأخيرة، أن تعقد لقاء مع المكتب التنفيذي ليوضح لك عديد النقاط أكثر وأنا أدعوك من هنا بأن تستوعبهم لأن هؤلاء الشباب، هم نخبة المجتمع التونسي، هم المستقبل وشكرا سيدي الوزير.

السيدة سوسن مبروك، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا مساء الخير للجميع،

نجدد الترحاب بالسيد الوزير منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكافة الفريق المرافق له اليوم تحت قبة البرلمان.

أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار لها تسع دقائق، تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له،

نرحب بالسادة الحضور،

إن ملف المعطلين عن العمل، في صفوف المتحصلين على شهادة دكتوراه يعد من الملفات الحارقة التي خلفت جراحا كبيرة في نفوس هؤلاء الشباب، الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بسوق الشغل رغم ما لديهم من مؤهلات عالية، بسبب تهميش الدولة وإغلاق باب الانتداب لعدة سنوات وانعدام إستراتيجية واضحة، فالكثير منهم بعد أن ضاق بهم الحال، وجدوا أنفسهم أمام خيارين قاسيين، إما الهجرة بحثا عن فرص أفضل أو مواجهة حالة من الإحباط الشديد.

إن هذه الفترة هي فترة البناء والتشييد ويجب أن تكون قضية تشغيل الشباب في صدارة اهتماماتكم، نحتاج إلى إجراءات ملموسة تضع حدا لمعاناتهم سواء من خلال تشغيلهم في القطاع العام أو الخاص، كما يتطلب الأمر فرض رقابة مشددة على القطاع الخاص، حيث أن العديد من الجامعات الخاصة تحقق أرباحا ضخمة على حساب تعب وجهد الدكاترة الذين يعانون من التهميش وعدم الحصول على حقوقهم الكاملة.

إن هذا الوضع يحتاج إلى تدخل عاجل لتنظيم القطاع الخاص ومراقبته من خلال وضع قوانين، تضمن حقوق الأساتذة الجامعيين وخلق بيئة عمل عادلة تراعي تعبهم وكفاءتهم العلمية ونحن كتلة الأحرار، قمنا باقتراح مشروع قانون ينظم القطاع الخاص منذ سنة 2023 وقد تمت مناقشته والمصادقة عليه في اللجنة المختصة في مجلسنا منذ مدة لكن إلى اليوم لم يقع تمريره إلى الجلسة العامة.

نحن نؤمن بأن بناء وطن قوي، يعتمد على استثمار طاقاته الشابة وأن أي تأخير في معالجة هذه القضية هو تأخير لمستقبلنا جميعا، لذا نأمل أن تشهد المرحلة القادمة خطوات عملية تساهم في تحسين الوضع الحالي وتفتح آفاقا جديدة للمعطلين عن العمل وتحقق العدالة الاجتماعية التي نطمح إليها.

إن بعض مناظرات الانتداب أو التعاقد تحوم حولها شبهات فساد، حيث يلاحظ أن بعض الفرص تكون محجوزة لفئات معينة على حساب الكفاءات الحقيقية، كما أن هناك توجها سلبيا في التعامل مع هذه الفئات من خلال سياسات تشغيل غير عادلة، تعتمد بشكل كبير على المحسوبية والمحاباة، بدلا من التركيز على معايير الكفاءة والقدرة العلمية، هذا التوجه يفاقم معاناة الشباب العاطلين على العمل ويعزز حالة الإحباط لديهم.

أصبح من الضروري أن تعتمد سياسات شفافة وعادلة تضمن تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين وتحترم حق كل فرد في الحصول على فرصة عمل وفقا لمؤهلاته وقدراته، كما نطالب الوزارة بضرورة إلغاء العمل بالفصل الجديد عدد 28 من الأمر المؤرخ في 4 ديسمبر 2023 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1825 لسنة 1993 المؤرخ في 6 ديسمبر 1993 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين الباحثين التابعين للجامعات لضمان المساواة والعدالة بين الجميع.

سيدي الوزير، بناء على قراركم بفتح منصة "منصتي" للتسجيل الإلكتروني لأصحاب شهادة دكتوراه، أود الاستفسار عن الأهداف الرئيسية التي تسعى الوزارة لتحقيقها من خلال هذه المنصة، ما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها لضمان استفادة حاملي شهادة الدكتوراه منها خاصة فيما يتعلق بفرص العمل في القطاعين العام والخاص؟

سيدي الوزير، أود أن أقدم لكم بعض الحلول المقترحة لمعالجة هذا المشكل:

أولا، أرى أنه من الضروري ترسيم الأشخاص الذين درسوا لمدة أربع سنوات في الجامعات التونسية بصفة تعاقدية أو عرضية وذلك كخطوة لتعزيز الاستفادة من كفاءاتهم العلمية والبحثية.

إن هذه المبادرة ستساهم في تمكين هذه الفئة من الانخراط الفعلي في سوق العمل وتحقيق الاستقرار المهني لهم، كما أن هذا المقترح يتماشى مع ما هو معمول به في مجلة الشغل وفي القطاع الخاص.

ثانيا، فرض رقابة على التعليم العالي الخاص، وإلزامهم بنشر جداول الأوقات بأسماء الأساتذة المدرسين للتثبت من إطار التدريس.

ثالثا، تعميم خطة باحث وانتداب باحثين قارين في مخابر البحث.

رابعا، السعي إلى تشريك الوزارات الأخرى، وإلى إدراج شهادة الدكتوراه في السلم الوظيفي لتشمل التسوية الوزارات الأخرى.

اليوم، نطالب برفع مظلمة عن طلبة المرحلة التحضيرية المندمجة بكلية العلوم بتونس المنار وذلك بإلغاء العمل بنظام فرض نسبة قبول 80% فقط من الناجحين لمرحلة الهندسة وذلك لما فيه من ضرب لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومخالف لما ورد بالدستور التونسي والاتفاقيات والقوانين الدولية والقوانين المنظمة لقطاع التعليم العالي، حيث أن المراسلة الصادرة عن الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حول الإجراءات المتبعة في مؤسسات التكوين الهندسي ذات المراحل التحضيرية المندمجة، ضبطت مدة الدراسة بخمس سنوات مقسمة على مرحلتين: مرحلة تحضيرية مندمجة تدوم سنتين ومرحلة تكوين هندسي تدوم ثلاث سنوات ويسمح بالرسوب مرة واحدة بكل من المرحلتين.

لذلك فإن العمل بنظام فرض نسبة قبول 80% فقط من الناجحين لمرحلة الهندسة دون الالتفات إلى معدلاتهم المتحصل عليها، يخالفا الإجراءات المتبعة في مؤسسات التكوين الهندسي ذات المراحل التحضيرية المندمجة وفيه ظلم كبير لأن ذلك يفتقر إلى تقييم موضوعي ويعتبر استحداث لشرط ترتيبي جديد، ومنح هيكل صلاحية ترتيبية لا يتمتع بها، مما يجعل هذا الشرط غير شرعي، يتعين إلغاؤه إضافة لمحتواه المجحف وضربه لمبدأ المساواة.

وحيث وقع إلغاء العمل بهذا النظام بالنسبة للمعهد الوطني للعلوم التطبيقية والتكنولوجية بتونس "INSAT" وهم يدرسون بنفس النظام سواء على المستوى التكويني الأكاديمي أو على مستوى المناهج المعتمدة، إذ نجد أن 20% من الطلبة الناجحين بمعدل عالي في البكالوريا يلتحقون بالمرحلة التحضيرية المندمجة بكلية العلوم في بتونس المنار، يحلمون بالدخول للمدارس الهندسية، يجدون أنفسهم عاجزين عن ذلك ليدرسوا بعد ذلك الإجازة دون إمكانية الرجوع لمرحلة التكوين الهندسي في صورة حصولهم على الرتبة الأولى في الإجازة لأن القانون يمنعهم من ذلك، فلا يجدوا أمامهم سوى حلا وحيدا وهو اللجوء إلى الجامعات الخاصة لتحقيق أحلامهم في الحصول على شهادة الهندسة، في حين يمكن لمن تحصل على معدل أقل منهم في البكالوريا وتحصل على معدل متميز في الإجازة، الالتحاق بالمدارس الهندسية وهذا فيه ضرب للعدل.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

للزميلة المحترمة تسع دقائق الرجاء إرجاع التوقيت.

السيدة مهى عامر

...وفي ذلك ظلم كبير لطلبة المرحلة التحضيرية المندمجة بكلية العلوم بتونس المنار ولكل هذه الأسباب نلتمس من سيادتكم إلغاء العمل بهذا النظام ضمانا لتكريس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وإرساء مبادئ العدل والإنصاف في التكوين الأكاديمي، كما نطلب منكم ضرورة مراجعة البرامج التعليمية بما يتماشى مع سوق الشغل وخلق روح جديدة في التعليم العالي تضمن العمل.

بالنسبة إلى السكن، سيدي الوزير، يجب أن يكون مقر سكن الطلبة بديوان الخدمات قريب من المعاهد والجامعات، أولا لتخفيف عناء التنقل على الطلبة، ثانيا لنحافظ على موارد الدولة من خلال التحكم في الحافلات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة للسيد الزميل المحترم أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق، تفضل.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

في الحقيقة السيد الوزير، أنا ابن التعليم العالي ولدي في الحقيقة العديد من الملاحظات والتوصيات لا يمكنني أن أسوقها سوى باختصار شديد "car je vais toucher plusieurs chantiers".

أولا، أنا ابن "les sciences humaines et sociales" ولكن سأبدأ بالدراسات الهندسية وأنا مكلف بمهمة تبليغ بعض الرسائل السيد الوزير بعد إذنك فمن يتابعنا في الحقيقة هم ليسوا فقط الدكاترة العاطلين عن العمل بل أيضا الذين عرضوا على "les jurys de recrutement"، في الحقيقة هناك العديد من المشاكل، أنا بنفسي فوجئت ولم أكن أتصور أن هذه المشاكل بذلك الحجم لذلك كلفت بإبلاغ البعض منها:

إذن أول ملف سيدي الوزير، هو ملف الدراسات الهندسية لقد تم السيد الوزير تجميد منح تأهيل في الدراسات الهندسية منذ عشر سنوات منذ 2015 وتم تبعا لذلك إحداث لجنة لتصور جديد للمسار إلا أنه لم يتم إلى الآن إيجاد حلول لذلك، لقد حان الوقت سيدي الوزير للحسم في هذا الملف الذي يمس بمبدأ المساواة والإنصاف بين مختلف المؤسسات الجامعية بجميع جهات الجمهورية، حيث أن هناك مؤسسات تقدمت بمطالب تأهيل في الدراسات الهندسية منذ عشر سنوات ولم تتحصل إلى الآن على الإجابة من قبل الوزارة.

السيد الوزير، حان الوقت لأخذ القرار المناسب في هذا الصدد، وتمكين المؤسسات من حقوقها وأؤكد في هذا الصدد وأقترح عليكم السيد الوزير المحترم، على ضرورة الاستئناس بالتجارب الأجنبية الناجحة والالتفات إلى مصادر جديدة في هذا الميدان.

بخصوص الدراسات الطبية سيدي الوزير، وهذه رسالة مني ومن بعض الأطباء الأكفاء "les grosses pointures" الموجودة لدينا السيد الوزير بالنسبة إلى الدراسات الطبية هذا خط أحمر لا يمكن تجاوزه وأدعو الوزارة وأدعوكم شخصيا إلى مواصلة العمل بالمنظومة الحالية التي تمكن الجامعة العمومية حصريا من تكوين الأطباء.

سيدي الوزير، بخصوص التعليم العالي الخاص، هذا الملف تطرق له الدكتور صابر المصمودي وسأعود عليه بطريقة سريعة، إن قارنا التعليم العالي الخاص لدينا مع البلدان المتقدمة فإن هذا القطاع الخاص يعتبر معاضد أساسي وشريك ومكمل ورافد للتكوين الجامعي ودوره أساسي وقد حان الوقت اليوم لتحيين النصوص قصد تلبية الحاجيات الجديدة والمستحدثة.

وفي هذا الصدد أدعوكم إلى مزيد دعم إدارة التعليم العالي الخاص ولما لا إحداث إدارة عامة للتعليم العالي الخاص تعنى بمتابعة المؤسسات وبتأهيل الشهائد وبمنح الرخص الجديدة لإحداث مؤسسات جامعية جديدة.

ولا يفوتكم أنه لتحسين مردودية وجودة التعليم والتكوين في التعليم العالي لا بد من تعزيز التنافسية الشريفة والشفافة في هذا القطاع الحيوي الذي يعد الأجيال والموارد اللازمة القادرة على ضمان مستقبل تونس.

بخصوص التكوين الجامعي في الإطار الشبه الطبي، سيدي الوزير، وهذا اقتراح من أهل الاختصاص وهنا أعني بالقطاع الشبه الطبي وأعني " les infirmiers ; les techniciens et toute spécialité confondue" سيدي الوزير، لماذا لا يتم فتح هذه الاختصاصات وهذا التكوين على مؤسسات جامعية جديدة واجتناب الاقتصار على عدد محدود جدا من المؤسسات الجامعية التي تشهد طلبا كبيرا واكتظاظا، في حين أنه يمكن الاستجابة للطلبات الإضافية بإحداث مؤسسات جديدة، لذلك لابد أن يقع النظر في هذا الموضوع، واجتناب لجان تفكير قدر الإمكان والحسم في هذه الملفات في أقرب الآجال.

ملف التأهيل الجامعي سيدي الوزير، وما أدراك ما "l'habilitation Universitaire" أدعوكم سيدي الوزير إلى توحيد المقاييس والضوابط وهذا رجاء من العديد والعديد من الجامعيين، توحيد المقاييس والضوابط التي يتم اعتمادها في مستوى اللجان القطاعية للتأهيل ووضع كراس شروط موحد، لكنه خاص بكل ميدان مع منح كل مؤسسة جامعية الحرية في اختيار المواد الاختيارية.

السيد الوزير، أطلب المستطاع حتى تطاع، لأن الشروط الحالية مجحفة جدا وفي بعض الأحيان وفي عدد كبير من لا يمكن تلبيتها، باعتبار قاعدة العرض والطلب الحالية، حيث أنه يتم اشتراط تقديم عدد من الدكاترة لتجديد تأهيل حالي أو للحصول على تأهيل جديد، في حين أن الدكاترة في عديد الميادين غير متوفرين وهنا أسوق على سبيل الذكر لا الحصر الدكاترة في ميدان الإعلامية "surtout les informaticiens".

سيدي الوزير، لدي أمانة أريد ايصالها بخصوص المناظرات التي تم القيام بها وتعلم بأن لدي حساسية لقسم التاريخ، لقد درست فيه مدة طويلة لذلك لدي حساسية تجاهه لذلك تقديرا لما قدمه المؤرخون من هشام جعيط، السيد محمد طالبي، أساتذتي وتقديرا لما قدمه البقية ممن مازال منهم على قيد الحياة أطال الله في أعمارهم ومن توفي رحمهم الله على الأقل ليحافظ هذا الاختصاص على مكانته لأنه لدينا "une école d'histoire" في تونس وأنا أعرف قيمتها وسمعتها وإشعاعها في العالم، ولن ندخل في التفاصيل نريد أن نحافظ على مكانتها لا أكثر ولا أقل.

في لجنة الترقية إلى رتبة أستاذ تعليم عالي قسم التاريخ وأظن سيدي الوزير أنه قد وصلتكم مراسلة في هذا بخصوص من الأساتذة المترشحين لم يقع احترام منشور 17 جويلية 2024 حتى لا أقول شيء آخر.

السيد عبد الرزاق عويدات زميلنا وأخينا والأستاذ يطلب منك أن يكون هناك "des passerelles" بين الشعب، هناك طلبة "dérogataires" لما لا يقع تمكينهم من التسجيل في شعبة إلى أخرى، أي يذهب إلى شعبة أخرى قريبة من اختصاصه، هذا مطلبك السيد عبد الرزاق؟

هناك مناظرة أخرى لانتداب أساتذة مساعدين في التوثيق والمكتبات والأرشيف أيضا بعنوان سنة 20220 السيد الوزير، يبدو أنه قد تم الاستغناء من قبل اللجنة عن الخطط المفتوحة من قبل المعهد العالي للتوثيق بتعلة عدم تطابق الشهائد مع الاختصاص، حصلت خروقات قانونية أيضا في هذه المناظرة، يقولون كيف تستغني لجنة الانتداب عن خطط منحتها الوزارة لدكاترة باحثين، هم أشخاص اشتغلوا هناك بطريقة عرضية وبعد ذلك يتم التخلي عنهم من قبل اللجنة بتعلة أن شهائدهم لا تتطابق مع الاختصاصات المطلوبة.

السيد الوزير، في الحقيقة لقد راسلت الوزير السابق في موضوع "les sciences humaines" بكل أمانة لقد حان الوقت لمراجعة الخارطة الجامعية هناك شعب في "les sciences humaines et sociales" لابد من تجميعها كفانا من الآثار في القيروان، يجب تجميع هذه الشعب وبالنسبة للإنسانيات بكل أمانة وأنا ابن الانسانيات مع احترامي لكل المدن فأنا لا أقصد بهذا أي جهة فأنا من نابل ونابل لا تستحق بأن يكون فيها إنسانيات، بكل أمانة، الإنسانيات يجب أن تتجمع في العاصمة وتكون قريبة من الأرشيف الوطني، قريبة من المكتبة الوطنية أظن أنك قد فهمت المقصود...

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة على أن نستأنفها على الساعة الثانية وعشر دقائق بعد الظهر للاستماع إلى ردود السيد الوزير وكافة الفريق المرافق له، شكرا.

(كانت الساعة الواحدة وأربعين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

(كانت الساعة الثانية وخمسا وعشرين دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين،

أجدد لكم التحية ونمر الآن إلى الاستماع إلى أجوبة السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثين دقيقة. فليتفضل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

السيد رئيس مجلس الجهات والأقاليم المحترم،

السادة والسيدات النواب المحترمات،

السادة النواب المحترمون،

أود في البداية التوجه بالشكر إلى جميع السيدات والسادة النواب وإنه لمن دواعي الفخر أن أتفاعل مع مختلف التدخلات الثريّة التي تعكس اهتماما خاصا بالقطاع وتنم عن الإيمان بأن الاستثمار في المعرفة هو خيارنا من أجل المستقبل وأن رأس مالنا البشري هو الثروة الوطنية الحقيقية.

سأحاول تقديم عناصر الإجابة وسأحوصلها حسب ثلاثة محاور:

المحور الأول سيكون التكوين الجامعي ودعم التشغيلية،

المحور الثاني البحث العلمي والتجديد،

المحور الثالث هو الخدمات الجامعية،

ورابعا، سوف أحاول تخصيص حيّز زمني للإجابة على الأسئلة المختلفة التي وردت من السادة النواب الأفاضل.

فيما يخص التكوين الجامعي ودعم التشغيلية، كما تعلمون وفيما يتعلق بنظام "أمد"، في إطار تنفيذ السياسة العامة للدولة المتصلة بإصلاح التربية والتعليم انطلقت الوزارة في إدراج إصلاحات عاجلة لنظام أمد ومثلما تم بيانه عند تقديم مشروع الميزانية، تولت الوزارة العمل على إعادة صياغة محتوى التكوين، بما يسمح بتجاوز الإشكاليات والنقائص التي تمت ملاحظتها في هذا النظام.

كما يتم العمل على مراجعة المواد الأفقية المدرجة بمسلك الإجازة، بإدراج وحدات تمكن من دعم مكتسبات بناتنا وأبنائنا الطلبة من مهارات ذاتية ووظيفية، بما يسمح بتجاوز نسب الرسوب والانقطاع التي تمت ملاحظتها ودعم روح خلق فرص التشغيل بالإضافة إلى صياغة دليل مرجعي.

ويأتي هذا التمشي بعد قيام الوزارة بدراسة معمقة ذات طابع كمي ونوعي لنظام "أمد" والتي أبرزت أن التجربة السابقة اعتمدت الشكل العام للنظام المعمول به في الجامعات الأجنبية، دون الخوض في مضمون النظام.

أما بالنسبة إلى التكوين الهندسي، فقد انتهت اللجنة المكلفة بدراسة وضعية الدراسات الهندسية من أعمالها وسيتم نشر الكتاب الأبيض الذي يتضمن استراتيجية الوزارة في التكوين الهندسي بالقطاعين العام والخاص، وستُخصص الأسابيع القليلة القادمة لتقديم مخرجات الأعمال المنجزة.

فيما يخص السؤال حول الاستشارة الوطنية للتربية والتعليم وكما تعلمون، تنفيذا لمبادرة سيادة رئيس الجمهورية، تم التنسيق مع كافة الخبراء والوزارات الشريكة سواء بمناسبة إعداد نص الاستشارة أو في صياغة التقارير الأولية والنهائية المتضمنة لنتائجها علما وأن اللجنة المكلفة قد انتهت من أعمالها، ويتم حاليًا صياغة التقرير النهائي وتأتي هذه الأعمال في إطار التوجه الرامي إلى ضبط التوجهات المستقبلية وتحديد الأرضية الضرورية لعمل المجلس الأعلى للتربية والتعليم، وذلك على ضوء توجهات سيادة رئيس الجمهورية الخاصة بحسن توظيف المقدرات المادية والبشرية وتوجيه الإصلاحات إلى الفرد باعتباره فاعلًا أساسيًا ضمنها، بما يسمح ببناء مجتمع يُحفّز على التعليم والتملك المعرفي.

بالنسبة إلى إصلاح قطاع الخدمات الجامعية ودعم البنية التحتية، تعمل الوزارة على تحسين الأمر المنظم للحياة الجامعية والذي يعود إلى سنة 1973، بما يسمح بملاءمته مع المتغيرات التي شهدها القطاع سواء ذات الطابع البيداغوجي أو المتعلقة بالحوكمة وستمس التنقيحات عدد التسجيلات المخولة للطلبة في حق السكنى كما سيتم استحثاث العمل على مراجعة النصوص المنظمة لإسناد المنح الجامعية، بما يتلاءم مع الدخل العائلي.

أما بالنسبة إلى الطلبة الحاملين للإعاقة وبالإضافة إلى الإجراءات التي تم تضمينها في المنشور الأخير، فإنه يجدر الذكر بأن منظومة "علم" التي تؤمنها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، توفر الترجمة الفورية من النص إلى الصوت والعكس بالعكس وذلك في ثلاث لغات. كما تمكن أيضا من توفير العديد من الموارد البيداغوجية اللاسمعية والبصرية لتمكين هذه الفئة من الطلبة من الاستفادة والمشاركة في مختلف برامج التكوين والبحوث.

فيما يخص الأسئلة المتعلقة بتدعيم طاقة الاستيعاب في المبيتات الجامعية والجامعات على المستوى الوطني ومعالجة مشكلة العناية بالمؤسسات، يجدر الذكر أن الوزارة تعمل على تدعيم طاقة استيعاب مؤسسات الإيواء الجامعي ببرمجة مشاريع بناء مبيتات جامعية والتي هي بصدد إعداد دراسات أو إنجاز الأشغال، تشمل حوالي 7000 سرير وكذلك تدعيم البنية التحتية للخدمات الجامعية بالمناطق التي تشهد ضغطا على خدمة السكن، خاصة في المناطق التي أصبحت تستقطب الطلبة مثل جندوبة.

في جهة جندوبة المشاريع المبرمجة هي مشاريع جهوية تنجز بإشراف ولاية جندوبة ومصالحها الجهوية وهي تخص توسيع المبيت الجامعي محمود المسعدي بإضافة 200 سرير وهو بصدد تعيين المصممين .كذلك، سيتم تهيئة المبيت الجامعي بلاريجيا فيه بكلفة مليون دينار و100 ألف دينار وهو بصدد إبرام الصفقة والانطلاق في الإنجاز.

كما ستتم تهيئة المطعم الجامعي علي البلهوان بكلفة مليون دينار و300 ألف دينار، وهو بصدد تعيين المصمم.

فيما يخص العناية بالبنية التحتية للخدمات الجامعية، تخصص الوزارة سنويًا حوالي 45 مليون دينار لتوسيع وتهيئة المؤسسات الجامعية.

كذلك تم طرح سؤال فيما يخص وضعية المطاعم الجامعية وجودة الأكلة. تقدم المطاعم الجامعية أكلة صحية متوازنة وتحترم نظام السلامة الغذائية، من خلال توفير أعوان اختصاص في الطبخ وفنيين ساميين في التغذية ومراقبة مسار الإطعام في كافة مراحله.

اتخذت الوزارة جملة من الإجراءات، حيث تتمثل في حثّ مؤسسات الإطعام الجامعي على الانخراط في مسار الإشهاد للحصول على شهادة مطابقة "ISO 22000" والعمل على التسريع في رقمنة مسار الإطعام باعتماد البطاقة الذكية والحجز المسبق للأكلة وهي تجربة نموذجية بمطعم قليبية ومطعم مروج صفاقس وهي في طور تعميمها على باقي المطاعم.

كما تم العمل على تطوير نظام الرقابة الداخلية لمؤسسات الإطعام الجامعي وإعداد دليل الإجراءات بهدف ترشيد حسن التصرف في الاعتمادات المخصصة لهذه الخدمة الموجهة للطالب وتحسين جودة الأدلة والرفع من نسبة رضا الطلبة.

كذلك تم برمجة انتداب الأخصائيين في الطبخ من خريجي التكوين في مجال الطبخ وذلك في قسطين بعنوان 2024 وقسط بعنوان 2025، لدعم إطار الطبخ بالمطاعم الجامعية

كما تم إعطاء الأولوية في الانتدابات لفائدة برنامج الخدمات الجامعية، رغم محدوديتها في مشروع ميزانية التعليم العالي لسنة 2025.

أما فيما يخص السؤال حول المنح الجامعية وتوسيع قاعدة المنتفعين بها، كما قلت، ينتفع حاليًا قرابة 52% من الطلبة المسجلين بالمنح الجامعية، إلى جانب تمتع الطلبة الجدد بمنحة إدماج تبلغ 500 دينار للطالب الواحد، إلى جانب الإعانات الاجتماعية والقروض الجامعية.

كما أن الوزارة واعية بضرورة مراجعة الإطار الترتيبي من حيث مقاييس الإسناد، بغاية توسيع عدد المنتفعين بها، وهناك مشروع نص ترتيبي بصدد الإعداد في الغرض، يولي اهتماما خاصا للطلبة أبناء العائلات متوسطة ومحدودة الدخل، إلى جانب مراعاة النوع الاجتماعي، باعتماد التمييز الإيجابي لفائدة الطلبة ذوي الاحتياجات الخصوصية.

كما تم تخصيص اعتمادات سنة 2025 مخصصة للمنح بالداخل تقدر بـ 155 مليون دينار و4.2 مليون دينار مخصصة للاندماج في الحياة الجامعية.

فيما يخص السؤال الذي طرحه السادة النواب الأجلاّء بخصوص الدكاترة وكما تعلمون، في إطار معالجة الإشكال الهيكلي للدكاترة العاطلين عن العمل وهي قضية وطنية بامتياز، يتم العمل على إيجاد الحلول اللازمة لحلحلتها على المستوى الوطني.

وتنفيذا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية بإنشاء المنصة الرقمية "منصتي"، من أجل تحديد العدد بدقة وحصر الاختصاصات، بالإضافة إلى الاطلاع على الوضعية الاجتماعية وهو ما سيمكن، لا محالة، من إيجاد الحلول القابلة للتفعيل، لا سيما الانصهار في المؤسسات التي تتولى تأمين مهام البحث والتجديد.

كما يتم العمل على إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بأحكام خاصة بالهياكل المكلفة بالبحوث أو الدراسات بالوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية، بالإضافة إلى تنقيح الأمر عدد 4259 لسنة 2013 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك الباحثين التابعين للمؤسسات العمومية للبحث العلمي، قصد فتح المجال لأصحاب شهادات الدكتوراه للانتداب والاستفادة من قدراتهم البحثية بالمؤسسات العمومية والمنشآت والوزارة بصفة باحث.

فيما يخص الأسئلة المتعلقة بالفساد في مناظرات الانتداب والترقية وكما تعلمون اتخذت الوزارة عديد الإجراءات الإصلاحية في إطار دعم الشفافية ومنها:

الحرص على أن يكون أعضاء اللجنة أقرب ما يمكن لمادة المناظرة،

توحيد شبكات التقييم وضرورة مصادقة الوزارة عليها بصفة قبلية،

إعداد شبكة التقييم مسبقًا وقبل اتصال اللجان بالملفات.

ونؤكد أننا عازمون على ضمان تطبيق مبادئ العدالة والنزاهة في كافة المناظرات ولن نسمح بأي تجاوزات تمس من مصداقية هذه اللجان وستظل في حالة متابعة دائمة للنظر في العرائض والشكاوى المودعة وسنتخذ كافة الإجراءات لمحاسبة أي طرف يثبت تورطه في ملف الفساد.

بالتوازي مع ذلك نعمل على مزيد إصلاح الإجراءات وتعزيز النزاهة، من خلال الاعتماد على منظومات رقمية متطورة وإرساء مناخ من الثقة بين اللجان والمترشحين.

أما فيما يخص البحث العلمي، فإن الوزارة تواصل العمل على جعل منظومة البحث والتجديد دعامة للاقتصاد، بمضامين معرفية وتكنولوجية تواكب التغيرات وتستجيب للحاجيات المستجدة لمتطلبات لتنمية المستدامة وتساهم في الانتقال نحو منوال تنموي جديد يعتمد أساسا على التقدم المعرفي والتكنولوجي والإبداع والتجديد.

وعلى أهمية دور قطاع البحث العلمي في إرساء اقتصاد المعرفة، اتخذت الوزارة خيارات استراتيجية ترتكز على تحسين أداء منظومة البحث العلمي والارتقاء بها إلى مستوى المعايير الدولية للتميز والجودة وقد تم في هذا الإطار اتخاذ مجموعة من الإجراءات، تتمثل خصوصا:

الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتجديد.

إعداد تصور متكامل حول حوكمة هياكل البحث بهدف تحسين طرق التسيير وتشريك الكفاءات العلمية التونسية بالخارج في تطوير البحث صلبها والإسهام في تأطير الطلبة.

إرساء برامج بحوث تشاركية في مجالات ذات العلاقة بالأولويات الوطنية، دعما لبحث علمي ذي قيمة مضافة عالية.

وتعمل الوزارة أيضا على تحسين البنية التحتية للبحث العلمي، خاصة التجهيزات العلمية الثقيلة، وإرساء منحة التميز للطلبة المتميزين في دراسات الدكتوراه تصل إلى 1200 دينار.

فيما يخص منحة التشجيع على الإنتاج العلمي، تم طرح سؤال حول هذا الموضوع والوزارة بصدد مراجعة الأمر المنظم لشروط المنتفعين بمنحة التشجيع على الانتاج العلمي ومعايير إسنادها ومن المنتظر صدور النص الجديد قريبا.

أما بخصوص هجرة الكفاءات الوطنية، فإن الوزارة تعمل بجدية على استثمار هذه الكفاءات الموجودة في مختلف المجالات وإذا كان هناك جانب إيجابي فهو يتعلق بجودة التكوين، حيث إن العديد من دول العالم تعترف بالكفاءات التونسية ونحن نعمل على مزيد تحسين جودة التكوين.

ومن جانب آخر ننسق مع مختلف أعضاء الحكومة لتوفير فرص تشغيل أكثر لحاملي الشهادات العليا وأفضل الحلول تأتي من دفع الاقتصاد المعرفي الذي يمثل في المستقبل أحد ركائز التكوين والبحث العلمي.

فيما يخص عدد براءات الاختراع وخاصة الدولية، تم طرح سؤال حول إحداث لجنة لتقييم البراءات التي يمكن تثمينها.

تبلغ نسبة براءات الاختراع المودعة من قبل هياكل البحث 53% وهي نسبة محترمة على المستوى الوطني، منها 10% منجزة بالتعاون مع الصناعيين مما ساهم في استغلال هذه البراءات في القطاع الصناعي وإبرام عقود ترخيص للاستغلال.

تعمل الوزارة حاليا على تركيز نواة تضم مختصين وخبراء في المجال، لتقييم براءات الاختراع المودعة والتي يمكن تثمينها.

أما فيما يخص ميزانية البحث العلمي، فقد تم طرح سؤال حول انخفاضها ويعود انخفاض الميزانية إلى انخفاض اعتمادات القروض الخارجية الموظفة لانتهاء آجالها، حيث تبلغ نسبة تطور اعتمادات البحث، دون اعتبار القروض 1.14%. علمًا أن تمويل هياكل وبرامج البحث شهد ارتفاعا بلغ 32% خلال الفترة 2023-2025.

كما طرح بعض النواب أسئلة حول مركز بحث النسيج بالمنستير وقصر العلوم بالمنستير، بالنسبة إلى هاتين المؤسستين قامت الوزارة بكافة الإجراءات الخاصة بتسمية مديرين عامين وهناك إجراءات تكميلية خارجة عن نطاق الوزارة.

أما فيما يخص التكوين فقد تمت الإشارة إلى وجود نقص كبير في إطار التدريس وتعمل الوزارة على تفادي هذا الإشكال لكي نتمكن من بعث مؤسسات جديدة فيما يخص نسبة تأطير الأساتذة في المؤسسات الجامعية.

فيما يخص التأهيل الوزارة تعمل وقريبا سيتم نشر معايير جديدة حيث تعمل الوزارة على توحيد معايير التأهيل الجامعي وسيتم يوم غد تقديم مخرجات اللجان على مستوى وزارة التعليم العالي.

كانت هذه جملة الأسئلة التي تمكنا من الإجابة عنها ونظرا إلى ضيق الوقت، سيتم موافاة السيدات والسادة النواب ببقية الإجابات كتابيا، إن شاء الله.

في الختام أؤكد أن التحديات التي تواجهنا كبيرة، والطريق ليست ممهدة سهلا ولكن بالمثابرة والتضامن، سنتمكن من إدراج الإصلاحات اللازمة لمعالجة النقائص والإشكاليات التي يواجهها القطاع، بما يسمح باستعادة صورة تونس كمنارة علمية مشعة. والسلام عليكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي على كل هذه البيانات والإفادات القيمة والشكر موصول إلى كافة أعضاء الوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

وزارتكم معالي السيد الوزير، لها مهمة هامة بالنسبة إلى مستقبل البلاد خاصة بالنسبة لخريجي المعاهد العليا والكليات والجامعات.

نأمل في المستقبل اعداد تصور عام لإصلاح وضعية التعليم ونجد الحلول الملائمة خاصة وأن هناك العديد من حاملي شهادة الدكتوراه لا يزالون عاطلين عن العمل، نعلم أن وزارتكم ليست مسؤولة مباشرة عن التشغيل ولكننا على ثقة بأن الحكومة ستجد الحلول المناسبة لهذه النخبة من أبناء شعبنا، التي تستحق وضعا أفضل مما هي عليه الآن.

كلنا أمل وثقة في تماسك الحكومة، الحكومة التي قدمت بيانها أظهرت تماسكا مما ينبئ بخير على أن الأمل الذي بدأ يدب في نفوس الشعب التونسي سيتحقق قريبا، بإذن الله.

الشكر أيضا لجميع السيدات والسادة النواب من المجلسين.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة التعليم العالي والبحث العلمي، على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة لننتقل إلى مناقشة مهمة التشغيل والتكوين المهني.

والله ولي التوفيق ونرفع الجلسة لمدة ربع ساعة لكي نودع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والوفد المرافق له.

(كانت الساعة الثالثة إلا الربع بعد الظهر)

استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية
مهمة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2025

(كانت الساعة الثالثة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

جلستنا العامة المشتركة متواصلة ونمر إلى مناقشة مهمة التشغيل والتكوين المهني من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 وأتوجه بهذه المناسبة بخالص عبارات الترحيب والتقدير إلى السيد رياض شود وزير التشغيل والتكوين المهني والسيدة حسناء جيب الله كاتبة الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلفة بالشركات الأهلية وكافة أعضاء الوفد المرافق لهما من الإطارات العليا بالوزارة وبالمؤسسات الراجعة إليها بالنظر.

نتطرق في هذه الجلسة العامة المشتركة إلى قطاع حيوي وعلى قدر كبير من الأهمية، إذ يعد التشغيل الهاجس الأكبر لدى جميع الأسر التونسية وتعتبر وزارة التشغيل والتكوين المهني في هذا السياق من أبرز الأطراف المعنية مباشرة بمتابعة تنفيذ سياسة الدولة في المجال وبرسم الخطط العملية والبرامج الرامية إلى استيعاب أكبر عدد ممكن من العاطلين ومن الوافدين الجدد على سوق الشغل.

وأمام التحديات الماثلة لا بد من تكاتف الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة وبين القطاعين العام والخاص، فمعضلة البطالة هيكلية بالأساس وهي تستدعي في المقام الأول البحث عن الحلول المبتكرة وتضع في أولوياتها تدعيم وتحفيز المبادرات الفردية والذاتية وأيضا المبادرات الجماعية لاسيما تلك المتعلقة ببعث وإرساء الشركات الأهلية في العديد من المجالات وتذليل جميع العراقيل والصعوبات التي تعترض إنجاز المشاريع الرامية إلى بعث هذا الصنف من الشركات في مختلف ربوع البلاد.

كما أننا مدعوون إلى استكشاف الفرص الكامنة في بلادنا بفضل ما تزخر به من خيرات ومقدرات واستشراف القطاعات الواعدة والمهن المستقبلية وهو ما يتطلب مقاربات جديدة وإصلاحات هيكلية قادرة على خلق فرص تشريعية متزايدة وكفيلة بالتخفيف من حجم البطالة والحد من وطأتها من جهة، وبتنويع إمكانات وآليات الاندماج في سوق الشغل لفاقديه من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالتكوين المهني فنحن ننطلق في التعاطي معه باعتباره رافدا أساسيا من روافد تحقيق التنمية وذلك كلما استجاب لحاجيات المتكونين وكلما امتلك هذا المجال القدرة على مواكبة حاجيات قطاع الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية في الداخل والخارج من المهارات كما ونوعا وبالجودة المطلوبة، فنحن نبتغيه أن يكون بكل المقاييس مسلكا للنجاح يتكامل مع بقية مكونات المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية.

وفي هذا كله نحن مدعوون في إطار تكريس مقومات التعاون والتكامل بين مختلف وظائف الدولة إلى مضاعفة الجهد والعمل الدؤوب على تنمية مواردنا البشرية عبر وضع الرؤى والتصورات والاستراتيجيات في انسجام تام مع الخيارات الوطنية ذات الصلة بمجالات التشغيل والاستثمار والتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، تلك الخيارات التي تجعل من العنصر البشري رافدا مركزيا للنماء ومقوما أساسيا لكل جهد إصلاحي وتطويري، ولا يكون ذلك ممكنا دون أن نحرص على مواصلة تدعيم منظومة اليقظة والاستشراف الكفيلة بمتابعة حاجيات أسواق العمل من المهارات والكفاءات والمساعدة على الإدماج بسوق الشغل الوطنية والخارجية على حد السواء.

زميلاتي وزملائي الأعزاء من المجلسين،

في البداية ومثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، أحيل الكلمة إلى السيد رياض شود، وزير التشغيل والتكوين المهني، لتقديم المهمة في حيز زمني لا يتجاوز خمسة عشر دقيقة، فليتفضل.

السيد رياض شود، وزير التشغيل والتكوين المهني

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد المحترم رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه،

السيد المحترم رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائبيه،

حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تحية طيبة،

يسعدني أن أقدم اليوم على أنظار مجلسيكم الموقرين ميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني لسنة 2025.

ويأتي نقاش المهمة في ظرف وطني هام تزامن مع تجديد انتخاب سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد لعهدة ثانية شعارها البناء والتشييد وما تقتضيه من عمل دؤوب وتحلي بروح المسؤولية.

وتعد ميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني ترجمة لرؤية الدولة وهوية الوظيفة التنفيذية طبقا لما تقتضيه أحكام دستور الجمهورية الجديدة، الذي راهن على الشباب وعلى توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدراته وعلى تمكينه من كافة الوسائل حتى يساهم بصفة فاعلة في التنمية الشاملة للبلاد، وعلى ضرورة توفير كل الوسائل القانونية والمادية للعاطلين عن العمل لبعث مشاريع تنموية، إضافة إلى سعي الدولة إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين.

هذا وقد اعتبر دستورنا أن العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وعلى الدولة اتخاذ كل التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف.

وقد ارتكزت ميزانية مهمة التشغيل والتكوين المهني على ما تم رسمه من قبل سيادة رئيس الجمهورية من سياسات عمومية تم عرضها تحت قبة مجلسكم الموقر في بيانها التاريخي، تقوم على أسس المواطنة والكرامة والتعويل على القدرات الذاتية للاستجابة لتطلعات المواطنين وبناء أسس دولة تحمل رؤية مجددة، دولة فعّالة، ناجزة عادلة لجميع المواطنين والمواطنات، تعمل على تغيير أوضاعهم وتحميهم من أشكال الإقصاء والهشاشة اجتماعيا واقتصاديا.

وقد تم ترجمة هذه السياسات إلى أولويات وخيارات وطنية أعلن عنها السيد رئيس الحكومة بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية ومشروع الميزان الاقتصادي، والتي تقوم أساسا على أنموذج تنموي جديد يرتكز على العمل والإنجاز، تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، تنمية اقتصادية مستدامة ودامجة لكل الفئات، تطوير المبادرات الجماعية لتحقيق التنمية المحلية والجوية والتوزيع العادل للثروات، الاستثمار في رأس المال البشري للإقلاع الاجتماعي والاقتصادي، تحرير المبادرة والطاقات خاصة منها الشبابية للمساهمة في تركيز أسس اقتصاد المعرفة كمحرك للابتكار وتطوير الاقتصاد الوطني، ثورة تشريعية تقطع مع البيروقراطية وترتكز على التجديد والإدماج والاستدامة، رقمنة الخدمات وتبسيط الإجراءات، والتسريع في إنجاز المشاريع بكل نجاعة وجودة وفاعلية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لاستحثاث نسق تنفيذ المشاريع التي تشهد صعوبات في التنفيذ.

السيدات والسادة الحضور الأفاضل،

رغم استقرار نسب البطالة في حدود 16% خلال الثلاثي الثالث لسنة 2024 مقارنة بالثلاثي الثاني من نفس السنة، حسب المؤشرات الإحصائية لمسح التشغيل للمعهد الوطني للإحصاء، فإن البطالة في تونس تعتبر بطالة هيكلية ورغم تضافر الجهود للتقليص من نسبها، تبقى مرتفعة حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 667 ألفا.

إن الحد من نسب البطالة يستوجب رسم سياسات عمومية محورها تحسين التشغيلية للرفع من نسب إدماج مختلف أصناف الباحثين عن شغل في مواطن شغل لائقة، والتأقلم السريع مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية من الكفاءات والمهارات، عبر تطوير التكوين المهني باعتباره جزءا محوريا من منظومة الموارد البشرية، ودعم المبادرة الخاصة الفردية والجماعية والإدماج الاقتصادي لجميع الفئات.

وفي هذا الإطار تعمل مهمة التشغيل والتكوين المهني من خلال التوجهات الاستراتيجية القطاعية إلى:

أولا: تحقيق الإدماج المهني وتطوير الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- الاستجابة لحاجيات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة ودعم التكامل مع النسيج الاقتصادي،
- تحديث أجهزة وأنماط التكوين ودعم تكافؤ الفرص،
- الرفع من مردودية المؤسسات الاقتصادية ودعم تنافسيتها.

ثانيا: تنشيط سوق الشغل من خلال:

- الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات الاقتصادية،
- تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين رأس المال البشري،
- تحسين الإدماج بسوق الشغل وطنيا ودوليا.

ثالثا: المساهمة في نسق إحداث المشاريع الفردية والجماعية من خلال:

- نشر وتنمية ثقافة المبادرة الفردية والجماعية،

- تأمين مسار مرافقة متكامل لفائدة الأفراد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية،

- تيسير النفاذ إلى مصادر التمويل،

- الإدماج الاقتصادي خاصة للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وذوي الاحتياجات الخصوصية.

وبهدف تفعيل مختلف هذه التوجهات، تم ضبط ثلاثة برامج عملياتية وهي برنامج التكوين المهني، برنامج التشغيل، وبرنامج تنمية المبادرة الخاصة الفردية والجماعية وتم رصد اعتمادات تُقدَّر ب 1015.350 مليون دينار مقابل 999,589 مليون دينار خلال سنة 2024 بنسبة تطور تقدر بـ 1.58%.

السيدات والسادة الحضور الأفاضل،

بهدف تثمين التكوين المهني، قدرت الميزانية المخصصة لبرنامج التكوين المهني بـ 470,989 مليون دينار بنسبة 46.3 % من الاعتمادات الجملية للمهمة.

وتتوزع الاعتمادات المرصودة على الأنشطة التالية:

تطوير التكوين الأساسي، تطوير أطر التكوين وهندسة التكوين، تطوير التكوين المستمر وقيادة جهاز التكوين المهني.

وستساهم هذه الاعتمادات في إنجاز أهم المشاريع التالية:

-مواصلة تهيئة وصيانة وتجهيز مراكز التكوين المهني للوكالة التونسية للتكوين المهني،

-مواصلة تمويل أنشطة التكوين المستمر لفائدة المؤسسات الاقتصادية،

-مواصلة إنجاز استثمارات لفائدة المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية،

- مواصلة إنجاز استثمارات المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين.

وعلى المستوى النوعي، سيتواصل العمل أولاً على مراجعة المنظومة التشريعية للتكوين المهني في إطار رؤية شاملة وسياسة موحدة للمنظومة الوطنية بإعداد وتنمية الموارد البشرية، خاصة بعد صدور الإطار المنظم للمجلس الأعلى للتربية والتعليم الذي سيكون الإطار لعملية إصلاح قطاع التربية والتعليم والتكوين المهني لتثمين رأس المال البشري، وما يفترضه من اعتماد سياسة متكاملة من الطفولة المبكرة إلى المدرسة، ومن ثمة مؤسسات التكوين المهني والتعليم العالي وصولا إلى التشغيل.

ثانيا، تثمين التكوين المهني وتوفير المزيد من فرص التكوين لمختلف الفئات عبر:

- فتح الآفاق للذين لا يتوفر فيهم شرط المستوى التعليمي للالتحاق بالمرحلة الأولى من مسار التكوين المهني لتلقي تكوين في مجال مهني يفضي إلى شهادة معترف بها،

-الحد من نسب التسرب من مراكز التكوين المهني من خلال تطوير مهام الإحاطة والمرافقة للمتكونين وتطوير الحياة الجماعية،

-مرافقة المنقطعين مبكرا عن الدراسة وتشجيعهم على الالتحاق بالتكوين المهني في إطار مدرسة الفرصة الثانية التي توفر لهذه الفئة خدمات الاستقبال والإحاطة والمرافقة،

-تعزيز طاقة التكوين وتنويع العروض والترفيع من طاقة الإيواء من خلال استحثاث نسق تنفيذ مشاريع البنية الأساسية لمراكز التكوين المهني والمبيتات لتحسين استغلال طاقة التكوين المتوفرة من خلال دعم التكوين مع المؤسسة.

ثالثا: ضمان جودة ونجاح مردود منظومة التكوين المهني من خلال:

- تركيز نظام الجودة في المنظومة الوطنية للتكوين المهني،

-تأهيل مؤسسات التكوين المهني العامة والخاصة وتركيز مواصفات التكوين وإرساء منظومة وطنية مقيسة للاعتماد والتقييم الإشهادي.

-تطوير برامج التكوين لمواكبة متطلبات سوق الشغل من خلال طرق بيداغوجية وبرامج متطورة تضم المهارات الحياتية "soft skills" تمكن من صقل شخصية خريجي منظومة التكوين المهني وتعتمد على توظيف الذكاء الاصطناعي.

رابعا: ضمان المساواة وتكافؤ الفرص من خلال:

- توسيع قاعدة المنتفعين بمنحة التكوين لتشمل المتكونين ذوي الإعاقة ومن أبناء العائلات الضعيفة ومحدودة الدخل.

- تأهيل مراكز الفئة الريفية بهدف دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

خامسا: تركيز التكامل مع قطاع الإنتاج لضمان التأقلم السريع مع تطورات سوق الشغل من خلال:

- دعم المنظمات المهنية لإعداد مرجعيات المهن والكفاءات وإنجاز دراسات قطاعية لتحديد الحاجيات من الكفاءات وتركيز خلايا لليقظة واستشراف المهن،

-تحيين البرامج باعتماد مقاربة تشاركية مع قطاع الإنتاج،

- تطوير التكوين قصير المدة والتكوين التخصصي والإشهاد المزدوج مع القطاع الخاص والمنظمات المهنية بهدف تكريس مرونة جهاز التكوين المهني واستباقيته،

- احداث اختصاصات جديدة على غرار اختصاص مرافق الحياة.

سادسا: التحول الرقمي والتكنولوجي في جهاز التكوين المهني مع تطوير الخدمات من خلال:

- تنفيذ المخطط العملي للتكوين عن بعد وإدراج الكفاءات الرقمية ضمن برامج التكوين المهني مع استعمال واستغلال التكنولوجيات الحديثة والرقمنة في إنجاز عمليات التكوين،

-تطوير البنية التحتية وتحديث التجهيزات إضافة إلى دعم القدرات الرقمية للمتكونين.

سابعا، حوكمة القطاع الخاص للتكوين المهني من خلال تركيز نظام معلوماتي مندمج للتكوين المهني الخاص يوفر جميع المعطيات لمتابعة وتقييم هذا القطاع.

مراجعة كراس الشروط المنظم للتكوين المهني الخاص.

ثامنا، تركيز مبدأ التعلم مدى الحياة من خلال تثمين تجربة

الفرصة الثانية لفائدة المنقطعين عن التعليم وإحداث المراحل التحضيرية للتكوين المهني لفائدة الشريحة المنقطعة مبكرا قصد إعدادهم للتسجيل بمسارات التكوين المهني. إضافة إلى تركيز منظومة الإقرار بمكتسبات الخبرة.

السيدات والسادة الحضور الأفاضل،

بهدف المساهمة في الحد من نسب البطالة ومقاومة العمل الهش ودعم السياسات النشيطة للتشغيل، تم رصد ميزانية لبرنامج التشغيل تقدر بـ 379.829 مليون دينار. ستخصص هذه الاعتمادات لتمويل برامج التشغيل والعمل المستقل ومواصلة تهيئة وبناء مكاتب التشغيل.

وعلى المستوى النوعي سيتواصل العمل على:

أولا، إرساء منظومة لليقظة والاستشراف والتعرف على حاجيات سوق الشغل من خلال الانطلاق في إنجاز دراسات حول حاجيات المهن من الكفاءات وطنيا ودوليا في قطاع النقل واللوجستيك الغذائية، وبرمجة ثلاث دراسات جديدة حول قطاعات واعدة وطنياً ودولياً وهم قطاع البناء، قطاع الطاقات المتجددة، قطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

بالإضافة إلى تطوير سلاسل القيمة في القطاعات ذات التشغيلية العالية بتفعيل مخرجات الدراسات حول زيت الزيتون والتمور، والبلاستيك التقني، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصال.

ثانيا، تطوير برامج المرافقة وبناء برنامج وطني من خلال برنامج يعتمد مقاربة جديدة تهدف إلى تقديم خدمات مشخصة في مرحلة تحديد وبناء المشروع المهني للباحث عن شغل بما يتلاءم مع رغباته وإمكانياته وطاقاته وحاجيات الاقتصاد ومتطلبات سوق الشغل من الكفاءات بما يساعده على الاندماج في عمل مؤجر أو في عمل مستقل ويستهدف مختلف الشرائح العمرية انطلاقا من مرحلة الطفولة وسيشمل البرنامج كافة الباحثين عن شغل ممن طالت بطالتهم، العاملات الفلاحيات، المنقطعين مبكرا عن الدراسة، ذوي الإعاقة، الأشخاص الذين يفتقرون إلى كفاءات مهنية إلى غير ذلك.

ثالثا، التكفل بمصاريف التكوين التكميلي والتأهيل الإضافي لتحسين تشغيليّة الباحثين عن شغل.

يهدف البرنامج إلى تلبية مواطن شغل مشخصة بالمؤسسات الاقتصادية أو الاستجابة لحاجيات قطاعات اقتصادية أو تيسير الادماج في الحياة المهنية وتحسين قابلية التشغيل للباحثين عن شغل قصد تيسير إدماجهم في الحياة المهنية سواء في إطار عمل مؤجر أو عمل مستقل وذلك من خلال التكفل بعمليات التكوين التكميلي والتأهيل وإعادة التأهيل.

رابعا، الانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والمخطط العملي بعد ملاءمتها لرؤية تونس في أفق سنة 2035 وبرنامج الإقلاع الاقتصادي.

خامسا، تقييم برامج الصندوق الوطني للتشغيل بصفة دورية وقياس أثر سياسات التشغيل على سوق الشغل وإدخال إصلاحات عاجلة على برامج التشغيل وذلك بهدف ملاءمتها مع التوجهات العامة لتنقيح مجلة الشغل.

كذلك تطوير برنامج المرافقة ستستهدف هيئات جديدة من الباحثين عن شغل تكريسًا للدور الاجتماعي للدولة، العاملات الفلاحيات، الفئات صعبة الادماج.

إحداث برنامج جديد للتكفل بمصاريف الإشهاد حسب متطلبات القطاعات الواعدة وذات التشغيلية العالية لتلبية موطن شغل مشخص.

سادسا، المراجعة الشاملة لبرامج التشغيل لتأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوافدين على سوق الشغل، بطالة مرتفعة لدى الشباب والنساء، الارتفاع الملحوظ للوافدين على سوق الشغل دون كفاءات، تفاوت جهوي، حاجيات وخصوصيات الجهات، خصوصية القطاعات الاقتصادية، مأسسة الأنماط الجديدة للعمل.

سابعا: تحسين خدمات الوساطة في سوق الشغل من خلال:

- تحيين منظومة التنميط الإحصائي،
- تنشيط سوق الشغل من خلال التشبيك الرقميMatching بين العرض والطلب،
- تطوير رقمنة معالجة العقود في إطار البرامج النشيطة للتشغيل،
-تطوير العلاقة مع المؤسسات لاستكشاف وجمع أكبر عدد ممكن من عروض الشغل،
-تطوير التبادل اللامادي للبيانات مع الهياكل المتدخلة في سوق الشغل من خلال إرساء ترابط بيني لنظم المعلومات قصد تحسين الخدمات وتبسيط إجراءات الانتفاع ومزيد إحكام تغطية سوق الشغل.
-استهداف القطاعات الواعدة أو ذات القدرة التشغيلية العالية أو المستوى المعرفي الرفيع من خلال تطوير الشراكة مع المنظمات المهنية.

ثامنا: دعم البعد الدولي للتشغيل، وذلك:

- بالحد من الهجرة غير النظامية ودعم مسالك الهجرة النظامية من خلال استغلال الحصص المسندة لتونس، خاصة مع فرنسا وإيطاليا،
-استكشاف فرص العمل المتاحة في دولة ليبيا ودول الخليج،
-حوكمة التوظيف بالخارج من خلال إصدار القانون المتعلق بتنظيم ممارسة المؤسسات الخاصة لنشاط التوظيف بالخارج والنصوص التطبيقية التي ستمكن من حماية طالبي الشغل من عملية التحيل والابتزاز وتفادي نقائص الإطار القانوني الحالي وضمان الانتداب العادل وتحسين ترتيب تونس على المستوى في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

السيدات والسادة الحضور الأفاضل،

في إطار برنامج تنمية المبادرة الخاصة، تم رصد ميزانية تقدر بـ 134.500 مليون دينار وتساهم هذه الاعتمادات في إنجاز، خاصة ما يلي:

أولا تطوير نموذج جديد للتنمية المرتكز على الشركات الأهلية بهدف تحقيق التنمية المحلية والجهوية والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

تراهن مصالح الوزارة على الشركات الأهلية باعتبارها ركيزة لدعم التنمية ودفع التشغيل.

وتعتبر مهمة التشغيل والتكوين المهني للشركات الأهلية مشروعا وطنيا يستجيب للرهانات المتمثلة أساسا في الحد من البطالة وتنمية الجهات حسب خصوصياتها واحتياجاتها.

وتعتمد الشركات الأهلية مقاربة جديدة هدفها تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة من خلال ممارسة جماعية لنشاط اقتصادي انطلاقا من المنطقة الترابية التي يستقر بها الأهالي.

وستواصل الوزارة من خلال مشروع ميزانية 2025 مزيد دفع نسق إحداث الشركات الأهلية وتحقيق التنمية الجهوية أساسا بالمعتمديات وفقا للإرادة الجماعية للأهالي وتماشيا مع حاجيات المناطق وخصوصياتها من خلال تجاوز الصعوبات التشريعية والاجرائية والمالية لتركيز هذا النموذج التنموي الجديد وذلك من خلال:

- المساهمة في تطوير الإطار التشريعي، خاصة المتعلق بالأراضي الدولية الفلاحية، حتى يتسنى تمكين الشركات الأهلية من الأولوية في استغلال هذه الأراضي.

- تطوير المرافقة والتكوين لفائدة الشركات الأهلية،

-تطوير المحتوى الإعلامي حول الشركات الأهلية،

-توفير الاعتمادات الضرورية لتمويل الشركات الأهلية. في ميزانية 2025، هناك 20 مليون دينار تم رصدها في هذا المجال،

- توفير الضمانات اللازمة لضمان التمويلات المسندة لفائدة الشركات الأهلية من خلال تخصيص 10 مليون دينار لفائدة الصندوق الوطني للضمان،

- الترفيع في سقف تمويل الشركات الأهلية من 300 ألف دينار إلى 1 مليون دينار،

- تفعيل المنحة التضامنية لدفع نسق إحداث الشركات الأهلية،

- إعفاء الشركات الأهلية من الأداء على القيمة المضافة،

-توسيع آلية اعتماد الانطلاق لتوفير التمويل الذاتي لفائدة الشركات الأهلية،

- تركيز المنصة الرقمية لإحداث هذه الشركات.

ثانيا، تطوير برامج المبادرة الخاصة لفتح آفاق واعدة لتنمية اقتصادية مستدامة وتكون آلية دامجة لكل الفئات وذلك
خاصة من خلال الإجراءات التالية:

-الإجراء الأول: نشر وترسيخ ثقافة المبادرة.

-الإجراء الثاني: تطوير خدمات المرافقة وآليات الإحاطة للحفاظ على ديمومة النشاط ومواطن الشغل وستشمل عملية المرافقة كامل فترة إحداث المشروع وذلك من خلال تطوير حقيبة أدوات للمرافقة المشخصة وحسب خصوصية المشاريع.

-الإجراء الثالث: تركيز آلية جديدة لدعم المؤسسات المتعثرة لاستعادة نسق نشاطها والمحافظة على ديمومتها وتثبيت مواطن الشغل بها من خلال برنامج يتضمن خدمات مرافقة تؤمنها جميع الهياكل العمومية المعنية بالمرافقة ودعم مالي في شكل قروض بشروط ميسرة.

-الإجراء الرابع: مواصلة الدعم المالي للإدماج الاقتصادي والاجتماعي لجميع الفئات من خلال:

- تيسير نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى مصادر التمويل من خلال إحداث خط تمويل بقيمة 20 مليون دينار يخصص لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة، إضافة إلى تمويل حاجيات التصرف والاستغلال بشروط ميسرة،

-الإدماج المالي والاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وتشجيعها على بعث المشاريع من خلال إحداث خط تمويل بقيمة 20 مليون دينار يخصص لإسناد قروض دون فائدة لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية، بما في ذلك الحاجيات من المال المتداول.

- تعزيز الإدماج الاقتصادي لأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إحداث خط تمويل بقيمة 5 مليون دينار يخصص لإسناد قروض دون فائدة لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية، بما في ذلك تمويل الحاجيات من المال المتداول.

-دعم التمكين الاقتصادي لفائدة مصابي الاعتداءات الإرهابية وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها من خلال إحداث خط تمويل بقيمة 2 مليون دينار يخصص لإسناد قروض دون فائدة لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية، بما في ذلك تمويل الحاجيات من المال المتداول.

-الإجراء الخامس: تحرير الطاقات وضمان العمل اللائق من خلال تجربة نظام المبادر الذاتي الذي تم الإعلان عن إطلاق التسجيل بمنصة الخدمات الخاصة به يوم 11 نوفمبر 2024.

ويكرس هذا النظام توجهات سيادة رئيس الجمهورية بالتعويل على قدراتنا الذاتية وتعزيز الدور الاجتماعي للدولة. ويقوم على أسس حرية المبادرة والعدالة الاجتماعية والكرامة والمواطنة، كما يترجم توجهات الدولة إلى دفع التنمية والتشغيل ومجابهة البطالة والتهميش الاقتصادي.

ويعطي دفعة قوية للمواطنين والمواطنات التونسيات باعتبارهم الثروة الحقيقية للوطن بريادة الأعمال، وبالمبادرة الخاصة كما يعكس ايمان تونس الراسخ ورهانها الدائم على مواردها البشرية وعلى ضرورة تحرير الطاقات من التعقيدات والاجراءات المكبلة وتوفير كافة الظروف الملائمة لإحداث المشاريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية وفي أقصر الآجال بما في ذلك الأنشطة الرقمية والإبداعية.

ويوفر هذا النظام العديد من الامتيازات: إجراءات مبسطة ولأول مرة مرقمنة وبصفة كلية، التمتع بالتغطية الاجتماعية، بطاقة علاج، جراية التقاعد، وتأمين على حوادث الشغل إلى غير ذلك، ابتداء من تاريخ الحصول على بطاقة المبادر الذاتي.

نظام ضريبي واجتماعي تفاضلي: دفع مساهمة وحيدة تتضمن المعلوم الجبائي والاجتماعي، الإعفاء من دفع المساهمة الوحيدة خلال السنة الأولى من تاريخ الحصول على بطاقة المبادر الذاتي،

-إمكانية ممارسة النشاط أو جزء منه بمحل الإقامة الرسمية،

-التمتع بالتكوين والمرافقة في مختلف مراحل النشاط،

- إمكانية الحصول على تمويل بصفة تفاضلية وميسرة عن طريق خط تمويل الذي تم تخصيصه بمبلغ قدره 10 مليون دينار للمنخرطين في نظام المبادر الذاتي يُخصص الإسناد بشروط تفاضلية.

-الإجراء السادس: حوكمة منظومة المبادرة الخاصة من خلال دعم التشبيك والعمل المشترك بين الهياكل العمومية المتدخلة في مجال المبادرة لمزيد ترشيد استغلال الموارد العمومية وحسن التصرف فيها.

السيدات والسادة الحضور الأفاضل،

تعمل مصالح الوزارة على المساهمة في جهود الدولة الرامية إلى مكافحة الفساد، وقد تم إدراج مكافحة الفساد كمحور رئيسي في برامجها، وسيتم في هذا الإطار وضع النصوص القانونية والترتيبية المستوجبة للقضاء على هذه الظاهرة واتخاذ التدابير والإجراءات للمساءلة وفرض احترام القانون وتتبع كل من تثبت مسؤوليته في ارتكاب جرائم الفساد أفرادا ومؤسسات.

هذا ولن تتوانى الوزارة في احالة الملفات أمام أنظار القضاء، سواء من قام بتدليس شهادات تكوين مهني أو من قام بإيهام متكونين بمعطيات مغلوطة حول سير التكوين أو مؤسسات التوظيف التي تقدم عروضاً وهمية وعقود عمل بالخارج وخدمات إقامة وإعاشة مغلوطة أو مقابل دفع مبالغ مالية، وذلك لحماية طالبي الشغل من كل عملية تحيل وابتزاز ومن كل ما يمكن أن يتعرض له من تجاوزات سواء من قبل مؤسسات التوظيف بالخارج أو في بلد القبول.

كما لن نتراجع عن اتخاذ كل الإجراءات القانونية وتسليط العقوبات الإدارية على المؤسسات الخاصة التي تستغل امتيازات الدولة المخصصة لدفع التشغيل أو في إطار آلية التكوين المستمر.

وتوقيا من هذه الظاهرة، تراهن الوزارة في تنفيذ سياستها على تبسيط الإجراءات الإدارية وتعصير الخدمات ورقمنتها وترشيد التصرف في الموارد والنفقات والمشتريات العمومية، على غرار رقمنة إحداث مؤسسات التكوين المهني الخاص، رقمنة شهادة إثبات كفاءة مهنية، رقمنة خدمة المصادقة على الشهادات، رقمنة خدمات مكاتب التشغيل والعمل المستقل.

كما ستواصل الوزارة لتسيير المرفق العام الراجع لها الإعداد لأدلة إجراءات تحدد بدقة ووضوح شروط وإجراءات إصدار الخدمات.

السيدات والسادة الحضور الأفاضل،

إن ما تم رصده من اعتمادات لسنة 2025 هو بمثابة تحدي للوزارة بهياكلها، شعارنا في ذلك هو العمل والإنجاز، حيث أننا سنسعى إلى تحقيق الأهداف التي تم رسمها بما يمكن من إعادة الاعتبار إلى التكوين المهني ويجعله تكويناً مهنيا ذو جودة متميزة مجددا ومستجيبا لمتطلبات النسيج الاقتصادي.

إضافة إلى مواصلة العمل على المساهمة في التقليص من نسب البطالة والرفع من الإدماج عبر برامج تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف الباحثين عن شغل، وخاصة ممن طالت بطالتهم وأصحاب الشهادات العليا ولخصوصيات الجهات والأقاليم والقطاعات الاقتصادية وتطور مناخ الأعمال.

كما ستشكل المبادرة الخاصة وتركيز الشركات الأهلية رافدا إضافياً لإحداث مواطن شغل لائقة ودعم النسيج الاقتصادي والمؤسساتي والإدماج الاقتصادي خاصة للفئات المحدودة وضعيفة الدخل.

شكرا على حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيد رياض شود، وزير التشغيل والتكوين المهني على هذا العرض القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام ونشرع في مرحلة أولى في النقاش العام لأعضاء مجلس نواب الشعب قائمة أولى تتكون من السادة والسيدات النواب الأفاضل: فخر الدين فضلون، منال بديدة، فتحي المشرقي، عادل ضياف، سيرين مرابط، عماد أولاد جبريل، بسمة الهمامي، محمد شعباني، عبد السلام حمروني وعبد الحليم بوسمة.

إذن المصدح للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير، تعد وزارة التشغيل والتكوين المهني في مستوى أكبر من كونها من أهم الوزارات على اعتبار أنها تعبر عن أهم شعار رفع في ثورة 14 جانفي " شغل حرية كرامة" وتقريركم سيدي الوزير، ما لفت الانتباه فيه أن عدد العاطلين عن العمل ازداد فيجب أن نقف هنا ونفكر في الأسباب التي أدت إلى ذلك، هذا لا يمكن أن يعبر إلا عن عقم أداء وزارة التشغيل والتكوين المهني طيلة هذه الفترة.

وبالتالي الإيمان راسخ سيدي الوزير بأن ما سيحل مشكل التشغيل في جانب هام منه هو التكوين المجدي فالتكوين هو الذي سيفتح آفاقا للتشغيل، ولكن عن أي تكوين نتحدث؟ عن تكوين لم تقع مراجعته منذ سنين؟ وعن آليات فيها ما يعود للتسعينات؟ عن تكوين مهني ومراكز تكوين مهني تنتج عاطلين فإن أصبحت مؤسسة التكوين المهني تمنح شهائد ويجد الشباب نفسه عاطلا بها هنا نقطة استفهام كبيرة.

لقد اقترحنا نحن كلجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة في عديد المناسبات أنه آن الأوان اليوم لتغيير الآليات واعتماد جغرافيا تكوينية حسب الجهات والأقاليم.

كما طلبنا التحول إلى المناطق الداخلية بوحدات تكوين مهني متنقلة لتكوين الناس وقلنا إذا أردنا أن نتصدى للهجرة غير النظامية والشرعية فيجب أن نشجع شبابنا على التكوين فلم يعد شبابنا اليوم يرغب أن يمضي عامين في التكوين فهو شباب الذكاء الاصطناعي وشبكات التواصل الاجتماعي فلا يمكنه اليوم أن يصبر في تكوين أكثر من عامين فلا بد من

مراجعة فترة التكوين وكذلك تحيين قائمة مجالات التكوين فاليوم نتحدث عن الذكاء الاصطناعي وعن خدمات اليوم وقد سبقتنا الدول التي لم تكن عندها تقارير تكوين فماذا سنفعل؟ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الاختصاصات التي تحدثت عنها.

اليوم أصبحت المؤسسات الصناعية هي التي تبحث وتتنقل إلى الوزارة فهل هذا معقول؟ فقد اتصل بي عديد المستثمرين لإعلامي أنهم يراسلون الوزارة لتقديم مقترحات وبرامج وأن هناك ما يجب تغييره لكن لا حياة لمن تنادي فهل هذا معقول؟ إذن يجب على الوزارة أن تذهب هي إلى المؤسسات وتفرض نفسها وهذا دورها وواجبها وتكوّن في المؤسسات وهذا ما لا نراه.

هناك عديد الإشكاليات فإن لم نغير اليوم أدائنا ومنوال التكوين المهني فلا يمكن أن نحل مشكلة التشغيل وهذا مرتبط حتما في اعتقادي بتغيير عقلية المواطن التونسي التي اقترنت بالدونية في ما يتعلق بالتكوين المهني واليوم هناك دول وتجارب مقارنة على غرار التجربة الألمانية اطلعوا عليها حيث أصبح الولي يفضل أن لا يتكون ابنه في التعليم العالي ويتوجه للتكوين المهني نظرا لجدواه وبصرف النظر عن المواطن التونسي والعاطل بلادنا هي التي تحتاج لهذا القطاع وهو الذي سيحقق النمو ولا يمكن إحداث الثروة إلا بهذا فرجاء إعادة مراجعة حساباتنا.

هناك مسألة محلية لا بد أن أتطرق لها وهي المركز القطاعي للتكوين للنسيج في قصر هلال قلنا ونعيد أنه ليس فيه مطبخ لائق والسور لا يكفل الحماية للمركز ككل وطاقة الاستيعاب 60 فتاة غير كافية فيجب أن نوسع ونطور فهو في منطقة من اختصاصها النسيج.

أرجوكم سيدي الوزير، هذه مطالب طلبناها وقدمنا فيها مقترحات ونعود إليها ونراهن أن أهم وزارة هي وزارة التشغيل والتكوين المهني ولا يمكن أن يحدث التشغيل إلا بالتكوين وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة منال بديدة غير منتمية، لها خمس دقائق.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني وكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، الثورة في تونس دفع ثمنها أصحاب الشهائد العليا الذين طالت بطالتهم، الشباب المتخرجين خاصة بين 2004 و2011 فهم لم يستفيدوا من برامج التشغيل قبل الثورة ولا كانوا من بين أولي الانتماءات السياسية ليستفيدوا ببرامج التشغيل بعد الثورة.

لا أتحدث سيدي الوزير عن أبناء العائلات الميسورة القادرين على بعث المشاريع الخاصة، ولا أتحدث عن أبناء العائلات القادرين على دفع 5 و7 آلاف دينار كرشوة مقابل الانتداب، أتحدث سيدي الوزير عن المتخرجين أبناء العائلات المفقرة الذين لا يملكون حلا سوى الاستثمار في الدراسة.

أتحدث هنا عن أبناء العائلات أصحاب الدخل المحدود، أتحدث عن ابن المرأة التي تعمل في الفلاحة وفي المنازل وعن ابن الفلاح الصغير وابن عامل البناء وابن العامل اليومي وابن صاحب الدكان وبائع الخضر الذين يتكبدون مشقة تعليم أبنائهم.

العائلات التي أفنت أعمارها سيدي الوزير من أجل الدراسة فمن واجب الدولة تشغيل أبنائهم ويجب أن يكون هذا مكفولا بالقانون لذا أقترح إقرار مبدأ أولوية التشغيل لأبناء العائلات الضعيفة ومحدودة الدخل.

السيد الوزير، أصحاب الشهائد العليا الذين تجاوز عمرهم 40 سنة لا يمكنهم بعث مشاريع خاصة ولا يوجد حل سوى انتدابهم في الوظيفة العمومية لرفع المظلمة الكبيرة التي تعرضوا لها من قبل الثورة إلى الآن.

لذا سيدي الوزير، القانون الاستثنائي لانتداب أصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم يجب أن يكون أولوية لدى الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية.

السيد الوزير، الحد من الانتدابات في الوظيفة العمومية ذهب ضحيته فقط الفئات الضعيفة لذلك يجب أن نجد حلا للمناظرات التي تُجرى على المقاسات، المناظرات التي ينتدب فيها ابن فلان وفلان والتي تكثر فيها المحاباة والوساطة لذلك السيد الوزير أقترح إحداث هيئة عليا للانتداب في الوظيفة العمومية ترجع بالنظر إلى رئاسة الحكومة وتشرف لوحدها على كل المناظرات بكل الوزارات بداية من الاختبارات إلى النتائج إلى الفرز.

السيد الوزير، من الغريب أنه حتى وزارة التشغيل لم تجد حظها في التشغيل لأنه بالرغم من أن هناك 207 سيتقاعدون سنة 25 ستنتدبون فقط 150 وخمسة على سبيل الإلحاق.

السيد الوزير، لدي مقترحان يمكن أن يحدا من ظاهرة البطالة في تونس:

المقترح الأول، الترخيص ببعث مكاتب تشغيل خاصة بالداخل لماذا نعطي مهمة إيجاد شغل في السوق الداخلية فقط للدولة فلنفسح المجال لأصحاب الشهائد العليا لفتح مكاتب تشغيل خاصة والدولة تساهم بمنح لتمويلهم.

ثانيا، السيد الوزير، كانت هناك مادة يتم تدريسها في بعض كليات صفاقس وأنا درستها لطلبة الماجستير في كلية العلوم بصفاقس اسمها مادة بعث المؤسسات الخاصة وموضوعها هو تطوير الكفاءات والتحفيز وأيضا الدفع نحو العمل الخاص لأني لاحظت السيد الوزير أن العائق أمام المبادرة الخاصة هو نفسي بامتياز وليس ماديا فقط.

سيدي الوزير، لدينا مليار و600 مليون أكرية في المهمة التي وزعتموها علينا تدفعونها كل عام وأكثر لماذا لا تستثمرونها في بناء مقرات خاصة بكم؟

أيضا 41 مليار لدعم برنامج انتداب أصحاب الشهائد العليا أود أن أعرف فيما يتمثل الدعم بما أنه ليس هناك انتداب في الوظيفة العمومية في تونس.

في الشأن المحلي السيد الوزير، في معتمدية بئر علي بن خليفة يتكبد المتخرجون من أبناء معتمديتي مشقة التنقل

لمعتمدية المحرس التي لا تربط بيننا وبينها وسائل نقل من أجل التسجيل في مكتب التشغيل بالمحرس فنرجو منك بكل لطف الإذن ببعث مكتب تشغيل في معتمدية بئر علي بن خليفة للتسهيل على أبنائنا.

أيضا سيدي الوزير، تحتل معتمدية بئر علي بن خليفة المرتبة الأولى من حيث نسب البطالة جهويا ونسب الانقطاع عن التمدرس وأقرب مركز تكوين مهني عمومي يبعد علينا أكثر من 100 كم وأيضا تحتل معتمديتنا موقعا استراتيجيا تتوسط ست معتمديات أخرى فإحداث مكتب أو مركز تكوين مهني عمومي في معتمدية بئر علي بن خليفة يمكن أن يحد الكثير من البطالة ليس فقط في هذه المعتمدية، بل أيضا في المعتمديات المجاورة.

أيضا لدينا الكثير من أبنائنا الراغبين في بعث شركات أهلية لكن هناك نقصا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي المشرقي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد فتحي المشرقي

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، سوف أختصر مداخلتي في بعض النقاط لضيق الوقت.

أولا، بالاطلاع على توزيع مراكز التكوين نلاحظ عدم التوازن ولذلك نطلب منكم تعميمها وخاصة بالمناطق الداخلية وتقريبها من المتكونين وتنويع الأنشطة لتصبح جاذبة للشباب ولم لا يتم إحداث وحدات تكوين مهني متنقلة نحو المناطق الداخلية وباعتماد التكوين السريع.

ثانيا، يكتسي التشغيل أهمية كبرى باعتباره من أهم التحديات التنموية لاقتصاد البلاد ونلاحظ ارتفاع نسبة البطالة وذلك يعكس عدم ملاءمة سياسات التشغيل مع متطلبات سوق الشغل والاستجابة إلى حاجيات المؤسسات الاقتصادية في مختلف القطاعات من الموارد البشرية خاصة منها أصحاب شهائد التعليم العالي.

ثالثا، سيدي الوزير، إن الشركات الأهلية تهدف إلى تحقيق التنمية الجهوية وأساسا بالمعتمديات وفقا للإرادة الجماعية للأهالي وتماشيا مع حاجيات مناطقهم وخصوصياتها وتمارس نشاطها انطلاقا من الجهة الترابية المنتصبة بها وفقا للمرسوم عدد 15 الصادر سنة 22.

سيدي الوزير، سوف أختصر بعض الإشكاليات التي تعترض تكوين الشركات الأهلية ومنها صعوبات تتعلق بإمكانية استغلال الأراضي الدولية والمحلات والعقارات التابعة للدولة عن طريق المراكنة باعتبار أن القوانين الحالية لا تخوّل ذلك.

ثانيا، طول مسار إحداث الشركات الأهلية نظرا إلى تدخل عديد الإدارات في كافة المراحل خاصة في الشركات الأهلية ذات الصبغة الفلاحية منها المحكمة الابتدائية والسجل الوطني والقباضة والفلاحة ووزارة أملاك الدولة وغيرها وتشكي بعض أصحاب المبادرات لبعث الشركات الأهلية على مستوى حصر عدد المشاركين المقدر بـ 50 مشارك ويراه البعض مرتفعا خاصة بالنسبة للشركات الأهلية المحلية على خلاف نظام الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية الذي يشترط سبعة منخرطين فقط.

سيدي الوزير، نثمن مجهودات السيدة كاتبة الدولة المهتمة بالشركات الأهلية حيث استطاعت فض 80% من الإجراءات الإدارية المقيتة وتم تدشين أكثر من 15 شركة من جملة 79 شركة تواجه صعوبات إدارية، كما نثمن مجهودات الإدارة الجهوية للتشغيل والتكوين ببنزرت في ما يتعلق بدفع نسق إحداث الشركات الأهلية بالولاية.

سيدي الوزير، نطلب منكم مزيد تدعيم الميزانية المخصصة للشركات الأهلية تماهيا مع أوامر رئيس الجمهورية كمخرج للشباب المعطل عن العمل وخاصة أصحاب الشهائد العليا وتكريس مبدأ التعويل على الذات، شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي رئيس،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني وبالطاقم الإداري المرافق،

سيدي الوزير، لدى دراستنا لمشروع مهمتكم لاحظنا أن نسبة التطور بلغت 1.5% وهي نسبة مهمة وكذلك ذكرتم صلب مشروع مهمة وزارتكم أنه تم بعث 69 شركة أهلية ست منها فقط تحصلت على التمويل فهل يمكن معرفة أسباب تعطل إسناد التمويلات اللازمة لبقية الشركات؟ وهل لديكم إحصائيات حول المطالب المرفوضة؟

كما نثمن النظام المتعلق بالمبادر الذاتي وخاصة الامتيازات المسندة عند الانخراط فيه وأتساءل هل تم التعريف به كما يجب؟ وهل قامت الوزارة بعمل حملات توعوية وتحسيسية للفئات المستهدفة خاصة بعد تركيز المنصة الإلكترونية للتسجيل حتى يحقق هذا الإجراء النتائج المرجوة منه خاصة وأنه في تقديري برنامج ريادي سيساهم في تحرير المشاريع الفردية ودعم الشبان وتسهيل اندماجهم في الحياة الاقتصادية؟

هل تم التفكير في بعث بكالوريا مهني لإعطاء الفرصة للشباب أن ينخرط في مسلك النجاح هذا الذي يعتبره العديد مسلك فشل؟ فيجب أن نخلق منه مسلك نجاح خاصة وأن تجربة الاعداديات التقنية تتطلب إعادة النظر.

سيدي الوزير، طلبت في مراسلة سابقة إحداث مركز تكوين مهني بمنطقة سيدي حسين وهي منطقة تشهد كثافة سكانية مرتفعة ونسبة انقطاع مدرسي تفوق 700 تلميذ سنويا ومن يغادر المدرسة من شباب هذه المنطقة فإن مآله الانحراف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر أو الهجرة غير الشرعية أو الجريمة وهي منطقة تعج بالطاقات والشباب المبادر، وحين راسلتكم فقد كان اعتمادا على تشخيص معمق للمنطقة فالأرض موجودة وعلى ملك الدولة الخاص والمستثمر موجود

ومستعد لتمويل المشروع واستأت صراحة من الرد لأنه حين توجهي إلي حي الزهور فإنه يوجد الملاسين والسيجومي أيضا فيه مركزا ويوجد مركز في الدندان وأيضا في المغيرة ووادي قريانة أيضا فلماذا استثنينا سيدي حسين وفيها أكبر نسبة من المنقطعين؟ ومن أراد التوجه الى حي الزهور لفعل ذلك في السنين السابقة ونظرا الى أن كل العائلات هشة سيدي الوزير فليس لها وسائل تنقل ولا معاليم الأكل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها أربع دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بأهالي سيدي حسين سيد عادل عندنا في حي الزهور والملاسين.

مرحبا بالسيد الوزير وكاتبة الدولة وكل الوفد المرافق،

في الحقيقة كانت مداخلتي موجهة إلى المكاتب التي تبيع الوهم وعقود العمل خاصة لمن يشتري شهادة في "soudure" على أمل الذهاب إلى كندا ويجب عليه دفع 5 أو 10 آلاف دينار و20 و30 لكن حين سمعت مداخلتك سيدي الوزير تبين بأنه سيتم الردع والمحاسبة والرقابة ونثمن ذلك.

لكن سأستغل وجود السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية أولا لتثمين مجهودها على الصعيد الوطني وثانيا للتعبير عن أمر أزعجني كثيرا، فاليوم زمن البناء والتشييد ورجاء أي مسؤول يدعوه السيد رئيس الجمهورية ليؤدي القسم سواء كان وزيرا أو واليا يطلع على مشروع 25 جويلية بصفة مسبقة فكيف لوزير مسؤول أن يقول اليوم بأنه يتم إحداث شركة أهلية بثلاثة أو أربعة أفراد فإذا كنت لا تعرف كيف تؤسس الشركات الأهلية فإنني أرى أن هذا لا يليق بوزارة سيادية مثل الشباب والرياضة ولا يليق أصلا بزمن التشييد والبناء.

سيدي الوزير، في الحقيقة مركز التكوين بالزهور لدينا وحدة المبيت غير صالحة للإقامة وهناك مشروع إعادة هيكلة معطل منذ مدة.

السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية، هناك مسألة سأوجهها إليك تحت قبة البرلمان، القرية الحرفية بحي هلال وهي من أشد الداعمين للسيد رئيس الجمهورية (عرضت السيدة النائبة صورا) هؤلاء الحرفيات أتوا بمشروع رئاسي يعني أن السيد رئيس الجمهورية رأسا هو من دعم هذا المشروع فحين نقرأ اليوم مقالا كهذا فهو عيب في زمن البناء والتشييد (عرضت السيدة النائبة مقالا صحفيا) حيث يقول "باراك زنك بمليار والحرفيات... بائسات".

وكانت لدينا محادثة السيدة كاتبة الدولة عندما أتيت مع السيد رئيس الحكومة وقلنا لم لا يتم بعث شركة أهلية لهن وقد ثمنت أنت الفكرة ومشكورة وسعيت فيها فأطلب منك زيارة ميدانية للقرية الحرفية لأنه من غير المقبول أن مشروع رئاسي يعطل وأرى أن تعطيله بفعل فاعل وهل تعرفين سبب التعطيل 20 دينار لأجل برغي الفرن كل واحدة تبعث للأخرى فلا يتوافقن فيتم الرحي في الطريق العام ومنهم من مرض بالسرطان وليس لهم أي دخل واليوم حين نجد مشروعا معطلا فقد آن الأوان ليتم بعث شركة أهلية تأخذ بزمام الأمور.

سيدي الوزير، نطلب أيضا التعزيز بمركز تكوين بالملاسين وكما ترى سيدي حسين السيجومي ترغب في التعزيز ونود تحقيق ذلك وأن تكون اختصاصات التكوين متلائمة مع سوق الشغل صحيح أن لدينا الفندقة والطبخ والحلاقة والتجميل لن نقطع مع كل هذا لأنه مازال موجودا لكن سيدي الوزير نتحدث اليوم على الروبوتيك وعلى أشياء جديدة وعلى الرقمنة وعلى الديجيتال ففي السابق كانوا يخرجون أبناءهم من التعليم العمومي ويدرجونهم في التكوين لأنه في أذهاننا أنه يندمج بصفة مباشرة في سوق الشغل وهذا ما يجب أن يحدث وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له سبع دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير،

مرحبا السيدة كاتبة الدولة وكافة إطارات الوزارة،

السيد رياض أنت تعرف التكوين المهني وابن الميدان، هناك أشياء سنذكر بها فقط، ولكن على الأقل نبدأ الآن في الإصلاح الحقيقي حين نقول التكوين المهني في تونس نقول مسلك الفاشلين في عقلية كل التونسيين وهذا كرسته المنظومة على مدى سنوات بماذا كرسته؟ بأنها لم تخلق اختصاصات جديدة تواكب تطور المجتمع التونسي مثل الروبوتيك والذكاء الاصطناعي و"startup" وغيره من المجالات التي أبدع فيها التونسي والصغار أيضا. لكن لا نجد تكوينا مهنيا بهذا الشكل وإن كان هناك مركزا فسيكون في وسط العاصمة بتونس أو في صفاقس وبقية الجهات مهمشة.

اليوم هناك تراجع كلي في مراكز التكوين وأغلب الاختصاصات حاليا أغلقت وكم يوجد لديكم من مركز حاليا، المركز كان فيه سبعة أو ثمانية اختصاصات لم تعد موجودة فتجد فيه اختصاص او إثنين كما أن هناك مركز قد أغلق تماما وأعطيك مثال مركز في جبل الجلود والوردانين فيجب أن نقيم سبب حدوث ذلك لأنه أولا هناك نقص في المكونين حيث لم تعد هناك انتدابات.

ثانيا، ليست لدينا آلية الجاذبية حتى نوجه التلميذ منذ الصغر للتكوين المهني والمثال الذي تحدث عنه زميلي في الكتلة فخر الدين فضلون هو المثال الألماني ونحن نعرف تجربتنا مع الألمان في مشروع جمعنا معهم وتوقف وأنت تعرف السبب ولا داعي للرجوع إلى الوراء حول الفساد الموجود.

اليوم لا بد من تغيير جذري يجب أن ترجع الاعداديات المهنية إلى مستواها الطبيعي فأقوم بتقييم التلميذ منذ التاسعة أساسي هناك ما يسمى بالتوجيه المهني ويجب إرجاع الباكالوريا المهنية وهذا يجب أن يكون موجودا وأن يقوم التلميذ باختصاص يحبه.

الاعداديات التقنية الموجودة حاليا يدرسون فيها كل المواد مثل الاعداديات العادية ونصف الأساتذة يذهبون لهذه الاعداديات التقنية بحثا عن الراحة لأنه لا يوجد بها جدول وليس هناك تلاميذ يدرسهم وهو في المقابل يتعاطى مهنة أخرى.

المفروض أن تدرس الاعداديات التقنية المهنة واختصاصات المهنة والمفروض أن تلغى منه جميع المواد الأخرى ما عدى اللغات فهي مطلوبة كذلك تاريخ بلاده حتى يعرفه ويدخل في ثقافته فقط وتكون البقية اختصاصات مهنية تقنية في تكوينه ولا تكون الدراسة مثل الاعداديات العادية والا لن تكون هناك إضافة في هذا المجال.

أريد أن أسال لقد ضخت للوزارة عديد الأموال وملف هذه الوزارة لو يفتح فيه تحقيق سترى الكم الهائل من الأشخاص الذين سيذكر اسمهم على مدى الـ 12 سنة الماضية.

وعقد الكرامة وعقد الإعداد للحياة المهنية وبرنامج فرصتي وأمل وكل هذه برامج وذر رماد على العيون وأغلب من انتفع بها هم أشخاص وهميون وضاعت الأموال هباء منثورا ولم تحقق أي شيء للشابات وللشباب التونسيين.

هذا أمر حكومي عـ542ـدد لسنة 2019 المؤرخ في 28 ماي 2019 ينظم هذه العقود 200 دينار عمل مدني تطوعي؟ ولماذا يكون العمل المدني التطوعي؟ هو لتطويره وللاندماج في الحياة المهنية ثم فيما بعد في الانتداب تشغل آخرين وتستغني عنه بعد ست وسبع سنوات ويتقاضى 200 دينار وها هي الأجور موجودة لمن لا يعرف القانون هذا هو القانون يحدد كل الأجور وفيه أيضا 150,000 وهناك من يتم استغلاله من قبل الخواص استغلالا فاحشا.

أريد أيضا أن أتحدث عن التكوين المهني الخاص وأسانده لأنه على الأقل يرفع العبء على الدولة، ولكن هناك تكوين مهني خاص منتصب بالتحيل وليس له تعاقد مع الوزارات وبعد أن يتكون الشاب ويدفع المعاليم وعندما يريد بعث مشروع يتوجه إلى وزارة الصحة أو وزارة أخرى فيجد رفضا بتعلة أن الشهادة غير مطابقة فما مصير هؤلاء؟ وهذا الشاب الذي أضاع عمره ماذا سنقدم له؟ لابد أن تكون هناك رقابة قبلية وليست بعدية مثل المثل القائل " بعد ما اتخذت شرى مكحله".

المهدية في حاجة ملحة جدا اليوم لمركز للتكوين المهني فهي تفتقر له خلافا للجم وقصور الساف والذي في حد ذاته فيه إشكاليات لكن المنطقة الغربية السواسي وشربان وبومرداس وأولاد الشامخ وهبيرة هي مناطق صناعية كبيرة منتصبة وليس لنا مركز تكوين مهني من شأنه أن يدفع عن الشباب فكرة الهجرة وحتى إذا هاجر لابد أن يكون له شهادة وبكرامته. الأرض موجودة على ذمة الوزارة والتخصيص سيكون عندك ومن الغد فأعدوا لنا برنامج متطور للتكوين المهني في مدينة السواسي يشمل ست معتمديات ويحقق إنجازا على الأقل لهؤلاء الشباب وقيموا نسبة الهجرة غير النظامية في هذه المناطق.

أخيرا أعرف أن الوزارة تفي بما تعد وأعرف حين نرسم مشروعا في الميزانية فإننا لا نحذفه وقد أدرج مكتب الشغل في السواسي في ست ميزانيات سابقة ثم لم يعد موجودا وقمتم بالمعاينة في شأنه واخترتم مقرا للكراء ثم لم يحدث فيه أي شيء فهل اضمحلت السواسي من الجغرافيا؟ أو ما هو الإشكال؟

أتمنى أن تلقى هذه المواضيع الصدى لديكم وإن شاء الله نبعث على الأقل جرعة أمل جديدة للشباب وللتونسيين والله ولي التوفيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية، لها خمس دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسادة الحضور،

مرحبا سيدي وزير التشغيل والتكوين المهني،

نرحب بكل إطارات الوزارة،

نرحب بنواب الغرفتين،

سيدي الوزير، في البداية نثمن وجودكم على رأس الوزارة لأنكم كنتم حاضرين على تجربة جمنة ونجاحها ومدى تعميم هذه التجربة في نوعية الاقتصاد التضامني الاجتماعي في كل محلية أو أكثر وهذا يتطلب بطبيعة الحال معرفة بكنه هذا الخيار الوطني لهكذا اقتصاد بداية في حق الفرد وحق الجهات في الثروة ووجوبية اكتساب الثروة بناء على مقدرات كل محلية بداية برأس المال البشري حتى كل الثروات الطبيعية فوق الأرض وتحتها وهذا هو جوهر البناء القاعدي وهو أول الاستجابات لاستحقاقات ثورة شعبي، ثورة 17 ديسمبر 2010.

نشهد اليوم أيضا نسقا كثيفا في إنشاء وإحداث الشركات الأهلية نقلة نوعية على مستوى العدد والاختلاف وطبيعة المشاريع وانخراط كل مؤسسات الدولة في المساندة والتوجيه والتأطير لكل الباعثين للشركات الأهلية وهنا أشكر الإدارة الجهوية للتشغيل والتكوين المهني بسليانة وكل القائمين عليها وفضاء المبادرة فعلا على الجدية في التكوين والتأطير والمساندة.

أرجع الآن إلى سليانة وسأتحدث عن المشاريع المعطلة سيدي الوزير وكأن هذا تتمة لكلامي في السنة الفارطة في مناقشة مهمة نفس الوزارة لسلفكم الوزير السابق.

أولا، إعادة هيكلة وصيانة مركز الفتاة الريفية بالعروسة فهو مهدد بالانهيار ولم تتم صيانته وحين أقول الهيكلة هنا لا يعني مجرد إعادة بناء المبنى وإنما هناك ما يسمى بالذكاء الاصطناعي وهو سيكون وجوبا في إطار الهيكلة الجديدة وانتهوا أن ينحى هذا الذكاء الاصطناعي منحى جهوي أو تمييزي.

وجوبية صيانة وإعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بسليانة، مركز المهن والخدمات وورشتان أيضا غير مستغلتان ولا أعرف سبب البطء في الصيانة وفي إعادة التأهيل.

وجوبية إعادة دراسة جدوى الاختصاصات في الجهة بالحذف أو بالإضافة، بالحذف لأنه من غير المعقول وجود نفس الاختصاص في معتمديتين متجاورتين في سليانة فلم أفهم السبب في حين أن هناك غيابا تاما لاختصاصات أخرى أصبحت ضرورة ملحة.

بالإضافة لأننا طالبنا باختصاص "mécatronique" منذ السنة الفارطة ولم أفهم سبب تعطيل سليانة فقط وقد استجبتم لبقية الولايات مع أنه أكبر مشغل في سليانة "DRÄXLMAIER" طالب بهذا الاختصاص والشبيبة تريد التكون فيه وأنتم تعطلونه لماذا؟

مركز تكوين مهني في الصناعات الغذائية الذي طالبنا به في برقو سليانة الربع لماذا هو معطل لحد الآن؟ مع أن كل الظروف مواتية.

أخيرا سيدي، هناك خيار سيادي صدر عن السيد رئيس الجمهورية في تجميع كل قطع الغيار في كل المؤسسات ويشحن كمخزون لمصنع الفولاذ ببنزرت ويتم جمع هذه الخردة في مركز التكوين المهني في سليانة وتتم تهيئته في انتظار حضور وزارة أملاك الدولة لإعطاء سعر افتتاحي وتقام البتة ويتم التفويت ولكنه معطل إلى حدود اللحظة فلماذا التعطيل؟

والى الآن لا أفهم كلما تطلب سليانة أمرا ويكون في مصلحة الشأن العام فلماذا التعطيل من لدنكم أو من لدن بقية الوزارات في علاقة بهذا الشأن فمن غير المقبول أنه إلى حدود اللحظة تبقى البنايات في سليانة حتى تتداعى للسقوط ولا تتدخلوا للإصلاح ويعيش تلاميذ التكوين المهني مرحلة صعبة ومتعبة في حين لا توجد هذه الصعوبات في جهات أخرى.

السعي إلى التطور في التكوين المهني مقابل التعطيل الكبير من لدنكم فهذا غير مقبول، شكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، من مهام وزارتكم تلبية حاجيات النسيج الاقتصادي بالجهات من التكوين التخصصي ومن بين هذه الجهات سيدي الوزير ولاية القصرين ونعرف الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتنموي فيها وهو في ذيل الترتيب.

وحين نقول القصرين سيدي الوزير هناك مؤشرات لا بد من استغلالها ونرى المنتوج الفلاحي المميز ومشاريع مثل مشروع التنمية المندمجة الفلاحية بجنوب ولاية القصرين الذي سيكون مصدر مناطق إنتاجية فلاحية.

كما أن هناك مخزون تراثي وثقافي يمكن استغلاله ليكون منطلق مشروع سياحي وأيضا مشروع مركز التربصات الدولي بالشعانبي الذي يمكن أن يكون قطبا سياحيا عالميا.

سيدي الوزير، حين نتحدث عن هذه المؤشرات فإنه من الضرورة أن تفكروا وبجدية في بعث مركز تكوين مهني فلاحي ومركز تكوين مهني سياحي بالجهة.

كما تتوفر في القصرين صناعات تقليدية مهمة مرتبطة خاصة بمادة الحلفاء فلم لا يتم بعث مركز للفتاة الريفية مثلا مركز مشترك بين معتمدية ماجل بالعباس وفريانة ويشع حتى على المعتمديات الأخرى ويمكن لهذا أن يكون في إطار الادماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية.

لماذا لا يتم إنشاء قرية حرفية وتكون عندها مقومات الجاذبية بالنسبة إلى المرأة في القصرين.

مسألة أخرى سيدي الوزير، في إطار توفير فرص شغل هناك من يريدون المبادرة الخاصة خصوصا في المجال الفلاحي وبعث المشاريع العقارية الفلاحية فالرجاء التنسيق مع وزارة الفلاحة ومكنوا هؤلاء الناس من الترخيص وسرعوا لهم في ملفاتهم.

أيضا في إطار مهامكم، هناك ضعف ثقافة المبادرة وخاصة في تلك الجهات وأنتم تعرفون الأسباب فليس هناك لا بنية تحتية ولا خدمات مثلا في ماجل بلعباس لا يوجد فرع بنكي وهناك طلب سيدي الوزير تقريب بعض الخدمات لطالبيها تم تخصيص مكتب تشغيل وفي هذا الغرض وبطلب من السيد الوالي تم محضر جلسة لتخصيص يومين في الأسبوع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء احترام الوقت فقد تجاوزناه، بصورة استثنائية نضيف دقيقة للزميل تفضل.

السيد محمد شعباني

...تخصيص يومين في الأسبوع لمعتمدية ماجل بلعباس لتنفيذ هذا الاتفاق وهو متوقف على مصادقة المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل فالرجاء إعطاء الإذن حتى يشتغل ويقرب الخدمات من المعتمديات مثل فريانة وماجل بلعباس البعيدة عن القصرين.

في إطار آخر السيد الوزير، حول الشركات الأهلية فحتى ينجح هذا المشروع يجب أن تعرفوا أن من يريدون بعث هذه الشركات الأهلية هم معطلون وليس لهم الماديات فيجب الإحاطة بهم ماديا ولوجستيا حتى ينجحوا.

مسألة أخرى ليس بإمكان الجميع بعث مشاريع فلا يحق لهم ذلك وأصحاب الشهائد العليا الذين تجاوزوا 40 سنة وقدمنا في كتلة لينتصر الشعب مبادرة في قانون 23 لتشغيل من فاق سنهم 40 سنة رجاء أن تحاولوا في ذلك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير والسيدة كاتبة الدولة وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، سأحدثكم عن معتمدية بني خداش من ولاية مدنين التي تكاد تكون خارج خارطة التنمية في البلاد التونسية وهذا ليس كلاما أقوله أنا بل بالإحصائيات ومؤشرات تقدمها مؤسسات عمومية.

سيدي الوزير، لا يمكن الحديث عن تكوين وتشغيل أو وجود لوزارتكم في جهة ممثلة فيها بمكتب للتشغيل والعمل المستقل على وجه الكراء ويفتح مرة واحدة في الأسبوع.

سيدي الوزير، هذه الجهة سنة 2018 تفقد في حادثة مؤلمة 18 من خيرة شبابها دفعة واحدة في قوارب الهجرة غير النظامية بعد أن ضاقت بهم السبل.

سيدي الوزير، في هذه الجهة من ينقطع عن الدراسة يتنقل إلى مركز الولاية أو ولايات مجاورة ليتحمل مصاريف التنقل والإقامة لمواصلة دراسته في إحدى مراكز التكوين المهني.

سيدي الوزير، أولى أولويات حكومتكم بقرار أعلى هرم السلطة السيد رئيس الجمهورية وضع المشاريع المعطلة على الطاولة ووضع حدا لكل العراقيل التي حالت دون تنفيذها وفي هذا الإطار، أحدثكم عن مشروع المدرسة الإقليمية المختصة للفتاة الريفية، هذا المشروع مرسم في ميزانية الدولة منذ سنة 2012 حيث تم اقتناء العقار الكائن بمنطقة الدخيلة بالقصر الجديد بمعتمدية بني خداش وتم تسييجه وربطه بشبكتي الماء الصالح للشراب والكهرباء (عرض السيد النائب صورا) هذه الصورة مسيجة إلى الآن 2012 وهذا السور بني حتى قبل سنة 2010 وكما قلنا تم ربطه بشبكة الماء والكهرباء.

في الأثناء أحدثكم عن وضع مركز الفتاة الريفية الحالي بمعتمدية بني خداش والذي هو على وجه الكراء أيضا في حالة مزرية بطاقة استيعاب محدودة جدا وفي ظروف أقل ما يقال عنها أنها مزرية ولا تليق بمركز تكوين الفتاة الريفية في الجهة.

سيدي الوزير، مسألة الخلاف في العقار الكائن في منطقة الشعيبة وصدور حكم قضائي بات لصالحكم لم يعد هناك أي مبرر لتأخر استكمال الدراسات واستغلال العقارين في منطقة الدخيلة بالقصر الجديد ومنطقة الشعيبة وتغيير صبغته ليصبح مركزا للتكوين المهني متعدد الاختصاصات في تواصل مع السيد المدير الجهوي وبالمناسبة أتوجه له بالشكر على المساعي والمجهودات التي يقدمها بمعية السلطة المحلية طبعا والجهوية.

سيدي الوزير، آن الأوان لاستكمال الدراسات في أقرب الآجال وبعث رسالة طمأنة لأهلنا في تلك الربوع بتحديد تاريخ نهائي لبداية الأشغال والتعبير عن مصداقية الدولة في بعث مثل هكذا مشاريع، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمة غير منتم، له ثلاث دقائق.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيد الرئيس،

تحية طيبة السيد الوزير لك وللوفد المرافق.

على أهمية منظومة التكوين المهني اليوم في توفير حاجيات سوق الشغل في استيعاب عدد كبير من طالبيه، إلا أنه السيد الوزير لا زال في حاجة إلى جملة من الإجراءات العاجلة لتطوير قدرة القطاع على تحقيق الأهداف المرجوة منه في امتصاص نسبة البطالة وتأهيل طالبي الشغل.

في هذا السياق السيد الوزير، نتساءل عن مدى تقدم خطتكم في مجال إصلاح وإعادة تأهيل مراكز التكوين المهني وتطوير حاجيات متغيرات سوق الشغل؟ كما أن نسبة الإقبال على مراكز التكوين لا زالت وللأسف دون المأمول بالنسبة للمتحصلين على شهادة البكالوريا وأصحاب الشهادات العليا وهذا ما يستدعي منكم مزيد تحسين الاستراتيجية الاتصالية للتكوين المهني للترفيع بنسبة الإقبال على مراكزه وتحسين المستوى التعليمي للمكونين.

وفي ظل ارتفاع نسبة الانقطاع المبكر عن الدراسة نريد السيد الوزير أن نحثكم ومصالحكم على تطوير سياسة إدماج المنقطعين عن الدراسة خاصة بين سن 16 و18 سنة ضمن مراكز التكوين المهني مع وضع خطة سنوية لاستيعابهم ولا بد من مزيد تطوير برامج التكوين المهني وفق متطلبات المهن الجديدة وإبرام اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص ومؤسساته لتحسين مستوى التكوين ومستوى التربصات.

وختاما السيد الوزير، نؤكد أن إصلاح منظومتي التربية والتكوين المهني وإعادة دمجهما على مستوى التوجيه يعد أولوية مطلقة اليوم لتطوير مستوى المتخرجين وقدرتهم على الاندماج في سوق الشغل والحد من ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق لسيادتكم.

التكوين المهني هو مسار تعليمي يختلف في خصوصيته عن المسار التعليمي العادي لكنه لا يقل عنه أهمية والدليل على ذلك أن هذا المسار في العديد من دول العالم يمكن أن يختم حتى بدرجة الدكتوراه أو بشهائد عليا.

ومن هذا المنطلق سيدي الوزير، نطالب بمزيد إيلاء هذا القطاع وهذا المسار الأهمية التي يستحقها حتى لا يصبح مسارا للفاشلين أو للمتعثرين بقدر ما هو مسارا مناسبا للكفاءات حيث هناك أفراد قد لا يمتلكون الكفاءات الأكاديمية أو العلمية أو الملكات لكنهم قادرون على النجاح في مسارات أخرى تعليمية.

المسألة الثانية وهي ذات طابع محلي أود الحديث عنها، مركز التكوين المهني في جمال، حيث يقع في منطقة ذات محيط فلاحي مهم ما يجعله مؤهلا ليكون مركزا تكوينيا نموذجيا وأتصور أنه من الممكن تطويره ليشمل برامج حديثة مثل الزراعات الهوائية والزراعات المائية، خاصة وأنه يملك فضاء كبيرا ومهم جدا ومن الممكن تحويله إلى وحدة إنتاجية قادرة على تغطية مصاريفه باعتبار أنه مؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية في التصرف.

سيدي الوزير، كذلك أستغل اليوم وجودكم معنا ومعكم السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية لأثمن قرار السيد رئيس الجمهورية في إفراد الشركات الأهلية بكتابة دولة خاصة ربما قد يساعد في حل الإشكالات البيروقراطية التي واجهت الشركات الأهلية خلال الفترة الأولى والتي أعاقت تكوين مؤسسات وشركات أهلية.

كذلك في المرحلة الأولى تم ربط بعث الشركات الأهلية بمسألة الأراضي الدولية مما جعل الكثير من الشباب ينتظر

تحيين الإطار التشريعي ليتسنى لهم إنشاء شركاتهم الأهلية وهنا سؤالي لكم لماذا تم هذا الربط؟ وما الذي جرى بخصوص هذه النقطة؟

هذا يحيلنا إلى نقطة أخرى مهمة جدا لقد اطلعت الآن على دليل الشركات الأهلية وهو جهد يشكر عليه القائمون عليه وجاء في وقته. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هي السياسة الاتصالية التي قمتم بإعدادها للإجابة عن السؤال الذي طرحته الآن وللإجابة عن الاستفهامات الأخرى لوضع الشركات الأهلية في إطارها الصحيح حتى لا يتم توجيهها نحو استثمارات معينة دون غيرها.

نحن نرى أن الشركات الأهلية هي جزء من فكرة الاقتصاد التضامني وبالتالي يمكن توجيهها نحو مجالات أخرى مثل الفلاحة وتربية الماشية وتربية النحل وإنتاج العسل وغيرها من القطاعات الخصوصية وكذلك أيضا في القطاع الصناعي، خاصة في المنطقة التي أعيش فيها حيث توجد عائلات بأكملها تمتهن حرفا معينة كذلك في العديد من المناطق بالبلاد التونسية وبإمكان أن تكون هذه الشركات الأهلية حلا للعائلات وللفئات لتطوير حرفها والتحول من طور الحرفي إلى الصناعي، فما هو تصوركم في هذه النقطة؟ وما الذي تم إعداده لتحقيق ذلك؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة وكل إطارات وزارة التشغيل،

عفوا وزارة الكفاءات المعطلين عن العمل، وزارة تعلم احلم، وزارة "pointage"، ضع ملفك وسنتصل بك لاحقا، ألم تسألوا أنفسكم يوما السيد الوزير عن إقبال شباب تونس على الهجرة غير الشرعية.

شباب تونس يحب بلاده ويغير عليها لكن الظروف جعلتهم يهربون من الواقع الأليم، لديهم عائلاتهم السيد الوزير ضحوا من أجلهم وقاموا بتدريسهم على أمل أن يكون لديهم وظائف حتى يردوا الجميل لوالديهم.

1019 مليار ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني مثل ميزانية 2024 ما هي الاستراتيجية التي تعتمدها الوزارة في إيجاد الحلول بالنسبة لمن طالت بطالتهم والمعطلين عن العمل؟

سادتي الكرام، إن كنتم غير مسؤولين عن التشغيل فعليكم بالتخلي عن كلمة التشغيل واتركوها وزارة التكوين المهني فقط.

سيدي الوزير، سأعطيك مثالا لدينا شباب في ولاية القصرين باعثين لمشاريع، منذ 2012 و2013 كانت لديهم شركة مراعي وهم سبعة أشخاص منذ سنة 2013 وهم يبحثون عن التمويل السيد الوزير هل هذا معقول؟ ألا يحق لهم الحلم في بلدهم؟ ألا يحق لهم الاستثمار؟ وقع تعطيلهم رغم أنه يوجد في ولاية القصرين مكتب للتشغيل لمساعدة المستثمرين وتقديم أفكار المشاريع ولكن السيد الوزير، الأمور لا تسير كما يجب على العكس الأمور تتبع مصالح محددة فقط وقد توفي فرد من بين هؤلاء السبعة وقاموا باستدعائهم مؤخرا إلى مقر الولاية لتسديد القرض الذي تم منحه من التضامن الاجتماعي لبناء الإسطبل.

الرجاء السيد الوزير، التدخل لحل هذا الإشكال وأطلب منك جلسة خاصة مع باعثي هذا المشروع وأتمنى أن تجد حلا لهذا الموضوع، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد حاجي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد وليد حاجي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه.

إن العديد من المشاكل المطروحة في قطاع التشغيل والتكوين المهني أهمها تواصل النظرة السلبية للتكوين المهني وهذا مرتبط أساسا بحالة اليأس لدى الشباب وغياب التأطير والندوات التي من شأنها نشر ثقافة المبادرة ودفع الشباب نحو الإقبال على الانخراط في منظومة التكوين المهني، هذا بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية والإجرائية وأنتم مدركون جيدا لهذه المشاكل والصعوبات التي نضيف إليها صعوبة النفاذ إلى مصادر التمويل وصعوبات أخرى وهنا نسأل سيادتكم عن الآليات التي ستمكنكم من تجاوز هذه الصعوبات؟

السيد الوزير، إن التشجيع على المبادرة الخاصة يقوم أساسا على الاتصال المباشر بالمواطنين وتحديد حاجيات المناطق حسب خصوصياتها وهنا نطالب بضرورة برمجة دورات للتكوين الميداني خاصة في القطاع الفلاحي حتى نجنب المواطنين التكاليف المادية وندفعهم نحو الإقبال على المبادرة بحصولهم على شهادة تكوين في خطوة أولى ثم تسهيل عملية التمويل في خطوة ثانية سواء بموارد رزق أو بقروض.

هذا وإني أطلب من سيادتكم الاتصال بأهالي معتمدية العلا وحاجب العيون وخاصة في الأرياف والقرب منهم للاطلاع على مشاغلهم ورغباتهم لتحديد الاختصاصات التي وجب التكوين فيها. السيد الوزير، نساء ورجال وشباب العلا وحاجب العيون في انتظاركم لمساعدتهم على الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحماية الشباب خاصة من مخاطر الانحراف والجريمة.

السيد الوزير، أين وصل مشروع إعادة هيكلة المركز القطاعي للتكوين في الطاقة بالقيروان الذي من شأنه تطوير الطاقة التكوينية لدى الشباب؟ أين وصل مشروع إحداث مركز التدريب المهني بمعتمدية العلا بولاية القيروان؟ متى يتم إحداث مركز تكوين مهني فلاحي بمعتمدية حاجب العيون؟

السيد الوزير، نطلب من سيادتكم إضافة اختصاص "soudure" بمركز التكوين المهني بالقيروان وهذا الاختصاص مطلوب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيدة كاتبة الدولة وكافة إطارات الوزارة.

لا بد من إيلاء هذه الوزارة الأهمية اللازمة ويجب زيادة الاعتمادات المخصصة لها، كذلك من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تقوم به الوزارة سواء من حيث الجانب الاجتماعي أو من حيث إعادة الإدماج في الحياة الاجتماعية.

سيدي الوزير، هناك العديد من المشاكل في قطاع التكوين المهني أهمها تواصل النظرة السلبية للتكوين المهني وبأنها شعبة الفاشلين في حين أنها تقوم اليوم بدور كبير حيث أن الكثير من الناس لا يعرفون ما هو التكوين المهني وبالتالي يقضون فترة طويلة وهم ضائعون غير مدركين لذلك فلا بد من تقريب خدمات التكوين المهني إلى الأرياف والمناطق البعيدة.

كما أنه لا يجب أن ننتظر حتى ينقطع التلميذ عن الدراسة لنبدأ بعد ذلك في تقديم الحلول، اليوم من الضروري أن نذهب إلى المعاهد والمدارس الإعدادية ونعرف التلاميذ بالبرامج المتعلقة بالتكوين المهني ليكون لديهم فكرة واضحة عن هذا المجال لأن هناك تلاميذ يحصلون على معدلات 7 أو 8، يجد نفسه في مرحلة صعبة ثم يجد نفسه خارج مقاعد الدراسة.

السيد الوزير، يتم اقتراح إحداث مراكز تكوين مهني بناء على دراسات تحديد الحاجيات الجهوية، سأنطلق اليوم من معتمدية قلعة الأندلس في قطاع الصيد البحري وكذلك في رواد.

في معتمدية قلعة الأندلس لدينا أكثر من 400 قارب وإذا حسبنا كل قارب عليه مجموعة تتكون من ثلاثة أشخاص فإن العدد يصل إلى حوالي 1200، لماذا لا يتم إحداث مركز تكوين مهني في مجال الصيد البحري يكون متعدد الاختصاصات، قيادة السفن، التكوين في الملاحة وكذلك في الميكانيك؟

أمر آخر أود التطرق له هو الشركات الأهلية، اليوم الحمد لله هناك بعض الشركات الأهلية التي بعثت في بعض المناطق ولكن في مناطق أخرى ما زالت هذه الشركات غير موجودة. يكمن الإشكال في أن هناك أشخاص لا تعلم الآليات رغم وجود حملات تحسيسية إلا أنها منقوصة فما هي الآليات التي سنعتمدها من أجل ترسيخ فكرة الشركات الأهلية وتحقيقها على أرض الواقع؟

نقطة أخرى تطرق إليها زميلي وسأتطرق إليها من ناحية أخرى وهي برنامج الخدمة المدنية التطوعية، أنا أعتبر أن منحة 200 دينارا إيجابية من الناحية الاجتماعية، ولكن من الناحية الشغلية أعتبر أنها تجربة فاشلة، كمقترح لماذا لا يتم تجميع مجموعة من المتخرجين واستخدام هذه الأموال المرصودة لتأسيس شركة أهلية تحت إشراف ودعم الدولة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد منير كموني غير منتم، له دقيقتان.

السيد منير كموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له.

أريد أن أنطلق من الهدف الاستراتيجي الثاني لمهمتكم أولا، وهو تحسين التشغيلية وتنشيط سوق الشغل لتيسير الإدماج المهني لكافة أصحاب الباحثين عن شغل وخاصة منهم حاملي الشهادات العليا والنساء. اسمح لي أن أضيف لهذه الفئة المستهدفة تخصيصا آخر أصحاب الشهائد العليا الذين طالت بطالتهم ووقع استغلالهم في برامج وطنية وعقود هشة.

هذه الفئة التي استهدفت لأكثر من عقد بسبب فساد الانتدابات والشهائد المطعون في مصداقيتها شكلا ومصدرا وبسبب المحاصصات السياسية، هذه الفئة تقدمت أخيرا بمقترحات ونداء إلى سيادة رئيس الجمهورية فلا بد من تشريكها في إيجاد هذه الحلول.

النقطة الثانية، ذكرتم أن من أهم الإشكاليات المطروحة تواصل النظرة السلبية للتكوين المهني لدى بعض فئات المجتمع. سيدي الوزير، ماذا فعلت وزارتكم أو ماذا خططتم لتغيير هذه النظرة السلبية؟ هل رسمنا سياسات مستدامة تربط التكوين بالتشغيل وتؤسس لشركات منتجة بين المؤسسات الاقتصادية والدول الصديقة؟ هل ضبطنا خطة اتصالية لتبليغ هذه السياسات وهذه النجاحات؟ هل وفرنا فضاءات تكوين جاذبة قريبة من طالب الشغل ومن طالب التكوين؟ بعض هؤلاء انقطعوا عن المدرسة الإعدادية لأنهم لا يستطيعوا تحمل مشقة التنقل أو الإقامة رغم قربها من منازلهم.

اليوم، نطلب منهم أن ينتقلوا إلى معتمديات وولايات أخرى لتوفر هذا التكوين، لا بد سيدي من مراجعة كل هذه الأمور حتى يؤدي التكوين دوره ويكون رافعة للتشغيل وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد مختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب مجددا بالسيد الوزير المحترم والفريق المرافق له.

سيدي الكريم، ونحن نناقش مهمة التشغيل والتكوين المهني، نعلم أن ارتفاع سقف المطلبية الشعبية المحلية يجبرنا صراحة على الحديث في مسائل جهوية.

السيد الوزير المحترم، أود أن أنقل مشاغل ومعاناة أهلي في رمادة والذهيبة وولاية تطاوين المهمشة منذ الاستقلال، ولاية تطاوين التي تقع في الإقليم الخامس هي الولاية الأغنى على الإطلاق لما تزخر به من ثروات بترولية وعديد الثروات الأخرى. عشر سنوات من الخراب السيد الوزير، لا يمكنني محوها أو سرد كل المشاكل في ثلاث دقائق لكنني سأحاول قدر الإمكان أن أبلغك ونحن نسعى من أجل تعزيز الثقة بين المواطن والدولة وخوفنا كل خوفنا أن تنهار في ظل المشاكل والتراكمات على مدى عشر سنوات أو أكثر.

الدمار الذي عشناه خلال تلك الفترة ليست مسؤوليتك بمفردك بل مسؤولية من لم يؤمنوا بالعدالة الجهوية ولم يؤمنوا بتونس أخرى ممكنة لكن دورك سيدي الكريم هو تعزيز الثقة من خلال إحداث مشاريع وبرامج ومبادرات لتوفير الكرامة وإحداث مواطن شغل في تلك الربوع وفي كل المناطق الأكثر تهميشا خاصة الحدودية مثل رمادة والذهيبة.

يجب رصد اعتمادات كافية للنهوض بالمهن الصغرى والتشجيع على المبادرات الخاصة وإحداث مشاريع والتشجيع على الصناعات التحويلية لتطوير الفلاحة وتحويلها إلى فلاحة منتجة للثروة وقادرة على الترفيع في نسب التشغيل.

لقد تفشت ظاهرة الهجرة فولاية تطاوين لها النصيب الأكبر للأسف الشديد في هجرة آلاف الشباب لماذا لا نقف على الأسباب الحقيقية ونحن نشاهد شبابنا وهي ثروة بشرية ضائعة السيد الوزير، علما أن الوزارة من خلال الحديث عن العديد من البرامج التي ذكرتها قادرة على انتشال الفقر والخصاصة إذا تم تطبيق هذه البرامج على أرض الواقع.

منذ 2006 هناك احتجاجات مطلبية في مدينة الذهيبة وثورة 17 ديسمبر 2010 و2014 في اعتصام المصير المطلب الشعبي الكبير وللأسف الشديد مرت السنوات ودار لقمان على حالها، بل ازدادت نسب البطالة وإلى الآن الحلول في مجملها وأنا متأكد أنها على مدى سنوات هي حلول ترقيعية. فما هي استراتيجية الوزارة في تطاوين للحد من هجرة آلاف الشباب الجماعية وإيقاف هذا النزيف؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها أربع دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة.

كنت أود أن أسألكم اليوم العديد من الأسئلة، كنت سأسألكم عن خطر تشغيل أفارقة جنوب الصحراء وما تم القيام به بخصوص هذا الموضوع، لأنه في بعض البلديات يتم تشغيل هؤلاء الأفارقة بينما لدينا أشخاص عاطلين عن العمل في تونس.

كنت أود أن أسألك السيدة كاتبة الدولة عن كيفية تمويل الشركات الأهلية حيث أن التمويل ضعيف ونحن بحاجة إلى تنقيحات وتشريعات تتماشى مع المرسوم الذي تم إصداره من رئيس الجمهورية، كما أن المرسوم نفسه يحتاج إلى تنقيحات لأن هناك بعض التشريعات التي يجب تعديلها لكي تكون الشركات الأهلية شركات ناجعة وليس مجرد شركات.

وأيضا كنت أود أن أسألكم السيد الوزير، عن ملفات هامة مثل ملف إصدار مذكرات غير قانونية التي انجر عنها الإضرار بالإدارة ومخالفة التراتيب القانونية وتحقيق فائدة للغير، وقد تم توجيه هذه الشكوى إلى رئاسة الجمهورية التي لاحظت عدم الالتزام بتطبيق المناشير الصادرة عن رئاسة الحكومة وأنت تعرف السيد الوزير هذا الملف جيدا.

لكن بعد كل هذا عندما بحثت اكتشفت أنك كنت موجودا سابقا في وزارة التشغيل في الوكالة التونسية للتكوين المهني، هذه الوكالة التي توجد لديها ملفات بها شبهات فساد تتعلق بضياع معدات تزن عدة أطنان تتطلب نقلها من مركز التكوين المهني والتدريب باش حامبة وعدم إنجاز الجرد المادي للأصول الثابتة منذ سنة 2007، يعني أنت كنت موجودا في الوكالة ولم تنجز قوائم مالية منذ سنة 2011 حتى الآن ونحن لا نعلم بالقوائم المالية لذلك نحن قلقون من هذا الأمر فهل ستنجز القوائم المالية نعم أم لا؟

كما اكتشفت أن الوكالة التونسية للتكوين المهني منذ سنة 2012، لم تنجز أي قوائم مالية وكان السيد الوزير يشغل منصب المدير العام المساعد لهذه الوكالة حتى سنة 2019 نفس الشيء بالنسبة للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل حيث لم تنجز القوائم المالية منذ سنة 2015.

هناك أيضا ملف آخر يتعلق برئيس ودادية أعوان الوكالة التونسية للتكوين المهني الذي تم إيقافه بسبب تهمة التحرش الجنسي بزميلته وقام بشراء سيارة من نوع "Ford" بموارد الودادية، هل تم حل هذا الملف؟ أيضا معادلة الشهائد التي تعطلت لأكثر من ثلاث سنوات رغم قيام التفقدية العامة بالتحقيقات لكن دون نتيجة تذكر.

لكن الأهم السيد الوزير، هو أنه تم العثور على شبهة تضارب مصالح يتعلق بكم شخصيا في وضعك الحالي، هناك شراكة بينك وبين رئيس الغرفة الوطنية للدراسات والاستشارات والتكوين وقد تم التقاط صورة لك معه واستقبلته في عدة مناسبات وهو كان شريكك في ثلاثة مراكز تكوين خاصة"CIPED" وأيضا "AFCLM" وغيرها، هذه الشركات اليوم ناشطة في قطاع التكوين المهني والاستشارات وتمثل منظمة الأعراف، كيف يمكنكم حل هذه الملفات في ظل هذا التضارب الواضح في المصالح؟ لأن هذه الملفات حارقة وخاصة مسألة" SIVP" وغيرها والتي لا يمكن معالجتها إلا بالنزاهة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

يتمثل دور وزارة التشغيل والتكوين المهني في تنفيذ السياسات العمومية القطاعية في مجالات التكوين المهني الأساسي والتشغيل والمبادرة وذلك من خلال تطوير وتأهيل منظومة التكوين المهني مع تحسين التشغيلية وتيسير الإدماج المهني، ودفع وتنمية المبادرة الخاصة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني فلا بد من كسب الرهانات الوطنية للنهوض بالتشغيل والمساهمة في تقليص نسب البطالة والمحافظة على مواطن الشغل ودعم المكاسب التي تم تحقيقها.

لكن ورغم المجهودات المبذولة تبقى العديد من الإشكاليات مطروحة أمام تحقيق الأهداف ومن بينها تعدد الهياكل والأسلاك المتدخلة في منظومة التكوين المهني والنقص في

الاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية في بعض القطاعات مع نقص في الخدمات الأساسية الموجهة للمتكونين مثل المبيتات والمطاعم والأنشطة الثقافية والرياضية مع ضعف ثقافة المبادرة دون أن ننسى التعقيدات الإدارية والإجرائية.

سيدي الوزير، هناك قطعة أرض كائنة بالمنستير مساحتها 28 ألف متر مربع مسجلة باسم الوكالة التونسية للتكوين المهني ومبرمجة سنة 2009 كمشروع لتوسعة مركز الخشب الذي ليس في حاجة لهذه التوسعة الآن، فأرى من الضروري تكوين لجنة لدراسة نوعية المشاريع والاختصاصات التي تتماشى مع التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم ومتطلبات الجهة والجهات المحاذية ويمكن أن تكون مثلا في الطاقات المتجددة وإصلاح الآلات الطبية مثل "Scanner" وجهاز التصوير بالأشعة والتكنولوجيات الحديثة.

أما بالنسبة إلى المركز القطاعي في مهن الصناعة بخنيس، متى سينطلق اختصاص تركيب وصيانة المصاعد؟ هناك العديد من الطلبات من الشباب للتكوين في هذا الميدان لكن المشكلة تكمن في النقص في بعض التجهيزات. كما أن المبيت في مركز خنيس في وضع كارثي ويتطلب التدخل العاجل للقيام بإصلاحات كبرى.

هناك نقصا كبيرا في المكونين بمراكز التكوين المهني فكل من يحال على شرف المهنة لا يقع تعويضه وكذلك هناك نقصا في الإداريين والعملة وهذا يمثل مشكلا عسيرا للسادة المديرين.

أرى من الضروري الترفيع في الميزانية المخصصة لقطاع برنامج التكوين المهني وضرورة اعتماد جغرافيا تكوينية تراعي خصوصية وحاجيات كل جهة، كذلك إيجاد آليات للتخفيف من إشكالية الانقطاع في مراكز التكوين التي قدرت بنسبة 17% ومدى ارتباطها بضعف آفاق التشغيل في بعض الاختصاصات وإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني، الى جانب مراجعة برنامج التكوين التكميلي والتأهيل وتيسير إدماج الشباب في الحياة المهنية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق.

هذه المداخلة تخص القضايا المحلية تقريبا هي المداخلة الخامسة تحت قبة البرلمان وستة أسئلة لوزارتكم ونفس الشعار يرفع دائما الفتاة الريفية والمرأة الريفية ومعاناتها ويجب وكيف ويلزم ونحن وعليه... وفي الأخير يبقى شعارا وعلى أرض الواقع يبقى الوضع كما هو.

سيدي الوزير، المركز الخاص بالفتاة الريفية بمنطقة بوثدي من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس 24 سنة ووزارتكم لا زالت في طور الدراسة حتى اليوم وقد أرسلت العديد من الأسئلة حول الوضع القائم علّنا نتمكن من إيجاد حل لهذه القضية.

يقع هذا المركز في معتمدية تشرف على المهدية والقيروان وسيدي بوزيد وصفاقس كان المركز في السابق يستوعب حوالي 250 فتاة ريفية لكنه في الوقت الحالي ينتظر الصيانة وجميع الوثائق المطلوبة استكملت وهي لديكم فمتى سيحصل هذا المركز على حقه ومتى ستتم صيانته؟ نحن نتحدث عن الفناة الريفية ونقوم برفع الشعارات ولكن على أرض الواقع لم يتغير أي شيء.

النقطة الثانية تتعلق بالشركات الأهلية، وهو منوال اقتصادي جديد ونحن نباركه، ولكن الأهم هو تعيين مخاطب وحيد في كل هيكل مساند أو إدارة جهوية باعتبار أن كل الإدارات اتضح أنها متداخلة في موضوع الشركات الأهلية.

كذلك أهمية إدخال تشريعات جديدة تعطي للشركات الأهلية إجراءات خاصة في جهاتنا هناك العديد من الشباب يرغبون في تأسيس شركات أهلية ولكنهم يواجهون صعوبة في التواصل مع الجهات المعنية ولا يجدون من يساعدهم هؤلاء الشباب يواجهون صعوبة في التنقل من مكان إلى آخر ويضطرون لطرق أبواب الإدارات وفي هذا السياق، أود أن أشكر الإدارة الجهوية في صفاقس على خدماتها ولكن لا يكفي ذلك إذا كان الشاب يريد تأسيس شركة أهلية عليه أن يمر بعدة إجراءات معقدة على سبيل المثال إذا أراد فتح شركة أهلية في مجال الطاقة يحتاج إلى ترخيص من وزارة الطاقة، فيجب تسهيل الإجراءات أمام الشباب ويجب أن تكون هناك آلية واحدة وموحدة لتقديم المساعدة. يجب أن نكون قادرين على دعم هؤلاء الشباب وتحفيزهم على تأسيس مشاريعهم الخاصة.

السيدة كاتبة الدولة، يجب أن تكون في كل ولاية جهة تقدم الدعم الكافي للشباب وتوفر لهم المعلومات الصحيحة لكي يتمكنوا من تأسيس شركات أهلية بسهولة.

الرجاء النظر في هذه الإشكاليات الموجودة لأنه ليس لدينا أي منوال جديد معتمد للنهوض بالاقتصاد إلا من خلال الشركات الأهلية أحب من أحب وكره من كره وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، القائمة الموالية النواب المحترمون السيدات والسادة نجيب العكرمي، بوبكر بن يحيى، المنصف المعلول، حاتم الهواوي، بديس بالحاج علي، عبد السلام الدحماني، رمزي الشتوي، فاتن النصيبي، غسان يامون ونورة الشبراك.

المصدح للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق.

السيد نجيب عكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل وكاتبة الدولة للتشغيل،

مرحبا بالوفد الوزاري،

سيدي الوزير، ما ألاحظه أن آليات التشغيل لدى الوزارة بخصوص فئة مهمشة منذ سنوات غائبة في هذه المهمة ونحن نناقش مهمة التشغيل ولدينا أكثر من 600 ألف عاطل من خريجي الجامعة التونسية فهذه معضلة ومشكلة كبيرة في جميع الوزارات خاصة أن وزارة التشغيل متداخلة مع عدة وزارات أخرى.

تقدمت كتلة لينتصر الشعب السنة الفارطة بمقترح مبادرة تشغيل من طالت بطالتهم وتجاوزوا 40 سنة، هذه المبادرة تضمنت مقاييس السن وسنة التخرج والوضعية الاجتماعية لأن من تجاوز سن 40 سنة مقصي المناظرات وآخرها مناظرة "SONEDE" من 900 خطة لا يحق لهم المشاركة لأن هناك سن محدد وهو 35 سنة ومناظرة أعوان البريد 300 خطة وغيرها من المناظرات فما هي آليات التشغيل وإعطاء الأولوية حتى في المناظرات لهذه الفئة؟ وننتظر منصة تخص هذه الفئة، منصة تخص خريجي الجامعة التونسية للتدقيق في إحصائهم حسب التخصصات واقترحنا هذه الفكرة من السنة الفارطة إلى اليوم ننتظر منصة على الأقل تحدد الاختصاصات ذات الأولوية في العلوم الإنسانية والعلوم الصحيحة والتقنية ومن هنا يتم إعادة تكوين ثم توجيههم في سوق الشغل، هذا فيما يتعلق بالملف الوطني.

جهويا بصفتي نائبا عن جهة قفصة هنالك العديد من المشاريع المعطلة خاصة وتنتظر إعادة التهيئة مثل مركز التكوين المهني والتدريب بالقصر والأموال مرصودة ولم يتم انطلاق الأشغال.

ولا بد من إحداث مركز تكوين مهني فلاحي في منطقة قفصة الشمالية وخاصة أن البناية جاهزة أنجزت منذ 2017 بتمويل كويتي، هذه البناية الكبيرة إلى حد الآن فيها إشكال والمفروض أن تتدخل وزارة التشغيل مع رئاسة الحكومة لحل الإشكالية في هذه البناية الكبيرة التي أنجزت عن طريق جمعية كويتية وإلى الآن يمكن استغلالها ويمكن التفويت فيها لوزارة التكوين المهني لاستغلالها كمركز للتكوين المهني الفلاحي والتكوين في المنتوجات الفلاحية وقفصة الشمالية وزانوش وسيدي عيش تشع على مجال القصرين وسيدي بوزيد ويمكن استغلالها في التكوين الفلاحي.

أيضا مركز التكوين المهني القصر ينتظر إعادة التهيئة والمتلوي أيضا الأموال مرصودة ولم تنطلق الأشغال وبالخير الى غير ذلك ولابد من دراسة واستراتيجية واضحة.

أيضا طالبنا باختصاصات تهم جهة قفصة في علاقة بالتكوين المهني، في علاقة باختصاصات لأن البيئة صناعية خاصة في السكك الحديدية وقطارات اختصاصات المناجم وإلى غير ذلك وتقدمنا بهذا المقترح لكن الإجابة غير مقنعة سيدي الوزير الرجاء مراجعة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، مساء الخير للجميع،

نجدد الترحاب بالسيد وزير التكوين التشغيل والتكوين المهني رياض شود وكذلك السيدة حسنة جيب الله كاتبة الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلفة بالشركات الأهلية وكافة أعضاء الوفد المرافقين لهما مرحبا بكم.

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم بو بكر بن يحيى عن كتلة الخط الوطني السيادي له ست دقائق، تفضل.

السيد بوبكر بن يحيى

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

سيدي الوزير، سيكون الحديث اليوم تحت قبة البرلمان ذا خصوصية باعتباركم موجود على رأس الوزارة.

من خلال عرض مشروع مهمتكم هناك حرص على تحسين الأداء ومكافحة الفساد داخل الوزارة مع أن مهمة الوزارة تتمثل أساسا في التكوين والتأطير والتأهيل للشغل أكثر منه التشغيل بمعنى الكلمة لذلك أقترح على الأقل كبداية التدخل تغيير اسم الوزارة بما يتلاءم ومهماتها حتى لا تتحمل ما لا يحتمل.

سيدي الوزير، ندخل مباشرة إلى ولاية قبلي وكالعادة لا بد من النقاش فيه والحديث على وضعيات خاصة في قبلي لدينا ثلاثة مشاريع تقريبا معطلة أو شبه معطلة، لدينا مركز التكوين المهني والتشغيل بقبلي وهو مركز مهم فيه عدة اختصاصات تقريبا انتهت الأشغال بطبيعة الحال لكن لم ينطلق العمل الفعلي به نظرا لعدة نقائص تتمثل أساسا في المعدات والتجهيزات الخاصة بالورشة والخاصة بالمبيت والخاصة بالمطعم لأن في غياب ذلك لا يمكن للمركز أن يشتغل كما كان أو أحسن مما كان لأننا حين قمنا بتحسينات فذلك لضمان جدوى وجودة أكثر فهذا ضروري لأن قبلي ليس لها شيء آخر ما عدى مركز التكوين.

ثانيا، مركز التكوين المهني في دوز واستقرت الأشغال تقريبا في حدود 30% واليوم بعد إعادة الدراسة في طور طلب العروض وهو مركز مهم في مشروع سيضم تقريبا خمس اختصاصات وسيهتم تقريبا بجهات الجنوب التونسي مطماطة وقابس وبني خداش فهو سيشغل المنطقة من حيث الإطار ومن حيث الاختصاصات وفي كل الحالات هناك دوما نقص في إطارات وأعوان التكوين والتشغيل وهذا طلب جهوي موجود لأننا لا يمكننا التقدم دون إطارات.

الموضوع الثالث هو مكتب التشغيل بدوز تقريبا منذ أربع أو خمس سنوات أو أكثر التعهدات موجودة وتمت الدراسات ولكن البناء لم يتم بعد لأننا نبحث عن قطعة أرض واليوم تقريبا الأرض موجودة وهي في مكان مركز التكوين المهني الموجود اليوم والذي المفروض أن يغادر منذ أكثر من سنة أو سنتين ولم يغادر وهو في حد ذاته يبحث عن الكراء ومكتب التشغيل كل سنة تقريبا ينتقل من مكان الى اخر ولم يستقر بعد نود أن يتم النظر فيه بعجالة حتى نتمكن من التقدم أكثر.

سيدي الوزير، قبلي فيها نسبة البطالة تقريبا 18% ما يقارب 6000 من أصحاب الشهائد العليا و3000 من الكفاءات المتوسطة إضافة الي اليد العاملة أو المعطلون من غير المختصين وقبلي كما تعرف سيدي الوزير بها نسيج اقتصادي ضعيف إن لم نقل منعدما لأنها ليس فيها نشاطات اقتصادية كبرى، فيها بعض المقاولات وبعض معامل الدقلة وفيها بعض الأنشطة السياحية ولن نجد حلا لهؤلاء المعطلين الا بالمبادرات الخاصة وببرامج التكوين والتأطير من أجل بعث مشاريع سواء كانت فردية أو جماعية وسواء كانت في الشركات الأهلية أو حتى المشاريع الأخرى التي من شأنها أن تساعدهم على التقدم.

فحتى الشركات البترولية المنتصبة بالجهة لا تقوم بواجبها لأنها تشغل عملة من خارج المنطقة كذلك اليد العاملة المختصة هي من خارج المنطقة ونحن ما شاء الله لدينا

مهندسين وتقنيين وإداريين معطلين وعندنا متكونين في هذا الاختصاص أيضا معطلون، ولكن لا يمكن أن يعملوا بالشركات البترولية لأنها تجلب اليد العاملة من الخارج وهذا أيضا باب لا بد من النظر فيه.

إشكالية أخرى أيضا في القروض، حين نقدم على قرض من "BTS" أو أية بنوك أخرى خاصة بالنسبة للشركات أو للشركات المندمجة في الفلاحة لأن شبابنا يرغب في العمل في الفلاحة ويريد بعث شركات مندمجة في تربية الماشية والزراعة العلفية ويستحق معدات وأراض ولكن "BTS" أو وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية تطلب أراض مسجلة في الدورة المائية في حين أنه لدينا في الدورات الخاصة، لدينا أراض فلاحية خاصة أكثر من 30 ألف هكتار في الأراضي الخاصة.

اذن لا بد أن نسوي هذه الوضعية مع "BTS" ومع البنوك الأخرى حتى تصبح هذه الأراضي مقبولة في الرهن لأننا حين نقدم على مشروع بقيمة 300 ألف دينار دون رهن فلا يمكننا الحصول على قروض اذن لا بد من توظيف هذه الأراضي والممتلكات في الرهون حتى يتمكن الشباب من أن يقدم مشاريع أخرى.

لا بد من تسهيل التمويل الذاتي في قبلي لأنه لدينا اشكال في هذا فمن يريد تأسيس شركة أو القيام بمبادرة خاصة أو مشروع فان لديه إشكال في التمويل الذاتي فلا يمكن أن يقدموا التمويل الذاتي في الحدود المطلوبة ويمكن أن يكون المشروع كبيرا ومهما مثل مشروع الطاقة الشمسية أو غيره فهو يتطلب تمويلا ذاتيا كبيرا وليست لهم إمكانية فرجاء الاهتمام بمكتب قبلي وزيارتها في أقرب وقت. وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجو من السادة الزملاء الآتي ذكرهم الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة وهم السيد المنصف المعلول وكذلك السيد حاتم الهواوي.

الآن الكلمة للسيد الزميل المحترم بديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار له دقيقتان تفضل.

السيد بديس بالحاج علي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والسيدة كاتبة الدولة والسيدات والسادة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني من أكبر الميزانيات الموجودة في ميزانية الدولة ونتحدث عن 1019 مليار منها مصاريف الاستثمار حوالي 8 مليارات و900 وفي هذا المجال أريد أن أذكرك سيدي الوزير في خصوص الشأن الجهوي بضرورة بعث مركز تكوين مهني في الاختصاصات شبه الطبية بمعتمدية أجيم من جزيرة جربة وكان السيد الوزير الأسبق قد قام بزيارة ميدانية سنة 2020 وعاين عقارا على ملك الدولة يستجيب لكل الشروط وأظن سيادتك كنت موجودا في الوفد وقتها ووعد ببرمجة هذا المشروع الذي من شأنه أن يدفع الدورة الاقتصادية بأجيم ويرتقي بمؤشر التنمية.

وبالنظر كذلك إلى خصوصية جزيرة جربة سيدي الوزير نحن نعرف الآن أن هناك عدة منشآت طبية خاصة منتصبة في جزيرة جربة وحتى على المستوى السياحي نعمل على السياحة الاستشفائية والعديد من الأشقاء من القطر الليبي يزور المنطقة والطلب موجود وهذه الخصوصية لأن المتكون أو الطالب في نفس الوقت يتلقى تكوينه ويجد المنشآت التي يمكن أن يجري فيها تربصات ويكمل تكوينه العملي وكذلك حتى بالنسبة للمكونين والأساتذة فإن جزيرة جربة مؤهلة ومستقطبة لهم لأنه حتى في الحياة اليومية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثمان دقائق تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير،

مداخلتي ستنقسم إلى عناصر ثلاثة:

العنصر الأول هو مشكلة مركز التكوين في اللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة بالزركين من معتمدية مارث قابس وسيمثل عرض هذا المشكل مثالا أو عينة دالة على كيفية تعطل المشاريع وتحولها إلى مجرد حكاية سردية عرض ربما يكون مادة لبحث أكاديمي حول أصناف التعطيل أو على الأقل رواية للتندر.

انتفضت مارث قابس كغيرها من الجهات بعد 17 ديسمبر مطالبة بحقها في التنمية، لم تنخرط في غلق الطرقات ولا في تعطيل الإدارات ولا في المطالبة بمشاريع عملاقة ولا بمصالح ولا بشركات ولا بتعويض عن الآثار السلبية المدمرة للبيئة.

مطلب وحيد وبسيط هو عصارة حوار بين شباب الجهة وبتأطير من أحد كوادرها المختصة.

تمثل المطلب في إحداث مركز تكوين في اللوجستيك وتم إعداد الملف وإرساله إلى وزارة التكوين والتشغيل وفي المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 25 جوان 2015 أعلن عن المشروع دون تحديد مكانه بدقة وهذا شكل أول من أشكال التعطيل وعلى ضرورة البدء في تنفيذ هذا المشروع خلال سنة 2016 وتم ترتيب المشروع بمخطط التنمية 2016 - 2020 ورصدت له الاعتمادات في 21 جويلية 2020 أصدر والي قابس قرارا في إحداث لجنة فنية جهوية برئاسة السيد المدير الجهوي للتكوين المهني والتشغيل لإعداد قائمة في الاختصاصات التي سيختص بها هذا المركز وعقدت جلساتها خلال سنوات 21 و22 وقامت بإنجاز ما طلب منها ولكن لم يتم تمكين الوزارة من تقريرها المنجز في الغرض إلى حد اليوم يعني إلى حد 10 نوفمبر 2023 وهذا المعطى وردني إجابة عن سؤال تقدمت به إليكم وهذا الشكل الثاني من أشكال التعطيل.

في زيارة الوفد الحكومي لولاية قابس يوم 17 فيفري 2021 لمتابعة تنفيذ قرارات المجالس الوزارية الذي واكبته شخصيا تم الاتفاق نهائيا على الجهة التي سينجز فيها المشروع وهي جهة مارث ومعنى ذلك أن الأمر تطلب ست سنوات كاملة للإعلان على مكان المشروع وهو شكل ثالث من أشكال التعطيل.

وتم ترسيم المشروع بمخطط 23 - 25 دراسات، على أن يتم الانطلاق في التنفيذ إلى ما بعد 25، راسلتكم بتاريخ 28 نوفمبر 2023 للتساؤل عن سبب التعطيل فتعطلت الإجابة وعقد يوم 14 أوت 2024 اجتماع اللجنة الجهوية بقابس للمتابعة والمصادقة على مشاريع التكوين المهني على المنصات التكوينية والاختصاصات المقترحة.

وفي 5 نوفمبر 2024 جاءني الرد أي بعد سنة إلا بعض أيام بحيث تم تحطيم الرقم القياسي في بطء الأجوبة يعني حتى في عصر الحمام الزاجل لم يحدث هذا التأخير علما وأنني طلبت أكثر من موعد للتواصل المباشر مع السيد الوزير ولم أتمكن، شكل آخر من أشكال التعطيل وهو الشكل الرابع.

في إجابتكم قامت مصالح الوزارة بإعداد تصور أولي تضمن ثلاث منصات تكوينية تشمل 28 اختصاص تكوين إلا أن هذا التصور قد أثار جملة من التحفظات، ما هي هذه التحفظات؟

ارتفاع كلفة المنصات والاختصاصات واعتماد الوزارة على مقاربة تقوم على التكامل في العروض التكوينية على المستوى الجهوي والوطني في إشارة إلى مركز سيدي منصور بصفاقس الذي له اختصاصات اللوجستيك، وهذا الشكل الخامس من التعطيل.

عرض يفضي إلى الأسئلة التالية هل يجب على أهالينا في مارث دفع ضريبة تعطيلات تراوحت بين التقصير الإداري وعدم استمرارية الدولة؟

هل يجب على أهالينا في مارث تحمل ضريبة ارتفاع كلفة المنصات والاختصاصات نظرا للتعطيل الذي حصل في التعاطي وفي التعامل مع مطلبهم؟

هل يجب عليهم تحمل ضريبة تأخر إنجاز هذا المركز الذي لا دخل لهم فيه وأن نتعلل لهم بحجة المقاربة القائمة على التكامل في العروض التكوينية على مستوى الجهوي والوطني وبوجود الاختصاصات في مركز سيدي منصور بصفاقس لتأجيل المشروع والدفع به نحو المجهول؟

ملاحظة فقط، هذه الحجة مناقضة تماما للتحديث الأقاليمي الجديد ولفلسفة الجمهورية الجديدة وبشكل واضح وصريح ومباشر كيف يمكن منع التأويل القائم على وجود صراع نفوذ داخل وزارتكم؟ يعني يستغل ضعف الدولة ليتحكم في تأجيل بعض المشاريع أو تعطيلها.

السيد الوزير، أطلب منكم وضع ملف المركز اللوجستي على قائمة اهتماماتكم إنصافا للجهة وتجسيدا لمبدأ العدالة بين الجهات.

العنصر الثاني في مداخلتي فيه بعض المسائل الجهوية والمحلية، أين وعد الحكومات السابقة بإحداث مركز تكوين مهني في بالخير من ولاية قفصة؟

مكتب التشغيل في السند والقطار في حاجة إلى دعمه بالإطار البشري والتجهيزات متى ستنطلق أشغال إعادة بناء مركب التشغيل والعمل المستقل بالمتلوي علما وأن العقار متوفر؟

متى ستنطلق أشغال بناء وتجهيز مكتب التشغيل والعمل المستقل بغار الدماء؟

تفعيل قرار بعث مركز تكوين مهني بتالة وهو مشروع معطل.

بعث مركز تكوين مهني بفوسانة، طلب جديد.

العنصر الثالث والأخير من مداخلتي يتعلق بقراءة في المهمة أسأل السيد الوزير، ما هو دور الوزارة في دعم العمل الجهوي والرفع من أداء الإدارات الجهوية والتي من المفروض أنها تمثل الوزارة في الجهات وتشرف على الهياكل الراجعة لها بالنظر والحال أن الإدارات العامة للهياكل هي من يتولى المشاريع بالجهات ولا دخل للإدارات الجهوية بها؟ ثم يطالب المدير الجهوي بالمعلومات حول المشروع وهذه مفارقة غريبة.

النقطة الثانية، في إطار الحرص على إنجاح برنامج الشركات الأهلية وفي الصفحة 66 من مهمتكم: دعم إحداث الشركات الأهلية، كيف يمكن دعمها؟ ألا يتطلب الأمر تقييم أداء الشركات وعدد مواطن الشغل وطبيعة وصفة المنخرطين والفرق بينها وبين مجامع التنمية وتعاونيات الفلاحة؟ هذا كله يجب أن يكون واضحا.

النقطة الثالثة، استكمال تحيين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، ست سنوات سيدي الوزير ألم تكن كافية لاستكمال هذا التحيين؟

رابعا، الإدارات الجهوية للتشغيل ليست لها ميزانيات خاصة بينما مكاتب التشغيل ومراكز التكوين تتوفر لها الميزانيات، ما المنطق في ذلك؟

النقطة الخامسة، الأمر عدد 86 المتعلق بإلحاق هياكل ومشمولات الإدارات الجهوية للتربية الى الإدارات الجهوية للتكوين المهني جعل الإدارات عرجاء، فمتى ستتم مراجعته؟

صفحة 54 من المهمة تتحدث عن متابعة المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج ويساوي بين القانوني واللاقانوني وهذا أمر مستغرب فالأصل غلق المؤسسات اللاقانونية.

نرجو التفاعل مع جملة هذه الإشكاليات لأهميتها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم رمزي شتوي عن كتلة الأمانة والعمل، له دقيقتان، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نثمن زيارتكم إلى ولاية توزر بتاريخ 1 نوفمبر 2024 ونتمنى أن يكون لهذه الزيارة وقع إيجابي للجهة.

سيدي الوزير، إن خطة مدير الإدارة الجهوية للتشغيل شاغرة وللأسف تواتر عدة مديرين عليها في فترة وجيزة أثر سلبا على أدائها، فالرجاء تعيين مدير في القريب العاجل وإننا نعول على حرصكم لانتقاء الإطار الكفء والمستعد للعمل في توزر لضمان تنفيذ برنامج الوزارة.

سيدي الوزير، لإنجاح المنوال التنموي التشاركي المتمثل في الشركات الأهلية نطرح عليكم انتقاء إطارات من كل إدارة جهوية وتكوينهم في مجال إحداث ومرافقة الشركات الأهلية

نظرا لاختلاف الحاجيات لإنشاء هذه الشركات من جهة إلى أخرى حسب خصوصياتها.

سيدي الوزير، الرجاء دعوة الإدارة الجهوية لمزيد التعريف ببرنامج التكوين والآليات المعتمدة في وزارتكم لإدماج الباحثين عن العمل في سوق الشغل.

نطلب من سيادتكم أيضا دعم مركز التكوين المهني بتوزر بالمعدات وبالموارد البشرية ومراجعة الاختصاصات حسب المتطلبات في سوق الشغل وهذا سيكون له انعكاس إيجابي في تحسين مناخ الاستثمار والادماج المهني. وفقكم الله. وشكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة فاتن النصيبي عن كتلة صوت الجمهورية لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة فاتن النصيبي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والوفد المرافق له،

مرحبا بالسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية،

سيدي الوزير، أثمن بادئا انتهاج وزارتكم سياسة الدفع بالمبادرة الذاتية والدفع بتسريع نسق انشاء الشركات الأهلية للحد من البطالة وتوفير فرص شغلية للشباب هاجسها في ذلك مشروع السيد رئيس الجمهورية المتمحور حول البناء القاعدي.

سيدي الوزير، في الحقيقة أثمن مجهوداتكم في بلورة استراتيجية تستجيب لخصوصيات كل جهة وإيلاء أهمية للانتصاب للحساب الخاص والمبادرة الفردية واحقاقا للحق من بين الوزارات القليلة التي عندها استراتيجية واضحة، ولكن تحتاج الى مزيد من التوضيح والمزيد من خطط العمل.

لكن المهم والضروري جدا استحداث خطة استراتيجية اتصالية تساعد على ترجمة الخطة والسياسة التشغيلية إلى واقع ملموس يمكن من خلاله الوصول إلى هدف من سياسة الدولة المنتهجة للحد من البطالة والوضع الشائك الذي تتسبب فيه للمواطنين على جميع الأصعدة.

كما تعرف سيدي الوزير، في إطار دورنا الرقابي يتم استدعاؤنا من طرف السلط الجهوية والسلط المحلية لمواكبة الأيام التحسيسية التي تقوم بها مصالح وزارتكم على المستوى المحلي.

في هذا الإطار تم استدعائي في مناسبتين بالنسبة للأيام التحسيسية حول تشجيع المبادرة الفردية والانتصاب للحساب الخاص وقروض رائدات والأيام التحسيسية حول بعث الشركات الأهلية، ولكن سيدي الوزير في هاتين المناسبتين عدد الحضور لم يتجاوز العشرة أشخاص فقط نصفهم معروف وسبق التعامل معهم من قبل.

يعني تخيل سيدي الوزير أيام تحسيسية على مستوى معتمدية سكرة ككل فيها فقط عشرة معطلين ولو أحترز سيدي الوزير على مصطلح أيام تحسيسية، من الأجدر أن نسميها أيام تفسيرية أو تحفيزية لأن شبابنا واع جدا وضاعت أعمارهم في البطالة والبحث عن فرصة وهناك ملاحظة لم تعجبني مطلقا ذكرت من قبل منظوريكم بمكتب التشغيل والعمل المستقل بأن شبابنا اتكالي ولا يريد العمل ولا يبحث، أقول لك لا سيدي الوزير شبابنا واع ومتحمس وحين نضعه على السكة فإنه يبدع بما للكلمة من معنى.

سيدي الوزير، من الضروري أن تطور وزارتكم من خطتها الاتصالية أولا وتراقب منظوريها الذين يسوقون ويترجمون سياستكم الشغلية المستحدثة على المستوى الجهوي والمحلي ثانيا.

مثلا سيدي الوزير، نحن كدولة في كل الانتخابات نجد الاشهار والتحفيز للتوجه لمكاتب الاقتراع في كل مكان وتبث الومضات الاشهارية في كل خمس دقائق والرسائل النصية و"flyers" وإذاعة والتلفزة وغيره لتحسيس المواطن بأهمية التوجه لمكاتب الاقتراع.

فعلنا ذلك لأننا وقتها في حاجة إليهم ولكن في معلومة تتعلق بالتشغيل وإيجاد فرص شغل لشباب أضاع نصف عمره في البطالة جراء سياسات فاسدة وعندما يكونون في حاجة لنا للإيفاء بوعودنا الانتخابية لا يجدون سوى التعتيم على المعلومة وغياب استراتيجية اتصالية مجدية وعامة وفعالة.

سيدي الوزير، ملاحظة أخيرة أسوقها بكل لطف، هذا الدليل من المفروض ألا يوزع علينا كنواب لأننا مشرعين وسياسيين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيدة فاتن. تفضلي.

السيدة فاتن النصيبي

شكرا السيدة الرئيسة،

نحن كمشرعين وسياسيين نعي جيدا ماهية الشركات الأهلية ونعرف ماهية البناء القاعدي والبديهي أن يوزع هذا الدليل على المواطنين وطالبي الشغل ليطلعوا على كل ما يخص الشركات الأهلية لأنه في اعتقادهم لأن باعثيها لابد أن يكونوا من أصحاب رؤوس الأموال ومن أصحاب الشهائد العليا ويجب أن نؤكد لهم أن الاستثمار في هذا الإطار يتم أيضا في حرفتهم للحد من البطالة والدفع بنسق النمو الاقتصادي للبلاد.

وفقكم الله سيدي الوزير وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة نورة شبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل،

ومرحبا بالسيدة كاتبة الدولة والإطارات المرافقة،

السيد الوزير، إن فئة الشباب المنقطع عن الدراسة والذي لم يلتحق بمراحل التكوين المهني أو التأهيل المهني أو لم يتحصل على فرص عمل يكون عرضة للفراغ المحفوف بالمخاطر كما نعرف ووقاية هذه الفئة والاحاطة بها هي مسؤولية مشتركة وليست فقط مسؤولية وزارتكم ولكن تتداخل فيها وزارات التربية والشباب والرياضة والتعليم العالي والبحث العلمي وأيضا الشؤون الاجتماعية والأسرة وغيرها.

كل هذه الهياكل مسؤولة على هذه الفئة ولا بد من احكام الترابط فيما بينها وفي البرامج التي تعدها بطريقة مشتركة وفتح قنوات التواصل بين كل هذه الوزارات وهذه الفئة من الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة شملتهم اتفاقية مبرمة بين تونس ممثلة في وزارة التكوين والتشغيل والوكالة الفرنسية للتنمية في أفريل 2022.

التساؤل سيدي الوزير، هل أن الوزارة أو الدولة بشكل عام لها إحصائيات دقيقة على هذه الفئة وأظن أنه من الصعب حصرهم لأنه يمكن أن يكون مصدر هذه المعلومة وزارة التربية أو وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات المختلفة التي يمكن أن تزودنا بهذه المعلومات. أيضا ماهي هذه الفئة؟ وإلى أي مدي يمكن أن يقع ادماجهم في سوق الشغل أو في مراحل تكوين؟

وأيضا سيدي الوزير، كنتم أشرتم مشكورين في بيانكم الى ضرورة ربط التخصصات بسوق الشغل وأيضا لا بد هنا أن أقترح ربط التخصصات والتكوين المهني بخصوصيات الجهات وهنا أقترح مثلا على سبيل المثال وأربط بجهتي في قربة ونحن منطقة فلاحية لم لا يتم تعزيز مراكز التكوين المهني في جهتنا بالصناعات التحويلية التي يقبل عليها الشاب وأيضا فتح هذه المراكز أمام المرأة الفلاحة التي يمكنها أن تفيد وتستفيد.

شكرا سيدي الوزير وتمنياتي لكم بالتوفيق.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عليه زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له سبع دقائق. تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة للتكوين والتشغيل وإطارات الوزارة والوفد المرافق،

مداخلتي ستنبني على ثلاثة محاور وطني وجهوي ومحلي،

سيدي الوزير، في إطار انجاح الاقتصاد الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والتضامني لا بد من الإشارة إلى أن الشركات الأهلية هي مؤسسات اقتصادية يملكها أعضاؤها وتقدم خدمات ذات منفعة عامة مثلها في ذلك مثل التعاضديات والشركات التعاونية.

وتمثل جملة هذه المؤسسات الاقتصادية نهجا اقتصاديا مغايرا للخيار النفعي السائد لذلك سيدي الوزير كان من الضروري العمل على التكامل بين التعاونيات والتعاضديات والشركات الأهلية لإرساء نسيج اقتصادي وطني سيادي يساهم في تعميم الازدهار الاقتصادي.

سيدي الوزير، يجب أيضا تقريب المفاهيم لدى المواطنين والموظفين العموميين على حد السواء من أجل استخلاص دروس الماضي للاستفادة من الممارسات الفضلى في هذا المجال واجتناب الممارسات الخاطئة التي أدت في الماضي إلى تعطيل تجارب البلاد التونسية وتفخيخ الذاكرة الجماعية وحرمان المجموعة الوطنية من آليات اقتصادية مقاومة للهيمنة الليبرالية أخطاء على غرار التسريع أو التكثيف والتركيز دون إدراك الغاية المثلى لهذه المؤسسات التي يمتلكها عموم المواطنين المساهمين فيها الذين يتحولون من مجرد أهالي إلى مستثمرين.

سيدي الوزير، لا بد كذلك من إيجاد صيغ للتكوين وتنمية التعاون بين أعضاء الشركات الأهلية والأشكال التعاضدية الأخرى كما وجب الحرص على تكوين الموارد البشرية من موظفين عموميين حول هذه الأصناف من المؤسسات ما يجمعها وما يميزها عن بعضها البعض وكيف يمكن الاستفادة من التعاون فيما بينها.

سيدي الوزير، في المستوى الجهوي، التكوين والتشغيل بولاية مدنين، أصبحت مراكز التكوين في الصناعات التقليدية تراثا وشبه فارغة.

يجب إعادة النظر أيضا في الاختصاصات القديمة التي لم تعد مطلوبة ويجب بعث اختصاصات جديدة في مجال الطاقة والغاز والاتصالات.

أيضا مركز جهة الفجا بمدنين مركز نموذجي لكن للأسف سيدي الوزير غير مستغل بالطريقة المثلى.

مركز بو غرارة حول المياه، الميزانية مرصودة لكن السيد الوزير إلى حد الآن لا تزال حبرا على ورق.

منحة التكوين المهني 60 دينار بالقانون تصرف شهريا لكن للأسف سيدي الوزير المنحة تستخلص بعد عام وأحيانا بعد عام ونصف أو عامين.

المدخول السنوي الأقصى 10ألاف دينار منذ سنة 2013 يجب الترفيع فيه لأن الأجر الأدنى سيدي الوزير ارتفع.

أيضا ضرورة احداث مركز للفتاة الريفية بمعتمدية سيدي مخلوف وكذلك بمعتمدية بنقردان.

على المستوى المحلي بمعتمدية بنقردان سيدي الوزير، هذه المنطقة تعاني من التهميش ومن ارتفاع نسب البطالة وتمدد الفقر فيها ونطالب بمشروع إنجاز مركز التكوين والتشغيل بين قردان والميزانية مرصودة منذ سنة 2016، ولكن في آخر سؤال كتابي توجهت به إلى السيد الوزير السابق أجاب بأنه في مرحلة طلب العروض وإلى الآن سيدي الوزير، لم ينطلق المشروع ولم ير النور. سيدي الوزير، نحن في مرحلة بناء وتشييد وانتهت مرحلة التسويف والوعود.

أيضا سيدي الوزير، الرجاء مزيد العناية بالقرية الحرفية في بنقردان ومشاكل التدخل حقيقية وتستوجب التدخل العاجل.

مكتب التشغيل في بنقردان رغم المجهود المبذول سيدي الوزير خاصة من طرف السيد المدير جمال يحيى وبالمناسبة نوجه له التحية الا أنه لا بد من الترفيع في ميزانية الدورات التكوينية للأشخاص الراغبين في بعث مشاريع خاصة ولنا عدد كبير سيدي الوزير من باعثي مشاريع يرغبون في تلقي التكوين، ولكن الميزانية ضعيفة وخاصة ميزانية الدورات التكوينية والطلبات كثيرة والميزانية شحيحة رجاء الترفيع في ميزانية الدورات التكوينية.

أيضا لا بد من توسيع المكتب وتحديث تجهيزاته خاصة توسعة قاعة الأرشيف كذلك الرفع من عدد التربصات للإعداد للحياة المهنية.

أيضا مراجعة دليل إجراءات الانتفاع بعقود الحياة المهنية وكذلك شروط الانتفاع بها.

أيضا السيد الوزير، ضرورة الترفيع في المنحة المسندة للمتربصين 200 دينار شهريا للمتربص صراحة مبلغ زهيد.

أيضا مزيد الإحاطة بأصحاب المشاريع الصغرى من خلال منحهم قروضا ميسرة لتطوير مشاريعهم لاستقطاب أكبر عدد من المعطلين وفي هذه المناطق الحدودية والمهمشة سيدي الوزير نسب البطالة مرتفعة جدا ونسب خريجي وحاملي الشهادات العليا ممن تجاوزوا سن الأربعين مرتفعة جدا ولا بد من اجراءات استثنائية تضمن حق المواطن وكرامته في هذه المناطق المهمشة والمحرومة لعقود ولسنوات طويلة.

أيضا سيدي الوزير، ضرورة تشغيل وتشريك الشباب في هذه الجهات ببنقردان ومدنين في الاتفاقيات الدولية للتشغيل والتي تتم عن طريق وزارتكم في إطار اتفاقيات التعاون الدولي مع الدول خاصة مع إيطاليا.

سيدي الوزير، نرجو من سيادتكم الحرص والأخذ بعين الاعتبار بالنقاط المطروحة والحارقة وخاصة مركز التكوين والتشغيل في بنقردان لأنه صراحة سبع سنوات كثير جدا على أبناء ملحمة الصمود، ملحمة 7 مارس المجيدة.

سيدي الوزير، كل يوم تعطيل هو خسارة حقيقية وطنية سواء كان في التكوين أو كذلك في ارتفاع كلفة الإنجاز الذي يكلف المجموعة الوطنية التنقيص في ما يراد إنجازه في هذا المشروع. عاشت الجمهورية وتحيا تونس ولينتصر الشعب. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة مريم الشريف

شكرا السيدة الرئيسة،

مساء الخير،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سوف أستهل مداخلتي برقم حقيقة مفزع 70% من المنقطعين مبكرا عن الدراسة هم مراهقون ينقطعون عن الدراسة من السنة السابعة من التعليم الأساسي.

هذا المراهق هو في فترة حساسة من حياته ونعرف أن فترة المراهقة فيها تغييرات وتكون شخصية الطفل، فيها تغييرات هرمونية وبيولوجية في جسده وتفكيره فيجد هذا الطفل نفسه في الشارع عرضة لكل أنواع الانحراف والادمان والمخدرات والهجرة والعنف. لذا أنا كنائب شعب، الدكتورة مريم شريف أطالب بإعادة اجبارية التكوين المهني والتقني في منظومة التعليم واعتبارها حلا لتأطير المراهق المنقطع عن الدراسة.

كذلك إعادة الاعتبار للتكوين المهني، فلننزع عنا تلك النظرة الدونية للتكوين المهني التي تعتبره مصير الفاشلين، بل العكس يجب تشجيعهم على التكوين المهني وفتح آفاق جديدة لهم وتحفيزهم على التقدم وطلب العلم وتعرفون جيدا أن الشاب في سن المراهقة يمكن أن وينعزل ويصبح "anti-social" وبعد ذلك يندم على كل هذا وحين يصل لمرحلة الكهولة يجد نفسه في الشارع.

أعطيكم مثالا درس معي بكلية الطب طالب كان قد قام بتكوين مهني في مجال البناء وحين تقدم به العمر وتأكد من أهمية الدراسة أجرى مناظرة البكالوريا وتخرج من كلية الطب بتونس وأصبح طبيبا فهذه أهم نقطة بالنسبة لي.

يجب بعث مراكز التكوين المهني في مختلف المعتمديات فلا يعقل أن من يسكن في تونس يدرس في سوسة حتى نسهل الأمر على الأولياء ويكون التكوين المهني مسألة غير معقدة فحين يغادر الطفل الدراسة يجد التكوين المهني اذن يجب إيلاء لفتة كبيرة سيدي الوزير...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة.

السيدة مريم الشريف

مسألة أخرى سيدي الوزير، استمعت الى كلمة حضرتكم ولاحظت ارتفاع نسبة البطالة وهو أمر يؤسفني وسمعت عدة تشكيات من النواب بالرغم من أن ميزانية الوزارة لسنة 2025 هي 1040 مليار والسنة الفارطة 999 مليار بإضافة 4% والتساؤل يطرح نفسه أين تذهب الميزانية؟ حقيقة رقم كبير بالنسبة لإنجازات الوزارة مع كامل احتراماتي لكم سيدي الوزير.

في مداخلتكم كذلك السيد الوزير ذكرتم أن ارتفاع نسبة البطالة خاصة لأصحاب الشهائد العليا اذن يجب وضع استراتيجية جديدة والعمل بشراكة مع وزارة التعليم العالي وبعث شعب تواكب سوق الشغل ومتطلبات الاقتصاد والتنمية.

إحداث مدارس عليا في الطاقة المتجددة لدينا الشمس والهواء كذلك احداث مدارس عليا في الفلاحة الصحراوية والواحية، مدارس عليا في السياحة والثقافة، مدارس عليا في ثرواتنا كالفسفاط والحلفاء وترميم وصيانة الاثار والمعالم الأثرية والتاريخية لمواكبة التغييرات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم رياض بلال عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، تفضل.

السيد رياض بلال

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا سيدي الوزير والإطارات المرافقة،

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

قرأت في كتاب مهمة التشغيل والتكوين المهني لميزانية 2025 ما يلي: "يعتبر التكوين المهني أحد المكونات الأساسية للمنظومة الوطنية لتنمية الرأس مال البشري ويلعب دورا هاما في الاستجابة لجملة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة القادمة وذلك عبر مساهمته في توفير المهارات وتأهيل والمساهمة في التقليص من بطالة الشباب والاستجابة لتطلعات الأفراد والمواطنين وتعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي".

معتمدية طبلبة سيدي الوزير من ولاية المنستير على أتم الاستعداد لهذه المرحلة القادمة على أتم استعداد لتوفير المهارات، على أتم الاستعداد لتأهيل الكفاءات، الإرادة موجودة لكن بلوغ الغاية المنشودة يتطلب تدخل سيادتكم، سيدي الوزير في مسألتين:

أولا، مركز التكوين المهني بطبلبة الذي وقع إحداثه منذ سنة 1962 وقع إعادة تأهيله وتوسعته بكلفة تناهز 10 مليارات منذ سنة 2022 لكنه إلى يومنا هذا، لم يقم بدوره الحقيقي نظرا لما يشكوه من نقص في التجهيزات: في المبيت وفي المطعم وفي القاعات وفي الاختصاصات وكذلك في الموارد البشرية من حراس وقيمين ومكونين. فالرجاء لفتة كريمة من لدن سيادتكم، حتى يرجع هذا المركز العريق في طبلبة إلى نشاطه المعهود.

ثانيا، في حكومة سابقة تم الإعلان عن إحداث مركز قطاعي في مهن البحار بطبلبة وتم الإذن بدراسة المشروع وتم تكوين لجنة قيادة متعددة الاختصاصات تحت إشراف السيد المدير العام لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، تضم مختلف الوزارات والمنظمات المعنية بالاقتصاد الأزرق لصياغة مصنف مهن البحار التي ستحدد الأنشطة البحرية وخصوصيات قطاع مهن البحار في تونس في أفق سنة 2050 في إطار نظرة استشرافية طويلة المدى مع الاستئناس برأي الكتابة العامة لشؤون البحر برئاسة الحكومة التي من مهامها تقديم المقترحات للنهوض بقطاع التكوين في المجال البحري وتنميته ومتابعة تنفيذها.

انعقدت جلسة عمل في 1 أكتوبر 2021 بإشراف كاتب عام ولاية المنستير وكافة الإطارات المعنية بمتابعة نسق تنفيذ مشروع إحداث مجلس قطاعي للتكوين في مهن البحار بطبلبة حيث وقع التأكيد على تخصيص العقار من الملك العمومي البحري المزمع توفيره لإحداث هذا المركز.

ملخص الموضوع سيدي الوزير، طبلبة في حاجة ماسة وملحة لبعث مركز قطاعي للتكوين في مهن البحار، وذلك للأسباب التالية:

- تطور الأسطول البحري بميناء طبلبة حوالي 400 وحدة،

- وفرة الإنتاج وخاصة السمك الأزرق الذي يمثل 75 % من إنتاج الولاية،

- تطور صناعة السفن الخشبية والبلاستيكية وصيانتها،

- توسعة الميناء التي تتطلب أعداد مهمة من اليد العاملة المختصة هذا المحيط الاجتماعي والاقتصادي المتوفر حصريا بميناء طبلبة والذي يجب تطويره عن طريق التكوين العلمي والمهني الملائم لتلبية حاجيات القطاع.

الأرضية مناسبة السيد الوزير لإحداث مركز قطاعي للتكوين في مهن البحار.

سيدي الوزير، خلاصة الأمر أوصيكم خيرا بمركز التكوين المهني بطبلبة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد رياض، تفضل.

السيد رياض بلال

...حتى تكتمل تجهيزاته ويقع دعمه بالموارد البشرية اللازمة، كما أوصيكم خيرا بمسألة إحداث مركز قطاعي للتكوين في مهن البحار بطبلبة مع الشكر والسلام عليكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتب الدولة وبجميع الإطار المرافق،

سيدي الوزير، يعتبر التكوين المهني إحدى الدعائم والمحركات الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير اليد العاملة الماهرة للنهوض بالقطاعات الصناعية والفلاحية والسياحية وغيرها، قصد مواجهة المشكلات المتعلقة بالبطالة وتقليل حدة الفقر والتكاليف الباهظة المتعلقة بالتعليم العالي، هذا من حيث المبدأ السيد الوزير، لكن في الواقع ما نراه أمر اخر، التكوين المهني لم يتم مراجعته منذ سنين وآلياته تعود إلى التسعينات مراكز التكوين المهنية تنتج عاطلين عن العمل بشهادة من مراكز التكوين المهني.

وبالتالي سيدي الوزير، لا بد من مراجعة المهن وتفعيل المرصد الوطني للمهن لأقلمة المناهج وأنواع التكوين المهني حسب حاجيات السوق وحسب الجهات وبالتالي، لا بد من جغرفة التكوين المهني وإعداد خارطة لأنواع التكوين المهني حسب حاجيات المؤسسات بالجهات، وفي نفس الوقت انفتاح مؤسسات التكوين المهني على المؤسسات الاقتصادية والبحث في الحاجيات اللازمة للتكوين لإنجاح المؤسسة من جهة، وفي نفس الوقت التقليل من نسبة البطالة.

كذلك السيد الوزير ما نلاحظه أن مراكز التكوين المهني تكاد تكون منعدمة بالأرياف، تتركز بالأساس في المدن وهذا ما يمثل إرهاقا وتفقيرا لكاهل الولي بمصاريف الإعاشة والتنقل وحتى أن بعض مراكز التكوين ببعض المدن تفتقد للمبيتات وعلى سبيل المثال المركز القطاعي للصيانة بالحي الصناعي بنابل، تم إحداث المبيت منذ ثماني سنوات ولم يتم فتحه إلى هذا التاريخ.

لا بد من فتح بحث سيدي الوزير في موضوع المبيت الموجود في مركز التكوين تم بناؤه منذ ثماني سنوات لم يتمتع به التلاميذ ولم يتم استغلاله كما ينبغي في الحقيقة هذا يعتبر حسب رأيي إهدارا للمال العام.

في نفس الوقت لماذا لا نفكر في إحداث وحدات جهوية للإعاشة وللإقامة حتى نضغط على تكاليف الإقامة بالنسبة للمتكونين.

سيدي الوزير، لابد من التفكير في مراجعة زمن التكوين لأن فترات التكوين حاليا تعتبر طويلة بالنسبة لإمكانيات وحاجيات التلاميذ من التكوين.

وعلى مستوى جهوي: مركز فنون اللهب بمدينة نابل، يعتبر المركز الوحيد بالجمهورية الذي يوجد فيه مجالات

خصوصية متعلقة بالبلور المنفوخ وتذويب المعادن والحديد المطرق ولكن في الواقع هذا المركز يكاد يكون مفرغا من المتكونين والمكونين بمعنى مركز بهذه القيمة غير مستغل على الوجه الذي بعث من أجله ولذلك لا بد من تصور رؤية جديدة لهذا المركز وإحداث لجنة قيادة لتصور عملية إحياءه من جديد ويرجع بالنفع على المنطقة وعلى الجمهورية بصفة عامة.

في نفس السياق، بهذا المركز محضنة مؤسسات غير نشيطة وهنا المقترح، لما لا يتم استغلال هذه المحضنة واستغلالها كـ "plateforme" أو منصة للشركات الأهلية أي بعث شباك موحد يسدي جميع الخدمات مثل التمويل من طرف"BFPME" أو البنك التونسي أو وكالة النهوض بالصناعة، وكالة النهوض بالفلاحة من أجل إحداث المؤسسات والمرافقة والمتابعة واختيار هذا المكان عن قصد باعتبار قربه من مركب جامعي يأوي الكثير من الأساتذة الجامعيين والمكونين والميسرين "Les facilitateurs".

سيدي الوزير، نحن بصدد الحديث عن الشركات الأهلية: في الكتيب المتعلق بالمهمة، 69 شركة أهلية تم تكوينها، ولكن 21 شركة تحصلت على إشعارات تمويل يعني تقريبا..

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للسيد الزميل المحترم.

السيد سامي رايس

لدي خمس دقائق.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

سبق وأن أعلنت عن خمس دقائق.

السيد سامي رايس

شكرا، إن الشركات الأهلية تعاني من الكثير من العراقيل وهنا أريد أن أتحدث عن الشركة الأهلية بمدينة بني خيار، أول شركة حضر فيها السيد رئيس الجمهورية، لكنها تعاني من العديد من المشاكل وبالأخص مع وزارة الفلاحة بخصوص تقسيم المقاسم وتسييجها كان من المفروض أن نعقد جلسة عمل بخصوص هذه الشركة الأهلية لحل الإشكاليات المتعلقة مع وزارة الفلاحة.

في نفس السياق، بالنسبة للشركات الأهلية، ماذا فعلتم سيدي الوزير مع وزير أملاك الدولة بخصوص تنقيح القانون المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية من أجل تمكين الشركات الأهلية لاستغلال الأراضي الدولية غير المستغلة من أجل تثمينها واستغلالها من أجل خلق الثروة؟ وشكرا على الاستماع.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الستار زراعي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بوزارة التشغيل والتكوير المهني وعلى رأسها السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية،

لم تأت إلى هذا المكان هكذا جزافا ولهذا نطالبكم سيدي المحترم بتدعيم هذه الشركات وأن تكلفوا فريقا بالتنسيق مع السيدة كاتبة الدولة من أجل النهوض بتونس ولأننا نعرف أهمية هذا المشروع الذي نجح في العديد من الدول ولأنه مشروع السيد الرئيس ولا نقول السيد الرئيس بطريقة القطعان، أبدا لأننا مؤمنين بنزاهته وبحبه إلى هذه البلاد.

سيدي الوزير والسادة الرؤساء المديرين العامين، سأحاول عدم الحديث بطريقة تقليدية لأنه سبق أن نقدنا كل الحكومة وكل الوزراء الذين جاؤوا إلى هنا وحتى نقدنا كان نقدا بناء ومن أجل النهوض بتونس لكنني العبد المتواضع لله سبحانه، أعرف ما هي مشاكل تونس ولماذا نحن هكذا منذ 1956، لأنه في عهد الحبيب بورقيبة رحمه الله، لم تكن هنالك إرادة سياسية وفي عهد المرحوم بن علي، لم تكن هنالك إرادة سياسية وفي العشرية وبعد أن قمنا بثورة تخلفنا وللأسف ووقعت فتنة.

اليوم ونحن في مرحلة العبور وفي مرحلة البناء والتشييد وفي مرحلة مسار جويلية، لا بد أن نؤمن ونهندس إلى هذه البلاد التي تعج بالعديد من الكفاءات والعلماء.

هذه البلاد التي لا ينقصها شيء تعج بالعديد من الثروات، موقعنا الجغرافي خاصة، فما المشكل وأين المشكل؟ المشكل أنه لا توجد لدينا إرادة سياسية وحتى الإرادة الشعبية في بعض الفئات ما زالت لم تتوفر. ماذا ينقصها تونس؟ عندما أقول وزارة التشغيل والتكوين، التشغيل الذي هو أزمتنا، أين شبابنا؟ في المقاهي، بعيدا عن مراكز التكوين، أين دوركم؟ عليكم برسم سياسة إستراتيجية لإنقاذ هذا الشباب.

لا يجب أن نعمل بطريقة رعوانية، بطريقة متخلفة أين كفاءاتنا، يجب أن نفكر بطريقة صحيحة لنعرف أين يكمن المشكل وأين يوجد الفساد، الفساد في الإدارات ونحن من أجل تونس لا نخجل ولا نخاف إلا من الله سبحانه وتعالى ونحترم الوطني ونحترم الموظف الذي سينتج.

رؤساء ومديرين عامين ووزراء وحكومة ودولة كاملة، أين أنتم يا سادتي الكرام؟ الشعب التونسي مل واختنق، صبر..

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بوزارة التشغيل والتكوين المهني،

مرحبا بالسيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة والسادة المديرين العامين،

صراحة هي مطالب قديمة منذ السنة الفارطة تحوم حول التكوين.

كما تعرفون القصرين لا تحتوي على كثير من الكليات أو الجامعات بها أربع معاهد فقط من نوع "ISET" ومدرسة المعلمين وعليه سيدي الوزير، كما قلت هي مطالب قديمة، حان الوقت لتحيين ما تقدمه هذه الوزارة من حيث التكوين المهني لأبنائنا التلاميذ، فعندما نقوم بجرد لأنواع التكوين أو الاختصاصات في القصرين نجدها ما زالت نوعا ما بدائية: تحوم حول البناء، الميكانيك العام، النجارة، الحدادة، ولم نصل إلى كل ما تتطلبه سوق الشغل المحلية أو الخارجية.

ندعوكم سيدي الوزير، إلى التفكير فيما هو جديد، ما هو حديث رقمي يتماشى مع السوق الجديدة، لعلنا نعوض هذا النقص الذي كان سببه التعليم العالي.

سيدي الوزير، القصرين معروفة بأراضيها الشاسعة الحكومية، ثم أنها قطب صاعد في الفلاحة، على سبيل الذكر معتمدية فوسانة هذا قطب صاعد بأتم معنى الكلمة وليست بالفلاحة البدائية، فلاحة متطورة، يعني "سواني" متطورة جدا وفي كل مرة نطالب بإحداث تكوين مهني للفلاحة، يقولون مركز سبيطلة وهو بعيد على هذه المناطق الفلاحية، لذلك إن كانت هناك إمكانية أن يكون في معتمدية فوسانة فرع لمركز سبيطلة فنقرب التكوين من تلاميذنا، ثم ديوان الأراضي الدولية وكما تعلمون هذه الثورة الجديدة التي أثارها السيد رئيس الجمهورية داخل الدواوين، لما لا نستغل هذه الدواوين وأنا كنت قد زرت ديوان الأراضي الدولية بالقصرين الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي لماذا لا يتم استغلال هذه الدواوين في التكوين خاصة في تكوين التلاميذ الصغار.

نقطة ثالثة وأخيرة، أراضي الدولة التي تم تقسيمها مؤخرا في إطار التشغيل، بعد أن تم تقسيمها، تراجعت السلطة الجهوية على تقسيمها، لا أدري بتعلة وجود الشركات الأهلية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم غسان يامون عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، أردت التحدث عن مركز التدريب المهني بحومة السوق جربة تم تدشينه السنة الفارطة، لكن للأسف لم يتم تجهيزه بالتجهيزات الملائمة وبقوا يستعملون التجهيزات القديمة التي لم تعد صالحة مع تطور الزمن، لذلك سيدي الوزير يجب تجهيزه في أقرب وقت في كافة الاختصاصات لأنه يشكو من نقص في المعدات وهو يمثل مكسبا كبيرا لجزيرة جربة، لكن للأسف نجد بناية فارغة لا يمكن للتلاميذ والمتكونين إيجاد الآلات التي سوف يتعلمون بها.

ثانيا، سيدي الوزير المركز القطاع للتكون في الطاقة في جزيرة جربة تم افتتاحه منذ التسعينات، ومنذ سنة 1996 لم يتم تجهيزه بأي معدات جديدة، أي أن المعدات الموجودة بالية وغير صالحة للاستعمال لتلاميذنا حاليا.

أيضا سيدي الوزير، نطالب بإعادة هيكلة مركز التكوين في الحرف التقليدية بجزيرة جربة ودعمه بالموارد البشرية وبالتجهيزات ودعم المركز ككل.

أمام الثلاث مراكز التكوين المهني في جزيرة جربة السيد الوزير لا يوجد مبيت، مبيت للتلاميذ في التكوين المهني بمختلف أصنافه ونحن نعلم أن هذا المركز يتوافد عليه عديد التلاميذ من الجنوب الشرقي، لذلك نطلب السيد الوزير تخصيص وتركيز مبيت لتلاميذنا ولأبنائنا لنوفر لهم جميع الظروف الملائمة للنجاح وشكرا سيدي الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا سيدي الوزير،

مرحبا بالسيدة كاتبة الدولة ومرحبا بإطارات الوزارة،

السيد الوزير، ستكون مداخلتي موجهة لوكالة التكوين المهني.

ننطلق من المهمة السيد الرئيس، يعتبر التكوين المهني أحد المكونات الأساسية للمنظومة الوطنية لتنمية الرأس المال البشري ويلعب دورا هاما في الاستجابة لجملة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة القادمة وذلك عبر مساهمته في توفير المهارات وتأهيل الكفاءات والمساهمة في التقليص من بطالة الشباب والاستجابة لتطلعات الأفراد والمواطنين وتعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

الإستراتيجية مهمة جدا في مجال التكوين المهني، في المنستير لدينا 32 ألف م2 على ملك الوكالة وهي موجودة في أفضل مكان في المنستير، سعر المتر مربع هناك لا يقل عن 3000 دينار، يوجد مركز الإكساء وكان مبرمجا مركز مهن البناء وما يتبعه، عندما جاءت شركة سماء دبي طالبت بأن تكون هناك نسبة معينة في البلاد، في الجمهورية، من المراكز في اختصاص البناء وتوابعه لتأمين إنجاز المشروع بتوفير اليد العاملة المختصة.

تم اقتناء العقار على أساس أنه سيتم إنجاز "un centre pilote" في البناء والمركز قامت بتبنيه " l'agence française de développement" وقامت بضخ الأموال السيد الوزير وحتى دراسات "l'implantation des machines" تم القيام بها السيد الوزير، ولو تقوموا بالاطلاع على الدراسات وعلى الملف تجدون "les détails des détails" لكن بقدرة قادر بعد الثورة بطبيعة الحال وبالنظر إلى التميز الإيجابي تم تحويل هذا التمويل لإنجاز مراكز أخرى داخل الجمهورية، لا بأس في ذلك كلها تتبع الجمهورية لا يوجد لدينا مشكل ولكن السيد الوزير اليوم المشروع جاهز وفيه اختصاصات متعددة، نجارة الألمنيوم، "l'électricité, bâtiment, les ascenseurs" الجبس... كل الاختصاصات متوفرة السيد الوزير واليوم من يريد الحصول على شهادة في الكفاءة في مهنة البناء فإنه يذهب للنفيضة.

من جهة أخرى سيدي الوزير، هناك مركز للتدريب المهني في المجال شبه الطبي وتوجد أيضا إلى جانبه أرض مهملة موجودة أيضا في أفضل الأماكن بالمنستير بمساحة تقدر تقريبا بـ 3000 م هذا في المجال شبه الطبي، أي أنه يقوم بتكوين الإطارات الشبه الطبية: صناعة الأسنان، " la préparation Pharmaceutique" والعديد من الاختصاصات السيد الوزير، لذلك لما لا تقع توسعة هذا المركز وتأمين التكوين في كل هذه المجالات شبه الطبية.

السيد الوزير، اليوم حتى مركز سوسة الذي كان يوجد به اختصاصات: تقنية المسح الطبوغرافي، التهيئة العمرانية،

صيانة آليات أشغال الموانئ، صيانة آليات الأشغال، تقنيات الطرقات، البناءات، أين ذهبت كل هذه الاختصاصات؟ وهذه الاختصاصات سيدي الوزير، هي اختصاصات مطلوبة وإن لم تعد مطلوبة لدينا في تونس، فهي مطلوبة في الخارج، إذا كنا نفكر اليوم في الهجرة المنظمة.

لنستفيد من تاريخنا سيدي الوزير، هذه المراكز كانت تسمى سابقا بـ "مراكز الإتقان المهني" وهذه التسمية معبرة أكثر ولكن كيف تطلبون من هذه المراكز أن تؤمن اليوم هذا الإتقان المهني عندما أجد هنا أن ميزانية التأجير والتسيير ترتفع وميزانية التدخل وميزانية الاستثمار تشهد انخفاضا.

السيد الوزير، لضمان جودة التكوين، سيدي الوزير، لابد من إرجاع التفقد البيداغوجي للمكونين، لا بد اليوم من تقييم عملية التكوين وأداء المكونين لأن 12 ساعة و18 ساعة للمكون هو ليس أستاذ جامعي في الخارج يقدم المكون 39 ساعة تكوين ونحن هنا يعمل 12 ساعة و18 ساعة وتفكيره في شركته الموجودة جانبا، اليوم هل نريد أن نقوم حقيقة بالإتقان المهني أم لا، هل نريد اليوم أن تكون لدينا يد عاملة مختصة أم لا؟ ليس بالإمكانيات فقط، بل عندما يكون لدي مكون جيد ونحن لدينا "les génies" في تونس بأقل الإمكانيات يمكننا تكوين يد عاملة حقيقة مختصة.

هذه المراكز فيها ثقل تنموي كبير سيدي الوزير، أكثر وكالة تشغل المهندسين في جميع الاختصاصات و"potentiel" المهندسين الموجودين اليوم في هذه الوكالة كبير، ماذا نقدم؟ لقد حان الوقت السيد الوزير للقيام بالجرد العام للوكالة، لقد حان الوقت لنعرف ماذا يوجد الآن بالوكالة، ماذا ورثت وماذا تركت، وعلى ماذا حافظت، العديد من الأشياء السيد الوزير اندثرت فقد كانت لدى هذه الوكالة إمكانيات رهيبة سيدي الوزير.

"Les pôles" التي كانت موجودة سيدي الوزير في منزل بورقيبة وفي قابس وفي سوسة وفي القيروان وفي المنستير للكهرباء وللآليات العامة وحدادة وغيرها، أين هي سيدي الوزير هل حان الوقت لإرجاعها أم لا؟ اليوم هناك عمل كبير ينتظرنا السيد الوزير.

لا أتصور السيد الوزير أن وكالة موزعة على أربع إدارات أقل إدارة متكونة من أربعة طوابق واحدة في نهج ليبيا والأخرى في ابن الجزار والأخرى في نهج البرازيل وواحدة في نهج الحرية حتى من يتعامل مع هذه الإدارة ومع هذه الوكالة يضيع نتيجة كل هذا التشتت في المقرات وهو أمر لا يعقل.

اليوم نحن نعول حقيقة على هذه الوكالة سيدي الوزير، اليوم لدي 135 مركز سيدي الوزير لا يمكنها أن تكون سوى 60 ألف تقريبا في السنة وفي المقابل لدي 120 ألف تقريبا منقطع عن التعليم، تقريبا إن لم نقل أكثر أي أن التكوين المهني اليوم في هذه الوكالة لديه مهمتين: مجابهة الانقطاع المدرسي وما وراءه من انحرافات خطيرة ومن أخطار على المجتمع ومن جهة أخرى، توفير المادة اللازمة للهجرة المنظمة وهي قادرة اليوم على حل العديد من الإشكاليات في هذه البلاد سيدي الوزير.

نحن نعول عليكم سيدي الوزير، فأنت ابن هذه الوكالة، نحن نعول على إطارات الوزارة سيدي الوزير، أعلم أنكم واعين بذلك حقيقة ونحن نعلم بأن الإمكانيات ضعيفة وبأن الميزانية ضعيفة لكن سيدي الوزير اختصاصكم وقوتكم هنا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أعيد النداء للسادة الزملاء الآتي ذكرهم للالتحاق بالقاعة: السيد المنصف المعلول، السيد حاتم الهواوي، السيد غسان يامون، أيضا السيد لطفي الهمامي، السيد أحمد بنور، السيد رضا الدلاعي، السيد بلال ابن المشري والسيد محمد بن حسين، السيد شكري بن البحري والسيد عصام شوشان.

السيدة للزميلة المحترمة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق. تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

سيدي الوزير، يجب أن يهدف اليوم التكوين المهني إلى تأهيل كفاءات مهنية لسد الفجوة والنقص في سوق الشغل ولكن ليس لمضاعفة نسبة البطالة، اليوم هنالك من المتخرجين من مراكز التكوين عاطلين عن العمل لذلك أصبح من الضروري:

- مراجعة ملفات التنظير والوحدات في بعض الاختصاصات التي لا تواكب التكنولوجيات الحديثة والتي لا تواكب العصر ومتطلبات سوق الشغل،

-ضرورة تجديد معدات وتجهيزات التكوين لمراكز التكوين المهني العمومي والخاص،

-ضرورة متابعة تنشيط الحياة الجماعية بمراكز التكوين المهني التي تكاد أو تنعدم في المراكز، وخاصة في المناطق الداخلية،

- رصد منحة محترمة للمتكون اليوم، السيد الوزير 60 دينار أصبحت لا تفي بالغرض في ظل ارتفاع الأسعار فمن غير المعقول أن منحة 60 دينار يتحصل عليها بعد سنة أو بعد سنتين لأن المتكون له مستحقات شهرية ولديه احتياجات،

- ضرورة مراجعة توزيع المكونين والإطار البيداغوجي وأعوان المساندة والتكوين في مراكز التكوين المهني هناك مراكز يوجد بها عدد قليل جدا من المتكونين مقابل عدد كبير من المكونين، وهذا لا يستقيم،

- ضرورة إبرام اتفاقيات مع مراكز تكوين مهني خارج الوطن لتبادل اللقاءات والمقابلات والخبرات والانفتاح على التطورات والتكنولوجيات والتقنيات الحديثة وذلك للنهوض بالنسيج الاقتصادي في تونس.

نعلم أن وزارتكم تقوم بهذا الدور، ولكن هذا يقتصر على المدن الكبرى لتونس بمشاركة المتكونين، سيدي الوزير، حتى المناطق الداخلية لها حق في المشاركة في هذه الاتفاقيات، فالمناطق الداخلية التابعة للدولة التونسية.

-توفير مكونين ومدرسين في اللغات وفي قوانين الشغل وغيرها من الاختصاصات اللازمة لاستكمال هذا التكوين في جميع مراكز التكوين المهني، وهذا ما يساعد المتخرجين على

خلق فرص العمل بالخارج ويسهل عليهم عملية التواصل مع العالم،

-ضرورة تفعيل الأمر المتعلق بإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني وضرورة التسريع في إحالة الأمر المتعلق بإعادة هيكلة الوكالة التونسية للتكوين المهني على أنظار مجلس نواب الشعب،

-خلق فرص التعليم المستمر الذي يعتبر أداة حيوية لتحديث المهارات والكفاءات ويساهم في تعزيز فرص التقدم في المسار المهني، حيث أنه جزء لا يتجزأ من الحياة المهنية، لذلك على مؤسساتنا وشركاتنا مساعدة الموظفين والعاملين بها على التعلم المستمر ويجب أن تتحمل جزء من تغطية هذه التكاليف، كما تقدم الحكومة دعما ماليا في ذلك وجزء يتحمله المشاركون في التعليم المستمر وذلك عبر دورات تدريبية إلى برامج دراسية ممتدة وهذه البرامج تؤدي للحصول على شهادات تخصيصية معترف بها دوليا.

أصحاب الشهائد العليا العاطلين عن العمل، ما هو تصور الوزارة اليوم في هذا الموضوع؟ نحن نعلم أن هذا ليس دور وزارة التشغيل وحدها، بل أن لملف يدرس على مستوى كل وزارات الحكومة، لكن يجب أن يكون لدى وزارة التشغيل تصورا واضحا ومقترحات وقرارات.

هل هناك اليوم، إستراتيجية واضحة لإدماج العاطلين عن العمل خاصة من أصحاب الشهائد العليا في سوق الشغل وفي مؤسسات الدولة أم لا؟

ثم أنتقل جهويا سيدي الوزير، جل المشاريع معطلة في ولاية الكاف، وأصبح عنواننا هو التعطيل في هذه الولاية، في الدهماني، المبيت التابع لمركز التكوين والتدريب المهني يتسع لـ 130 سريرا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيدة الزميلة.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيدة الرئيسة،

كذلك التجهيزات الإضافية ومعدات التكوين، أيضا مركز التكوين والتدريب المهني بالكاف، البناية جاهزة وموجودة، لكن التجهيزات غير موجودة.

نفس الشيء بالنسبة لمركز التكوين والتدريب المهني بالسرس، كذلك مركز الفتاة الريفية بالسرس هذا المركز بقي اليوم يعمل " en veilleuse" بدون "équipement" المبيت بدون أسرة والمطعم بدون معدات وأغلب الاختصاصات لا تتوفر لديهم التجهيزات اللازمة.

المركز القطاعي للتكوين في المعدات الفلاحية بالكاف أيضا الذي تعرض لعدم احترام الآجال على مستوى الدراسات وقع إلغاء البناء والمعدات ونسأل اليوم، هل برمجت الوزارة هذا المشروع على ميزانية الوزارة أم سيقع التفاوض من جديد مع هذا الممول أو ما هو مآل هذا المشروع.

اليوم في ولاية الكاف وبالتحديد في منطقة سيدي أحمد الصالح، معتمدية تاجروين كارثة أخرى تضاف وهو حادث مرور لعاملات فلاحيات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له دقيقتان، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

وكما يقال "يوفى مال الجدين وتبقى صنعة اليدين".

مرحبا بوزارة 1040 مليار كميزانية سنة 2025 و980 مليار ميزانية 2024، في واقع يتسم بالبطالة وبافتقاد تونس لليد العاملة المختصة في مختلف الاختصاصات: نجارة، دهن، حدادة، سباكة وغيرها وحتى الأشخاص الذين هاجروا بطريقة غير شرعية لم يجدوا حظهم لأنه لا يوحد لديهم تكوين وحرفة في أيديهم.

وهنا أقترح على الحكومة بما أن بتونس تمسح 12 مليون نسمة: 2 ملايين من عمالنا بالخارج و4 ملايين من الطبقة الشغيلة في القطاعين العام والخاص أي يتقاضون أجرا وهم مرسمين بقي 6 ملايين تونسي تحت خط الفقر أو هم معطلين عن العمل.

أقترح أنه في سنة 2025 نقوم بتوزيع الألف مليار على 6 ملايين مواطن كل مواطن له الحق في 166 مليون بكبيرهم وصغيرهم وكفانا من الشعارات وكل عائلة تقوم بإحداث شركة أهلية وبذلك يتم إنعاش الحركة الاقتصادية.

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الوزير، لن أتطرق إلى البناية الجديدة الملاصقة لمكتب التشغيل بالمهدية التابعة لكم والباقية لسنوات متروكة وغير مفعلة، لن أعرج على مركز التكوين والتدريب المهني بقصور الساف متى يقع عرضه ضمن طلبات العروض، لن أتطرق لافتقاد مراكز التكوين للمواد الأولية وتفتقد لميزانية وهي رأسمال للتكوين، لن أتحدث عن مدى ملاءمة التعليم للتكوين وبين التكوين وسوق الشغل، البلاد أفرغت من اليد العاملة المختصة كذلك من دون السؤال عن المآل الحقيقي للميزانية والذي لا يصل منه للمتكونين إلا الفتات من ذلك منحة التكوين المهني الكثير من الأموال تذهب أيضا في الكراء وللأعوان، بل أذكركم بأنه من يريد إقامة بناء جديد عليه أن يزيل في مرحلة أولى ما...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد أحمد بنور

بل أذكركم بكونه من يريد إقامة بناء جديد، عليه أن يزيل في المرحلة الأولى ما تراكم من أنقاض، حيث السيد الوزير، هل قمتم بإحالة تقرير دائرة المحاسبات المتعلق بالمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية بما تضمنه من عديد الجنايات المتعلقة بالتحيل من أجل نهب المال العام إلى وكالة الجمهورية؟

كذلك لا يخفى عليكم أن وزارتكم وضعت سنة 1997 المصنف الوطني للمهن، إلا أنه تبين أنه متخلف وغير متلائم مع التصنيف الصناعي الدولي للأنشطة الاقتصادية الموضوع

من قبل الأمم المتحدة والتصنيف النموذجي للمهن الموضوع من قبل المكتب العالمي للشغل، فلماذا لم تبادروا بملاءمته مع معايير الدولية وبالعمل على تنظيم أغلب المهن المهمشة وغير المنظمة بقوانين وذلك حفاظا على حقوق المستهلك.

سيدي الوزير، هل أنتم على علم بأن مكاتب التكوين جلها متحيلة منها أيضا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي، شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد رضا دلاعي

شكرا، نرحب بالسيد الوزير وكاتبة الدولة والوفد المرافق لهما،

تعتبر وزارة التشغيل والتكوين المهني أهم رافعة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ولتحقق هذه الغاية، يجب أن نقدم رؤية جديدة للتكوين المهني، يجب أن تكون وزارة التكوين والتشغيل مثلها مثل المؤسسات التربوية تفتح أمام التعليم العالي كما هو الحال في بقية الدول كفرنسا، هناك تجارب كثيرة يجب أن لا تكون وزارة التكوين مجرد ملاذ للمنقطعين عن الدراسة فقط، يجب أن تكون هناك رؤية وطنية جديدة وتصور جديد وهيكلة جديدة للتكوين المهني حتى يفتح الباب أمام التعليم العالي ليقبل عليه الناس أكثر فأكثر وهناك تجارب متعددة في العالم يمكن الاستلهام منها.

النقطة الثانية، فتح مجال التكوين المشترك مع بعض الدول العربية والأجنبية في اتجاه تجويد التكوين المهني.

كذلك مدى نجاح برنامج التمكين الاقتصادي والموزع بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التشغيل والتكوين ووزارة المرأة والأسرة ووزارة الفلاحة والموارد المائية، نحن ندعو الحكومة إلى أن يكون هناك منظومة موحدة حتى تحقق الإنصاف وتحقق الغاية المنشودة من هذه البرامج.

نقطة ثانية، تتعلق بتقييم الشركات الأهلية وهي مهمة جدا، ربما سابق لأوانها أن نقوم بتقييمها لكن كذلك يمكن أن تكون بالتوازي مع قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يمكن أن يكونا في نفس المسار وهو تحت تصرف وزارة التكوين والتشغيل وقد تمت المصادقة عليه في 16 جوان 2020، أين وصلت الأوامر الترتيبية؟ أعتبر بأن بالشركات الأهلية وبقانون الاقتصاد التضامني والاجتماعي يمكن أن نحقق الغايات المنشودة.

نقطة ثالثة سيدي الوزير، تتعلق بمراكز التكوين المهني، نريد أن ندفع باتجاه أن تكون هناك مراكز تكوين مهني في كل المعتمديات، لأن هناك معتمديات مشمولة ومعتمديات غير مشمولة في مختلف الولايات حتى ندعم فرصة المدرسة الثانية وهنا أريد ابلاغ مطلب من أهالينا في جهة نفزة وهو إحداث مركز مهني متعدد الاختصاصات والجهة فيها مجالات مختلفة، يوجد بها المجال السياحي والمجال الفلاحي، فيها المرأة العاملة عندما تريد أن تحصل على قرض من التمكين الاقتصادي لتتكون في تيبار لا تستطيع الوصول وحتى المنقطعين عن الدراسة في هذه الجهة كذلك يجدون صعوبات في الوصول إلى مراكز التكوين، لذلك السيد الوزير نعتقد أنه يجب إيلاء لفتة لهذه الجهة وليس عزيز على الدولة بأن تحقق هذا المطلب لصالح الجهة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نرجع الكلمة للسيد الزميل المحترم لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان.

السيد لطفي الهمامي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية والوفد المرافق،

سيدي الوزير، مركز التكوين المهني للحرف بالعمران مغلق منذ سنوات وأصبح هذا المركز نقطة سوداء، هناك العديد والعديد من التشكيات من قبل المواطنين فهذا المركز بدون حارس وقد وقعت به جريمة قتل ووجهت إليكم سؤالا كتابيا منذ أشهر ولم تكن الاجابة مقنعة.

سيدي الوزير، لماذا لا يتم التخلي عنه لفائدة بلدية تونس أو وزارة الشؤون الاجتماعية قصد استغلاله الاستغلال الأمثل.

سيدي الوزير، الرجاء كل الرجاء إيجاد حل لهذا الإشكال الذي أصبح كابوسا لمتساكني العمران وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حمادي الغيلاني غير منتم له خمس دقائق. تفضل.

غير موجود في القاعة إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد بن حسين غير منتم له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية والوفد المرافق،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

سيدي الوزير، أريد أن أبدأ بمركز التكوين المهني برجيش الوضعية لا تسر "charpente" تقطر حين تنزل الأمطار والتجهيزات في هذا المركز ذات قيمة كبيرة فهي باهضة الثمن وستهلك جراء الأمطار والوضعية متواصلة الى حد الان.

أيضا في مركز رجيش هناك نقصا في المكونين ونقصا في المواد المكتبية ونقصا في العملة ونحتاج الى طباخ فالمبيت سيجهز قريبا وينقصنا أيضا عون حراسة وسائق.

نمر الى المعضلة الأكبر والمسلسل المكسيكي المتواصل في ولاية المهدية، مركز التكوين المهني بقصور الساف، سيدي الوزير نرجو أن نتلقى اليوم من سيادتك إجابة واضحة وصريحة تطمئن الأهالي والمواطنين هناك فالملف تسيس كثيرا وتعرف أن شعار المرحلة الان هو البناء والتشييد فكل أملنا أن يتم بناء وتشييد مركز التكوين المهني بقصور الساف مع سيادتكم وكنا قد تحدثنا فيه مطولا في المدة الفارطة ونتمنى أن نسمع منك اليوم إجابة واضحة وصريحة، فهذا المركز هو

عبارة عن خرابة اليوم وفي المدة الأخيرة سكنه الأفارقة وأصبح يشكل خطرا وقد راسلتكم الجهة حتى يقع هدمه في هذه المدة الى حين اعداد ما يلزم وكل الدراسات جاهزة والجهة متشبثة بالمقترح القديم وكل شيء جاهز فقط نمر للصفقة وندخل الفرحة للجهة التي تعرف ارتفاعا في نسبة الهجرة الى البلدان الأوروبية وفتيات ولاية المهدية ليس لهن مركزا يحتوينهن وهذا هو المركز الوحيد الذي سيستقبل فتيات الجهة هناك فالرجاء الإعلان عن انطلاقه سنة 2025.

نمر مع السيدة كاتبة الدولة الأستاذة حسناء حين نتحدث حقيقة عن الشركات الأهلية وإذا كانت لدينا فرصة في تونس للقضاء على البطالة والفقر فهذه فرصة لك ولنا نحن لدخول التاريخ.

في ولاية المهدية عندنا 200 هكتار في منطقة ساحلية تطل على البحر وهي ملك الدولة والذين سبقونا قاموا باختيارات لا شعبية مرفوضة جماهيريا وشعبيا هناك وما نطلبه من سيادتك زيارة لولاية المهدية وجلسة عمل ليوم أو ليومين مع المجلس المحلي هناك بحضور وزارة أملاك الدولة ولم لا تدخل وزارة السياحة مع الوكالة العقارية للسياحة ويكفي هذه الأخيرة ما جهزته من نزل للأثرياء وأعتقد أننا اليوم في توجه اجتماعي ومطلوب من الوكالة أيضا مد يد المساعدة أيضا وتهيئ هذا الفضاء ولم لا تكون هناك إقامات عائلية وإقامات ريفية وملاعب رياضة.

200 هكتار قادرة أن تحول وجهة الجهة هناك وتبني فعلا سياسة سياحية جديدة للدولة التونسية فالشريط الساحلي ممتد من قصور الساف الى الشابة ومعتمديتان البرادعة وقصور الساف 200 هكتار قادرين أن نحل بها مشكلة البطالة والفقر في تلك الجهة تخيلي معي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف بعض الثواني للسيد محمد بن حسين. تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا رئيسة،

نود أن تكون الزيارة في أقرب وقت لأن هناك أياد تتحرك حقا وتسرع بعض المشاريع المرفوضة في هذه المدة نود في أقرب وقت زيارة لولاية المهدية خاصة معتمديتي البرادعة وقصور الساف لنجد حلا لاستغلال 200 هكتار القادرة أن تحل مشكلا كبيرا. مع الشكر السيدة الرئيسة. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار لها خمس دقائق. تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد وزير التشغيل والتكوين وكافة الإطارات،

نرحب بالسادة الحضور،

في البداية أود أن أتوجه بالشكر لكم على جهودكم المبذولة لدعم ملف التشغيل والتكوين المهني الذي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما في ظل التحديات الراهنة وأود من خلال مداخلتي أن أتناول ثلاثة محاور رئيسية وهي: آليات التشغيل والتكوين المهني ودور الشركات الأهلية في تعزيز التنمية والتشغيل.

تواجه منظومة التشغيل في بلادنا تحديات كبرى تتطلب حلولا مبتكرة وفعالة حيث يجب تطوير برامج الإدماج المهني مثل عقود "SIVP" لضمان استفادة الشباب العاطل عن العمل مع متابعة مدى استدامة هذه الفرص،

تحسين الخدمات الرقمية عبر إنشاء منصة وطنية تربط بين الباحثين عن العمل وأصحاب المؤسسات مما يساهم في تعزيز الشفافية وتقليص البطالة،

دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة من خلال توفير حوافز ضريبية ودعم تمويلي لأصحاب المشاريع الناشئة مع ضرورة تكثيف التكوين في إدارة المشاريع والتسويق،

إطلاق برامج تحفيزية لدعم النساء والشباب في المناطق الداخلية،

تبسيط الإجراءات للحصول على القروض الميسرة وتوجيه التمويل إلى المشاريع التي تساهم في تقليص نسب البطالة خاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا والطاقات البديلة.

يمثل التكوين المهني العمود الفقري لتطوير الكفاءات لذلك يجب أن نعطيه الأهمية الازمة ويعود التوجيه الى مؤسسات التكوين من المؤسسات التربوية كما يجب العمل على تطوير وتأهيل منظومة التكوين المهني بما يتماشى مع السوق العالمية لذلك فان تحسين وصيانة مراكز التكوين وتقريبها من المواطنين أصبح ضرورة.

في المنهلة أقرب مركز تكوين لنا هو في حي التضامن، ولكن أبناءنا لا يقصدونه لأنه لا توجد وسيلة نقل تربط بين حي التضامن ومعتمدية المنهلة لهذا نطالب الوزارة اليوم بأن تنسق مع وزارة النقل وتوفر حافلات تمكن من الوصول الى مراكز التكوين.

كما يجب تشديد الرقابة على مراكز التكوين الخاصة اذ نجد اليوم مراكز بدون تراخيص فيدفع الولي مصاريف هامة ثم يحصل ابنه على شهادة غير معترف بها.

كما يجب رفع عدد المؤسسات التكوينية في المناطق الريفية والنائية مع التركيز على مجالات مثل الصناعة الذكية والطاقة المتجددة التي أصبحت تمثل المستقبل.

تعزيز اعتمادات المواصفات العالمية في مراكز التكوين لضمان مستوى عال من التدريب وتحقيق نتائج ملموسة.

تصميم برامج تكوين تستجيب مباشرة لاحتياجات القطاعات الاقتصادية المحلية والدولية بالتنسيق مع المؤسسات والشركات.

تلعب الشركات الأهلية دورا محوريا في تقليص الفوارق الجهوية وتعزيز التنمية المستدامة لذلك من الضروري تشجيع تأسيس الشركات الأهلية من خلال تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية لتأسيس هذه الشركات مع تقديم دعم مالي وتقني ضمان استمراريتها.

تمكين الشركات الأهلية من المشاركة في المشاريع الكبرى المحلية مثل البنية التحتية والتنمية الزراعية مما يساهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وذلك لتعزيز الشراكات مع القطاع العام.

ربط برامج التكوين المهني باحتياجات الشركات الأهلية لضمان توفير اليد العاملة المؤهلة بما يخدم الطرفين.

لا يمكننا الحديث عن تنمية حقيقية دون وضع التشغيل والتكوين المهني في قلب استراتيجياتنا الوطنية، وإن تعزيز هذه المنظومة مع دعم الشركة الأهلية يمثل الطريق الأنسب لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

فما هي استراتيجية الوزارة للحد من البطالة في المستقبل؟

ما هي الآليات المعتمدة لإنجاح المبادرة الخاصة وللمحافظة على ديمومتها؟

هل الوزارة لديها استراتيجية لدعم الاستثمار بالشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

ما هي الآليات المعتمدة لتطوير منظومة التكوين؟

ما هي العقبات التي تقف وتعيق انطلاق عمل الشركات الأهلية لوضع التشريعات الضرورية من طرف مجلسنا؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حمادي العشاري غيلاني غير منتم له خمس دقائق تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك سيدي الوزير،

مرحبا بالسيدة كاتبة الدولة،

ومرحبا بسامي السيدات والسادة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، سأبدأ بطلبات المواطنين مباشرة، مركز التكوين في صناعة الزربية كان موجودا في سبيطلة ورغم مردوديته تم غلقه ولا نعرف أين تم نقله.

مركز تعليم سياقة الحافلات كان موجودا في سبيطلة وغلق ولا نعرف عنه شيئا وبالمناسبة الفضاء تحول إلى مبيت تابع لمركز التدريب والتكوين المهني وفيه مشروع إعادة تهيئة وصيانة وصدر اعلان طلب العروض وفق الإجراءات القانونية ثم تبخر واضمحل ولا نعرف عنه شيئا.

وسأحدثك أيضا عن مركز التدريب والتكوين المهني، لماذا يحرم أبناؤنا من المستويات يعني من "CC" أي شهادة مهارة ثم "CAP" أي شهادة الكفاءة المهنية وما إلى ذلك.

لدينا تجهيزات خارقة للعادة وكبيرة وجديدة مثلا في الكهرباء، ولكن لا يمر للمستوى الثاني رغم وجود الفضاء ورغم وجود الإطار المكون الذي سيؤمن هذه الدروس وهذا التكوين ونخشى في غياب هذا المستوى المطلوب أن يتم نقل التجهيزات والمعدات الى منطقة أخرى حتى نجد متكونين آخرين.

ثانيا، الشاب الذي لم يتمكن من إنهاء السنة التاسعة أساسي يجبر على الترسيم بمستوى شهادة مهارة ولا يحق له مزاولة تكوينه في مستوى "CAP" أي المستوى الثاني رغم صغر سنه أقل من 16 سنة، لا بد من مراجعة هذه الأوامر والتشريعات حتى نجد حلولا لهذه الفئة حتى يكمل تكوينه بإضافة تكوين تكميلي يمكنهم من المواصلة فيه على الأقل الى حدود 18 سنة.

بقي لدينا مركزان للتكوين وأعتقد سيدي الوزير أنك تعرفهما وهما مركز الفتاة الريفية ومركز التدريب والتكوين المهني بسبيطلة واعرف أنك لاحظت المشكلة على عين المكان وتتمثل في أن عدد المكونين أكثر من المتكونين رغم أن مركز الفتاة الريفية كان منارة وكان يستقطب جملة من المتكونات، ولكن للأسف لا نعرف لماذا وصل الى الحالة التي هو عليها وتم إلغاء جملة من الاختصاصات لغياب المكون أو أية أسباب أخرى.

أيضا مركز التدريب يعاني نفس الشيء وهذا يحيلنا على الخارطة التكوينية التي يجب مراجعتها في علاقة باختصاصات وفي علاقة بمميزات الجهة وحاجتها وفي علاقة بسوق الشغل.

سأنتقل للحديث عن آليات واستراتيجية التشغيل سيدي الوزير هل راجعتم آليات التشغيل المعتمدة "FIAP/CIAP/SIVP" وفرصتي وكرامتي وكل هذه البرامج هل وقعت متابعتها ومراجعتها وتقييم التجربة؟ والأموال التي ضخت عليها؟ هل تأكدنا من إدماج الناس المتكونين في المؤسسات وفي الشركات التي استقطبتهم وتمتعت بجملة من الامتيازات العينية والجبائية والإعفاء من الضمان الاجتماعي لمدة طويلة، فهذه أموال كبيرة تضخ في هذه الآليات فهل أعطت أكلها؟

كذلك المتخرجين وأصحاب الشهائد العليا لو ضخت هذه الأموال وفكرنا في آليات أخرى وخاصة إدماج أصحاب الشهائد الذين لهم شعب واختصاصات صعبة مثل تجربة "BNEC" في تونس، تكوين الإطارات، يجب وضع آلية جديدة لمساعدة الدولة في التخفيض من بطالة أصحاب الشهائد العليا.

أقوم بتكوين مجموعة في اختصاصهم كتكوين خريجي الحقوق مثلا في مجال التأمينات وليس بالضرورة التكوين الآلي ثم فيما بعد يمكنه بعث نيابة تأمينات ثم أكون مجموعة أخرى في مجال آخر وهكذا نجد أن الأموال والاعتمادات المرصودة في الآليات قد أعطت مردودية ونضع كل مليم في مكانه. اذن سيدي الوزير، لابد من مراجعة كبيرة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم بلال ابن المشري غير منتم له أربع دقائق. تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة وكل إطارات الوزارة،

في البداية، بالنسبة إلى التكوين المهني فهو يعاني مشكلة رئيسية لم نجد في هذه الميزانية ما يعالجها وهو الانقطاع على التكوين.

في بعض المؤسسات السيد الوزير وصل الانقطاع إلى 70% يعني لا يمكن أن نقول إن هؤلاء المتربصين كلهم مخطئون هذا مستحيل وبالتالي هناك إشكال كبير لا بد من معالجته، يكمن المشكل الرئيسي بالنسبة لمن تحدثنا معهم على الأقل في سوء المعاملة وسوء التأطير وأيضا المشكل في تربصاتهم حيث لا يتم قبولهم في المؤسسات ولهذا نقترح أن تضع الوزارة برنامجا وتبرم اتفاقيات مع المؤسسات الخاصة لقبولهم في التربص.

في علاقة بالتشغيل نود أن نعرف 379 مليار و879 مليون في الميزانية الفارطة تقريبا نفس العدد كم شغلنا به من عاطل؟ الأكيد أن العدد ضعيف جدا.

ثانيا، في خطة التمويل وفي الميزانية الفارطة وضعنا خط تمويل بـ 20 مليون دينار تقريبا لإحداث مشاريع صغرى أو تكبير مشاريع صغرى في ولايتي ولاية المهدية كافة أودعوا كلهم مطالب ولم يحصل أحد على شيء الى اليوم وخط التمويل هذا معتمد من "BTS" وأتساءل أولا ما مدى تنسيقكم معهم؟

ثانيا، هل أن السيد مدير عام البنك التونسي للتضامن يعيش في دولة لوحده؟ فاليوم ما الفائدة من المصادقة في الميزانية على مسائل لا تحدث أصلا وأحيانا يُطْلَبُ منهم مطالب تعجيزية ينشئ مشروعا فلاحيا في تربية الأبقار مثلا يطلب منه الاستظهار بشهادة تكوين وأقرب مركز تكوين في الأبقار يبعد عنا 300 كيلومتر يعني أن المسالة مستحيلة.

رابعا، بخصوص الشركات الأهلية، هذا المشروع الضخم الذي حمل أكثر من طاقته ويتم استهدافه من بعض الإدارات وحتى من بعض مسؤولين حكوميين واليوم يتم التعطيل في تمويل الشركات الأهلية.

الشركة الأهلية للاتحاد أولاد جاب الله مكتملة الإجراءات منذ سنتين وللآن لم يتم التمويل وهي أول شركة أهلية تأسست في تونس.

ثانيا، في خصوص الترفيع في سقف التمويل منذ ستة أشهر أعلن عن ذلك وأتصور أمرا كهذا لا يتطلب هذه المدة ولا حتى أسبوعا.

اليوم الشركات الأهلية مؤسسة ومعطلة ويتم تعطيلها وأصبحنا نشك أن هناك تعمدا في التعطيل.

بخصوص مقترحات الحكومة ومقترحات السيدة وزيرة المالية تحديدا في علاقة أن تعطي التمويل للبنوك الخاصة نحن نرفض هذا المقترح ونعتبره قبرا للشركات الأهلية.

البنوك لا تعامل إلا على مستوى الربح وهذا يتناقض رئيسيا مع الشركات الأهلية فهدفها الأساسي ليس الربح انما النفع الاجتماعي.

أيضا في مجلة أملاك الدولة التي صودق عليها في مجلس وزاري منذ 14 ديسمبر 2023 تقريبا منذ سنة أين هي؟ اليوم الشركات الأهلية مؤسسة وكلها تطالب بالأراضي والأراضي يستغلها مستعمرين أسموهم مستثمرين والشركات الأهلية لا تأخذ حقها.

يتم استهداف الشركات الأهلية اليوم بشكل قصدي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد الزميل المحترم.

السيد بلال ابن المشري

شكرا، يمكن لهذا المشروع أن يكون اليوم منوالا اقتصاديا حقيقيا لا أن يغير المنوال الاقتصادي، ولكن يمكن أن يساهم بشكل كبير في تغيير المنوال الاقتصادي لكن اليوم حين نخصص 20 مليون دينار سيدي الوزير أنا أدعوكم أن نزور مع بعضنا أول تعاضدية أسست في تونس مع أحمد بن صالح ومقرها الآن يقدر بأكثر من 20 مليون دينار وحين تراهن الدولة على مسألة لا ترصد هذا المبلغ وهذا نعتبره استهدافا للشركات الأهلية.

ثانيا، 20 مليون دينار في 2023 و20 مليون دينار في 2024 واليوم 20 مليون دينار أي 60 مليون دينار صرفنا منها أقل من عشرة ونود لو هناك إحصائيات في المبالغ التي صرفت وهذا تعطيل حقيقي اليوم لماذا نسعى الى تأسيس شركات أخرى في حين أن لدينا شركات مستعدة للعمل وجاهزة؟ أصبحنا نشك اليوم في أن هذا عمل قصدي لاستهداف الشركات الأهلية ونطالب بتوضيح من الحكومة. وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، احيل الكلمة للسيد الزميل المحترم المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان تفضل.

السيد المنصف المعلول

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا للسادة النواب الحضور،

نرحب بالسيد وزير التشغيل والإطار المرافق له،

سيدي الوزير، مع الأسف إن ولاية تطاوين تتصدر المرتبة الأولى في البطالة والمرتبة الأولى في عدد الشباب الذي يغادر خلسة بسبب البطالة والتهميش فهل لوزارتكم وإدارتكم العامة من تفسير؟ ولاية تطاوين جغرافيا من أبعد الجهات لكن تجمعنا الوطنية ونتساوى كذلك في الواجبات والحقوق.

سيدي الوزير، تحدثتم على تكافؤ الفرص في التشغيل والتنمية، هذا حبر على ورق، اذ لم تتمكن جهتي من نصيبها في كل القطاعات فراجعوا سياستكم تجاهها وكفانا تهميشا فالوضع حاليا في طريقه إلى الاحتقان فشركة البستنة لم تصرف لها أجورها وجمعية الاتحاد الرياضي بتطاوين بدون صرف منح كذلك.

سيدي الوزير، بخصوص آلية التكوين المهني والتشغيل تكاد تكون معدومة بتطاوين فرغم الاعتمادات المرصودة لبعث مركز قطاعي للطاقة والمواد الإنشائية لأكثر من عشر سنوات لم نر نتائج تذكر فمتى تبدأ الأشغال والمرور إلى مرحلة البناء والتشييد؟ فلا بد من إعطاء الأمر أهمية، ننتظر إجابة فعلية لمركز متعدد الاختصاصات بالجهة.

نطالب السيد الوزير بتوسيع وحدة المبيت بمركز التدريب والتكوين بتطاوين لتزايد عدد المتكونين به ولإشعاعه إقليميا كذلك إضافة اختصاصات جديدة للمراكز.

سيدي الوزير، نطالب كذلك بإحداث ملعب رياضة للمركز فالفضاء موجود وتوفير الموارد البشرية من مكونين للمركز.

سيدي الوزير، ما هي استراتيجيتكم؟ وهل من حلول لأصحاب الشهائد العليا ومتخرجين لعقود بدون تشغيل وبدون منح ويعانون من البطالة والتهميش والمحسوبية؟ فهل هي وزارتكم وزارة التشغيل أم وزارة البطالة؟

سيدي الوزير، كفانا زيارات فلكلورية للجهة بساعة أو ساعتين نريد زيارة ميدانية فعلية للوقوف على حقائق الوضع...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة تفضل.

السيد المنصف معلول

...ومعاينة الوضع الصعب الذي يعاني منه المواطن بمقاومة الفساد الإداري وتعطيل المصالح العامة والخاصة بالجهة. وشكرا سيدي الرئيس.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

هذه بعض الثواني وليست دقيقة سيدي الفاضل.

إذن أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار له خمس دقائق. تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير والسيدة الدولة والسادة الإطارات وكافة الحضور،

سيدي الوزير، سأنطلق في مداخلتي من تجربة عشتها في الجامعة التونسية كأستاذ باحث في الجامعة وسنقيم على الأقل في صورة أولية التكوين المهني والتعليم العالي وإلى غير ذلك.

سيدي الوزير، ما نعيشه الان هو عدم الملاءمة بين التكوين الذي نتلقاه والواقع في سوق الشغل وهذا ما ساهم في ارتفاع نسبة البطالة فعندما نأخذ تلميذا غادر مقاعد الدراسة ونوجهه للتكوين فستصرف عليه الدولة وحين يكمل التكوين سيجد نفسه عاطلا عن العمل كما أن نسبة البطالة في قطاع التكوين أقل من التعليم العالي لأن التكوين الذي يتابعه ليس متطابقا مع سوق الشغل ومع التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم فنحن نتبع نظاما تكوينيا للعديد من السنوات بينما الواقع والمفروض عليك في سوق الشغل والتطور العلمي والتكنولوجي الذي تعيشه الدولة والعالم أمر أخر وليست هناك ملاءمة فطبيعي أن يكون معطلا فليست له الية أخرى فماذا سيفعل؟

هنا سيدي الوزير لابد أن نراجع اختصاصات التكوين المهني فهذه أولوية من الأولويات فمن ابتكر كلمة التكوين المهني؟ هي ألمانيا.

ما معنى التكوين المهني؟ معناها التلمذة الصناعية معناها أن تتلمذ وتواكب التطور الصناعي الذي يعيشه العالم. وهل تعرف سيدي الوزير أن ميزانية مهمة التكوين المهني في ألمانيا أكثر من التعليم العالي؟ لماذا؟ لأن لديهم سوق شغل وعندهم مساحة من الصناعة التي تتطور بالتكوين المهني ونرى بالتجربة ماذا يريد الأوروبيون منا؟ أية اختصاصات في التكوين المهني هي مطلوبة في الخارج، وفي التعليم العالي لا يكون الطلب الا في قطاعات معينة.

ما نطلبه السيد الوزير على الأقل مراجعة اختصاصات التكوين المهني وأنا عشت 12 سنة في الجامعة كنا ندرس شيئا والعالم يتطور وفق مناهج أخرى، ندرس عن بعث الشركات وليست لدينا آليات لذلك وتذهب لنفس الجامعة تجد نفس المادة باسم مغاير وتجد هذه المادة في عشر جامعات بنفس الاسم يعني لا يمكننا التقدم، على الأقل لابد من تطابق مرحلة التكوين مع ما يتطلبه سوق الشغل ولم لا نجعل التخصص محدودا في خمسة أو ست اختصاصات في الجمهورية ونتقدم أفضل من أن نواصل بهذه الطريقة.

بالرغم من أنني باحث جامعي أشجع على التكوين المهني لأن العالم يتطلب قطاعات في التكوين المهني وكنت أحبذ أن من أهم الوزارات التي تعنى بحظوة في ميزانيتها هي وزارة التكوين المهني لكن عندما ننتهج الطريق الصحيح الذي يمكننا من الحد من البطالة.

ماذا فعلت ألمانيا؟ عملت على التكوين المزدوج، ما معنى التكوين المزدوج؟ يعني أن تدرس وتتكون نحن لن نطبق هذا بين عشية وضحاها ولكن على الأقل حين يكون هذا في استراتيجية الوزارة على مدار السنين فيمكننا أن ننجح ونغير الاختصاصات ونقوم بالتكوين المزدوج فهذا يمكننا من التقدم في التكوين المهني وإن حظيت بفرصة فإنني سأزاول التكوين المهني لماذا؟ لأن سوق الشغل يتطلب ذلك وحين نرى ما يحصل بالعالم في القطاعات بينما لا نجد ذلك عندنا في التكوين المهني وهناك اختصاصات غير موجودة لدينا، نستورد السيارات " hybrides et semi hybrides " و"photovoltaïques" وإلى غير ذلك وليس لدينا تكوين فيها.

يجب تغيير هذه الآليات ولا أحمل الوزارة كلامي هذا ونعرف أنها مجتهدة ولا نشك في هذا وعلى مدار السنين لكن على الأقل نبني استراتيجية واضحة ومدروسة حتى نتقدم، فمن العار أن نكون المعطل ليكون معطلا فلن نتقدم بهذه الطريقة سيدي الوزير.

المسألة الثانية في ما يتعلق بالمستوى المحلي السيد الوزير ليس لدينا مركز تكوين في معتمدية الحنشة، إذا كانت الدولة وأعرف الإمكانيات وأنا رئيس لجنة المالية وأعرف حدود ميزانية دولتنا ونحن كمواطنين متبرعون بقطعة أرض لبناء مركز تكوين وهذا وعد مني ونحاول أن تتفاعل الوزارة معنا في هذا الطلب.

كما سنتفاعل معك سيدي الوزير إيجابيا في العديد من المقترحات حين نجد المجال والمتسع من الوقت.

في الأخير، أريد أن أشكركم بارك الله فيكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا مداخلة قيمة السيد الزميل المحترم وأحيل الكلمة للسيد الزميل أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق تفضل.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل وكافة إطارات الوزارة،

السيد الوزير، إن الحديث عن التكوين المهني والتشغيل في تونس هو حديث عن ركيزتين أساسيتين لتحقيق تطلعات الشباب الذي يمثل النواة الحقيقية للمجتمع ولئن كانت هذه القضية جزءا من أولويات الوزارة فان الواقع يشير إلى أن خريجي مراكز التكوين المهني غالبا ما يجدون أنفسهم في مواجهة سوق عمل لا يستوعبهم مما جعل البطالة التحدي الأكبر.

لقد بذلت الوزارة جهدا كبيرا لتطوير القطاع ومنها تحسين أنماط التكوين بالتداول ورفع طاقة استيعاب المراكز، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية لتحقيق الملاءمة بين مخرجات التكوين واحتياجات سوق العمل فالعديد من الشباب الذين أنهوا تكوينهم يجدون أنفسهم بلا عمل اليوم وهم يتساءلون عن جدوى سنوات قضوها في التعلم دون نتائج ملموسة.

وهنا نسأل ما هي الخطط العملية لضمان ادماج هؤلاء الشباب؟ وما مدى جاهزية الوزارة لتطوير شركات فعلية مع القطاع الخاص لتعزيز فرص التوظيف؟

ان منطقة رواد سيدي الوزير من معتمدية أريانة التي تتميز بكثافتها السكنية وموقعها الاستراتيجي تفتقر إلى مركز تكوين مهني يواكب تطورات السوق لذا ندعو إلى إنشاء مركز شامل يضم اختصاصات متقدمة تلبي احتياجات القطاعات المتنامية مثل التكنولوجيات الرقمية والمهن السياحية والصيد البحري والصيدلانية، هذا المركز يجب أن يكون جسرا بين الشباب والمؤسسات بما يضمن إعداد كوادر قادرة على الإسهام في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

وفي ما يتعلق بظاهرة الانقطاع عن الدراسة، فإن الأرقام التي تشير إلى أن انقطاع أكثر من 100 ألف تلميذ سنويا هي جرس إنذار لا يمكن تجاهله ورغم مبادرات مثل مدارس الفرصة الثانية إلا أن الفجوة لا تزال واسعة بين ما تقدمه هذه البرامج وما يحتاجه الشباب فعليا لإعادة الادماج لذا من الضروري توسيع هذه البرامج وإدخال تكوينات قصيرة المدى تلبي تطلعات المنقطعين وتعيدهم إلى عجلة الإنتاج.

سيدي الوزير، ان تونس التي رفعت خلال ثورتها شعار "شغل حرية كرامة وطنية" ما زالت تواجه تحدي توفير العمل لشبابها، ولكن تحقيق هذا الشعار لا يتطلب فقط إصلاحات سطحية، بل استراتيجية شاملة تستند إلى الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل التكنولوجيا والطاقات المتجددة وتعزيز رئاسة الأعمال والمشاريع الصغيرة مع تحديث البنية التحتية لمراكز التكوين وإرساء ثقافة التعليم مدى الحياة.

ختاما سيدي الوزير، لا يمكن أن نغفل أن النجاح هي السياسة التشغيلية يتطلب إرادة سياسية قوية وشراكات حقيقية بين القطاعين العام والخاص مع وضع الشباب في صلب هذه المعادلة.

ان بناء تونس المستقبل يبدأ بتمكين شبابها ومنحهم الفرص التي يستحقونها وشكرا لاستماعكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وأخيرا نأتي لآخر مداخلة في قائمة المتدخلين لأعضاء مجلس نواب الشعب وهو السيد شكري بن البحري غير منتم له أربع دقائق تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدتي،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة وكل إطارات الوزارة،

هذه الوزارة الواجهة والمرآة الحقيقية للتنمية إن شاء الله معكم سنرى وجها جديدا لأداء الوزارة وكافة هياكلها ووجها جديدا لتونس.

الحمد لله فنحن في معتمدية عقارب عندنا أكثر من 60 مركز تكوين مختص في البطالة وأحسن ما في الأمر أنه لا يتم طردك منها يتم تكوينك كما يجب حتى تصبح عاطلا محترفا.

أعرف من أمضى أكثر من عشرة سنين في التكوين رأس ماله الصبر وقهوة وسيجارة والتكوين مستمر ويومي، في الصباح دروس في لعب الورق والدومينو والليدو وأشغال تطبيقية في التقنيات الرقمية الحديثة للعب الورق والمراهنات الرياضية.

هذه هي الوضعية في عقارب وان أعجبتكم وتدخل في مخططاتكم أتركوها وان أردتم تغيير هذا الواقع الموجع ونجد الحلول فهو كالآتي:

يجب إحداث مركز قطاعي للتكوين متعدد الاختصاصات في عقارب حلمنا به منذ ستين سنة وكل العالم يتحدث عن التكوين السريع وعلى الرقمنة والذكاء الاصطناعي والطاقات المتجددة فهل أن شبابنا عاجز عن التكون في هذه المجالات؟ وهل أن قدر شبابنا محتوم مع التشغيل الهش والبطالة والتهميش والتكوين في الحلويات والحرقوس والحناء؟ ألا يمكن أن يكون أبناء عقارب وبناتها باعثي مشاريع ومستثمرين وخريجي مدارس تكوين؟

عندنا الأراضي وقدمنا لكم هبات، فتفاعلوا معنا وضعونا في حساباتكم وبرامجكم فان عقارب بحكم موقعها وتاريخها وطاقة شبابها، يمكن أن تكون قطبا للتكوين ولتصدير العمالة المختصة والمحترفة.

لدينا أيضا منطقتان صناعيتان ساندوها وأدمجوها في منظومة التكوين فعوض أن تكبران وتتوسعان وتخلقان مواطن شغل جديدة فهي بالعكس تطرد العمال فتخلق معطلين جدد كل يوم.

معاناة أخرى في عقارب، الهجرة غير النظامية "الحرقة" ومعالجة هذه الظاهر في عقارب وفي تونس عامة لا تكون بالمقاربات الأمنية فالتكوين هو السلاح فالسوق العالمية تطلب خريجي التكوين والسوق المحلية كذلك.

طلب آخر قديم مضت عليه سنوات ويتجدد سيدي الوزير لابد من إعادة بعث مكتب التشغيل والعمل المستقل في عقارب جماعة العشرية اقترفوا جريمة في حق الجهة بغلقه فالمقر موجود وعلى ذمتكم منذ الغد ووزارتكم وعدتنا.

ختاما وبوجع آخر وبأمل في التغيير، هناك ظاهرة كبيرة في الجهة هي الانقطاع المبكر عن الدراسة لأسباب متعددة منها الفقر والنقل ونسمع عن مدرسة الفرصة الثانية ونحن في عقارب لم نتمكن من الأولى فعلى الأقل وفروا لنا فرصة ثانية من أجل إعادة المنقطعين لمدارسهم وللتكوين، وفروا لهم إمكانية العيش الكريم ستنقص المطلبية ويزيد التعويل على

الذات وتصبح لدينا بيئة لشركات ومؤسسات. شكرا وفي انتظار زيارتكم للجهة كما وعدتمونا بها سيدي الوزير نتمنى لكم كل التوفيق في مهمتكم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

نمر الآن وفي مرحلة ثانية إلى النقاش العام لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد الرئيس عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم. فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء الطاقم المرافق،

حضرات السادة والسيدات النواب الأفاضل،

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مهمة التشغيل والتكوين المهني نجتمع اليوم وفي أذهاننا الشعار المركزي لثورة 17 ديسمبر 2010 ذلك الشعار الذي عبر عن آمال جميع التونسيين والتونسيات في حياة كريمة وعدالة اجتماعية وحرية والذي كان الدافع الأساسي وراء انتفاضة شعبية طالبت بتغيير النظام السياسي تحقيقا للكرامة والعدالة.

السيد الوزير، لا يخفى علينا جميعا أن مسألة البطالة كانت ومازالت إحدى المعضلات الكبرى التي تواجه بلادنا ورغم تعاقب الحكومات لم نر نجاحا حقيقيا في تقليص نسب البطالة، بل إنها تفاقمت وأصبحت تستفحل بشكل يثير الاستياء إضافة إلى أن الممارسات في توزيع الفرص التشغيلية بشكل غير عادل خدمة لمصالح فئة محددة بطرق محبطة تستدعي الاستنكار.

إننا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم ندرك حجم التحديات المرتبطة بالبطالة في صفوف التونسيين سواء من أصحاب المهن أو حاملي الشهادات العليا خاصة أولئك الذين طالت بطالتهم أو من مستويات مختلفة فإننا نؤكد أن الوقت قد حان لوضع استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة بمشاركة جميع الفاعلين، هذه الاستراتيجية يجب أن تهدف إلى الحد من هذه الأزمة وإعادة بناء الثقة في صفوف الشباب خاصة الذين يستحقون أيضا فرصا حقيقية متكافئة للاندماج في سوق العمل.

كما نؤمن تماما بالجهود المبذولة من طرف السيد رئيس الجمهورية لمعالجة هذه المعضلة، ونعرب عن استعدادنا للعمل في إطار تقديم حلول وطنية نابعة من الشعب وممثليه في المجالس المحلية والجهوية والإقليمية.

نسعى أيضا جميعا إلى فتح الآفاق أمام أبناء شعبنا وتكريس مبدأ المساواة والعدالة في الفرص التشغيلية بعيدا عن أي تمييز.

وفي حضور السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية، نود أن نؤكد على أهمية هذا التوجه وما يحمله من حلول تشغيلية ودعامة قوية للاقتصاد الوطني.

إن تطوير هذا البرنامج والتعريف به بشكل أوسع مسؤولية مشتركة وندعوكم جميعا إلى تكثيف الجهود لضمان نجاحه واستدامته.

فالشركات الأهلية ليست فقط مجرد آلية اقتصادية وإنما ثقافة مجتمعية ولذلك يتطلب الأمر جهدا تثقيفيا لجعل العمل التشاركي والتعاوني من ثقافة مجتمعنا.

فالاقتصاد الشعبي الذي يفتح الباب واسعا أمام تعاضد جهود أبناء شعبنا للمساهمة في إنتاج الثروة والاستفادة من جهودهم هو البديل لاقتصاد الريع واللوبيات والبديل أيضا للشركات متعددة الجنسيات التي تنهب الشعوب.

كثيرة هي المعضلات في الفلاحة مثلا حيث يتعرض الفلاحة لابتزاز وضغط السماسرة واللوبيات وبالتالي يظهر الحل في تعاضد جهودهم ضمن شركات أهلية تنتج وتخزن وتوزع وحتى تصدر بعيدا عن بارونات مسالك التجويع.

علينا العمل سيدي الوزير، وزارة ومجالس محلية وجهوية وإقليمية ومجلس وطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب لإنجاح مشروع الشركات الأهلية وخلق نماذج ناجحة تكون بمثابة القاطرة لهذا المشروع.

سيدي الوزير، أما في ما يتعلق بالتكوين المهني، موضوع لا يقل أهمية خاصة إذا كنا نطمح إلى تحقيق العدالة في توزيع الفرص.

إن تعميم مؤسسات التكوين المهني في مختلف الجهات والأقاليم هو أمر أساسي وعلينا أن نعمل على ارساء أقطاب تكوين تتماشى مع خصوصية كل إقليم وتلبي احتياجاته التنموية.

اننا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم وبناء على فلسفتنا التي تضع الجهات في قلب الاهتمام، نؤكد ضرورة اعتماد نهج يربط بين التكوين المهني ومتطلبات سوق الشغل المحلية بما يضمن مستقبلا مشرقا لأبنائنا.

شكرا مرة أخرى ونمر الآن إلى نقاش مهمة التشغيل والتكوين المهني وأحيل الكلمة بداية إلى السيد النائب المحترم بلقاسم يعقوبي له دقيقتان. فليتفضل.

غير موجود، إذا الكلمة للنائب المحترم السيد علاء غزواني له سبع دقائق فليتفضل.

السيد علاء غزواني

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أعضاء البرلمان الموقرون،

أصحاب الشهائد العليا العاطلين عن العمل، كيف سأبدأ وكيف سأنتهي؟ كيف يمكن أن تكتب لنا شهاداتنا، ونحن الذين لا يعرف أحد كيف تحصلنا عليها؟ كيف يمكن أن توثق كلماتنا تلك الليالي التي سهرنا فيها والدموع التي ذرفناها والأمل الذي حملناه في قلوبنا ونحن نتجاوز كل الصعاب؟

كيف يمكن أن تروي شهاداتنا كيف بتنا جائعين أحيانا، وكيف صعدنا مدارج الجامعة العاتية والمشقات التي عشناها بكل قوة؟ كيف يمكن أن تلتقط الكلمات تلك اللحظات التي عشناها في صمت نكافح بلا توقف، نسابق الزمن من أجل حلم لا يزال بعيدا؟ شهاداتنا لا تعبر فقط عن درجات علمية، بل عن قصص نضال ومقاومة وعن أيام وليالٍ لم يكن فيها شيء سوى الإيمان بأن النجاح سيكون حليفنا مهما كانت التحديات.

سيدي وزير التشغيل والتكوين المهني، أنا أمامكم اليوم لأرفع صوت فئة من أبناء هذا الوطن الذين نال منهم الزمان وظلت سنوات شبابهم تنقضي في الانتظار، فئة أصحاب الشهائد العليا العاطلين عن العمل الذين تجاوز بعضهم سن الخمسين ولم يجدوا فرصة عمل ومنهم من تكبد الفقر وظل الخصاصة، يعانون في صمت إن هؤلاء ليسوا أرقاما في الإحصائيات، بل هم طاقات معطلة وأحلام ضائعة وتاريخ طويل من المعاناة.

لا يعقل أن يبقى المواطن الذي اجتهد وتعلم طوال سنوات عمره في الظل يعاني من البطالة في وقت أن هناك فرص كثيرة ضائعة كانت بحاجة فقط لإرادة سياسية حقيقية من أجل ربط التعليم بسوق العمل.

هل نقول لأولئك الذين درسوا الإجازة الأساسية في اللغات والعلوم الإنسانية وغيرها من الاختصاصات أن علمهم قد ضاع؟ هل نخبرهم أن سنوات من الجهد والاجتهاد قد انتهت بلا جدوى؟ أم هل نمنحهم الفرصة لإثبات أن ما تعلموه يمكن أن يكون ركيزة لبناء هذا الوطن؟

نداؤنا لكم اليوم هو نداء الإنسانية، نداء العدل، نداء لفتح أبواب الأمل أمامهم، فبلدنا يحتاج إلى كل طاقاته وكل علمائه وكل كفاءاته، فهل يعقل أن نهمل هذه الثروة البشرية؟ اليوم نطالبكم سيدي الوزير، بحلول عملية وواقعية، حلول تلامس هموم الناس وتعيد لهم الأمل في المستقبل، نحن لا نطلب المستحيل، بل نطلب العدالة والفرص المتساوية.

إليكم بعض المقترحات:

أولا، ضمان العدالة في عملية الانتداب يتطلب التأكد من أن المترشحين يتم اختيارهم استنادا إلى النقاط بشكل عادل وشفاف وفي حال تم انتداب شخص يحمل نقاطا أقل من الآخرين يجب تقديم تفسير واضح ومعقول لهذا القرار لذلك وجب فتح الصندوق الأسود من أصحاب الشهائد المدلسة الذين التحقوا بالوظيفة العمومية بطريقة غير قانونية.

ثانيا، يجب أن يحدث مشروع قانون يسمح لخريجي الجامعات الذين طالت بطالتهم بالتمتع بالشغورات المتوفرة في القطاع العام دون الحاجة إلى المرور بمسابقة أو تناظر، هل يعقل أن يبقى هؤلاء في الظل بينما هناك مناصب شاغرة تنتظر من يملؤها؟ نحن نعلم جميعا أن من أتم دراسته لا يحتاج إلى التناظر ليثبت جدارته، بل يحتاج فقط إلى فرصة لإثبات قدراته فلنعطي هؤلاء المواطنين الفرصة التي يستحقونها.

ثالثا، نقترح إحداث مشروع قانون يمكن كل عائلة تونسية من تشغيل شخص واحد على الأقل في حال لم يكن قد تمتع أفراد هذه العائلة بالوظيفة العمومية .هذا المشروع سيخفف من البطالة داخل الأسر ويحد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المواطن التونسي اليوم.

رابعا، تعزيز فرص التشغيل البديل، نحن في عصر الرقمنة والتكنولوجيا ولا بد من توظيف هذه الموجة لصالح الشباب التونسي.

المقترح الخامس، يتعلق بتشجيع العمل الافتراضي وتوفير الفرص للعمل عن بعد مع شركات ومؤسسات دولية يمكننا أن نساهم في تطوير بنية تحتية رقمية تتيح لكل شاب تونسي فرصة العمل من منزله.

نقترح أيضا دعم ريادة الأعمال الإلكترونية من خلال تخصيص برامج تمويلية، إعفاءات ضريبية وتقديم استشارات ودورات تدريبية تشجع الشباب على إطلاق مشاريعهم الخاصة.

إن معاناة حاملي الشهادات العليا المعطلين عن العمل والذين طالت بطالتهم رغم تأهيلهم الأكاديمي العالي تمثل تحديا اجتماعيا واقتصاديا بالغ الأثر، هؤلاء الشباب الذين اجتهدوا في تحصيل العلم وتطوير مهاراتهم يجدون أنفسهم أمام أبواب مغلقة بينما الفرص تكاد تكون معدومة.

إن هذه المعاناة تستدعي الوقوف عندها بشكل جاد وتقتضي ضرورة إيجاد حلول واقعية تراعي ظروفهم وتفتح أمامهم آفاقا جديدة لمستقبلهم المهني ومع أهمية هذه الحلول يجب أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة احترام ...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بإمكانك مواصلة فكرتك تفضل.

السيد علاء غزواني

ومع أهمية هذه الحلول يجب أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة احترام الموازنات المالية للدولة التي قد تشكل قيدا في تنفيذ بعض المبادرات إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة التوقف عن البحث عن حلول مبتكرة توازن بين احتياجات السوق والتزام الدولة بقدراتها المالية.

إن معالجة هذه القضية ليست ترفا، بل ضرورة اجتماعية واقتصادية تساهم في استقرار المجتمع وتفتح الطريق أمام التنمية المستدامة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم هيثم الطرابلسي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد هيثم الطرابلسي

شكرا سيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيد وزير التكوين والتشغيل والوفد المرافق له.

سأتحدث في أربع نقاط أساسية.

أولا، موضوع القطع مع التشغيل الهش، السيد رئيس الجمهورية كان قد أوصى بضرورة القطع مع التشغيل الهش لكن لا نرى ذلك الا في القطاع العمومي، فماذا عن القطاع الخاص؟ لا أحد يتحدث عن هذا الموضوع. نلاحظ أن هناك شركات مناولة تتقاسم المرتبات مع العملة ويصل الأمر في بعض الأحيان الى أكثر من ذلك حيث يحصل العامل على أجر أقل من

الذي تتقاضاه شركة المناولة فتجد العامل يتقاضى 600 دينار بينما الشركة تأخذ 700 دينار، هناك فئة كبيرة من العمال في القطاع الخاص يعانون من هذه المشكلة وهي قضية يجب معالجتها بجدية.

السيد الوزير، ثانيا، استغلال الشركات للعمال المؤقتين، هناك العديد من الشركات التي تستغل العمال، حيث يشغلونهم لفترة معينة، وحين يصل موعد الترسيم يتم طردهم. البعض يعمل أربع أو ست سنوات، وعندما يحين وقت الترسيم يتم الاستغناء عنه بعض الشركات تجعل العامل يعمل سنتين تحت غطاء "المقاول" مما يجعله غير معترف به قانونيا عند وقوع حوادث الشغل ولا يحسب له الأقدمية عند الترسيم ويقع طرده هذه ممارسات يجب أن تنتهي، فنحن لسنا في زمن العبودية، من حق العامل أن يحصل على الاستقرار الوظيفي بعد فترة عمل محددة دون أي استغلال مادي أو معنوي.

ثالثا، حماية حقوق المتربصين، على الأقل، يجب أن نلزم المؤسسات بدفع ولو نصف الأجر لتشجيع المتربص فهناك من يختار العمل في مواقع البناء لأنه لا يستطيع التنقل للمنطقة الصناعية التي وجد بها تربص.

رابعا، هناك منشور صادر عن الوزارة بتاريخ 14 ماي 2024، للسادة الولاة تم التأكيد على أنه لا توجد مؤسسات تكوين مهني خاصة معترف بها من قبل الوزارة لتأمين التكوين في مجال الإسعافات، لدينا مدارس خاصة تدرس الطب، ومدارس خاصة تدرس التمريض، فلماذا لا يتم الاعتراف بمؤسسات خاصة تدرس الإسعافات؟

أنا أتحدث عن هذا الموضوع لأنني شخصيا كنت أدرس في هذا المجال وأرى أنه ليس من الصعب السماح لمثل هذه المؤسسات بالعمل بشكل قانوني. نحن نشجع باعثي المؤسسات الصغرى، فلماذا لا يتم تشجيعها في هذا المجال أيضا...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد علي البحروني وله ست دقائق. تفضل.

السيد محمد علي البحروني

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير والوفد المرافق له.

سيدي الوزير، اتفاقية تشغيل ذوي الإعاقة في الوظيفة العمومية، نسأل عن مواقع عمل كموزع هاتف يقولون هذه الخطة تم الغاؤها.

السيد الوزير، مركز التكوين والتأهيل بسيدي ثابت مغلق منذ سنة 2021 وهو مركز دولي.

السيد الوزير، بخصوص تشغيل أصحاب الشهائد العليا متى سيتم تفعيلها؟

السيد الوزير، متى سيتم تفعيل نسبة 2% المخصصة لذوي الإعاقة، وهل هناك خطط لضمان تنفيذ هذا الإجراء بشكل فعال؟

السيد الوزير، الشركات الأهلية التي تنفذ المشاريع تواجه صعوبة في تسجيل الأراضي مما يؤدي إلى تعطيل العمل وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا على هذا التدخل السيد النائب المحترم.

أدعو الآن السيدة النائبة المحترمة فوزية الناوي للتدخل ولها أربع دقائق تفضلي.

السيدة فوزية الناوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة والفريق المرافق له.

السيد الوزير، يجب العمل على تغيير النظرة تجاه التكوين المهني وتثمينه وإيلائه مكانة محترمة فمن غير المعقول أن يبقى كوصم اجتماعي للفاشلين في الدراسة.

كذلك لابد من مزيد من المرافقة لباعثي المشاريع لضمان نجاحهم وإعادة النظر في إجراءات بعث المشاريع. من غير المعقول كل هذه البيروقراطية الإدارية التي تشعر الشخص بالإحباط قبل البداية.

أقترح تنظيم حوار وطني خاص ببعث المشاريع من أجل الإصلاحات التشريعية،

خطايا التأخير في خلاص الأداءات والضمان الاجتماعي والسجل الوطني للمؤسسات لباعثي المشاريع هو سبب في عزوف الشباب عن فكرة بعث المشاريع وهذا ما يهدد مشاريعهم ويزيد من تعقيد الأوضاع المالية أقترح إنهاء العمل بخطايا تأخير الخلاص وإلغاء كل الخطايا السابقة.

يجب تأهيل مراكز التكوين المهني للكرسي المتحرك، أغلب باعثي المشاريع من ذوي الإعاقة حرموا من حقهم في التمكين الاقتصادي ووقعت هرسلتهم والدولة عجزت عن تشغيلهم وعن تفعيل نسبة 2%.

كما أن العديد من الأشخاص فقدوا مورد رزقهم في أزمة الكوفيد والدولة لم تحرك ساكنا رغم أنهم سعوا للحصول على موارد رزق لإعادة التشغيل لتعويض ما فقده فوجد عرقلة وتنكيلا ووجد نفسه وجها لوجه في مواجهة المشاكل.

الشباب اليوم في حاجة إلى دورات تكوينية متواصلة قبل دخولهم إلى سوق الشغل، وهذا من شأنه أن يعطي مزيدا من النجاعة وحسن الأداء عند مباشرة التربصات، لذا نقترح أن يقع تكثيف الدورات التكوينية في جميع المجالات وحتى العلمية منها.

الشباب اليوم في أمس الحاجة للإرشاد والتكوين لدخول معترك الحياة العملية ومؤخرا أثبتت الدراسات المجراة نجاعة الدورات التكوينية وكذلك الاستعدادات النفسية لكل ما من شأنه أن يؤطر ويؤهل الطالبي الشغل في الحياة العملية بأمل وعزيمة وامتياز لذا فالمؤهلات العلمية والشهائد الأكاديمية ما هي إلا سوى وسيلة عبور متين للدخول وتيسير وسهولة النجاح لسوق الشغل للوصول إلى النجاح وهذا من شأنه أن يطور ويعزز الثقة.

كما أن التباطؤ من شأنه أن يخلف فجوة عميقة للشباب وتمنعهم من المواصلة بثبات.

سيدي الوزير، الشركات الأهلية تواجه صعوبة في المسار الإداري في كافة المراحل وخاصة التي تعتني بالفلاحي. هناك صعوبة في تمكينهم من الأراضي لإكمال المشاريع.

القرى الحرفية التي جلها مهملة أصبحت وكرا للفساد، أين نحن من هذا في سياسة الإصلاح والبناء والتشييد؟ نأمل أن نولي هذه المسائل رؤية جديدة وأن يقع استغلال هذه الأراضي بتظافر الجهود مع السلطات الجهوية.

سيدي الوزير، أقترح إحداث هيئة عليا للانتدابات تشرف عليها رئاسة الحكومة، لضمان الإنصاف وخلق فرص أكثر لأبناء العائلات المعوزة الذين يسعون للحصول على فرص عمل لرؤية أبنائهم يعملون في وظائف تليق بهم ولكن هيهات.

سيدي الوزير، الاتحاد الوطني للمرأة هو منظمة عريقة لها تاريخ يمتد لأكثر من 60 سنة في مجال التكوين المهني، وكان لديها دور مهم في تقديم الشهادات المهنية قبل أن توجد المدارس الرسمية. نأمل تفعيل دورها ومنحها الأهمية....

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بإمكانك مواصلة فكرتك تفضلي.

السيدة فوزية الناوي

الاتحاد الوطني للمرأة خاصة في المناطق الريفية والقري أين تعجز الإدارات والمؤسسات التي بعثت حديثا لذلك نأمل إعطاء أهمية للشهائد وتفعيلها لكي تكون ناجعة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمود صماري التوقيت تسع دقائق تفضل.

السيد محمود صماري

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالضيوف الكرام،

السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية وإطارات الوزارة.

إن التشغيل يعد قضية وطنية تهم طيفا هاما من أبناء شعبنا وخاصة ممن طالت بطالتهم من خريجي التعليم العالي ومراكز التكوين وفئات أخرى تنتظر مورد رزق وبلغوا من العمر عتيا ومنهم إن لم نقل أكثرهم تجاوز سن الأربعين وتتم معالجة هذه الظاهرة وفق شراكات قطاعية استراتيجيات ومقاربات تشاركية جادة مع كل الوزارات والهياكل المتداخلة والشركاء الوطنيين والدوليين.

وترتكز هذه المقاربات أساسا على تحديد الأهداف القابلة للتنفيذ على أرض الواقع بالسرعة والنجاعة المطلوبتين، إلا أن التكوين المهني ورغم اعتباره أحد المكونات الأساسية في المنظومة الوطنية التي تمثل خيارات الدولة الهادفة لتنمية رأس المال البشري والمفروض أن يلعب دورا هاما في الاستجابة لجملة التحديات الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء بتوفير الآليات والمهارات الكفيلة بتأهيل الكفاءات سواء من خريجي الجامعات أو لطالبي التكوين دون شهادات والمساهمة في تقليل نسبة البطالة استجابة لتطلعات أبنائنا لإدماجهم في الحياة المهنية.

لكن للأسف، كانت النتائج مع مختلف البرامج المقدمة من وزارتكم، سيدي الكريم، والعقود المقترحة دون المؤمل، بل كرست في بعض الأحيان استغلال المنتفعين لمدة عمل قصيرة لا تضمن لهم مواطن شغل قارة مستقبلا فتزيد من معاناتهم معاناة وهذا مرده غياب استراتيجية واضحة وفعالة من الإدارة العامة للتكوين المهني، برامج لم يقع تحيينها وبعض الاختصاصات لم تعد تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل وما يعانيه هذا القطاع من صعوبات وتحديات منها:

على مستوى مراكز التكوين مثلا، النقص الفادح في التجهيزات والمعدات في أغلب المراكز، مثل سيدي بوزيد وقبلي.

نقص في خدمات الإعاشة والسكن وعدم توفرها في بعض الأحيان حيث أغلقت بعض المطاعم لعدم توفر اليد العاملة المختصة وهناك نقصا أيضا في أعوان التنظيف.

غلق باب الانتدابات بالنسبة لوزارتكم ونقص في المكونين والمنشطين وبالتالي يضطر المكونون إلى إنجاز حصص إضافية لتغطية هذا النقص الحاصل في إطار الإشراف.

نقص في الخدمات الأساسية الموجهة للمكونين أهمها الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية على مستوى المراكز المجهزة المحفزة لهؤلاء المتكونين.

غياب للمراجع الموجهة لتنفيذ برامج التكوين خاصة فيما يتعلق بالمحتوى ومعايير التقييم. فليس نفس التكوين في نفس الاختصاص الذي يتلقاه المتكون في ولاية تونس مقارنة بزميله في ولاية أخرى، مثل ولاية قبلي. وهذا يعود إلى نقص التجهيزات والمعدات في هذا المراكز مع صعوبة القيام بتربصات للاندماج في الحياة المهنية بالمناطق الداخلية نظرا لضعف النسيج الاقتصادي لهذه الجهات وهنا نلاحظ تواصل التفاوت الجهوي المقيت.

أختم في هذا الشأن فيما يخص التكوين ووضعية مركز التكوين والتدريب المهني بالمكناسي ولاية سيدي بوزيد، هناك إشكاليات في انتظار حلول عاجلة، سيدي الوزير.

اختصاص سياقة الحافلات والشاحنات مع العلم أن هذا الاختصاص لا يوجد سوى في هذا المركز الوحيد على مستوى كامل الجمهورية فقط، منذ سنوات لا يتوفر في المركز مكونين قارين منذ سنة 2011 مع العلم أنه ترد على المركز قرابة 1000 مطلب وطاقة الاستيعاب 50 متكونا فقط وتضطر الإدارة العامة إلى التعاقد الظرفي ليستمر المركز في النشاط مما انجر عنه نقصا في المتكونين فهل هي بداية تفريغ هذا الاختصاص أطلب توضيحا في هذا الشأن، مع العلم أن المتكونين ينحدرون من عديد ولايات الجمهورية.

شأن آخر على الأهمية بمكان، الإعاشة والسكن بالمركز مبيت شرع في بنائه منذ سنة 2011 بمواصفات حديثة، ولكن الأشغال تعطلت رغم أن نسبة الإنجاز تجاوزت 90%. أيضا نرجو توضيحا لهذه النقطة، كما أن المبيت القديم للمركز طاقة استيعابه ضعيفة مما منع المتكونين من الالتحاق بمختلف الاختصاصات نرجو الجدية والنجاعة في معالجة هذا الأمر.

ملف آخر وفي تلازم وثيق مع التكوين، يتعلق بمئات الآلاف من المتخرجين من الجامعات التونسية ومراكز التكوين المهني، وحتى نمنع التدمير الممنهج الذي حدث سابقا لشبابنا فهو يشكل قوة إنتاج وخلق وإبداع إذا وفرنا لهم الإمكانيات والإمكانيات الذاتية للدولة مع تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والتعاون الدولي.

إن أول شعار رفعه المناضلون وأصحاب الحق الشرعي في تونس وفي سيدي بوزيد تحديدا هو "شغل، حرية، كرامة وطنية"، إبان الحراك الديسمبري في رسالة واضحة للنظام القائم آنذاك الذي استبد بالشعب واستولى على مقدراته واستفرد بحقوقه ومكتسباته، حيث أضحت فرص التشغيل حكرا على فئة استفردت بالامتيازات.

إن أحقية أبناء شعبنا بالعمل مطلبا مازال قائما إلى حد هذه اللحظة ولا زلت أعيش في محيطي مع طيف هام يعاني من البطالة ومنهم من وافاه الأجل ولم يشتغل يوما.

الشغل حق طبيعي يكفله الدستور وكل المواثيق الدولية، والتونسي الذي سطر بدمائه أكبر ملاحم لاسترجاع وطنه من قبضة العابثين وزمرة الفاسدين فهل نكافئهم بالمماطلة والتسويف؟

سيدي الوزير، إن هذا الاستحقاق لا يحتمل التأخير ولا يمكن أن يضل رهين التعثر أو الإهمال.

إن تأخير العمل على توفير فرص التشغيل هو أمر غير مقبول لا يمكننا قبول المزيد من الوعود دون إجراءات حقيقية فعالة فلا مجال للتهرب من هذا الاستحقاق ولا عذر في توفير فرص العمل التي يستحقها كل فرد في هذا الوطن.

وفي ضل فشل كل المنظومات السابقة في إرساء منوال تنموي وطني يحقق الشغل والكرامة للشعب، فإننا نعول على جهودكم للتعامل مع هذه المعضلة الوطنية بقدر عال من الأهمية والمسؤولية.

فاليوم لم نعد نقبل أنصاف الحلول أو أن تمتد أيادي الدولة إلى جيب البطال فمن غير المعقول أن يقتني المعطل طابعا جبائيا للمشاركة في مناظرة فمن أين له أن يدفع ذلك، من غير المعقول أن تكون أكثر فئة محرومة من حقها في الصحة المجانية ومن غير المعقول أن نرى صفة عاطل عن العمل أو لا شيء في بطاقة التعريف الوطنية لجامعي حاملي شهادة الأستاذية والدراسات المعمقة أو الدكتوراه، ومن غير المعقول أن يصبح العقل التونسي والذكاء التونسي ملقا على أرصفة المقاهي.

مستحيل أن نرى عصارة الجامعة التونسية يركبون قوارب الموت صدقوني يا سادة لقد أصابني ما أصابني وأنا أعد هذه المداخلة من ألف إحساس وإحساس وتذكرت حديثا من شاب طالت بطالته، قال لي بالحرف الواحد: "تعبت، ما عادش نقبل طاقة سلبية، راني في أضعف حالاتي وممكن كلمة شبيك وجهك أصفر؟ خليني نبكي" ولم يكمل حديثه لأنه لم يجد فعلا العبارات ولكن مع ذلك واصل حديثه حيث أشار إلى أن لديه أملا كبيرا في أن تونس العزيزة ستستوعب كل أبنائها وتمنحهم حقوقهم المشروعة دون تمييز ومحاباة.

سيدي الوزير، نحن في المجلس الوطني للجهات والأقاليم نمثل التعبير الواقعي والنابع من عمق الشعب ورافعة آماله وأحلامه ندعوكم ونؤكد على أهمية دعوتنا للتسريع بالخوض في السبل والحلول الكفيلة لفتح الآفاق أمام شعب المعطلين بعيدا عن البيروقراطية المقيتة واستعمال ذات السياسات في الاذان الصماء فبطالة الشباب لا تعني فقط نقص الفرص، بل هي أيضا تهديد للتماسك الاجتماعي والاستقرار وهذه مسؤوليتنا جميعا، سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى المجلس الوطني بالتفاعل الإيجابي مع المجالس المحلية والجهوية والإقليمية ونؤكد على دورها في البناء مع التأكيد على أهمية إصدار القوانين والأوامر الترتيبية لمزيد النجاعة في ممارسة مهامها.

السيد الوزير، هذه قضايا ملحة تتطلب من الجميع التحرك بسرعة، بتعاون مشترك ونلمس فيكم كل الجدية والكفاءة والمسؤولية يجب أن نعمل من أجل تحويل هذه الاستحقاقات إلى واقع ملموس مما يسهم في تحسين وتجويد حياة التونسيين ويحمي مستقبل الأجيال القادمة.

السيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية،

إننا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم نقدر جهودكم الكبيرة وروحكم الوطنية الصادقة في العمل على دعم الشركات الأهلية والمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني ومع ذلك نود أن نلفت انتباهكم إلى ضرورة التركيز على تحقيق جوهر الأهداف التي ووضعت من أجلها هذه الشركات وتجنب الحلول الترقيعية التي قد تعيق تحقيق الأثر المرجو.

ان أهم ما نحتاجه في هذه المرحلة هو تسهيل تفعيل الشركات...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بإمكانك مواصلة فكرتك تفضل.

السيد محمود صماري

...ورفع التعقيدات الإدارية والصعوبات التي تواجه الباعثين الشبان، حتى يتمكنوا من ترجمة أفكارهم ومشاريعهم إلى واقع عملي يخلق فرص عمل ويعزز التنمية في جميع أنحاء البلاد.

أشكركم على حسن الإصغاء وأتطلع إلى نتائج هذه المناقشة التي أمل أن تسهم في إيجاد حلول عملية وواقعية لهذه المعضلة التي تؤرقنا جميعا.

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير، وفقكم الله لما فيه خير الوطن والمواطنين. وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيدة سيرين قزارة لها ثماني دقائق تفضلي.

السيدة سيرين قزارة

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

إن بلادنا كانت سباقة في وضع التشريعات التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وخاصة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مما جعلها نموذجا يحتذى به في العديد من الدول ولكن مع ذلك ما زالت هناك إخلالات ملحوظة تعيق تحقيق الأهداف المرجوة ومن أبرزها البطء الشديد في انتداب الأشخاص ذوي الإعاقة مما يطيل مدة الانتظار ويحرم الكثيرين منهم من فرصة العمل.

لا يزال هناك نقصا في الوعي بأهمية دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل مما يؤدي إلى تردد المؤسسات في توظيفهم بالإضافة إلى ذلك فإن غياب التجهيزات المكتبية المهيئة لذوي الإعاقة الملائمة في أماكن العمل تمثل عائقا كبيرا عند قيامهم بواجبهم المهني، لأنها لا تخضع للمعايير الدولية والتدابير التيسيرية ولا تزال هناك نظرة نمطية سائدة حول قدرات ذوي الإعاقة، مما يؤثر على فرص حصولهم على عمل.

يطالب ذوي الإعاقة في تونس بتفعيل القوانين المتعلقة بتشغيلهم وتوفير فرص عمل حقيقية تتناسب مع قدراتهم وتوفير التكوين والتأهيل اللازمين لتمكينهم من الاندماج في سوق العمل.

إن قضية التكوين المهني والتشغيل في تونس بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة من أولويات وزارة التكوين المهني والتشغيل حيث تنص العديد من القوانين الوطنية والمواثيق الدولية على ضرورة ضمان حقوقهم في العمل والاندماج في المجتمع. على سبيل المثال، المادة 27 من الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي صادقت عليها تونس سنة 2008 ورغم وجود الإطار القانوني إلا أن الواقع العملي يبرز العديد من تحديات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، خاصة فيما يتعلق بغياب الانتداب في الوظيفة العمومية والقطاع العام وعدم تطبيق القانون المتعلق بانتداب 2% من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وينص القانون التونسي على ضرورة تخصيص المؤسسات العمومية والخاصة نسبة لا تقل عن 2% من مراكز العمل للأشخاص ذوي الإعاقة إلا أن هذا القانون لم يتم تفعيله بالشكل المطلوب، مما يضيع على عديد الأشخاص ذوي الإعاقة فرصة الاندماج في سوق العمل وتحقيق الاستقلال المادي.

إن السياسات الحالية للتشغيل غير متجددة، إذ أصبحت هذه السياسات لا تواكب التغيرات المجتمعية الكبرى والتطورات التكنولوجية، مما أدى إلى فتح المجالات الجديدة في سوق العمل كان يمكن استثمارها للاستفادة منها وتوفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

سيدي الوزير، لماذا لا يتم تفعيل هذا القانون وتطبيقه؟

وفيما يلي نقترح على جنابكم مقترحات لتفعيل القانون وتطبيقه:

-تعزيز الإرادة السياسية وضرورة وضع خطط عمل واضحة المعالم لتنفيذ القانون مع تخصيص الموارد اللازمة لذلك.

-تبسيط الإجراءات وتقييم قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتوحيد المعايير.

-تنظيم حملات وطنية للتوعية تهدف إلى تغيير الصورة النمطية لدى المجتمع في شأن قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز اندماجهم في سوق الشغل.

-وضع برامج تدريبية لأعوان وموظفي الوزارة التي ليست لها استراتيجيات وبرامج عمل لتكوين الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات تناسب سوق الشغل تتماشى مع متطلبات سوق العمل.

-توفير البنية التحتية الملائمة عبر تكييف أماكن العمل بما يتناسب مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

-تقديم حوافز مالية أو ضريبية لأصحاب العمل الذين يقومون بتوظيف أشخاص من ذوي الإعاقة، لتحفيزهم على الالتزام بتشغيل هذه الفئة.

-مراجعة القانون وتطويره ليشمل جوانب أخرى مثل التدريب المهني والتأهيل.

-إنشاء آليات فعالة لمتابعة تطبيق القانون وتقييم نتائجه.

ونختم بالتأكيد على ضرورة تفعيل قانون الخاص بنسبة 2% إلى 5% لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وترفيع هذه النسبة نظرا لما قدمته هذه كفاءات في جميع الاختصاصات.

كما يجب أن يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بحقهم في الشغل بما يضمن لهم العيش الكريم والاستقلالية المادية.

يعتبر عدم تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في التشغيل تعد على الدستور.

إن توفير بيئة عمل مناسبة لاندماج الأشخاص ذوي الإعاقة يساعدهم في بناء مجتمع عادل ومتكافئ للجميع.

ندعو الوزارة إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على الشهادات العليا والتأهيل المهني.

-تطبيق نفس النظام المعتمد في الهياكل التكوينية الحكومية والهياكل الخاصة من حيث البرامج الدراسية، مدة التكوين، العطل، والمراقبة.

-توحيد نموذج الشهادة بين الهياكل العمومية والخاصة، مما يعطي قيمة للشهادة التكوينية عموما.

-عدم التمييز بين القطاعين العمومي والخاص.

إن أغلب المشغلين يعتقدون أن انتداب المتكونين المتخرجين من المؤسسات الخاصة رغم كفاءتهم بتعلة أن شهادتهم غير موثوقة.

البحث في إمكانية مد الهياكل التكوينية الخاصة من برامج تكوينية مطابقة للهياكل العمومية إجبارية، مع إلزامية تطبيقها. إذ أنه من غير المعقول أن يقوم مدير هيكل تكويني خاص من غير الاختصاص بصياغة برنامج تكويني كامل.

كما يجب مراجعة وضبط معنى عبارة الاختصاص بالنسبة للمتكونين الحاصلين على مؤهل التقني المهني والراغبين في استكمال تكوينهم للحصول على مؤهل التقني السامي أو تحديد قائمة الاختصاصات الممثلة التي يجب توفيرها في كل المؤسسات.

يجب أيضا البحث في إمكانية إلحاق تلاميذ السنة الأولى ثانوي بمؤهل تقني مهني إذ أن أغلبهم لا يجدون مسارات تكوينية تضمهم وتؤهلهم لسوق الشغل وتنتشلهم من البطالة ومن الضياع حيث أنهم نسبة مهمة ومنهم من ينقطعون عن الدراسة بسبب تحول برنامج الدراسة من اللغة العربية إلى الفرنسية في السنة الأولى ثانوي.

من الضروري تفعيل اتفاقية 2014 التي تمكن خريجي مراكز التكوين من مواصلة تعليمهم الجامعي بالإضافة إلى إعادة النظر في قرارات تجديد التنظير الخاطئ وما تسببت فيه من مشاكل وعطلت الإصلاحات على مستوى الشهائد والتأشير عيها كما هو الحال في هذا الملف سأرفع إليكم في هذا الخصوص معهد في ولاية المنستير أوشك على إغلاق أبوابه نتيجة خطأ صدر في الرائد الرسمي ولم يتم إصلاحه، هذا الخطأ الذي وعد الجميع بإصلاحه في أسرع وقت شفاهيا كلف المؤسسة العديد من الخسائر المادية والمعنوية، إذ أن إدارة المعهد قد طرقت كل الأبواب كما هو موثق لديكم إلا أنها لم تجد سوى المماطلة والتسويف من كل الجهات المسؤولة، رغم حساسية الوضع ودقته بالنسبة إلى مصداقية الهياكل التكوينية.

هذه المؤسسة تفتتح سنة تكوينية جديدة ولكن دون أي برامج تكوينية تقريبا وسط صمت وتجاهل تام من كل المصالح المعنية خصوصا السيد والي الجهة والمديرة الجهوية التي تعهدت سابقا بإمضاء الشهائد بحضور الوالي ثم تنكرت لكلامها إثر خروجها من المكتب مع العلم أنني كنت شاهد عيان على ذلك أنا وزميلي النائب في المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

لماذا كل هذا التجاهل، السيد الوزير، في حق المؤسسة التي يشهد لها بالكفاءة داخل الولاية؟

لماذا لا تهتم الإدارة الجهوية بالمنستير بالمعاهد الخاصة كما تهتم بالمعاهد الحكومية؟

السيد الوزير، معتمدية جمال تعتبر قطبا صناعيا في مجال النجارة والألمنيوم حيث يعمل أغلب عائلاتها في هذا القطاع وتكاد معظم الأسواق بالجمهورية تستوعب الإنتاج من معتمدية جمال، لذا نطالب بإحداث مركز تكوين مهني مختص في النجارة والألمنيوم لأن هناك نقصا حادا في اليد العاملة بهذا المجال.

هل يمكن لوزارة التكوين المهني التفكير في دعم قطاع الحِدادة والبناء؟

هذا القطاع لديه قدرة كبيرة على استيعاب العمالة كما أن هناك فرص تشغيل هامة في الخارج.

سيدي الوزير، نرجو النظر في مسألة اللاقطات الشمسية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسني حسام مزالي له خمس دقائق تفضل.

السيد حسني حسام مزالي

السلام عليكم،

سيدي الوزير، أنتم وزارة التشغيل والتكوين المهني، ولكن بصراحة أنتم وزارة الكارثة في تونس، الكارثة التي أصابت الشباب حيث يتخرجون ولا يجدون عملا والفقر في التكوين المهني الذي يعد أساس التنمية.

عندما نقارن مستوى التكوين المهني في تونس بدول شقيقة نجده كارثة كبرى، كيف سنحقق التنمية؟ كيف سنحقق اقتصادا إذا لم يعد هناك يد عاملة في كل القطاعات؟ لم يعد هناك كفاءات ولم يعد هناك تكوين جاد للشباب وهذا فقر في تكوين الشباب، أغلب الشباب اليوم لا يرغبون في الدراسة.

في السنة الماضية أو التي قبلها 80 ألف تلميذا انقطعوا عن التعليم وخلال عامين أصبح العدد يقارب 200 ألف، فهذه قنبلة موقوتة، هؤلاء الشباب ما هو مصيرهم؟ إلى المخدرات، إلى الشارع، لماذا لا يقع تأطيرهم؟ لماذا لا يكون هناك تكوين مهني إجباري؟ التكوين المهني يجب أن يكون بداية من السنة التاسعة أساسي وواسع النطاق، كما كان في السابق.

وعندما نرى نسبة البطالة، كوزارة وكجهات مسؤولة، نجد أنها ترتفع، والخريجون لا يجدون عملا وقطاع التكوين المهني متأخر مقارنة بالتطور العالمي، هل كل هذه الإحصائيات خاطئة؟ هل النواب الذين ينتقدون منذ الصباح مخطئون؟ لا بل هذا فشل تام في تسيير مهمتي التشغيل والتكوين المهني مع كامل احترامي لكم.

أنا شخصيا إذا كنت أعمل في هذه الوزارة لطلبت نقلة، لأن الوضع كارثي إذا رأيتم حال الشباب اليوم، فستشعرون بالخجل.

السيد الوزير، اليوم سفير الاتحاد الأوروبي في تونس صرح لوسائل الإعلام بأن الهجرة الشرعية من تونس والتي تشمل أصحاب الكفاءات حققت نجاحا كبيرا في الدول الأوروبية، إذن لماذا لا ننشئ مركز تكوين شامل في كل إقليم تشمل جميع القطاعات ثم نتواصل مع الاتحاد الأوروبي لنحدد احتياجات الدول الأوروبية من اليد العاملة.

في الماضي، كان التلميذ الذي لم ينجح في دراسته يتوجه للتكوين المهني ويتخرج بعد فترة وجيزة يصبح صاحب مهنة، أو يقوم بمشروعه الخاص، أو حتى يعمل كتاجر ناجح. كيف يمكننا اليوم إعادة الاعتبار للتكوين المهني داخل العائلات التونسية؟

نحن بحاجة إلى برامج في التلفزة الوطنية تروج للتكوين المهني الآن، عندما يفتح المواطن التلفاز صباحا يجد مسلسل "شوفلي حل" وعندما يفتحها مساء يجد "شوفلي حل" أيضا، يجب أن يجد برامج تعنى بالتكوين المهني، برامج يشاهد فيها شبابا يتدربون ويرى عقود العمل القادمة من الخارج لكي لا يلجأ الشباب إلى الهجرة غير النظامية مجددا.

لو كان لدينا في كل قسم تكوين 20 تلميذا وقمنا بتخصيص خمسة منهم في نهاية العام من المتميزين للحصول على عقود عمل بالخارج، سنرى كيف سيجتهد البقية وسيسعى الجميع إلى التسجيل في التكوين المهني، هذا حل بسيط لا يتطلب ميزانية ضخمة لكنه سيشجع العائلات على إدخال أبنائها إلى التكوين المهني حتى لو لم ينجحوا في التعليم الأكاديمي والبقية من المتكونين الذين لم يحالفهم حظ التوجه للخارج سنربحهم في تونس وسنعزز بهم الاقتصاد التونسي.

وبالنسبة إلى التكوين المهني، هناك مدير عام أصدر قرارا جعل التكوين المهني في تونس متوقفا منذ سنة لا أحد يستطيع إثبات شهادة الكفاءة المهنية والشباب يذهب إلى المراكز ليجدوا أن النظام غير مطبق بعد هذا ليس في ولاية واحدة فقط، بل في كامل تراب الجمهورية.

كذلك لماذا لا يحصل الشباب المتخرجون من التكوين المهني على بطاقات تعريف مهنية مثل خريجي الجامعات لكي يتمكن من المداواة ...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إضافة دقيقة للسيد النائب المحترم حسني حسام مزالي تفضل.

السيد حسني حسام مزالي

في ولاية المنستير تحصلتم على قطعة أرض منذ سنة 2009 تابعة لمعمل "skanes meuble" الذي أغلق مساحتها 32 ألف متر مربع وتم تخصيص تمويل بقيمة 20 مليار دينار من"AFD" وتم الانتهاء من دراسة المشروع وكل شيء جاهز، ولكن الأرض لا تزال مهملة والفئران تعبث بها.

بالنسبة إلى التشغيل هناك حل. السيد الوزير، أنتم مسؤولون عن التشغيل والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بملف الشركات الأهلية، لكن كيف سنجمع 50 شخصا لتأسيس شركة؟ حتى في حفلات الزواج لا يجتمع هذا العدد بسهولة.

هناك حل آخر، عندما تفلس شركة خاصة لماذا نغلقها بالكامل ويصبح جميع العاملين فيها عاطلين عن العمل؟ لماذا لا تتدخل الدولة وتحولها إلى شركة أهلية في فرنسا عندما أفلست شركة "مولينكس"، لم يتم إغلاقها نهائيا بل تم تحويلها إلى شركة أهلية ونجح المشروع، 72% من الشركات التي أعلنت افلاسها في العالم حولتها دولها الى شركات أهلية وهذه من التجارب الناجحة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم جاب الله بن صالح، له أربع دقائق.

السيد جاب الله بن صالح

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي وزميلاتي مساء الخير،

السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة وكل إطارات الوزارة مرحبًا بكم وننتظر منكم كل رحابة الصدر.

سيدي الوزير، العمل هو من يحفظ الكرامة ويبني الشخصية، لذلك كان حقًا مضمونا في الدستور كما تفضلت به وقلته من خلال طرح المهمة. الشغل هو مطمح كل طموح وكل متحصل على شهادة جامعية أو بصفة عامة كل عاطل يريد مورد رزق يعيش به بكرامة، لكن ما باليد حيلة سنوات ثم سنوات من البطالة دون جدوى، فأرجو مع البناء والتشييد أن نصل إلى حلول ولو تدريجية.

سيدي الوزير، قبلي ذات نسبة بطالة عالية وعالية جدًا، رغم التفوق في الجامعات وفي المتحصلين على الشهادة الجامعية وهنا الإشكال سيدي الوزير، هو عدم وجود شركات خاصة ولا معامل ولا مناطق صناعية يمكن أن تحتوي هذه البطالة، مراكز تكوين غير منجزة أو معطلة مثل ما هو موجود في دوز أو مراكز غير مستغلة كما هو موجود في قبلي المدينة.

سيدي الوزير، أنا كنت من العاطلين عن العمل متحصل على الإجازة منذ 2006 ولولا فرصة المجالس المحلية لما كنت موجودا هنا، لذلك سيدي الوزير، أنا محمل بعديد الرسائل من هؤلاء المعطلين: ما هو مصير هؤلاء وخاصة مما طالت بطالتهم؟

سؤال سيدي الوزير، هل لقانون 38 أثر لتفعيله بطريقة أو بأخرى؟

سيدتي كاتبة الدولة، الشركات الأهلية هي داعم للتشغيل وحافز لكن كما قال زميلي، العدد المطلوب لنكون به شركة أهلية مرتفع جدا، أي من الصعب إيجاد 50 شخص لتكون بهم شركة أهلية لذلك نرجو التخفيض في هذا العدد، كما يمكن تمكينهم من الأراضي الدولية الفلاحية كما طلبنا ذلك مع السيد وزير أملاك الدولة لتستغل من قبل هذه الشركات.

السيد الوزير، نرجو منكم دراسة شاملة لجميع الولايات لمعرفة الاختصاصات التي تتماشى معها سواء في إرساء مراكز التكوين المهني والتشغيل في تلك الولايات أو من خلال الشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لغرض إدراج هذه الاختصاصات في كتاب التوجيه الجامعي، للحد من البطالة ومسايرة سوق الشغل.

سيدي الوزير، كلنا ثقة في شخصكم، شكرا لكم ووفقكم الله.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرًا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد العايش جامعي، له أربع دقائق.

السيد محمد العايش جامعي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة،

مرحبا بالسادة الإطارات،

سيدي الوزير، إن أساس تقدم الأمم بالسواعد والمهن. في السابق، في السبعينات والثمانينات، كانت وزارتي التربية والتكوين مندمجتين وكان التوجيه المهني من السنة السادسة ابتدائي أي أن التلميذ إذا فشل في دراسته أو كان ضعيف المؤهلات أو كبر به السن، يقع توجيهه مباشرة إلى التكوين المهني وكانت الدولة تهتم به تسييرا وتكوينا وتعليما وكان من أرقى وأحسن النظم في الدول في العالم حيث تخرج من التكوين المهني آلاف المتكونين وحاليا هم من الإطارات الموجودة في الشركة التونسية للكهرباء والغاز وفي "SONEDE" ومنهم مقاولون تخرجوا من التكوين المهني حسب النظام القديم في السبعينات وفي الثمانينات، وكانت لديهم فرص وتحفيزات حيث كان المتكون عندما يدخل في التكوين المهني خلال الثلاث سنوات الأولى كان لديه حافز أنه بإمكانه في السنة الثالثة اجتياز الاختبار الذي كان يطلق عليه "SPECIAL" وكان بإمكانه أن يواصل تكوينه وأن يتخرج مدرس في نفس المؤسسة التي تكون فيها ولكن هذا النظام لم يعد موجودا.

سيدي الوزير، المنهجية المتبعة حاليًا للأسف إن قارنها بالماضي "يا حسرة" على ما كنا عليه وما أصبحنا عليه، أرى أن

المنهجية يجب مراجعتها، يجب أن يكون للوزارة إستراتيجية جديدة لمراجعة المنهجية لأنه لا يوجد ترغيب للمتكون.

لقد تعرضت أنا شخصيا في الإدارة لحالات ورأيتها مع ابني، فقد تعرضت لوضعيات السيد الوزير، لا يوجد ترغيب في مراكز التكوين المهني، لا من الإدارة ولا من المكونين ولا توجد أي إحاطة ولماذا لا تقتاد وزارة التكوين المهني بوزارة التربية وتوفر أخصائي نفساني في مراكز التكوين؟ لأن هذا التلميذ كان فاشلا في دراسته وكره روتين القسم وكره الكراس والقلم فقد هرب منها وفشل يجب أن يكون هناك ترغيبا في مراكز التكوين يجب أن يكون هناك تغيير، يجب أن يجد مناخا مخالفا تماما، يجب أن يدخل فيجد أنشطة ثقافية، أنشطة رياضية يجب أن يجد مناخا جديدا بعيدا عن النظري، يجب أن نقدم له كل ما هو تطبيقي وأنشطة ويجب ترغيبه في التكوين المهني.

وفي نفس الوقت سيدي الوزير، يجب أن تكون هناك مراجعات هناك تلاميذ يتكونون ثم يتخرجون ويتحصلون على شهادة النجاح ولكن مع الأسف يبقى ثلاث سنوات ليحصل على الديبلوم وهذا ساهم في البطالة وساهم في النفور من التكوين وقد تتاح له فرص الذهاب إلى الخارج بالديبلوم وقد تعرضت لهذا السيد الوزير، فأنا أحدثك عن واقعة صارت وليست في الجهات المحرومة، بل في الكرم لم يتم توزيع الديبلوم على المتكونين منذ ثلاث سنوات وقد أتيحت لهم فرص العمل بالديبلوم في الخارج وحرموا منها.

هذه كارثة سيدي الوزير، أرجو منكم تغيير مناهج التدريس بمراكز التكوين المهني رغبوا التلميذ في التكوين المهني بتوفير أخصائيين نفسانيين كما ذكرت لأن الأخصائي النفسي في المراكز يعتبر أهم شيء، لأن الترغيب يبدأ من هنا فإن رغب في ذلك ورأى أنه مناخ جديد فإنه سيجلب معه زميله وصديقه وجاره وإلى غير ذلك ويعود الناس للتكوين المهني وأتساءل هنا هل سنجد بعد سنوات مكونين في مراكز التكوين، لأن الذين يكونون حاليا كلهم تخرجوا من الـ "SPECIAL" سابقا، أغلبهم ولكن لا يوجد تجديد على مستوى البرامج هناك مراكز تكوين مهني في الجهات...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرًا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أحمد قار علي، له خمس دقائق.

السيد أحمد قار علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرحبا بالسادة الزملاء من كلا المجلسين،

سيدي الوزير، انتهجت البلاد التونسية في ظل القيادة الحكيمة للسيد رئيس الجمهورية سياسة التعويل على الذات مرتكزة في ذلك على استغلال الثروة البشرية ودمجها في الدورة الاقتصادية ولا شك أن منظومة التكوين المهني، تعد إحدى أهم الروافد لتحقيق هذه الأهداف وذلك عبر الاحاطة بالشباب المنقطع عن الدراسة المبكر وإشراكه في سوق الشغل.

كما أن التكوين المهني يعد إحدى أو أهم الحلول المطروحة حول واقع الشباب التونسي اليوم وما ارتبطت به من إشكالات الانقطاع المبكر عن الدراسة وارتفاع في نسبة البطالة وتوجه البعض منهم إلى الهجرة غير المنظمة، وفقدانهم في قوارب الموت أو انزلاق البعض الآخر إلى الجريمة.

سيدي الوزير، إن التكوين المهني اليوم، يقدم كعلاج لهذه المشكلات، حيث يضمن توفير مواطن شغل على المستوى الداخلي وآلية مثلى لتمكين شبابنا من عقود عمل على المستوى الخارجي عبر الهجرة المنظمة للراغبين في ذلك لكن، وبقدر أهمية هذه الغايات، هناك العديد من الإشكالات التي تنخر هذا القطاع أدت إلى تراجع نسبة المنخرطين فيه وعزوف الشباب عن الالتحاق بمراكز التكوين المهني.

سيدي الوزير، إن مراكز التكوين المهني في مختلف الولايات بدون استثناء تشكو من ضعف في الموارد البشرية والمالية، ونقص في التجهيزات ومن هذا المنطلق ندعو:

أولا إلى إعادة هيكلة وصيانة مراكز التكوين العمومية بتوفير التجهيزات الضرورية والمتطورة وربطها بشبكة الإعلامية والرقمنة.

ثانيا مراجعة برامج التكوين وتحيين الاختصاصات بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية ومتطلبات سوق الشغل وحاجيات المؤسسات الاقتصادية.

ثالثا لا بد من التعويل على الكفاءات وأهل الاختصاص في هذا القطاع، مع العمل على التكوين المستمر للإطار البشري من مكونين ومتداخلين في هذا القطاع، لتأطيرهم وتأهيلهم بيداغوجيا لضمان جودة التكوين.

سيدي الوزير، إن النسبة الأكبر من الانقطاع المبكر عن الدراسة في صفوف شباب الأرياف ورغم ذلك نلاحظ غياب لمراكز التكوين بهذه المناطق، إذ أن معظمها يتمركز في المدن مما يضطر هؤلاء إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بهذه المراكز وفي ظل هذه الظروف فإن الكثير منهم غير قادرين على الالتحاق بهذه المراكز والبعض الآخر ينقطع عن التكوين لغياب وسائل النقل ولعدم قدرته المادية على مجابهة المصاريف.

ومن هذا المنطلق، ندعو إلى ضرورة تخصيص منح مدرسية وإن كانت رمزية، لهؤلاء الشباب أو بعث مراكز تكوين بتلك الجهات، هذا إلى جانب اعادة هيكلة مراكز التكوين المهني المخصصة للفتيات الريفيات بما يتناسب مع احتياجات المناطق الريفية على غرار مركز الفتاة الريفية بباترو التابع لمعتمدية قرمبالية ولاية نابل، والذي نتيجة الإهمال أصبح آيلا للسقوط ولا شك أنه بإعادة تأهيله سيكون حاضنة لفتيات هذه المنطقة.

كما ندعو إلى ضرورة متابعة ومراقبة دور الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل في توفير فرص شغل منظمة وعادلة بعيدة عن المحاباة لخريجي مراكز التكوين المهني وتوفير عقود شغل قانونية خارج تونس، وهذا ما من شأنه أن يضمن التصدي للتجاوزات الواقعة من بعض أصحاب المكاتب الوهمية والتي أضرت بسمعة القطاع وأدت إلى استغلال الباحثين عن العمل وقتلت فيهم الأمل، أمل التحصل على عمل يضمن كرامتهم واستقلاليتهم المادية.

سيدي الوزير، إن التكوين المهني، يضطلع بدور هام وريادي في انتشال الشباب من الفساد وجعلهم عنصرا فاعلا

في المساهمة في الدورة الاقتصادية وتحقيق التنمية الاجتماعية ونعول على إدارتكم الحكيمة في النهوض بهذا القطاع وجعله آلية حقيقية لتحقيق التنمية.

ختاما، لنذكر أن أهم استثمار هو الاستثمار في الثروة البشرية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة نورس الهيشري، لها سبع دقائق.

السيدة نورس الهيشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة والإطارات المرافقة لها،

سيدي الوزير، قبل أن أبدأ في الحديث عن الغصة التي نشعر بها من وزارة التشغيل، سأعطيك الحل الذي وجده اليوم الشباب التونسي بخصوص البطال، اسمع معي السيد الوزير (قامت السيدة النائبة بتمرير مقطع أغنية).

سيدي الوزير، كم من أم على ضناها بكت، كم من عائلة تيتمت وكم من كبد احترق.

سيدي الوزير، شباب تونس مل وكل شباب يرمي بنفسه للموت عندما لن يجد في بلادنا القوت.

سيدي الوزير، البطالة اليوم هي سبب الهجرة غير الشرعية وهي التي جعلتنا نخسر الكثير من التونسيين.

سيدي الوزير، وقت الثورة، أذكرك في 2011، في شارع الحبيب بورقيبة، رفعنا شعار "شغل، حرية، كرامة وطنية". لم نجد لا شغلا ولا حرية ولم نجد كرامة وطنية.

للأسف، الكثير من الشباب ما زال يشعر بأنه لم يتم تحقيق أي شعار من هذه الشعارات، شباب الأرياف سيدي الوزير، ما زالوا اليوم يعانون من التهميش، لا توجد فرص عمل واضحة، وحتى من يدرس ويتحصل على شهادة يجد نفسه في بطالة طويلة وهذا كله يعود إلى التكوين والتعليم اللذان لا يتماشيان مع سوق الشغل اليوم وهذا ما خلق إحباطا كبيرا وجعل الكثير منهم يفكرون في الهجرة غير الشرعية كحل رغم المخاطر الكبيرة شباب يلقى بنفسه اليوم للموت، شباب يقول لك، سيدي الوزير: "إما أن أشق البحر وأجد حلا، أو الموت أفضل".

سيدي الوزير، أخرجوا وأنصتوا للشارع الذي يشهد غليانا ضدكم اليوم، استمعوا العاطلين عن العمل في المقاهي اليوم الذين يتساءلون ماذا تفعل وزارة التشغيل؟ نريد أن نفهم إن كانت الوزارة اليوم غير قادرة على تشغيل العاطلين عن العمل، فسروا لنا ما هو دوركم اذا، فوزارة التشغيل تتحصل على ميزانية كبيرة من الدولة لذلك لا يجب أن تتركوا الشباب عاطلا عن العمل يجب أن تجدوا له شغلا سيدي الوزير، الشباب تعبوا من التنقل من مكتب تشغيل إلى مكتب تشغيل بدون فائدة أتحدى أي تونسي اليوم يذهب لمكتب التشغيل ويتحصل على عمل، لا تسمع سوى لا من جديد عليك أن تعود غدا وأعود غدا لا يوجد مستجدات نفس العروض تقدم وتبقى على مدى شهر أو شهرين.

أريد أن أذكركم اليوم بأن عامل البناء وبائع "اللبلابي" وسائق التاكسي والعامل والدهان أيضا كلهم سيدي الوزير، مهندسين وأطباء ومحامين ومحاسبين لكن الشهادة في تونس اليوم أصبحت بلا قيمة سيدي الوزير.

سيدي الوزير، المشكل يكمن أيضا في تعقيد الإجراءات الإدارية للشباب الذي يريد بعث مشروع لقلة الفرص في الجهات وهذا يزيد من تعميق الأزمة أكثر فأكثر الحلول يجب أن تكون واضحة سيدي الوزير، يجب خلق فرص عمل حقيقية في الجهات المهمشة الخاصة والداخلية، علينا أن نسهل التكوين الذي يتماشى مع سوق الشغل ونبسط الإجراءات للشباب الذين لديهم أفكار مشاريع، نشجعهم على بعث الشركات الأهلية وأنا أعول اليوم على السيدة كاتبة الدولة، ولدي ثقة كبيرة في نساء تونس.

السيدة كاتبة الدولة، كل آمالنا اليوم متعلقة بك.

سيدي الوزير، أريد أن نسألكم ما الخطط والاستراتيجيات التي تعملون عليها اليوم لتوفير مواطن شغل للشباب ولتحقيق جزء من الشعارات التي رفعناها في ثورة 2011؟

سيدي الوزير، فيما يخص التكوين المهني، سأتحدث عن نابل باعتباري نائبة عن ولاية نابل.

مراكز التكوين المهني الموجودة اليوم بنابل قد تم غلق العديد منها وسأذكر هنا فرع التكوين المهني في قربة، فقربة اليوم تخسر مركز تكوين بسبب توسعة المعهد الإعدادي شارع الحبيب بورقيبة فمن غير المعقول اليوم إزالة منشأة من أجل توسعة منشأة أخرى.

سيدي الوزير، أريد أن أؤكد مرة أخرى على أنه علينا مزيد بعث مراكز تكوين مهني نظرا إلى أهميتها في ولاية نابل، خاصة في حمام الغزاز، تاكلسة والهوارية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم مراد البرقاوي، له أربع دقائق.

السيد مراد البرقاوي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني وبالسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية،

أستهل مداخلتي برسالة من المعطلين عن العمل الذين طالت بطالتهم أكثر من عشر سنوات:

"بسم الله الرحمن الرحيم،

إلى فخامة رئيس الجمهورية، الأستاذ قيس سعيّد ناصر المظلومين،

في البداية، نترحم على ضحايا البطالة من نخبة الوطن، الذين توفوا وهم ينتظرون وعائلاتهم الانتداب على أمل أن ينصفهم القدر، بعد أن أفنوا شبابهم على مقاعد الدراسة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

نحن نخبة الوطن وقع إقصاؤنا والتضحية بكل من يحمل شهادة عليا وطالت بطالته بسبب خيارات العشرية السوداء وما قبلها.

سيدي رئيس الجمهورية،

السيدات والسادة الحضور الأفاضل،

إننا اليوم نواجه واقعنا دون كرامة، ولكن على أمل كبير في سيادة الرئيس وجميع الحضور لرد الاعتبار إلى نخبة الوطن والدعوة موجهة إلى السيد الوزير، لإيجاد حلول وبدائل لإنصاف هذه الفئة المهمشة، التي كانت ضحية لسياسات فاشلة والتي من أجلها قامت ثورة الياسمين والتي نادت بالشغل والحرية والكرامة الوطنية".

سيدي الوزير، شعار "شغل، حرية، كرامة وطنية"، أول ضحاياه هم المعطلون عن العمل وخاصة من طالت بطالتهم عشر سنوات وقد كنت ضمن هؤلاء سيدي الوزير ولقد تعبنا وضحينا كثيرا وجاء قانون 38 واليوم نالني الشرف بوجودي هنا، وأنا أشعر بإحساس غريب لأنني سأدافع عنهم وسأوصل صوتهم لأننا سابقا كنا نتمنى لو ندخل لهذا المجلس لنعرف ما يوجد بداخله، واليوم والحمد لله.

اليوم سيدي الوزير "الكاباس" من عهد بن علي كانت بالرشوة وهذه الفئة المفقرة التي ضاعت بسبب هذه الثورة وبسبب العشرية السوداء وبسبب انتهازية الأحزاب مع النقابات كانوا يقومون باقتسامها وتحت الطاولة نحن نعلم كل شيء والجميع على علم بكل ذلك، أتقدم اليوم لهم بتحية ولدي العديد من الزملاء أذكر منهم إبراهيم جراية، سامي الزويدي، رضا ووليد، المعذرة للبقية لأنه لا يمكنني أن أذكرهم جميعا.

سيدي الوزير، من بلغ سنه اليوم 50 سنة ولم يتزوج، هل سيذهب اليوم ليتلقى تكوينا لنترك التكوين على الأقل للجيل الصاعد.

نسبة البطالة تقدر بـ 23 % من أصحاب الشهائد العليا، هذه النسبة ليست بالقليلة سيدي الوزير وهذه النسبة قد أثرت حتى على التلاميذ الذين يدرسون بالمرحلة الابتدائية والثانوية، فمنهم من له أخ عاطل عن العمل ومنهم من له جار أو صديق له عاطل عن العمل، فقد كثرت البطالة في البلاد لذلك لم يعد للطفل شغف بالدراسة والتكوين المهني كل مراكزه لا فائدة من الحديث عنها.

سيدي الوزير، ملف الشهائد المزورة، هذا الملف الغامض يجب أن يكون اليوم موجودا على الطاولة، ويجب كشف الحقيقة حتى نبدأ في عملية البناء والتشييد على قواعد وأسس سليمة.

بالنسبة للشركات الأهلية، هناك عديد الاتصالات التي بلغتني من القيروان ومن عدة معتمديات ويريدون إجراء تكوين لأبناء القيروان وبعض المسؤولين فيها اتصلنا بهم سابقا وطلبنا منهم توفير التكوين في الشركات الأهلية لكن البعض منهم لا حياة لمن تنادي...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم سالم الماكني، له أربع دقائق.

السيد سالم الماكني

شكرا سيدي الرئيس.

نرحب بالسيد الوزير وبالسيدة كاتبة الدولة والوفد المرافق،

تعتبر قضايا التشغيل من أكبر التحديات التي تواجهنا الدولة، ولا شك أن وضع السياسات المناسبة لهذه القضية يتطلب تفكيرا مبتكرا يأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية والمحلية حيث أصبح الشباب اليوم يطالب بفرص جديدة تواكب قدراته الابتكارية وتتماشى مع احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية.

سيدي الوزير، الشباب اليوم في تونس أصبح في حاجة إلى آليات حديثة ومبتكرة في قطاع التشغيل تتجاوز الطرق التقليدية التي لم تعد كافية لاستيعاب إبداعاته، فالإبداع والابتكار أصبح من السمات الأساسية لهذا الجيل، الذي يسعى إلى تحقيق استقلاله المادي والاجتماعي بعيدًا عن الأطر التقليدية.

نحتاج إلى إعادة النظر في السياسات الحالية، والبحث عن أدوات جديدة تتيح للشباب الفرص المناسبة ليحظوا بمستقبل أفضل، فهل وزارة التشغيل مستعدة لتبني هذه التوجهات الابتكارية في برامجها واستراتيجياتها؟

في هذا السياق، لا يمكننا إغفال الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه برامج العمل عن بعد في وقت يتجه فيه العالم نحو تبني هذه الثقافة بشكل متسارع، فقد أصبح العمل عن بعد أحد الحلول الأكثر فاعلية التي توفر الوقت وتقلص تكاليف التنقل، كما يمنح الأفراد فرصة للعمل من أي مكان، مما يعزز استقلالهم المالي.

السؤال الذي يطرح نفسه: هل هناك استراتيجية وطنية واضحة لدعم وتعزيز العمل عن بعد في تونس، وما هي الخطوات التي اتخذتها وزارتكم في هذا الاتجاه؟

كما أن تكريس الشفافية في المناظرات الوطنية لفرص العمل من المسائل المهمة، هذه المناظرات يجب أن تكون شاملة وعادلة لجميع المترشحين، سواء كانوا من المناطق الكبرى أو من المناطق الداخلية، بما في ذلك الفئات الهشة والفقيرة والأقليات التي تعرضت لسنوات من الإقصاء.

فهل هناك خطة لدى الوزارة لضمان تكافؤ الفرص وأن آليات التشغيل ستساهم في تقديم فرص حقيقية بعيدا عن المحاباة والتوزيع غير العادل.

سيدي الوزير، لا بد من التأكيد على ضرورة إعادة هيكلة اللجان الجهوية للتشغيل، هناك العديد من الإشكاليات التي تواجه هذه اللجان فيما يخص الشفافية والعدالة في توزيع فرص التشغيل خصوصا في المناطق الجنوبية والداخلية فعلى الرغم من الجهود المبذولة فإن هناك شعورا بعدم التكافؤ في الفرص المتاحة في تلك المناطق مازال قائما، فكيف ستعمل الوزارة على حوكمة هذه اللجان وضمان أن آلية توزيع الفرص تكون عادلة وشفافة وتعكس احتياجات المناطق الأقل حظا.

في الختام، إنّ تطوير قطاع التشغيل في تونس يتطلب منا أن نكون أكثر جرأة في تبني السياسات المبتكرة، وأكثر شفافية

في الإجراءات التي نتخذها كما تتطلب التعاون المستمر ين جميع الأطراف المعنية، لضمان أن كل مواطن تونسي يجد فرصة عمل تتناسب مع إمكانياته وطموحاته وشكرا.

السيدة زكية معروفي نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عبد الرؤوف كلاعي، له دقيقتان فليتفضل.

السيد عبد الرؤوف كلاعي

شكرا سيدتي الرئيسة،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

يسعدني في هذا اللقاء البحث في دور وزارة التشغيل والتكوين المهني في تحسين سوق العمل ودعم الاقتصاد الوطني، فالوزارة تقوم بدور مهم في تأهيل الشباب لكن الشباب يواجه تحديات كبرى أبرزها الفجوة بين المهارات المكتسبة من التكوين المهني واحتياجات السوق المتطورة بسرعة لذلك من الضروري تحديث المناهج التكوينية لتواكب التغييرات الاقتصادية ولتلبي احتياجات السوق خاصة في المجالات الحديثة مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة.

كما أن تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص ضروري لتوفير فرص التدريب الحقيقية في بيئات العمل الفعلية مما يساعد الشباب على اكتساب المهارات المطلوبة.

إضافة إلى ذلك يعتبر دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة من الركائز الأساسية لخلق فرص عمل مستدامة ولكنها تحتاج إلى المزيد من الدعم المالي والاستشاري لتوسيع نطاقها.

في الختام السيد الوزير، نحن على استعداد للتعاون مع الوزارة لتحقيق هذه الأهداف الطموحة والعمل معا لتطوير سوق الشغل ودعم الاقتصاد الوطني وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عمر الجعيدي، له أربع دقائق، فليتفضل.

السيد عمر الجعيدي

شكرًا السيدة الرئيسة،

نود أن نرحب بالسيد الوزير،

السيد الوزير، وزارة التكوين المهني اسم كبير صحيح أنه في فترة من الفترات امن الفترات، وزارة التكوين المهني ومؤسساتها شيدت تونس وهذه الحقيقة من المهندس إلى البناء، الحداد، النجار وهذه الكفاءات خسرناها للأسف لأنه في ظل التكوين المهني الحالي، لم يعد التكوين المهني للفقراء لأنه يمكننا أن نقول أن الدولة قد رفعت يدها من التكوين المهني وبقيت بعض المؤسسات وبقي بعض التكوين البسيط في ظل التطور العالمي التكوين المهني أصبح تكوينا خاصا بنسبة 100%، لأنني كشاب لو يقع تخييري أن أدرس تكوين مهني عمومي أو في مركز خاص في الحقيقة أخير التكوين في مركز.

وزد على ذلك السيد الوزير، هناك مؤسستان في تونس يعرفها كل شباب تونس أفضل تكوين مهني موجود فيها هي المقهى والسجن ولم نجد لهذين حلا وأعلم أننا لن نجد لهما حلا.

وأريد أن أقول بأن العزوف عن التكوين المهني لأن كل المتكونين بسيطي الحال لأنه فمن سيأتي من بن قردان إلى بنزرت ليتكون وهو لا يملك حتى ثمن حذاء لذلك لم يعد الشاب يفكر في تكوين أو في أي شيء آخر لأن تفكيره منحصر في توفير الغذاء فقط.

السيد الوزير، هناك مقاربة جديدة في التكوين المهني، لم يعد التكوين المهني الكلاسيكي فان لم يأت الشاب لمركز التكوين المهني يجب أن يكون هناك تكوين مهني متنقل فهذا أسهل ما يكون وما سيتم صرفه على مركز تكوين بإمكاننا أخذ المعدات والتنقل بها من ولاية إلى ولاية أخرى.

أيضا بالنسبة إلى الولايات الداخلية التي تعاني من نسب البطالة والخصاصة ومن الانحراف الشباب لم يعد يؤمن بالبرامج التقليدية التي لم تعد فعالة أقول لك هذا بكل صدق.

بالنسبة إلى ولاية زغوان، نحن نطالب بمركز للتكوين المهني منذ سنوات أي أن هذا يتطلب 100 أو 200 سنة ليتم وضع بعض الآجر.

سأقدم لك مثالا يدل على الفساد في التكوين المهني، - أرجوك السيدة الرئيسة أريد دقيقة إضافية لأن الموضوع حساس- بالنسبة لمركز التكوين بسيدي ثابت الإطارات المصاحبة لك على علم بهذا، هذا المركز سيدي الوزير قامت ببعثه الدولة بالشراكة مع الاتحاد الوطني للمكفوفين، عندما لم يكن المكفوفين تحت ظل الدولة بل كانوا تحت عناية الاتحاد الوطني للمكفوفين، تم بعث هذا المركز للمكفوفين وكان منارة في إفريقيا ومنارة العالم ويتم تدريس المكفوفين في هذا المركز الفلاحة والنجارة واللحام وغيرها اليوم بقي موزع هاتف فقط بعد المستوى العالي للدولة، يتم حصر دور المعاق في الرد على الهاتف وحتى قانون 2% سيدي الوزير وحتى الشهادة التي يتحصل عليها لا تؤخذ بعين الاعتبار وليس لها أي قيمة ، السيد الوزير لابد أن تجلسوا مع بعضكم البعض كوزراء لأنه لا يعقل أن تعطي وزارة شهادة وبعد..

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أعد له التوقيت ليكمل فكرته.

السيد عمر الجعيدي

شكرا،

وبعد ذلك لا يتم تطبيق نسبة 2% ويبرر ذلك بعدم توفر الأماكن فموزع الهاتف موجود في كل مكان: وزارة التعليم العالي، وزارة التشغيل، في المستشفيات وزد على ذلك الاستغلال المباشر هذا بالإضافة للفساد، يجب حل موضوع مركز سيدي ثابت نحن نطلب من الفريق الشافي والضافي بإيجاد الحلول، لم نجد الحلول للشباب السوي حتى نجد حلول لحاملي الإعاقة، هذه نقطة.

السيد الوزير، إن المقاربات القديمة والكلاسيكية لم تعد تجدي نفعا يجب البحث عن حلول جديدة لأن الشاب الذي يريد الحصول على تكوين في الميكانيك أو "soudure" فالشعب

التونسي لم يعد قادرا على اشتراء سيارة، فلما يقوم بتكوين في الميكانيك.

وبالنسبة إلى السيدة كاتبة الدولة مشكورة، السادة الزملاء ذكروا مسألة ضرورة تجميع 50 مواطن لبعث شركة أهلية.

بالنسبة إلى ذوي الإعاقة في مخطط الشركات الأهلية بالإضافة إلى أن العدد لا يمكن الوصول إليه نجد أن كل الشركات الأهلية الموجودة في كامل الجمهورية محصورة في الفلاحة، هذا هو التوجه العام ولكن نرجو إيجاد توجهات أخرى السيدة كاتبة الدولة تكون في الفلاحة وفي الاقتصاد، لماذا لا توجد شركات أهلية في النقل مثلا، اليوم السيد الوزير هذه النقطة تمنيت أن أقولها للسيد وزير النقل ولكن مع الأسف لم أتدخل في وزارة النقل، اليوم أصبحت الدراجات النارية تاكسي، لماذا لا يتم بعث شركة أهلية للنقل؟ شعبنا يعاني من النقل...

والسيد الوزير، نقطة أخرى...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

السيد النائب المحترم كنت قد طالبت بدقيقة وأخذت دقيقتان، انتهى التوقيت.

شكرا لك السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فتحي الأعماري، وله ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد فتحي الأعماري

شكرا لك سيدتي الرئيسة،

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني والوفد المرافق مرحبا،

أبدأ مداخلتي بالمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 29 أكتوبر 2024 وكنتم سيادتكم ضمن هذا المجلس الذي تداول مشروع قانون يكرّس مبدأ أولوية استغلال الأراضي الفلاحية الدولية من قبل الشركات الأهلية وهذا شيء نباركه.

لكن السؤال المحوري ما هي المراحل المتوقعة لإقرار القانون الخاص بمنح قرارات الملك الجهوي للشركات الأهلية وكيفية استغلالها حتى لا نفرّط في الملك العمومي؟ فلا مناص من أن يشارك الشباب وأصحاب الشهادات في خوض معركة التحرير الاقتصادي فعلى الولاة والمعتمدين وجميع هياكل التشغيل والمساندة أن تنخرط بأسلوب جديد وفعّال في تنمية روح المبادرة وتأسيس الشركات الأهلية في مختلف القطاعات الخاصة التي تمسّ مباشرة مصالح المواطنين.

اليوم وجب أن تكون نجاعة الدروس في مراكز التكوين لا تقلّ شأناً وتشريعا عن الدراسة في وزارة التربية حتى يكون التكوين المهني ذا جودة ونجاعة.

السيد الوزير، تطبيق المذكرة عدد 154 لسنة 2012 والخاصة بإجبارية نقلة مديري مراكز التكوين المهني الذين عملوا خمس سنوات في نفس المركز وإعادة الهيكلة بما يستجيب لحاجيات سوق الشغل الداخلي والخارجي ويبقى التفكير في تطوير البيداغوجيا التعليمية والهندسة التكوينية أمر ضروري.

سيدي الوزير، يعاني قطاع التكوين المهني بولاية مدنين من عدة مشاكل، منها نقص المعدات والتجهيزات خاصة في مدنين، ومركز حومة السوق جربة وجرجيس وبنقردان.

مركز التكوين المهني ببنقردان وقع إغلاقه سنة 2019 على أساس إعادة هيكلته، وتمّ كراء محلّ لا يستوعب جميع الاختصاصات مما أدى إلى الاستغناء عن أهم الشعب، أذكر منها شعبة الصيانة الصناعية والميكانيك والتبريد، مع إلغاء المبيت وحرمان التلاميذ من الجهات المجاورة من التكوين.

سيدي الوزير، رجاء الإسراع في تنفيذ هذا المشروع المهمّ للشباب بالجهة.

سيدي الوزير، صحيح أن الفترة السابقة كانت من أتعس فترات تاريخ الوكالة وكان تأثيرها واضح على منظومة التكوين المهني ومدى تدهور جودة هذا القطاع .

سيدي الوزير، الحمل ثقيل وأنتم لها، أنتم تخوضون حربا ضد منظومة الفساد كما أشار لذلك سيادة رئيس الجمهورية.

لكم منا كل الاحترام والتقدير والدعم ووفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكراً لك السيد النائب. الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة أومينة حرباوي، لها أربع دقائق.

السيدة أومينة حرباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزير التكوين المهني والتشغيل،

مرحبا بالسيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية،

ومرحبا بالوفد المرافق لكم،

إن قطاع التكوين المهني والتشغيل يعد حجر الزاوية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا خصوصا في ظل ارتفاع نسب البطالة وتزايد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ومع الإعلان عن ميزانية الوزارة لسنة 2025، تبدو الحاجة ملحة لتسخير هذه الموارد في معالجة القضايا الهيكلية التي تعيق القطاع من أداء دوره الفعّال.

سيدي الوزير، واقع التكوين المهني يكشف عن جملة من الإشكاليات التي تتطلب حلولا استراتيجية، أبرزها غيابُ التحديثِ المستمرِ لمناهج التكوين مما يجعل العديد من البرامج غيرَ متلائمة مع تطورات السوق، خاصة في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا الرقمية والطاقة المتجددة.

ورغم الجهود المبذولة لتعزيز التدريب المهني بالتداول مع الشركات والمؤسسات، إلا أن تحقيق الأثر المطلوب يحتاجُ إلى إدراجِ التخصصات التي تلبي احتياجات المستقبل، مع استحداثِ آليات سريعة للتكيّفِ مع التغيرات الاقتصادية.

ثانيا، تمثل مراكز التكوين المهني حلقة محورية في المنظومة لكنها تعاني من تدهور البنية التحتية وضعف ظروف الإقامة والإعاشة مما ينعكس سلبا على جودة التدريب واستقطابِ المتكونين. تحسين بنية المراكزِ وإرساء نظمِ جودة وحوكمة للموارد يمكن أن يعيد لهذه المؤسسات دورها الحيوي في تنمية المهارات الوطنية.

ثالثا، مع استمرار ارتفاعِ نسب البطالة خاصة بين أصحابِ الشهائد العليا، أصبح من الضروري اعتمادُ سياساتِ إدماجٍ

مبتكرةٍ، ينبغي تقديم برامجَ تدريبية متخصصة تركز على المهارات التقنية واللغوية المطلوبة في السوق، بالإضافة إلى فتحِ آفاق جديدة لإدماجِ المنقطعين عن الدراسة عبر برامج تجمع بين التكوين والعمل.

وعليه فإنني أقترح التركيز على ثلاثة محاور رئيسية خلال الفترة المقبلة:

أولا إصلاح المناهجِ وتطويرها من خلال إدراجِ التخصصاتِ الحديث مثل الذكاء الاصطناعي والتقنياتِ الخضراء وربط المناهجِ بمتطلبات القطاعاتِ الواعدة.

ثانيا الاستثمار في البنية التحتية لمراكز التكوين بتحسين ظروف الإقامة والإعاشة داخل المراكز وتحديث تجهيزاتها لمواكبة التطور التكنولوجي.

ثالثا تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص عبر تصميمِ نموذجٍ مزدوجٍ يجمع بين التكوينِ العملي والنظري بالتعاون مع المؤسساتِ الاقتصادية.

سيدي الوزير، إن التكوين المهني ليس مجرد قطاعٍ ثانوي، بل هو أداة استراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

كما سأطرح عليكم بعض الأسئلة: متى ستجدون حلا لخريجي الجامعات الذين طالت بطالتهم وقبرت شهائدهم وقد فاقت أعمارهم الأربعين سنة؟ لقد كثرت الوعود دون تنفيذ.

سيدي الوزير، لدي إشكالية شخصية، فقبل أن أصبح نائبة، ذهبت إلى القباضة لخلاصِ "néant" فقالوا لي إنه على كل سنة بطالة منذ 2017 يجب أن أدفع 20 دينارا في السنة الكثير من العاطلين عن العمل لا يعلمون بذلك، فهل يعقل أن يدفع العاطل معلوما على بطالته؟

متى سيتم فتح مناظرات داخلية لتغيير الخطط الوظيفية، خاصة في اللغات هناك شغور كبير، فلماذا لا تتم الاستفادة من المكوّنين العرضيين الذين درسوا سابقا؟ ما داموا مؤهلين للتدريسِ في اللغات، فلماذا لا يتم إدماجهم؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة النائبة المحترمة على ما تقدمت به، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أيمن العبيدي، له أربع دقائق فليتفضل.

السيد أيمن العبيدي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التشغيل والتكوين المهني،

مرحبا بالسيّدة كاتبة الدولة وبكافّة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، قطاع التشغيل من القطاعات الحيوية التي تؤثّر على الاقتصاد والمجتمع ممّا لا شكّ فيه، الزملاء تعمّقوا في هذا القطاع وطرحوا قضايا البطالة، الإشكاليات، الحلول، والشركات الأهليّة.

لذا، سأركز على قطاع التكوين المهني الذي أراه يلعب دورا حيويا في تجهيز الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

إلا أن هذا القطاع وعلى غرار بقيّة القطاعات أصبح يواجه جملة من الإشكاليات ونحن في مرحلة البناء والتشييد ودمج الشباب بسوق الشغل والتقليص من البطالة أصبح من الضروري تطوير مناهج التكوين المهني لتلبية احتياجات السوق المتغيّرة وضمان ملاءمتها مع متطلّبات الصناعة.

كذلك بناء شراكات مع المنظمات الدوليّة لتبادل المعرفة والخبرات في مجال التشغيل والتكوين المهني.

توفير الدعم للمبادرات الذاتية يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة أيضا تعزيز السياسات التي تحفّز الاستثمار، وتسهيل إجراءات التوظيف وتشجيع الابتكار في مجالات التكوين.

أنتقل الآن إلى إشكاليات جهتي القصرين والتي تتطلب:

إعداد مقاربة جهويّة تأخذ بعين الاعتبار عمليّة التوازن في توزيع الاختصاصات بين مراكز الجهة والمراكز المحاذية بالجهات المجاورة مثل قفصة وسيدي بوزيد.

كذلك بعث الاختصاصات الواعدة التي تتماشى مع مميزات الجهة واستقطاب مستثمرين جدد وذلك لسد الشغورات الحاصلة بمراكز التكوين والتي تُقدر بنسبة 50% من سعة هذه المراكز.

لماذا لا يتم بعث مراكز تكوين مهني إضافيّة، خاصّة بالقطاع الفلاحي وللفتاة الريفية نظرا إلى تنوّع المنتوجات الفلاحية بهذه الجهة.

سيدي الوزير، وحدة المبيت بمركز التكوين والتدريب المهني بالقصرين، تم بناء العقار لكنّ الأشغال توقّفت منذ 2016 وبقيت على حالها إلى اليوم.

مشروع بناء مركز تكوين مهني بمعتمدية تالة تم اقتناء العقار وتسجيله على ذمة الوكالة التونسية للتكوين المهني ولم تنطلق أشغاله بعد.

مركزي تكوين صناعة الزربية وتعليم صناعة الحافلات أغلقا ولا نعلم أين ذهبا. وفّقكم الله سيّدي الوزير وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم سليم سالم، له أربع دقائق، فليتفضّل.

السيد سليم سالم

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل،

مرحبا بالسيّدة كاتبة الدولة،

ومرحبا بكافّة إطارات الوزارة والسادة المديرين العامّين،

سأبدأ بالحديث عن الشركات الأهليّة، وبإيجاز السيّدة كاتبة الدولة، مرحبا بكِ في المهدية لمدّة يوم أو يومين أو ثلاثة، لنحلّ مشاكل الشركات الأهليّة في الجهة، وأنت مرحب بك.

التكوين المهني، وما أدراكِ ما التكوين المهني وأنا قضيت 17 سنة في منظومة التكوين المهني، وبصراحة التساؤلات التي يطرحها السادة النواب هي تساؤلات معقولة لكن هناك أمور داخل منظومة التكوين المهني لا يعلمها إلّا أهلها والسيّد المدير العام، لا يزال جديدا وهناك الكثير من الحديث عن التكوين المهني فيه الصحيح وفيه المغلوط.

السيد المدير العام التكوين المهني لا ينجح إلّا بأبنائه ومن هذا المنبر أوجّه تحيّة إجلال وإكبار لكلّ الزملاء في قطاع التكوين المهني، من مكوّنين وإداريين وعملة على المجهودات التي يقومون بها، وخاصّة سيّدي المدير العام على صبرهم، لأنّ منظومة التكوين المهني ألقت بظلالها عليهم تعبوا نفسيا بين القيام بالواجب من جهة، وبين الإمكانيات المحدودة التي تعيق أداء مهامها من جهة أخرى.

بصراحة، هذا أمر مرهق جدا فإذا نظرنا إلى العديد من الاختصاصات نجد أن المنظومة تعاني من نقص في تكوين المكوّنين. هناك مكوّنون دخلوا المنظومة سنة 2007، ولم يتلقّوا تكوينا إلا بعد عشر سنوات، أي في 2017.

منظومة تكوين المكوّنين تحتاج إلى اهتمامٍ خاصّ، ويجب إيلاؤها الأولويّة القصوى.

أمّا بالنسبة للمعدّات، فحدّث ولا حرج، نحن في 2025، ولا يزال التدريب يُقدم بمعدّات تعود إلى السبعينات والثمانينات، هذا أمر غير معقول يجب مراجعة هذا.

نوعيّة المقبولين في التكوين المهني، هناك الكثيرون لا يعلمون أن بعض المتكوّنين، خاصّة الذين التحقوا بعد انقطاعهم عن الدراسة، لا يجيدون القراءة ولا الكتابة، ومع ذلك يُقبلون في اختصاصات دقيقة مثل ميكانيك وكهرباء السيارات وهم لا يحسنون لا القراءة ولا الكتابة بالفرنسية.

صدقا نقضي نصف الحصّة في ترجمة المفاهيم الأساسيّة لهم هذا أضر بمنظومة التكوين المهني، وأرهق المكوّنين، وأهدرت الجهود بصفر نتيجة يعني إيصال المعلومة صعب جدا.

فيما يتعلّق بالبرامج، علينا أن ننظر في التجارب الناجحة، مثل الاتفاقيّة التي وقّعتها تونس مع إيطاليا لتمكين الطلاّب من برامج تكوين ناجعة وستأخذ 4000 متكون في اختصاصات. نحن في التكوين المهني نعاني سنتين أو سنتين ونصف وفي الأخير لا يتعلم كما يجب، قدموا لنا اختصاصات ذات ستة أشهر، تسعة أشهر، أو سنة، حتى يتخرج متخصصا في شيء معين. لماذا ندرّسه 27 مادة وهو في الأخير لن ينجح في أي مادة؟

بالنسبة إلى وضع الوكالة التونسية للتكوين المهني، فهو وضع متشنج جدا السيد المدير العام، الرجاء تنقية الأجواء وإرجاع الأمور إلى نصابها، لأن الوضع الاجتماعي في الوكالة التونسية للتكوين المهني أصبح لا يُطاق.

اليوم تصدر مذكرة، ونسقطها بعد أسبوع...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرً لك السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الفتحي معالي وله سبع دقائق، فليتفضل.

السيد الفتحي معالي

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

الوفد المرافق، مرحبا بكم،

لا يختلف اثنان حول أهمية وقيمة العمل في الوجود الإنساني. "أنا أعمل إذن أنا موجود" والعمل يكفينا العوز والحاجة، ويحقق الكرامة المادية والمعنوية.

إن وزارة التكوين والتشغيل شديدة الالتصاق بالمواطن، لما لها من دور في التكوين والتأسيس لإنسانية الانسان ونثمن ما تقوم به الوزارة من اجتهادات للانخراط في مسيرة البناء والتشييد التي ننخرط فيها جميعا، إما بالفكر أو بالساعد.

ونحن لا نحمل الحكومة الحالية تبعات عشر سنوات أو أكثر من الإرث الذي شهدته بلادنا وهو إرث من التدمير المنهجي، وصل حتى إلى مفهوم الوطن والوطنية.

إن أهداف التكوين تتجلى في تقديم مجموعة من المعارف للمتكونين بهدف تطوير قدراتهم ومهاراتهم الشخصية في مجالات معينة، قصد الرفع من مستوى أدائهم وإدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق العدالة الاجتماعية بين الجهات وتوفير فرص متساوية لكل التونسيين، أرجو منكم تسجيل المشاغل التالية الخاصة بأبناء وبنات جهة قبلي:

-مركز التكوين والتدريب المهني بدوز من ولاية قبلي مشروع معطل حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز فيه 30%،

-مركز التكوين والتدريب المهني بمركز الولاية بلغت تكاليف إحدائه معماريا 12 مليون دينار وهو بناية ضخمة تحتوي على مبيت ومطعم وقاعات وورشات لكنها خالية من كل شيء ومكاتب إدارية فاخرة إلا أنها لا تحتوي شيئا من التجهيزات.

والتدريب المهني هو مسألة أساسية يجب أن يواكب التطورات التي يشهدها العالم خاصة في الاختصاص، معتمدية سوق الأحد كان من المفترض أن ينجز بها مركز تكوين في الألياف النباتية كان مبرمجا لكننا لا نعلم سبب التأخير.

-ضرورة إحداث مكتبي تشغيل بكل من سوق الأحد والفوار لأن طالبي الشغل يواجهون صعوبات كبيرة في التنقل إلى دوز أو قبلي، بسبب بعد المسافة وضعف إمكانياتهم المادية.

أما بالنسبة إلى الشركات الأهلية، وانسجاما مع ما دعا إليه سيادة الرئيس قيس سعيد من منوال تنموي جديد يحفظ كرامة المواطن ويفسح له المجال ليكون عنصرا فاعلًا في عملية البناء والتشييد ومساهما في دفع عجلة التنمية كل في جهته، فإننا ندعو إلى مزيد التحسيس بأهمية هذه الشركات الأهلية كمنوال تنموي، من خلال بعث فرق عمل متنقلة في مختلف مناطق الولاية، نظرا إلى المساحة الشاسعة التي تفصل المعتمديات بعضها عن بعض.

إن الشركات الأهلية في جهة قبلي تحظى بإقبال واسع مما يستوجب الترفيع في حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها.

وبما أن قبلي منطقة فلاحية وسياحية بامتياز فإن هذه الشركات ستسهم في تغيير واقع الجهة نحو الأفضل.

ونحن كأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم، نشد على أياديكم ومستعدون لتقديم الإضافة لوطننا كل من مواقعه ومستعدون للتفاعل الإيجابي مع الوزارة ومع جميع الوزارات.

العمل ثم العمل ثم العمل. وفقكم الله في تحقيق الأهداف المنشودة وشكرا على حسن الإصغاء.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك سيدي النائب المحترم، الكلمة الآن للسيد ناجي بن كيلاني وله أربع دقائق فليتفضل.

السيد ناجي بن كيلاني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير التكوين المهني والتشغيل والسيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية وكل إطارات وزارة التكوين المهني والتشغيل،

في البداية السيد الوزير أود أن ألفت انتباهكم إلى أن حرص الزملاء النواب في المجلسين على الدفاع عن مطلب التشغيل هو دليل على إحساسهم بالمسؤولية.

وهنا سأتدخل وفق منطق المسؤولية لأن مشكلة التشغيل هي مشكلة وطنية ولا يمكن لأي وزير بمفرده أن يحلها ولكن كنائب من المجلس الوطني للجهات والاقاليم من منطلق المسؤولية، يجب أن نبحث عن حلول للحد من هذه الظاهرة، لأنها مرتبطة بظواهر أخرى عديدة لأن ظاهرة البطالة مرتبطة بظاهرة النزوح وظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية.

بالنسبة إلى التشغيل السيد الوزير، هو قضية قديمة متجددة، وأكثر ما يؤلم هو أنه أكثر ملف تمّ التلاعب به من الحكومات المتعاقبة والشعار الذي رفع في 17 ديسمبر "شغل، حرية، كرامة وطنية" لم يأت من فراغ لأن الشغل يحفظ الكرامة والكرامة تحفظ الحرية.

الإنسان الذي يعاني نقصا ماديا ليس حرّا حتى في تفكيره لذلك سيدي الوزير سأتحدث معك كإطار وعنصر ووزير في الحكومة التي نكن لها ثقة كبيرة كنواب وكشعب.

التشغيل سيدي الوزير في ظل الظروف الراهنة ومع ارتفاع نسبة البطالة، خاصة بين حاملي الشهادات العليا، أقترح تغيير قانون الوظيفة العمومية وهذه صيحة فزع للزملاء في الغرفتين، لأن قانون الوظيفة العمومية الحالي تمّت صياغته في فترة قديمة ولم يعد يتماشى مع الواقع الحالي. اليوم أصبح لدينا ثروة بشرية هائلة ويمكننا استثمارها لتحسين الخدمات الإدارية. لذا، يجب تنقيح هذا القانون، على الأقل لمنح فرص أكبر لحاملي الشهادات العليا، والتخفيف من أزمة بطالتهم.

بالنسبة إلى التكوين المهني السيد الوزير، يجب أن نخرج من المركزية ومن المراكز الموجودة في الولايات.

سيدي الوزير، اليوم لدينا ولايات تكتظ بالسكان والسبب الرئيسي هو البحث عن موارد شغل على سبيل المثال، ولاية صفاقس تحتوي على 16 معتمدية وكلّها تقريبا ذات نشاط فلاحي وصناعي. لماذا لا يتم إحداث مراكز تكوين مهني في هذه المعتمديات حتى نحد من نسبة البطالة لدى الشباب خاصة أن لدينا نسبة كبيرة من الشباب الذين يمتهنون النشاط الفلاحي ولهم خبرة بدون اختصاص على الأقل عندما تجد مراكز تكوين مهني متخصصة قريبة دون الحاجة للتنقل يصبح لديهم اختصاص وحينها يدخلون في الدورة الاقتصادية وينتفعون بالقروض وحينها نخلق موارد شغل ونحد من عدة ظواهر اجتماعية كبيرة.

الشركات الأهلية السيدة كاتبة الدولة ومن مدة كنت معنا في ولاية صفاقس ومرحبا بك في كل وقت في كامل ولايات الجمهورية، الشركات الأهلية هي موال اقتصادي جديد، فقط ينقصه التسويق وينقصه إيضاح الصورة لدى الرأي العام فإلى حد الآن العيب الوحيد عدم إيضاح الصورة سواء لدى بعض النواب أو حتى للمتداخلين.

فالرجاء العمل على إيصال الفكرة وحث مكاتب التشغيل، مكاتب التشغيل سيدي الوزير ليست حلا اليوم لدينا مشكلا في التشغيل ولدينا مكاتب تشغيل خاصة تلك البعيدة جدا على المعتمديات وعلى أصحابها ونتحدث اليوم عن الرقمنة في حين أن لدينا مشاكل في الاتصال والتواصل.

نتمنى منكم السيد الوزير إعادة توزيع خارطة مكاتب التشغيل وندقق في المناطق التي تحتوي على نقص في مراكز التشغيل ونعيد توزيعها وهذ من شأنه أن يقرب على الأقل المعلومة لأن المشكل الكبير اليوم في تونس هو إيصال المعلومة وسنأخذ مثالا بسيطا على هذا، منذ أسبوعين في إطار برنامج التمكين الاقتصادي...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم. انتهى توقيت النقاش بالنسبة لنواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

شكرا لك سيدي الوزير والسيدة كاتبة الدولة، نرفع الجلسة على أن تستأنف على الساعة التاسعة ومدة الاجابات أربعون دقيقة.

(كانت الساعة الثامنة وثلاث وثلاثين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني

(كانت الساعة التاسعة وخمس دقائق ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين،

أجدد لكم التحية ونمر الآن إلى الاستماع إلى أجوبة السيد رياض شود، وزير التشغيل والتكوين المهني وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثين دقيقة، فليتفضل.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني

شكرا، سعدت جدا بالاستماع إلى المقترحات البناءة من طرف السادة النواب والتي تعكس دراية تامة بالإشكاليات المطروحة والتحديات على مستوى وزارة التشغيل والتكوين المهني ولكن هذا وعد مني ومن السيدة كاتبة الدولة وكافة الإطارات أننا سنكون إن شاء الله في حجم المسؤولية وحجم التحديات من أجل البناء والتشييد.

سأبدأ بالردود على بعض الأسئلة في خصوص الشركات الأهلية التي أثارت العديد من التساؤلات خاصة على مستوى التحسيس والتوعية بالمقاربة الجديدة أو النموذج التنموي الذي يستهدف المبادرات الجماعية وانطلاقا من المرسوم عدد 15 لسنة 2022 ومنذ إحداث خطة كاتب الدولة، أصبح النسق في تصاعد فلبناء أنموذج تنموي جديد نحن ندرك أن هذا الأمر ليس سهلا، لأنه يتطلب تغيير العقليات والمقاربات ولكن هذا تحدي نأمل في تحقيقه.

اليوم لدينا على مستوى إحداث الشركات الأهلية ما يقارب 120 شركة مسجلة رسميا في السجل الوطني للمؤسسات، لكن هناك إشكاليات حقيقية تتمثل في أن العديد من هذه الشركات لم تدخل بعد طور النشاط، لأن هناك إشكاليات تشريعية.

بعض السادة النواب تساءلوا عن مآل المقترح المتعلق بتنقيح القانون المتعلق بالأراضي الدولية الفلاحية، وقد تم عرض هذا المقترح خارج المجلس الوزاري المضيق، لكن سيكون قريبا ضمن جدول أعمال أول مجلس وزراء قادم وبعد ذلك سيتابع مساره في إطار إعطاء الأولوية للشركات الأهلية للاستفادة من الأراضي الدولية.

ثانيا، هناك بعض الشركات التي تستغل الملك الغابي، هناك تجربة شركة أهلية في أم الأبواب بالفحص، والتي كانت باتفاقية ثلاثية بين الشركة الأهلية ووزارة الفلاحة ورئاسة الحكومة. وقد جلسنا مع الإدارة العامة للغابات وتم الإقرار على وضع نموذج لهذه الاتفاقيات الثلاثية حتى تستطيع الشركات الأهلية من استغلال الملك الغابي.

تنويع القطاعات التي تستهدفها الشركات الأهلية وقد استمعت اليوم إلى مقترحات ولكن لدينا اليوم شركات أهلية في قطاعات السياحة، النقل وفي قطاع تثمين النفايات، بالإضافة إلى القطاع الفلاحي.

على مستوى التمويل، هناك خطوط تمويل خاصة بالشركات الأهلية واستمعت إلى تساؤلات أحد النواب حول تمويل الشركات الأهلية والخطوط التمويلية المتاحة لها. حاليا يوجد خط تمويل بقيمة 20مليار على ثلاث سنوات، موجودة 60 مليار وتم استهلاك حوالي 9 مليارات منهم لكن إذا كانت هناك ضرورة وهذا تعهد من الحكومة اذا كانت هناك طلبات على مستوى التمويل فإن هذا المبلغ هو خط التمويل لكن ما زاد على ذلك بالإمكان تمويله وسقف التمويل الذي يمكن رفعه إلى مليار دينار لا يعني أن الشركات الأهلية أقصى الاعتمادات المخصصة لها مليار بل يمكن أن تكون شركات أهلية ب5 أو 6 مليارات ويمكن تمويلها.

بالنسبة إلى الخطة الاتصالية، تم إعداد كتيب دليل الشركات الأهلية وقريبا ستكون هناك ومضات إشهارية موجهة للشركات الأهلية بالإضافة إلى أنه تم تكليف السادة المديرين الجهويين للتشغيل والتكوين المهني بالقيام بحملات تحسيسية في كل المعتمديات، وتعيين المدير الجهوي كمخاطب وحيد لهذه الشركات، إذا كانت أي شركة أهلية لديها إشكال ولتفادي التردد على عديد الإدارات فالوجهة الأولى هو المدير الجهوي للتشغيل والتكوين المهني هو من سيتولى الاتصال بكافة الهياكل على المستوى الجهوي.

على مستوى حوكمة الشركات الأهلية على مستوى وطني سيتم إحداث لجنة قيادة وطنية على مستوى كتابة الدولة للشركات الأهلية على أن يتم إحداث لجان جهوية للتعهد بهذا الملف يترأسها السادة الولاة وسيقع قريبا إن شاء الله إقرار هذا التوجه.

لقد تحدثنا منذ قليل عن المبادر الذاتي، فإن التسجيل في المنصة مرقمنه من بدايتها إلى نهايتها، وذكرتم إشكاليات تتمثل في طول إجراءات إحداث الشركات الأهلية إلى غير ذلك وقد تم الاتفاق مع السجل الوطني للمؤسسات لإحداث منصة رقمية كذلك لإحداث الشركات الأهلية في إطار تبسيط الإجراءات.

كذلك هناك إشكاليات تشريعية بالإضافة إلى العقارات الدولية الفلاحية تمت تراخيص على مستوى قطاع النقل أو السياحة إلى غير ذلك وتمت جلسات مع الوزارات المعنية وسنعيد دائما ذكر أن مرسوم الشركات الأهلية صدر في 20 مارس 2020 وكل التشريعات كانت سابقة لهذا التاريخ لذلك ليس هناك تلائم بين طلبات الشركات الأهلية والتراخيص أو التعقيدات الإدارية وكما آذن سيادة الرئيس بالثورة التشريعية ستكون هناك ثورة تشريعية وستمس كل القطاعات التي تستهدفها الشركات الأهلية.

بالنسبة إلى المرافقة وهي مسألة هامة جدا، فإنها ستكون قبل وخلال وبعد إنجاز المشروع ، مشروع الشركات الأهلية لا يستهدف فقط تحقيق أرقام، بل الأهم هو ضمان ديمومتها ومردوديتها ولهذا السبب فإن فضاءات المبادرة الموجودة في كامل ولايات الجمهورية تتعهد بأفكار المشاريع وتأطيرها، كما تتولى الهياكل المتدخلة إعداد دراسات الجدوى اللازمة بالإضافة إلى ذلك هناك مرافقة في التمويل ومرافقة في التكوين وهو ما ستتكفل به الدولة، سواء من خلال التكوين التقني أو التكوين على مستوى التصرف الإداري والمالي ومتابعتها كذلك بعد دخولها الدورة والنشاط. ومع ذلك، لا يمكن أن ننسى أن الشركات الأهلية هي جزء من القطاع الخاص مما يعني ضرورة أن تمتلك القدرة على الصمود والقدرة التنافسية والتكيف مع قوانين السوق وهو ما يتطلب جودة عالية في المنتجات والخدمات.

هذا بالنسبة إلى الشركات الأهلية، أما فيما يتعلق بالتكوين المهني، فهو يعد أحد الحلول المنقذة لمواجهة النسب العالية من البطالة لقد ذكرتم أن التكوين المهني أصبح غير جذاب ولا بد من تثمينه وأنا أو افقكم في هذا المجال لذلك شرعنا منذ الآن في مراجعة معايير الالتحاق بالتكوين المهني، خاصة وأن هناك نسبة كبيرة من التسرب المدرسي، ولكن كما أشار بعض السادة النواب أن المستوى الأدنى المطلوب هو التاسعة أساسي إلا أنه ابتداء من شهر فيفري 2025 سيتم اعتماد شهادة المهارات، والتي ستفتح ليس فقط للوكالة التونسية للتكوين المهني بل ستفتح لكل المتدخلين سواء في القطاع العام أو الخاص، وهي شهادة لا تتطلب مستوى تعليميا معينا هذه الشهادة ستتيح الفرصة لمن غادروا مقاعد الدراسة للحصول على تكوين ملائم، لكنها لن تقتصر فقط على الذين غادروا الدراسة في مستويات دراسية دنيا بل حتى في إطار إعادة التأهيل المهني، بإمكانه أن تكون لديه شهادة الأستاذية أو مهندسا ويريد القيام بتخصص معين في هذه الفترات التي ستكون عادة في حدود ستة أشهر.

أما بالنسبة إلى مراجعة الاختصاصات وخارطة التكوين المهني، فقد أصبحت هذه المسألة ضرورة ملحة. حاليا، هناك ما يقارب 300اختصاص وهو عدد غير قابل للاستمرار بهذا الشكل. التوجه الحالي يهدف إلى إحداث نوع من الاختصاصات "socles de compétences" بين الكفايات المشتركة بحيث يعنى التكوين لاحقا بالفترة التخصصية.

سأربط كل ذلك بالشغل وبكيفية التفاعل مع سوق الشغل، أشاطركم الرأي اليوم أنه في بعض الأحيان أن البطالة الهيكلية وأن الباحثين عن الشغل ومتطلبات سوق الشغل تواجه هذا الاختلاف وكما ذكرتم اليوم صحيح أن أي منظومة تكوينية أو تربوية أو تعليم عالي لا يمكن لها أن تكون متطابقة تماما مع حاجيات سوق الشغل التي تتغير بوتيرة أسرع من البرامج التعليمية ولهذا السبب، تم تخصيص اعتمادات كبيرة لتطوير التكوين التكميلي والتعديلي، حسب حاجيات سوق الشغل.

اليوم توفر الدولة مجانا لكل المستثمرين الذين يعدون بالإدماج في سوق الشغل فرصا لدعم مشاريعهم الاستثمارية، وإذا كانت الكفايات المطلوبة لممارسة العمل في هذه المؤسسات ليست متطابقة مع الشهائد التكوينية أو شهائد التعليم العالي ستتولى وزارة التشغيل والتكوين المهني إعداد الموارد البشرية اللازمة للإدماج في سوق الشغل.

على مستوى المشاريع، وكما تعلمون، نسبة إنجاز المشاريع في مختلف القطاعات تواجه بعض التعطيلات منها ما هو مقصود، ومنها ما يعود إلى طول الإجراءات الإدارية، لا أريد الخوض في التفاصيل، ولكن لدينا العديد من المشاريع التي توقفت كما هو الحال في المكناسي، بوسالم وكنت في زيارة إلى ولاية جندوبة يوم الإثنين وأيضا بالقصرين وقبلي ودوز، وغيرها من المناطق وقد تم إحداث لجنة لمتابعة هذه المشاريع، ونعمل على تسريع الإنجاز واستكمال الإنجاز، المقلق في بعض الأحيان أن بعض المشاريع وصلت إلى نسبة إنجاز تتراوح بين 80% و90% لكنها لا تزال معطلة وهذا هو التحدي الأول والأولوية حاليا هي استكمال هذه المشاريع المتبقية بنسبة 10% أو 20%. لكن هناك إجراءات يجب اتباعها، خاصة في صورة فسخ الصفقات إذا غادر المقاول، ثم إعادة الدراسات وإعلان الصفقات من جديد، ولكن نعدكم أنه سيتم التسريع في هذا الإنجاز وستتم المتابعة، وهذا أحد أهداف الحكومة الرئيسية، الاعتمادات مرصودة ومشاريع غير منجزة وستتحمل كل الأطراف مسؤولية أي تعطيل ممنهج داخل الإدارة أو خارجها ولن ندخر جهدا في محاسبة كل مع يعطل مسار البناء والتشييد.

كما تم التساؤل على مستوى مقاومة الفساد، فقد أثار أحد السادة النواب تقرير تفقد حول المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية والذي أفرز عن تجاوزات في بعض مكاتب التكوين الخاصة ومؤسسات، السيد النائب، لقد تم بالفعل إحالة الملف إلى القضاء ويشمل التحقيق نحو 31 مؤسسة متورطة وسيتحمل كل من أجرم في حق المال العام تبعات ذلك.

بالنسبة إلى الرفع من طاقة استيعاب مراكز التكوين المهني، فإن الأمر مرتبط بالتجهيزات والقاعات والورشات إلى غير ذلك لكننا لا نقتصر فقط على التكوين الأساسي داخل المراكز، بل سيتم الاعتماد على التدريب المهني داخل المؤسسات الخاصة وهنا نلاحظ العديد من الإيجابيات مما يرفع من نسبة الإدماج عند اعتماد مقاربة التدريب المهني حيث تصبح هذه المؤسسة الخاصة شريكة في التكوين وهذا ما سيرفع من طاقة الاستيعاب.

كما لا أشاطر الرأي في الحقيقة بأن نسبة إدماج خريجي مراكز التكوين المهني تصل إلى حدود 70%. نحن لسنا راضون عن هذه النسبة لكن نعتبرها مقبولة في ظل الظروف الحالية.

أما فيما يتعلق بمعالجة الانقطاع المدرسي، فإننا نعمل على تطوير منظومة متكاملة للموارد البشرية وقد تم إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم، الذي سينظر في التكامل بين المتدخلين في منظومة الموارد البشرية.

المرسوم المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتعليم نص على التكامل بين وزارات التربية والتشغيل والتكوين المهني والتعليم العالي من أجل سياسات عمومية فاعلة للتشغيل.

وهنا تساءلتم عن البرامج وعن تقييم البرامج، لدينا برنامج "تربصات الإعداد للحياة المهنية" هو الوحيد الذي به نسبة إدماج نسبيا مقبولة إذ تبلغ في حدود 52%، في حين أن بعض الآليات الأخرى فحدث ولا حرج. لذلك هناك ضرورة إلى مراجعة البرامج النشيطة للتشغيل في اتجاه كذلك ملاءمتها فالجميع على علم أن هناك تنقيح لمجلة الشغل فبالتالي إذا كان هناك تنقيح لمجلة الشغل فيجب أن تكون آليات التشغيل متلائمة لن نتحدث اليوم عن تربصات الحياة المهنية التي تدوم سنة كاملة فإذا تم إصدار التنقيح فسيتم تعديل البرامج النشيطة للتشغيل من أجل أن تساهم فعلا في الإدماج لضمان تحقيق إدماج فعلي وليس مجرد تقديم منح دون فائدة.

نحن لا نريد نوعا من المنح كما ذكرتم ثم لا توجد بعد ذلك أي نسبة إدماج لذلك يجب أن يخصص المال العام في إطار توفير مواطن الشغل لائقة للجميع.

بالنسبة إلى مسألة المبادر الذاتي فقد انطلقنا في المنصة وقد ذكرتم مسألة العمل عن بعد، الإضافة التي وقعت للأنشطة التي يستهدفها المبادر الذاتي هي أننا أدخلنا اليوم الأنشطة الإبداعية والرقمية "Freelance" مما سيمكن للشباب فرصا للعمل عن بعد.

الإضافة الثانية في المبادر الذاتي أن العمل ليس بالضرورة أن يكون في مكان محدد، فقد يكون حتى من مقر السكن بالإضافة إلى الامتيازات التي ذكرتها، هناك معلوما وحيدا يغطي الجوانب الاجتماعية والجبائية يدفع على أربع دفعات وتتكفل الدولة بتغطيته خلال السنة الأولى ويستمر هذا النظام لمدة أربع سنوات والتمتع به مع إمكانية التمديد لمدة ثلاث سنوات أخرى ويدخل هذا في إطار التوجه في إحداث العديد من الحلول وكما ذكرتم اليوم أن الحل اليوم هي الوظيفة العمومية ولكن سأوضح ذلك ستكون هناك الانتدابات في الوظيفة العمومية ضمن ميزانية 2025، لكن كل وزارة تقوم بتحديد حاجياتها الخاصة ووزارة التشغيل والتكوين المهني لا تقوم بتجميع كل الانتدابات وتقوم بالمناظرات.

بالنسبة إلى ذوي الإعاقة، لأول مرة في ميزانية 2025 سيتم تخصيص خط تمويل بقيمة 5 ملايين دينار لدعم مشاريع أصحاب الإعاقة وهو ليس مجرد تمويل فقط، بل يشمل كذلك المرافقة والإحاطة اللازمة كما سيتم تخصيص فضاءات المبادرة ومكاتب التشغيل على ذمة ذوي الإعاقة وإذا احتاجوا إلى تكوين تخصصي أو "plan d'affaire" أو إعداد مشاريع، ستكون هذه الخدمات متاحة لهم من خلال مكاتب التشغيل والعمل المستقل.

أما عن نسبة 2% الخاصة بانتداب ذوي الإعاقة هذا التزام قانوني ستلتزم الدولة باحترامه وفي انتدابات سنة 2025 سيتم احترام النسبة التي ذكرتموها والتي تتمثل في 2% وهذا حق وليس خيارا، بل حق يضمنه القانون والدولة ملتزمة باحترام كل تعهداتها تجاه أبناء شعبها.

بالنسبة إلى الهجرة على المستوى الدولي اليوم لدينا شركات نأمل أن تكون شراكات حقيقية من ضمن ما ذكر السادة النواب ضرورة تثمين التكوين المهني نحن لا نرى المسألة مرتبطة فقط بالهجرة المنظمة، بل الاستجابة لحاجيات سوق الشغل سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

أمضينا اتفاقيات مع إيطاليا ولدينا اتفاقيات أخرى مع فرنسا، كما أن هناك محادثات متقدمة مع دول مثل قطر والسعودية وليبيا كذلك لإبرام اتفاقيات شراكة على مستوى الهجرة المنظمة واليد العاملة.

أما بخصوص المشاركة في طلبات العمل لقد تم إطلاق منصة إلكترونية " ANETI international" تتيح المشاركة عن بعد مما يسمح لأي شخص حاصل على شهادة في التكوين المهني أو التعليم العالي في الاختصاصات المطلوبة. منذ أسبوعين، انطلقت المجموعة الأولى في المركز القطاعي للبناء في ابن سينا واليوم بدأت أربع مجموعات أخرى في مراكز التكوين في النفيضة وبن عروس وسليمان وقابس بالنسبة لسنة 2024 وسيتم انتداب 400 شخص ليصل العدد إلى 800 في سنة 2025، ثم 800 آخرين في سنة 2026 وخلال زيارة وزيرة العمل إلى تونس منذ أسبوعين، حرصنا على التأكيد على ضرورة تنويع الاختصاصات بحيث لا تقتصر الاتفاقيات على قطاع البناء وتوابعه فقط بل جميع الاختصاصات ستكون مشمولة بهذه الاتفاقيات.

بالنسبة إلى مكاتب التوظيف والتحيل لقد أصدرنا منذ أسبوع تقريبا ثم تلقينا شكاوى عديدة حول وجود عقود شغل غير قانونية أبرمت، أبناء تونس ذهبوا إلى إيطاليا ليجدوا أنفسهم في وضعيات تعلمونها جيدا لذا، قمنا بإصدار بلاغ بالنسبة إلى الشغل أو الهجرة المنظمة لا توجد هياكل كافية هناك الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والوكالة التونسية للتعاون الفني ومكاتب التوظيف بالخارج المرخص لها و القائمة موجودة على مستوى موقع وزارة التشغيل والتكوين المهني، وما عدا ذلك أحلنا تقريبا 60 ملف إلى القضاء بسبب مكاتب تشغيل وتوظيف بالخارج غير قانونية ولهذا ندعو الشباب إلى التوجه فقط نحو القنوات الرسمية وعدم الانجرار وراء عروض غير موثوقة، خاصة التي تطلب مبالغ مالية مقابل تشغيلهم. لأن الخدمات التي تقدمها الهياكل الرسمية بما في ذلك مكاتب التوظيف بالخارج الخاصة هي خدمات مجانية بالكامل، لذلك ننصح الجميع بالاطلاع على المواقع الرسمية لوزارة التشغيل والتكوين للاطلاع على القائمة الحصرية لمكاتب التوظيف بالخارج المرخص لها أو عبر موقع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل أو على مستوى الوكالة التونسية للتعاون الفني.

أعود إلى ذوي الإعاقة. إن شاء الله، خلال شهر ديسمبر سيتم إمضاء اتفاقيات مع ممثليكم لإيجاد صيغ على مستوى الشركات الأهلية. نوضح أن الشركات الأهلية يمكن أن تشمل أشخاصا ليسوا من ذوي الإعاقة ولكن يشارك فيها عدد من الأشخاص من ذوي الإعاقة. العدد المطلوب هو 50 شخصا، لكن ليس من الضروري أن يكون جميعهم من ذوي الإعاقة. لا داعي للقلق في هذا الجانب.

بالنسبة إلى التكوين نحن مستعدون لتقديم إجراءات تيسيرية لكل طالبي التكوين من ذوي الإعاقة سنقوم بدراسة الاختصاصات المطلوبة ونحرص على توفير كل ما يلزم لذلك.

تم ذكر بعض المراكز أود توضيح أن مركز سيدي ثابت على سبيل المثال لا يعود بالنظر إلى الوزارة. ومع ذلك، أنا شخصيا سأقوم بالمتابعة مع الهياكل المختصة وبعض القطاعات الأخرى، لأن هذه المراكز لا تخضع لوزارة التشغيل والتكوين المهني، ولكننا في أي مجال من مجالات التكوين مستعدون لتقديم الدعم المطلوب.

سأنهي قبل إحالة الكلمة للسيدة كاتبة الدولة لذكر موضوع مهم يجب أن نغلقه نهائيا وهي مسألة تضارب المصالح في شخصي أنا فقط أدعو من يتحدث عن تضارب المصالح إلى الاطلاع على السجل الوطني للمؤسسات والاطلاع إن كنت أمتلك أو أكون شريكا في مؤسسة معينة، فهذا موضوع لا أود أن أتطرق إليه كثيرا، لكن السادة الحضور الكريم يمكنهم الاطلاع على المعطيات في أي وقت.

لقد ذكرتم أن هناك حربا ضد الفساد وحولنا كل الإشاعات وكل الكلمات ولكن البينة على من ادعى ونحن في مسار البناء والتشييد لن ندخر جهدا ولن نتراجع على مقاومة الفساد وسنحيل كل القضايا التي بحوزتنا للقضاء للبت فيها. لن يُخيفنا هذا ولن يجعلنا نتراجع. نحن أبناء هذا الشعب، واثقون من عملنا ومن صدق نوايانا ومتأكدون من التكامل بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية.

في الختام أتمنى أن تكون الإجابات واضحة وإذا كانت هناك أسئلة أخرى لم أتمكن من الإجابة عليها بشكل كامل، فأنا على استعداد للحديث معكم في أي وقت أو عبر اللقاءات المقررة. مع الشكر الجزيل.

بيانات وأجوبة السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلفة بالشركات الأهلية

السيدة حسناء جيب الله، كاتبة الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلفة بالشركات الأهلية

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة،

شكرا السيد الوزير،

تحية طيبة للسادة الرؤساء والسادة النواب من الغرفتين، السيدات والسادة المحترمين،

إن هذا الصنف من المبادرات الجماعية سيكون محركا تنمويا قادرا على خلق ديناميكية كبرى في الجهات، ومساهما رئيسيا في محاربة الاقتصاد الموازي وتحقيق التنمية المستدامة

البيئية والمساهمة في القضاء على التشغيل الهش وتكريس مبادئ الدولة الاجتماعية العادلة التي رسم ملامحها وأبعادها الاستراتيجية سيادة الرئيس قيس سعيد.

السيدات والسادة المحترمون،

منذ تولينا مهام التكليف بالشركات الأهلية انطلقنا في وضع مخطط عمل استراتيجي متعدد الأبعاد والأهداف سينفذ على مراحل يتضمن هذا المخطط خطة عمل عاجلة الهدف منها اختزال الآجال والإجراءات بهدف تجاوز الإشكاليات التي أعاقت التأسيس القانوني للشركات الأهلية من خلال اعتماد تشخيص الوضعية والتدخل الفوري لفائدة باعثي الشركات الأهلية المحلية والجهوية على النحو التالي:

تبسيط الإجراءات وتجاوز الإشكاليات التشريعية من خلال ملائمة النصوص التشريعية والترتيبية مع أحكام المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 في المجالات التالية:

-مشروع اتفاقية موحدة للملك الغابي،

-المساهمة مع مصالح وزارة أملاك الدولة ووزارة الفلاحة لتنقيح القانون عدد 21 لسنة 95 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية.

- الانطلاق في مراجعة النصوص المنظمة لقطاع النقل، بإضافة الشركات الأهلية.

- عقد جلسات قطاعية لمراجعة منظومة إسناد الرخص واللزمات بشروط تفاضلية وادراج أحكام استثنائية بكراس الشروط في بعض قطاعات النشاط كإنتاج الطاقات المتجددة وتثمين النفايات والنقل المنتظم للأشخاص.

-توضيح الأحكام الجبائية التي تضمنها المرسوم المتعلق بالشركات الأهلية.

لقد قمنا بعديد الإجراءات من أجل تجاوز المعوقات المتعلقة بالتمويل من خلال إمضاء ست اتفاقيات تمويل مع المؤسسات البنكية لتفعيل خط التمويل المقدر بـ 20 مليون دينار لسنة 2024 و20 مليون دينار إضافية للسنة المالية القادمة كما تم تنفيذ تفعيل المنحة التضامنية المقدرة بـ 20 ألف دينار للحد من إشكالية ضعف الموارد المالية لباعثي الشركات الأهلية.

تفعيل منحة الدعم المقدرة بـ 800 دينار لفائدة الباعثين لمدة ثلاث سنوات الأولى من الإحداث، بقيمة إجمالية تقدر بـ 2 مليون و828 ألف دينار، كما تم العمل على الترفيع من سقف التمويل على موارد الصندوق الوطني للتشغيل من 300 ألف دينار إلى 1 مليون دينار للسنة المالية الجديدة.

هذا وقد تم توسيع مجال تدخل اعتماد انطلاق ليشمل الشركات الأهلية لتمويل المساهمة الذاتية للباعثين باعتماد مالي قدره 10 مليون دينار، علاوة على تقديم طلب اعتمادات إضافية لتمويل الشركات الأهلية كما ذكرنا بمبلغ 20 مليون دينار.

إقرار إعفاء الشركات الأهلية من الأداء على القيمة المضافة عند الشراءات التي تدخل في نشاط الشركة. وسيدخل هذا القرار حيز التنفيذ في السنة المالية الجديدة.

لقد قمنا بعمل كبير من أجل تقديم الدعم الفني وتطوير المرافقة والتكوين للشركات الأهلية المحلية والجهوية. وقمنا بالمرافقة المشخصة للباعثين عبر سلاسل اللقاءات المباشرة معهم دون توقف، كما تم تكليف مكاتب التشغيل بمرافقة وإحاطة الشركات الأهلية والتنسيق مع مختلف الهياكل ذات الصلة على المستوى المحلي والجهوي.

تم إحداث وحدة مركزية بالمركز الوطني لأول مرة للتكوين المستمر والترقية المهنية لتشخيص حاجيات الشركات الأهلية المحلية والجهوية من التكوين والمرافقة، كما تم إعداد دليل مرافقة الشركات الأهلية وإحداث رقم أخضر للتعرف على مشاغل الشركات الأهلية.

الانطلاق في تكوين الشركات الأهلية في مجال التصرف الإداري والمالي وذلك بالتنسيق مع المجلس المالي والبنكي كما تم مراجعة الإطار القانوني المتعلق ببرامج التشغيل حتى يتسنى للصندوق الوطني للتشغيل التكفل بكلفة خدمات المرافقة والإحاطة بباعثي الشركات الأهلية.

إحداث دليل الشركات الأهلية وقد قمنا بتوزيعه اليوم وهناك ملاحظة فيما يخص التوزيع، قمنا بالتوزيع مع احترام الإجراءات الإدارية والقانونية المعمول بها بمجلس النواب وذلك بناء على تقريبا 90% من أعضاء مجلس النواب من الغرفتين.

دليل الشركات الأهلية الذي تم إصداره في صيغة رقمية وورقية، يوم 19 نوفمبر 2024. وهو متاح للجميع وسيمكن من مزيد تبسيط إجراءات التأسيس للتسريع في نسق الشركات الأهلية.

بالنسبة إلى خطة الرقمنة والإعلام والاتصال، منذ تولينا المهمة في كتابة الدولة للشركات الأهلية، كان هاجسنا الأكبر هو رقمنة ملف الشركات الأهلية والعمل على توفير مختلف الآليات من أجل إيصال المعلومة وذلك بهدف تحفيز بعث هذه المبادرات الجماعية.

جاري العمل الآن مع "RNE" على إحداث المنصة الرقمية كما ذكر السيد الوزير سابقا، باعتماد الترابط البيني بين الوزارات والهياكل العمومية المتدخلة بغاية تبسيط وتسريع إجراءات الإحداث القانوني للشركات الأهلية.

تعد المنصة الرقمية هذه مهمة جدا حيث ستحدث نقلة نوعية فيما يخص ملف الشركات الأهلية ستساهم هذه المنصة في القضاء على الأخطاء فيما يخص الإجراءات القانونية عند التكوين لأن العديد من الشركات للأسف وعددها ليس كبيرا، ولكن هناك أخطاء في التكوين القانوني بالإضافة إلى ذلك، ستبسط هذه المنصة الإجراءات وتسرعها مما سيمكن من ترفيع نسق إحداث الشركات الأهلية وسيكون هناك ترابط بيني بين كل الهياكل المتداخلة في ملف الشركات الأهلية وبالتالي ستكون المعلومات مبسطة وسريعة، وستصل إلى أكثر ما يمكن من التونسيين.

لقد قمنا أيضا بإعداد موقع ويب خاص بالشركات الأهلية لمزيد التعريف بهذه المبادرة الجماعية.

موقع ويب سيدخل حيز التفعيل إن شاء الله يوم الإثنين، هذا الموقع سيكون بمثابة منصة ستقوم بـ " les statistiques

par l'alimentation" وجميع المعلومات المتعلقة بالشركات الأهلية من خلال تقديم ما يطلبه الشعب التونسي والمهتمين بملف الشركات الأهلية سواء كانوا من الباعثين أو الخبراء أو المحللين الذين يرغبون في معرفة نسبة الشركات الأهلية ومجالات الاهتمام المتعلقة بالباعثين وتمركز الشركات الأهلية في المعتمديات وسيكون الترابط البيني بين المنصة وبين موقع الواب.

بالإضافة إلى إعداد منظومة رقمية تسمى "SharePoint"، هي بمثابة الشبكة الداخلية ستمكننا من متابعة وتقييم نشاطات وعمل الهياكل الجهوية، كما ذكر السادة النواب عدم وجود حملات تحسيسية وبهذه الطريقة سيصبح لدينا لا أريد القول سلطة رقابية ولكن سيعزز دور الرقابة من خلال متابعة الحملات التحسيسية التي تتم على مستوى كل معتمدية أو مكتب تشغيل.

سيتم توثيق كل هذه الحملات بحيث يكون لدينا قاعدة بيانات دقيقة وموثقة عن الحملة التحسيسية في كل مكان ووقتها ورؤساء مكاتب التشغيل فيما يخص المرافقة الشهرية بالنسبة إلى الشركات التي دخلت في طور النشاط، سنقوم بمتابعتها بشكل دوري للتأكد من حاجاتها في مجال التكوين وسيقع مدنا بالحاجيات وكل شيء سيكون موثقا وبهذه الطريقة لا يمكن لأي أحد أن لا يقوم بحملة تحسيسية أو يتولى دوره في المرافقة والاحاطة بالنسبة إلى الشركات الناشطة والناشئة.

كما أبرمنا عقدا مع شركة متخصصة في الإعلام والاتصال في إطار طلب عروض شفاف في إطار المنافسة وقمنا بـ "rapport prix qualité" وفازت هذه الشركة بتنفيذ الخطة الإعلامية ووقع التعاون معها لإعداد دليل الشركات الأهلية (قامت السيدة كاتبة الدولة بعرض الدليل).

هذا الدليل سيصدر في نسخة رقمية وسيكون متاحا للجميع سيتم توزيع 3500 نسخة من هذا الدليل خلال الحملات التحسيسية القادمة، وكان لكم الشرف لأنكم أول متسلم لدليل الشركات الأهلية وكما وعدتكم في المرة السابقة، حصلتم على أول نسخة من دليل الشركات الأهلية وهو متاح الآن. نحن دائما نسعى إلى أن نكون في مستوى الأمانة والمصداقية مع أبناء شعبنا.

قمنا أيضا بإعداد خطة إعلامية لنشر ثقافة المبادرة الجماعية، من خلال تنظيم ندوات وأيام تحفيزية بالجهات وإنشاء بوابة الشركات الأهلية.

السيدات والسادة المحترمون،

ستتضمن المرحلة الثانية التي ندخلها الآن تأتي بعد مرحلة إنعاش ملف الشركات الأهلية وهو ملف شهد العديد من المحاولات لقبر وردم هذا الملف والقضاء عليه ولكن بفضل المجهودات التي بذلها السيد كاتب الدولة سابقا والوزير الحالي الآن كانت المجهودات غير كافية وقمنا بمواصلة العمل السابق وكانت المحاولة هي إعادة الروح لهذا الملف والحمد لله تجاوزنا مرحلة الإنعاش ودخلنا في مرحلة التطوير.

المرحلة الثانية تركز على وضع أسس تطوير منظومة الحوكمة، من أجل تركيز شركات أهلية مستدامة والتي تم فعليا الشروع في المرحلة الثانية عبر تثمين 90 دراسة علمية تغطي جميع المجالات الاقتصادية حول سلاسل القيمة ووضع خطة عمل وتطبيقها على الشركات الأهلية.

لقد قمنا بإحداث وحدة مركزية لمتابعة وتقييم وتطوير مؤشرات النجاعة الاقتصادية الخاصة بـ "les indicateurs de performance" للشركات الأهلية، حيث يتم متابعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي تعمل فيها هذه الشركات. وفي حال رصد أي تراجع في المؤشرات، سنعمل على اتخاذ الآليات المناسبة لترفيع في المؤشرات وتحسين الوضع. وكل ذلك يدخل في إطار الخطة الاستراتيجية من أجل تطوير الشركات الأهلية الجهوية والمحلية المستدامة.

كما نعمل على تطوير الإحاطة الهيكلية للشركات الأهلية، من خلال إنشاء وحدات متخصصة في الإحاطة والمرافقة الفنية. كذلك، وضع آليات لدعم الابتكار بهدف تعزيز الشركات الأهلية المبتكرة والمتجددة ونحن بصدد إعداد بنك أفكار لدعم أصحاب المبادرات الذين لا يملكون أفكارا حيث نرغب في توجيههم نحو أفكار جديدة ومتجددة تتماشى مع متطلبات السوق العالمية وكل ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والتطور التكنولوجي.

تم إنشاء لجان جهوية في نطاق إمكانيات كتابة الدولة بالتنسيق مع هياكل وزارة التشغيل والتكوين المهني، شكلنا لجانا مشتركة تضم ممثلين من القطاع الخاص والشركات الأهلية والجهات الحكومية لمتابعة تنفيذ المبادرات وتبادل المعلومات والخبرات.

المشاركة في التخطيط الإستراتيجي تم إشراك الجهات الحكومية في عملية التخطيط لضمان توافق الأهداف مع الرؤية الوطنية للتنمية، قمنا بتحديد الشركاء الاستراتيجيين الذين يمكن أن يكونوا شركاء في المبادرة، بناء على اهتماماتهم ومواردهم.

صياغة اتفاقيات تعاون واضحة، تحدد الأدوار والمسؤوليات لكل طرف بالإضافة إلى الأهداف المشتركة،

تنظيم فعاليات مشتركة مثل ورش العمل والندوات والمعارض لتعزيز التواصل والتعاون بين الشركات الأهلية والقطاع الخاص كما نشجع القطاع الخاص على مشاركة الموارد والخبرات مع الشركات الأهلية، مثل توفير التدريب والدعم الفني والتمويل وسنعمل على زيادة التمويل وتحسين المهارات وقياس عدد المشاركين في برامج التدريب كما أننا نقيس عدد المتدربين ونسب الحضور ومدى رضا المستفيدين عن الدورات التكوينية عن طريق استبيانات بقياس رضا المستفيدين من الأنشطة والمبادرات المشتركة ونستمر أيضا في إعداد تقارير دورية سنوية أو نصف سنوية تلخص التقدم في الأنشطة والمبادرات مع التركيز على مؤشرات الأداء المحددة.

السيدات والسادة الحضور،

إن المرحلة الثانية من تنفيذ هذا المخطط تتضمن تطوير القدرات التنافسية للشركات الأهلية ودخولها إلى الأسواق العالمية. حيث تم توقيع اتفاقيات شراكة مع شركات أجنبية من الصين وإنجلترا لتعزيز القدرة على الولوج إلى السوق العالمية كما أكد السادة النواب سيكون ذلك عن طريق

التكوين والتكوين ثم التكوين المستمر وعن طريق تحفيز روح المبادرة وتحفيز المشاركة في التكوين نحن نعمل على تنفيذ دورات تكوينية غير تقليدية يجب أن تكون في نطاق ورشات العمل والآليات المتطورة التي تجذب اهتمام المبادرين وتستقطبهم للمشاركة في المبادرات الجماعية.

هذا جزء صغير مما يزال أمامنا من عمل كبير على ملف الشركات الأهلية وسأجيب السادة النواب باختزال، فإن الشركات الأهلية تنشط في جميع المجالات، فكل مشروع أو فكرة أو تصور يحترم المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المتعلق بالشركات الأهلية وكذلك الأمر الرئاسي عدد 498 لسنة 2022، كل تصور يحترم هذه القوانين فهو قابل للإنجاز، كما أن الشركات الأهلية ليست محتكرة على النشاط الفلاحي فقط، بل بإمكانها أن تلج إلى كل المجالات واليوم أصبحت نموذجا اقتصاديا جماعيا خاصا قادرا على أن يلج إلى كل مناطق تونس.

لقد زرنا عدة مناطق مثل رجيم معتوق وسيدي مخلوف والقصبة حيث لاحظنا أن الأهالي هناك يعانون من غياب المشاريع التنموية في القصبة، على سبيل المثال، أخبرنا السكان أنهم لم يشهدوا أي مشاريع اقتصادية منذ الاستقلال ولكن لأول مرة يتم إحداث شركة الصيد البحري سيدي مخلوف وعند زيارتنا لها وجدنا ترحابا من كل متساكني هذه المنطقة رغم أن البعض راهن على نسف هذا ملف الشركات الأهلية وراهنا نحن ككتابة دولة ووزارة التشغيل بإطاراتها وأوجه لهم تحية التي ساهمت في هذا العمل الجماعي. فالعمل لم يقتصر على كتابة الدولة فقط، بل شاركت فيه كل هياكل وزارة التشغيل والتكوين المهني تحت إشراف السيد وزير التشغيل والتكوين المهني تحت إشراف السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وأثمن كل مجهوداتهم ومجهودات كل الهياكل المتداخلة مثل "BTS" و"RNE" وكل الهياكل المتداخلة وندعو باقي الهياكل للانخراط فعليا في هذا النمط الاقتصادي الجديد الذي أثبت جدارته وأثبت أنه يتلاءم مع كل خصوصيات جغرافية تونس.

حضرات السيدات والسادة الكرام،

إن التزامنا بالعمل على تركيز الشركات الأهلية كآلية جديدة لإرساء العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في الجهات هو مسؤولية جماعية تتطلب تعاونا فعالا بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لتعزيز الدور الثنائي في بناء وتشييد العدالة الاقتصادية والاجتماعية وإرساء بيئة أعمال مستدامة تكون فيها الشركات الأهلية جزءا لا يتجزأ من اقتصادنا الوطني.

أشكركم على اهتمامكم وأتمنى لكم جميعا سنة برلمانية موفقة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد رياض شود، وزير التشغيل والتكوين المهني، على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة، شكرا موصولا للسيدة حسنة جيب الله، كاتبة الدولة المكلفة بالشركات الأهلية، على الإفادات التي قدمتها وشكرا موصولا لكافة أعضاء الوفد المرافق، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الشكر أيضا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة التشغيل والتكوين المهني، على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة غدا بداية من الساعة التاسعة صباحا لننتقل إلى مناقشة المهمات المبرمجة وفقا للرزنامة في الغرض والله ولي التوفيق ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة التاسعة وخمسا وأربعين دقيقة ليلا)

II.الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها شهر نوفمبر 2024 .

نجلاء اللحياني بتاريخ 08 أكتوبر 2024، محمد الهادي العلاني بتاريخ 3 جويلية 2024، عصام البحري جابري بتاريخ 1 نوفمبر 2024.

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع : بخصوص الوضعية العقارية لـ "حي هشام" بولاية أريانة .

المصاحيب: - إحالة إجابة من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مؤرخة في 08 مارس 2024،

- إحالة إجابة من وزارة الداخلية مؤرخة في 02 ماي 2024.

تحية طيبة أما بعد،

حيث أفدتم بمراسلتكم المؤرخة في 23 سبتمبر 2023 إجابة على سؤالنا حول الربط بشبكة الماء الصالح للشراب والنور الكهربائي بحي هشام معتمدية أريانة الجديدة أن اللجنة قررت إرجاء النظر في الموضوع بطلب من ممثل الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية إلى حين استشارة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في الغرض نظرا لأن المساكن مقامة على عقار دولي صادر في شأنه حكم قضائي لفائدة الوزارة لاسترجاعه،

وحيث جاء بقرار وزارة الداخلية والمراسلات الموجهة إلى السادة الولاة حول موضوع الربط بالشبكات أن هذا الأجراء لا يعد تسوية عمرانية أو عقارية للمنتفع بقرار الربط عند توفر الشروط المذكورة في المرجعين المشار إليهما أعلاه وحيث أن تعلّل اللجنة المختصة ببلدية أريانة بطلب ممثل من الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بعد خرقا لحق

دستوري لمتساكيني الحي المذكور والقرار بشأنه هو اختصاص مطلق لمصالح وزارة الداخلية،

لذا نتوجه لكم بالسؤال التالي:

-متى ستحمل وزارة الداخلية مسؤولياتها في تمكين مواطني "حي هشام" من حقهم الدستوري في الربط بالشبكات إلى حين صدور أحكام قضائية باتة في الوضعية العقارية للحي المذكور وتنفيذها؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "نجلاء اللحياني"

عن دائرة أريانة المدينة

ملخص السؤال:

***"حول الوضعية العقارية لـ "حي هشام" بولاية أريانة وتمكينهم من الربط بالشبكات العمومية"**

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل الجهوية والمحلية بولاية أريانة، تجدر الإشارة إلى أن وضعية متساكني "حي هشام" بولاية أريانة ليست بمعزل عن بقية الوضعيات التي انتشرت بعد الثورة جراء تفاقم ظاهرة البناء الفوضوي والنتائج السلبية المترتبة عنها على غرار بروز تجمعات سكنية بمحيط المدن غير خاضعة لتراتيب التهيئة العمرانية،

وتبعا لتسجيل عديد الإشكاليات على مستوى تطبيق المنشور الموجه إلى السادة الولاة بتاريخ 22 ديسمبر 2023 حول الربط بالشبكات العمومية والتي تتمثل أساسا في:

* مفهوم المسكن الفردي،

* اعتماد شهادة التصرف في عقار المسلمة من قبل العمد،

* إمكانية سحب مقتضيات المنشور المذكور على المحلات التجارية والحرفية والشركات والمخازن والمحلات المقامة على أراضي فلاحية ،

* كيفية احتساب المعاليم المستوجبة،

* البناءات متعددة الطوابق،

* إمكانية تفويض صلاحية المصادقة على أعمال اللجان من قبل الولاة لفائدة السادة المعتمدين.

ولهذا، تم عقد عديد الجلسات التي تطرقت إلى الإشكاليات والنقائص الواردة بالمنشور المذكور واقتُرح من خلالها عقد لجنة موسعة مع الأطراف المتداخلة على غرار وزارات (التجهيز، الفلاحة، البيئة والعدل) قصد استصدار منشور مشترك لمعالجة الأوضاع الاستثنائية في فترة زمنية محدودة .

كما تم عقد جلسة ثانية وتم من خلالها دعوة كل الأطراف المعنية للتداول في الحلول الممكنة لتجاوز الإشكاليات المطروحة وقد أفضت إلى التوصيات التالية:

* التوسع في مفهوم المسكن الفردي ليشمل المسكن الذي يأوي أفراد من نفس العائلة وإن كان متعدد الطوابق.

* تحديد مرجع الملكية ليشمل (شهادة ملكية، عقد شراء، شهادة اشتراك في الملكية، شهادة تصرف في عقار).

* يمكن أن تشمل عملية الربط بالشبكات بالإضافة إلى البناءات السكنية المحلات التجارية، الحرفية والفلاحية.....

* ضبط سقف زمني لعملية التسوية يتم بعده إصدار قانون ترتيبي يحدد الفترة الزمنية وآلية التسوية تنتهي على إثرها حالة الاستثناء والرجوع إلى المبدأ وهو الحصول على رخصة في البناء للربط بمختلف الشبكات العمومية مثلما تقتضيه التراتيب والتشريع النافذ.

وعليه، فإنّه يجري العمل حاليا صلب الوزارة على صياغة وإعداد منشور مشترك بين كافة الوزارات المتداخلة يحدّد مجال التسوية ويضبط كيفية معالجة هذه الأوضاع الاستثنائية ولفترة زمنية محدودة لوضع حدّ لهذه الطّفرة من البناء الفوضوي التي شهدتها جميع الأماكن بالبلاد بعد الثورة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: سؤال كتابي حول مشروع ترميم معتمدية مكثر.

تحية طيبة وبعد،

بالرغم من رصد الميزانية لترميم مقر معتمدية مكثر وهو مصنف كمعلم تاريخي وتم الترفيع في الميزانية المرصودة مؤخرا واكتملت الدراسات بالتنسيق مع المعهد الوطني للتراث لكن إلى اليوم لم ينطلق المشروع لذا المطلوب منكم مدنا بتاريخ فعلي الانطلاق الأشغال.

والسلام

إجابة السيد وزير الدّاخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " محمد الهادي العلاني "

عن دائرة مكثر-الروحية-كسرى

ملخص السؤال:

"حول تعطل مشروع ترميم معتمدية مكثر"

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية بولاية سليانة، أفادت ولاية سليانة بأن مصالح المعهد الوطني للتراث التابع لوزارة الشؤون الثقافية أشارت إلى أن كل من مقري معتمدية مكثر والمسكن الوظيفي يكتسيان أهمية تاريخية مما يستوجب تهذيب وترميم الواجهتين والمحافظة على طابعهما المعماري.

وبالنظر إلى ذلك، فإن المشروعين سينتقلان نحو تهيئة وترميم عوضا عن هدم وبناء من جديد، وعليه فإنه يجري الآن تغيير تسمية المشروعين من أشغال "بناء " إلى "تهيئة وترميم" للمنشأة.

هذا ويتم في الوقت الراهن العمل مع المصالح الفنية المعنية (مصالح الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارة الداخلية) نحو تغيير التبويب من "بناء" إلى "تهيئة وترميم " لاستكمال مقومات الإعلان على طلب العروض في الغرض لإنجاز المشروعين طبقا للمواصفات الفنية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بأسئلة كتابية.

تحية طيبة،

1. أكبر مشكل في ولاية قابس البناء الفوضوي والتعدي على الملك العام، لماذا لا يقع تدعيم جهاز الشرطة البلدية وحلحلة هذا الملف وتطبيق القانون على الجميع بصرامة مع التحقيق في الرخص الممنوحة والتي تحومها شبات رشوة بالنظر الى ما شهدته ولاية قابس بالتعدي الصارخ على جمالية المدينة؟
2. لماذا لا يقع الدعم بالشرطة البيئية في صورة البناء بدون رخصة في الواحة؟
3. أين وصل تقرير التفقدية المركزية عن بلدية قابس المدينة ؟

مع فائق عبارات الشكر والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " عصام البحري جابري "

عن دائرة قابس المدينة-قابس الغربية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 08 نوفمبر 2024 حول عدد من المسائل التي تهم بلدية قابس والذي تفرعت عنه عدد 03 أسئلة فرعية كالآتي:

ملخص السؤال الفرعي رقم 1:

" حول تدعيم جهاز الشرطة البلدية في مواجهة البناء الفوضوي والتعدي على الملك العام"

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تسعى وزارة الداخلية عبر جهاز الشرطة البلدية بمختلف وحداته إلى التصدي لهاتين الظاهرتين عبر القيام بجميع الإجراءات القانونية المعمول بها (البناء دون رخصة أو البناء المخالف للرخصة) وإحالة الملفات على السلط القضائية وكذلك إحالتها على البلديات مرجع النظر لاتخاذ القرارات المناسبة في شأنها.

هذا، وقد تمحورت تدخلات ومجهودات الفرقة الجهوية للشرطة البلدية بقابس خلال الفترة من 01 أوت إلى غاية 31 أكتوبر 2024 كما يلي:

	الموضوع	العدد
محاضر معاينة	بناء غير مرخص	110
	بناء مخالف للرخصة	15
	غير تراتيب البناء	73
محاضر استماع	بناء غير مرخص	112
	بناء مخالف للرخصة	14
	غير تراتيب البناء	65
قرارات متخذة	بناء غير مرخص	11
	بناء مخالف للرخصة	01
	غير تراتيب البناء	13
محاضر استلام قرارات	بناء غير مرخص	10
	بناء مخالف للرخصة	01
	غير تراتيب البناء	12
قرارات هدم	بنايات متداعية للسقوط	03
	بناء دون رخصة	02
قرارات إبعاد حيوانات	اسطبل حيوانات داخل العمران	01
قرارات إزالة	كشك في الطريق العان	02

هذا، ولا يزال جهاز الشرطة البلدية بقابس يتولى تأمين عملية تنفيذ القرارات بالإمكانيات المتاحة له وفي بعض الأحيان بإيعاز من إقليم الأمن الوطني بقابس ضمانا لنجاعة التدخل.

مع الإشارة إلى أن مصالح وزارة الداخلية ستعزز جهاز الشرطة البلدية بقابس بالموارد البشرية حال توفرها سواء خلال حركة النقل أو عند تخرج دفعة جديدة من أعوان الأمن.

وفي نفس الصدد، أصدرت بلدية قابس بتاريخ 07 نوفمبر 2024 عدد 02 بلاغات للعموم أعلم بمقتضاهما السيد الكاتب العام المكلف بتسيير شؤون البلدية منع كافة أشكال الانتصاب الفوضوي خارج الأسواق البلدية والاستغلال المفرط للملك البلدي العام والخاص بالطرقات والأرصفة بكامل تراب المنطقة البلدية إضافة إلى دعوة أصحاب المقاهي لتسوية وضعية تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البلدي لسنة

2024 وازالة كافة التجاوزات والمخالفات ضمانا للحفاظ على النظام العام الجمالي للمدينة والسير العادي لحركة المرور وبطبيعة الحال سيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد كل مخالف لنصي البلاغين المذكورين.

ملخص السؤال الفرعي رقم 2 :

"حول تدعيم الشرطة البيئية في صورة البناء دون رخصة"

نص الإجابة:

تجدر الإشارة هنا أنه بمقتضى المرسوم عدد 5 لسنة 2023 المؤرخ في 23 فيفري 2023 تم إلغاء جهاز الشرطة البيئية على اعتبار أن هذا الجهاز قد خلق عدة إشكاليات على مستوى التطبيق.

وفي إطار استمرارية المرفق العام الصحي والبيئي، تتولى البلديات حاليا في مجال التراتيب البلدية التنسيق مع كل من إدارتي الشرطة البلدية والحرس البلدي للتصدي للمخالفات البيئية والصحية على غرار مقاومة الانتصاب والبناء الفوضويين، مقاومة الكلاب السائبة، مراقبة مدى العناية بالراية الوطنية ومصبات الفضلات العشوائية ورصد المناطق السوداء والمتمثلة في البناءات الآيلة للسقوط والمهجورة .

وعليه، تتم معاينة المخالفات المتعلقة بالتراتيب البلدية في مجال الصحة والبيئة والنظافة العامة وتحرير محاضر عدلية في الغرض والنظر في طلبات الإدارة حسب طبيعة الموضوع والجهة المعنية مع إحالة نسخة من المحاضر المحررة والتي تدخل في مجال الاختصاص البلدي إلى البلديات المعنية لاستكمال الإجراءات المستوجبة، كما يتم التنسيق مع المكلفين بتسييرها لتوفير التجهيزات والأعوان والوسائل حسب طبيعة المهام.

ملخص السؤال الفرعي رقم 3 :

"حول تقرير التفقدية المركزية لمصالح وزارة الداخلية عن بلدية قابس"

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي:

نظم الفصل 8 من الأمر عدد 543 لسنة 1991 المؤرخ في 01 أفريل 1991 المتعلق بالتنظيم الهيكلي لوزارة الداخلية سير مصالح التفقدية المركزية لمصالح وزارة الداخلية حيث تتعهد تحت السلطة المباشرة لوزير الداخلية بمراقبة التصرف الإداري والمالي لمختلف الهياكل الإدارية والأمنية التابعة للوزارة والمؤسسات الخاضعة لإشرافها والمنظمات والهيئات المتمتعة بمنح من ميزانية الوزارة والعمل على تحسين أدائها وتطوير طرق عملها كما تسهر على متابعة تنفيذ توجهات الوزارة في مجال إرساء مبادئ الحوكمة وذلك بالتنسيق مع هياكل الرقابة الأخرى.

هذا، وينص ذات الفصل على أن مصالح التفقدية المركزية لمصالح وزارة الداخلية تكلف خاصة بالقيام بمراقبة وبحث وتدقيق للهياكل المذكورة للتأكد من مدى شرعية أعمال التصرف وتقييم طرق تسييرها وتنظيم أساليب العمل بها، وعليه تقوم برفع تقارير في نتائج أعمال المراقبة والتفقد والأبحاث إلى الوزير لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية .

وفي سياق الحفاظ على المال العام وأملاك المجموعة الوطنية تعهدت مصالح التفقدية المركزية ببرمجة مهمة تفقد شامل لأوجه التصرف الإداري والمالي ببلدية قابس خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2018 و 2024 طالت عديد المجالات (الإداري المالي، تجاوزات، عمرانية، سوء تصرف في الملك العمومي).

وقد تم للغرض تجميع وتحليل كل المعطيات المتحصل عليها حول شبهات الإخلالات والتجاوزات الموجبة في جانب منها للمساءلة الإدارية والقضائية في عدد من المحاور في عدد من المجالات على غرار عدم التقيد بالأطر القانونية المنظمة للزمة الأسواق لسنوات 2019 -2023. وكذلك المتعلقة بإسناد رخص البناء وتراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البلدي، تضارب المصالح، سوء بالتصرف في الموارد البشرية، سوء التصرف في الموارد المالية المنجرة عن التقصير الواضح في تحصيل موارد الملك البلدي.

عموما، وإلى حد التاريخ تم الوقوف على عديد الملاحظات والنقائص التي يمكن تبويبها ضمن النقاط التالية:

1. عدم التقيد بالأطر القانونية ذات العلاقة بالتراتيب العمرانية وذلك من خلال:

* مخالفة مقتضيات الفصول 27 و 258 و 261 من مجلة الجماعات المحلية والفصلين 68 و 69 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير والتي تقضي باختصاص رئيس البلدية في إسناد رخص البناء داخل المناطق البلدية، حيث وخلافا لذلك رصد فريق التفقد إسناد عدد 16 قرارا في تنفيذ أشغال البناء ممضى من قبل رؤساء دوائر بلدية،

* خلافا لمنطوق الفصل 266 من مجلة الجماعات المحلية، الذي ينص على أنه " يعتبر عدم اتخاذ قرارات الهدم أو تنفيذها من قبل من له النظر خطأ جسيما موجبا للمساءلة " فإن نسبة تنفيذ قرارات الهدم ببلدية قابس لم تتجاوز 21 من مجموع 137 قرارا تم اتخاذه خلال سنوات 2018-2023.

2. تجاوز الكاتب العام السابق بالنيابة لبلدية قابس المدعو "رياض المحمودي" لصلاحياته القانونية:

* حيث لجأ إلى إسناد ترخيص في الإشغال الوقتي لجزء من الملك العمومي البلدي والمتمثل في استغلال مساحة لحراسة السيارات أمام معرض قابس الدولي بتاريخ 03 مارس 2021 للمدعو "أيمن عبد الفتاح بالساسي" في مرحلة أولى ثم قيامه بسحبه في اليوم الموالي، وهو ما يعتبر خرقا لمقتضيات الفصل 27 من مجلة الجماعات المحلية، التي تقضي بممارسة رئيس الجماعة المحلية للاختصاصات الترتيبية المسندة له بالقانون أو بالتراتيب أو المفوضة له من قبل الجماعة المحلية، هذا وتجدر الإشارة إلى أن موضوع إسناد الترخيص المذكور محل تتبع قضائي.

3. تقصير في تحصيل موارد الملك البلدي:

* لئن يقتضي التصرف العام في الممتلكات العقارية البلدية السهر على تثمينها والرفع من مردودية تحصيل موارد استغلالها وذلك بالقيام بما يستوجب وفقا للقانون من

إجراءات ضرورية في الغرض، فقد تبين من خلال عملية تدقيق لنسب الاستخلاص تراكم الديون المتخلدة بذمة الخواص لتصل إلى ما قيمته 1.833.269,570 دت في نهاية سنة 2023، حيث لم تتعدى المبالغ المستخلصة خلال السنة المذكورة مجموع 118.857,090 د أي بنسبة لا تتجاوز% 6 من جملة المبالغ الواجب استخلاصها، علما وأنه سبق لهيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية التابعة لمصالح رئاسة الحكومة الوقوف على تقصير البلدية في هذا المجال بمناسبة قيامها بمهمة تقييم أداء البلدية بعنوان سنة 2021 (العدد المسند في الغرض (100/0) .

4. عدم التوفي من وضعيات تضارب مصالح من خلال الوضعيات التالية:

* إسناد رئيس البلدية تمويل عمومي لجمعية " نادي ألعاب القوى بقابس" بمبلغ قدر بـ 33 أد خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2023 رغم أن رئيس الجمعية المذكورة المدعو "محمد غليس" عضو المجلس البلدي ورئيس لجنة الطفولة والشباب والرياضة به،

* بمناسبة تنظيم مصالح بلدية قابس مناظرة داخلية بالملفات للترقية الاستثنائية إلى رتبة متصرف رئيس بتاريخ 04 سبتمبر 2023، جمعت رئيسة مصلحة الأعوان والعملة ببلدية قابس المدعوة "نرجس زريق" بين عضوية لجنة المناظرة وصفتها مترشحة لذات المناظرة.

5. مخالفة الأطر القانونية المنظمة للزمة الأسواق لسنوات 2018-2023 وذلك من خلال:

* التقصير في تطبيق المبادئ العامة للاستلزام وخاصة مبدأ المنافسة، وذلك من خلال مخالفة روزنامة الاستلزام المقررة بمنشور وزير الشؤون المحلية والبيئة آنذاك عدد 04 بتاريخ 22 فيفري 2019 المتعلق بالإطار المرجعي لاستلزام المعاليم الواجبة بالأسواق والمسالخ البلدية، حيث سجل فريق التفقد من خلال تدقيق مسار الاستلزام للفترة المعنية الملاحظات التالية:

✓ عدم احترام البلدية للآجال القانونية الضامنة لتحقيق الحد الأدنى للمشاركة، حيث تم تسجيل اختصار في الأجال غير مبرر ويصل هذا الاختصار في بعض الأحيان إلى أجل يوم واحد فارق بين تاريخ الإعلان عن البتة وآخر أجل لقبول العروض (لزمة 2019)،

✓ اتجاه لجنة التبتيت إلى المراكنة رغم توفر الآجال الكافية للإعلان عن بنة جديدة (اجتمعت لجنة التبتيت بتاريخ 23 أكتوبر 2017 للإعلان عن اللجوء للمراكنة في لزمة 2018).

وتجدر الإشارة أن عدم احترام البلدية لروزنامة الاستلزام ساهم بشكل مباشر في جعل المشاركة معدومة وبالتالي غياب المنافسة في كل طلبات العروض التي قامت بها البلدية على امتداد السنوات المذكورة.

* التنصيص صراحة صلب الفصل 3 من عقد اللزمة على قيام المستلزم بدفع ربع مبلغ اللزمة بعنوان الضمان النهائي لخلاص أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر بعد خصم ما ينجز من غرامات تأخير، وهو ما يخالف الأطر القانونية المنظمة لاستلزام المعاليم والتي تمنع تخصيص الضمان النهائي لخلاص أقساط من اللزمة،

* لئن خص الفصل 84 من مجلة الجماعات المحلية المجالس البلدية بالتداول في عقود اللزمات ومدتها وجوانبها المالية وإقرارها إلا أنه بالتثبت في مظروفات أعمال لجنة التبتيت أثناء قيامها بتنظيم لزمة السوق السنة 2022 تبين ما يلي:

✓ قامت اللجنة بتاريخ 20 أفريل 2022 بتغيير مدة عقد اللزمة دون مصادقة مسبقة من المجلس البلدي وأثناء عملية الاستلزام (أصبحت مدتها 8 أشهر بعد أن كانت 12 شهرا)،

✓ تجاوزت اللجنة طبيعة مهامها الفنية لتحل محل المجلس البلدي وتقر عند إسنادها اللزمة بالمراكنة المدة الجديدة للعقد ومبلغه في خرق للمبادئ العامة للاستلزام والقوانين المنظمة وقد نجم عن مخالفة التراتيب الجاري بها العمل في استلزام الأسواق حرمان البلدية من تحقيق موارد مالية هامة وذلك من خلال:

+ إسناد السوق بالمراكنة بنصف السعر الافتتاحي، حيث تم إسناد لزمة السوق العامة لسنة 2018 بمبلغ قدره 157 أد مقابل سعر افتتاحي يساوي 300 أد أي بخسارة 143 أد وكذلك الشأن بالنسبة للزمة 2019 حيث بلغ الفارق بين السعر الافتتاحي ومبلغ الإسناد (بالمراكنة) 100 أ.د ،

+ عدم قدرة البلدية على تحديد القيمة المالية للسوق وذلك يبرز من خلال تراجع الأسعار الإفتتاحية التي كانت في حدود 300 أد للزمة السوق العامة لسنة 2020 إلى 230 أد بفارق 70 أد عن الأسعار الافتتاحية للسنوات السابقة هذا وتجدر الإشارة أن المجلس البلدي حدد السعر الإفتتاحي للسوق العامة لسنة 2020 خلال جلسته العادية بتاريخ 2019/10/28 أي قبل جائحة كورونا،

+ التأخير في عقد جلسة أعمال لجنة التبتيت للنظر في إسناد لزمة السوق العامة لسنة 2022 إلى ما يقارب خمسة أشهر من آخر أجل لقبول عروض اللزمة المذكورة كبّد البلدية خسارة مالية تناهز 79 أد الداخلية حيث تم إسناد اللزمة بسعر 161 أد مقابل سعر افتتاحي يعادل 240 أد،

+ التفريط في الضمانات الخصوصية (الخاصة بالنظافة ومعينات استهلاك الماء والكهرباء...) والتي وصلت مبالغها خلال فترة 2018 و2023 ما يقارب 182 أد.

6. مخالفة مقتضيات كراس الشروط والوثائق التعاقدية للزمات الأسواق وذلك من خلال ما يلي:

* عدم قيام البلدية بالإجراءات الضرورية للمطالبة بدفع الضمانات الخصوصية المدرجة بكراسات الشروط (الفصل 6) والمتعلقة خاصة بالنظافة ومعينات استهلاك الماء والكهرباء من قبل المستلزم والتي وصلت في لزمة 2018 إلى مبلغ 34 أ.د.

* عدم مطالبة البلدية بتأمين الأسواق من قبل المستلزمين وفقا لمقتضيات الفصل 6 من كراس الشروط،

* التأخير في تأمين الضمان النهائي للزمة السوق العامة لسنة 2023 حيث تبين من خلال تدقيق الوثائق التي توفرت الفريق التفقد أن المستلزم لم يقم بتأمين مبلغ الضمان النهائي

لدى القابض البلدي إلى غاية يوم 13 جويلية 2023 وهو تاريخ التنبيه الذي وجهته البلدية إلى المستلزم للمطالبة بتأمين مبلغ الضمان النهائي للزمة والمقدر بـ . 60أد (الآجال المحددة بالفصل عدد 6 من كراس شروط اللزمة هي 10 أيام من تاريخ الإعلان عن العروض الذي كان بتاريخ 16 جانفي 2023).

وتشكل الإخلالات المذكورة خرقا لمقتضيات الفصول 75 و 84 و 256 و 257 من مجلة الجماعات المحلية تعود مسؤوليتها بصفة مباشرة لرئيس البلدية وتستوجب مآخذته أمام القضاء المالي والجزائي اعتبارا لكونها ترتقي لشبة خطأ تصرف وفقا للفصل 113 من القانون الأساسي عدد 41 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بمحكمة المحاسبات ولشبهة إسناد فائدة للغير طبقا للفصل من المجلة الجزائية من ناحية أخرى .

7. مخالفة الشروط القانونية في إعادة تصنيف بلدية قابس والحصول على امتيازات مالية وعينية تتجاوز ما يخوله القانون:

لئن أقر الفصل 3 من الأمر الحكومي عدد 746 لسنة 2018 مؤرخ في 7 سبتمبر 2018 والمتعلق بتحديد معايير وضبط مقدار المنحة الجملية والامتيازات العينية المخولة لرؤساء البلديات على أنه "يتم في بداية كل فترة نيابية ضبط المقدار الشهري الخام للمنحة الجملية المخولة لرؤساء البلديات على أساس أحد المعيارين التاليين عدد سكان البلدية المعنية وفقا لآخر إحصائيات رسمية في تاريخ إجراء الانتخابات البلدية أو حجم الميزانية التي تساوي أو تفوق مقابيضها الاعتيادية المنجزة في السنة السابقة للفترة النيابية مبلغ 10م. د"

فقد تبين أن المجلس البلدي المنحل خالف في جلسته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 13 نوفمبر 2018 مقتضيات الفصل المذكور علاوة على عدم احترامه لمقتضيات مجلة الجماعات المحلية وذلك من خلال:

* تداول المجلس البلدي المنحل في إعادة تصنيف البلدية وإدراجه لها ضمن صنف الرابع وذلك باعتماده على مراسلة المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 11 أكتوبر 2018 رغم توفر إحصائيات رسمية مضمنة بالتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 والصادرة عن ذات المعهد ،

* مكن المجلس البلدي المنحل على إثر إعادة تصنيفه للبلدية رئيسه من منح إضافية بقيمة 28.560د، إضافة إلى حصص إضافية من الوقود وصلت إلى 2040 لتر من البنزين خلال كامل فترته النيابية وذلك على غير الصيغ القانونية، كما هو مبين بالجدول التالي الذي يبين المنح وحصص الوقود المسندة لرئيس بلدية قابس على إثر إعادة تصنيف البلدية المذكورة ومقارنتها بالمنح وحصص الوقود المسندة قبل إعادة التصنيف المنح المسندة شهريا لرئيس بلدية قابس:

عناصر الاجر	الحد الأقصى الشهري المسند (بلدية صنف 3)	المبلغ المصادق عليه من قبل المجلس البلدي (مداولات الدورة الاستثنائية بتاريخ 13 نوفمبر 2018)	المبالغ التي وقع اسنادها فعليا لرئيس البلدية	الفارق الشهري المسند دون وجه حق (بحساب د ت)
منحة التمثيل (د ت)	250	280	280	+30
منح السكن (د ت)	400	430	430	+30
منحة المسؤولية (د ت)	200	180	180	--
منحة التسيير (د ت)	2.300	2.800	2.800	+500
المجموع				+560

حصص الوقود المخولة شهريا (بلدية صنف 3)	حصص الوقود المصادق عليه من قبل المجلس البلدي (مداولات الدورة الاستثنائية بتاريخ 13 نوفمبر 2018)	حصص الوقود المسندة فعليا لرئيس البلدية	الفارق الشهري المسند دون وجه حق (بحساب اللتر)
320 لتر	360 لتر	360 لتر	40 لتر

تجدر الملاحظة بأن رئيس بلدية قابس يتزود شهريا بعدد 18 وصل بكمية 20 لتر للوصل الواحد كما تبين بالرجوع إلى منظمة AGILIS أن المعني بالأمر تزود بالوقود على حساب البطاقة عدد 7420495360101306 الخاصة بالسيارة المسندة لرئيس البلدية والحاملة للرقم المنجمي 1791 تونس 208 خلال الفترة الممتدة من 27 جانفي 2021 إلى غاية 29 نوفمبر 2021 بما يناهز مبلغ 6.835 دت.

وهو ما يفيد بأن رئيس البلدية تحصل بمفعول إعادة تصنيف بلدية قابس من صنف 3 إلى صنف 4 خلال كامل الفترة النيابية على منح إضافية بقيمة 28.560 دت إضافة إلى حصص وقود إضافية بلغت 2040 لتر لتر من البنزين.

هذا، وقد تم خلال جويلية 2024 إيقاف رئيس البلدية في القضية التي تتعلق بتغيير صنف بلدية قابس بهدف الحصول على امتيازات جديدة وشبهات قبول عطايا واستخلاص فائدة لا وجه له فيها وهو ما أكدته تحقيقات مصالح التفقدية المركزية.

8. سوء التصرف في الموارد البشرية:

برزت أهم محاور سوء التصرف في الموارد البشرية وذلك من خلال مخالفة مقتضيات قانون الوظيفة العمومية فيما يتعلق بـ:

* فتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية الاستثنائية إلى رتبة متصرف رئيس دون توفر الاعتمادات اللازمة بالميزانية والشغور بقانون الإطار المصادق عليه،

* عدم اتخاذ الإجراءات الإدارية المستوجبة في حق عون بلدي في رتبة كاتب تصرف وذلك على إثر قضائه عقوبة سجنية نافذة تجاوزت 3 أشهر، حيث تبين من خلال ما توفر لفريق التفقد من معطيات أن المدعو "وسام رفيق محمد الغربي" قد تم إيداعه سجن قابس بتاريخ 02 جوان 2022 بمقتضى حكم قضائي صادر عن الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بقابس من أجل الخيانة الموصوفة، وقد تعلقت القضية بثبوت استيلاء المعني بالأمر على ما يقارب 400 كنش(تذاكر أكل) زودته بها شركة " first" في إطار اتفاقية مبرمة مع ودادية أعوان وإطارات بلدية قابس التي يرأسها، وعلى إثر إشعار رئيس الهيئة العامة للسجون والإصلاح الصادر بتاريخ 08 جوان 2022 قام رئيس البلدية بإصدار قرار إيقاف المعني عن العمل من أجل الإيداع بالسجن في 06 جويلية 2022 وتمكينه من استئناف عمله بمقتضى شهادة في استئناف العمل بتاريخ 18 أكتوبر 2022 ،

* ويعتبر الإجراء الإداري التأديبي الذي اتخذه رئيس البلدية في هذا الشأن مخالفا لمقتضيات الفصل 56 من القانون عدد 112 لسنة 1983 والمؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وذلك بعدم رفع قضية لدى النيابة العمومية لاختلاسه أموال عمومية خاصة رغم ثبوت استيلاء المعني بالأمر على 400 كنش لتذاكر الأكل بما قيمته 32 أد من أموال الودادية (كما هو مدوّن في حيثيات الحكم الصادر عن المحكمة)،

* كما خالف الإجراء الذي اتخذه رئيس البلدية مقتضيات الفصل 257 من القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية حيث أخل بواجب الدفاع عن مصالح البلدية بكل الطرق القانونية خاصة وأن الخيانة الموصوفة تعلقت بأموال عمومية (مساهمة الدولة في تمويل الوداديات لاقتناء تذاكر الأكل كما جاء بمنشور رئاسة الحكومة عدد 04 المؤرخ في 19 جانفي 2016 حول انتفاع الأعوان العموميين بالمصالح المركزية والخارجية للوزارات بتذاكر الأكل).

هذا، وفي نفس الإطار قضت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بقابس بتاريخ 22 أكتوبر 2024 ابتدائيا بالسجن لمدة 3 سنوات بخطية مالية قدرها 22 ألف دينار و680 دينار في حق رئيس بلدية قابس السابق وذلك بتهمة استغلال موظف عمومي في صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه ومخالفة التراتيب طبق الفصل 96 من المجلة الجزائية، كما قضت المحكمة في ذات الملف بالسجن سنتين في حق عدد 16 مستشارا بلديا بتهمة المشاركة في ذلك طبق الفصلين 32 و96 من المجلة الجزائية.

والسلام

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".